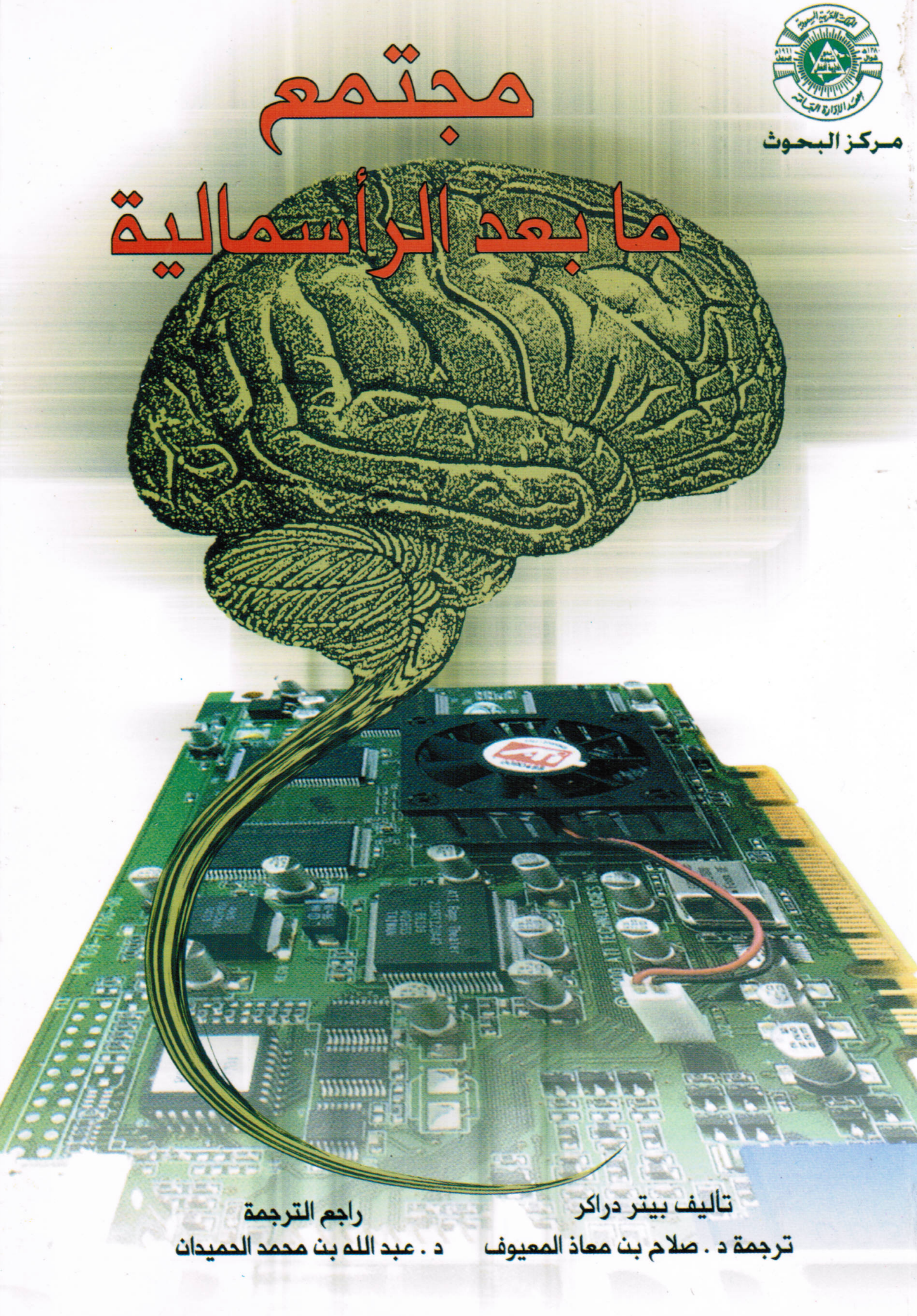

مركز البحوث
مجتمع
ما بعد الرأسمالية
تأليف بيتر دراكر
ترجمة د . صلاح بن معاذ المعيوف
راجع الترجمة
د . عبد الله بن محمد الحميدان

بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث

مجتمع
ما بعد الرأسمالية

تأليف

بيتر دراكر

ترجمة

د. صلاح بن معاذ المعيوف

راجع الترجمة

د. عبد الله بن محمد الحميدان

١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

بطاقة فهرسة

ⓗ معهد الإدارة العامة ، ١٤٢١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
دراكر ، بيتر
مجتمع ما بعد الرأسمالية/ ترجمة صلاح بن معاذ المعيوف.-.الرياض.
٣٨٤ ص ؛ ١٦,٥×٢٣,٥سم
ردمك : ٢-٨٢-٠-١٤-٩٩٦٠
١ – الرأسمالية   أ – المعيوف – صلاح بن معاذ (مترجم)
ب - العنوان
ديوي ٣٣٠,١٢٢   ٢١/٥٤٧٥
رقم الإيداع : ٢١/٥٤٧٥
ردمك : ٢-٨٢-٠-١٤-٩٩٦٠

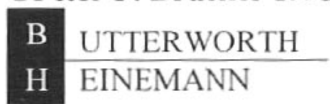
رقم الإيداع : ٢١/٥٤٧٥
ردمك : ٢-٨٢-٠-١٤-٩٩٦٠

هذه ترجمة لكتاب :

Post-capitalist Society

Peter F. Drucker

First published 1993
Reprinted 1993 (twice)



إهـــداء..

كثيرون هم الذين لهم الفضل عليَّ ويستحقون الشكر والعرفان..

لكن والدتي رحمها الله، ووالدي أطال الله في عمره، هما الأجدر بذلك..

فإليهما أهدي هذا الكتاب.

الموضوع	الصفحة

المقدمة

التحــول

كل عدة عقود من الزمن تحدث في التاريخ الغربي تحولات حادة، ويمــر المجتمع الغربي الآن بما سبق وأن أطلقت عليه "الانفصال" في كتاب ســـبق ونشرته بعنوان "الواقع الجديد" عام ١٩٨٩م. خلال عقـــود قصــيرة تعيــد المجتمعات تنظيم نفسها – نظرتها للعالم وقيمها الأساسية ونظمها الاجتماعيــة والسياسية وآدابها ومنظماتها الهامة. وبعد خمسين عاماً، سيصبح هناك عــالم جديد، المولودون في ذلك الوقت لن يستطيعوا حتى تخيل الواقع الذي عــاش فيه أجدادهم والذي ولد فيه آباؤهم.

نحن نعيش الآن مرحلة تحول أدت إلى وجود "مجتمع ما بعد الرأسمالية"، وهذا هو موضوع هذا الكتاب.

عندما حدث مثل هذا التحول في القرن الثالث عشر الميلادي وجد العــالم الأوروبي نفسه فجأة متمركزًا في وسط حضارة جديدة ، مع ظـــهور النقابات العمالية كجماعات لها تأثيرات اجتماعية ونشاطات تجارية مع أطراف العالم، وبرز الطراز المعماري القوطي في المجتمعات الحضرية والتأثر بأرســـطو كمصدر للحكمة ، وقيام الجامعات الحضرية كمراكز ثقافية بديلـــة للأديــرة الدينية المعزولة والنظام الحضري الجديد وظـــهور الرهبنـــة الدومنيكانيــة

والفرنسيسكانية متزعمة للدين وللتعليم وللجوانب الروحية. وبمرور قرون تم التحول من اللاتينية إلى العامية المحلية، وتلى ذلك قيام الشاعر الإيطالي دانتي بتأسيس الأدب الأوروبي.

وبعد مائتى سنة، حدث التحول الثاني وخلال ستين عاماً في الفترة ما بين عام ١٤٥٥-١٥١٦م. وقد قام خلال هذه الفترة جوتنبرج باختراع الطباعة باستخدام الحروف المتحركة وظهور الكتاب المطبوع والحركة الإصلاحية البروتستانتية. هذه تعتبر عقود النهضة الأوروبية والتي وصلت إلى ذروتها ما بين أعوام ١٤٧٠-١٥٠٠م في مدينتي فلورانس وفينيسيا بإيطاليا، ومن علامات هذه الفترة إعادة اكتشاف العقود القديمة واكتشاف الأوروبيين لأمريكا وتشكيل كتيبة أسبانية من المشاة والتي تعتبر الأولى بعد الرومان وإعادة اكتشاف علم التشريح الذي جاء معه البحث العلمي والاعتماد الكلي على الأرقام العربية في الغرب. مرة ثانية، لا أحد من الذين عاشوا في عام ١٥٢٠م تخيل العالم الذي كان يعيشه أجداده والذي ولد فيه أبواه.

التحول اللاحق بدأ عام ١٧٧٦م وهي السنة المعروفة بسنة الثورة الأمريكية وماكينة البخار وصدور كتاب" ثراء الأمم" لآدم سميث. ووصلت هذه المرحلة نهايتها بعد أربعين عاما ظهرت خلالها الرأسمالية والاشتراكية وما يعرف بالثورة الصناعية. وخلال هذه الأعوام ولدت جامعة برلين الحديثة عام ١٨٠٩م وشاع التعليم العام. وشهدت هذه العقود الأربعة إعتاق اليهود، وأسس ورتس كابلدس في عام ١٨١٥م شبكة من المصارف العالمية

سيطرت على النظام المالي الأوروبي كقوة ماليـــة مطلقـــة. ونتجـــت عـــن الأربعين سنة تلك الحضارة الأوروبية الحديثة، ومرة أخرى، لا أحـــد مـــن الذين عاشوا إبان العام ١٨٢٠م أمكنه تخيل العالم الذي عاش فيه أجـداده، أو العالم الذي ولد فيه أبواه.

في وقتنا الحاضر، وبعد مائتي عام، نشهد مرحلة تحول أخرى. التحـــول هذه المرة ليس محصوراً في المجتمع الغربي والتاريخ الغربي. فهو تغيـــير جذري لم يعد معه هناك شئ اسمه التاريخ "الغربي" أو الحضارة "الغربية" بل يوجد هناك فقط تاريخ عالمي وحضارة عالمية ببصمات غربية. وليس مـــن المؤكد إن كان هذا التحول الحالي قد بدأ بظهور دولة غير غربية – اليابـــان – كقوة اقتصادية ضاربة في الستينات من هذا القرن، أم بظـــهور الحاســـب الآلي وما نتج عنه من مركزية للمعلومات. إنني شـــخصياً أؤيـــد التشـــريع الأمريكي الخاص بالحقوق المشروعة الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانيـــة الذي أعطى كل جندي الحق بحصوله على كفايته من المال للالتحاق بجامعة، إثر عودته من الحرب. كان ينظر إلى هذا الحق قبل ثلاثين عاماً – أي بعـــد نهاية الحرب العالمية الأولى- على أنه موضوع لا يجب الاهتمام به. قـــانون الحقوق المشروعة ورد الفعل الإيجابي تجاهه من قبل المحـــاربين القدمـــاء يعتبر المؤشر- علامة التحول - نحو مجتمع المعرفة. ويمكن أن ينظر إليـــه المؤرخون في المستقبل على أنه أهم حدث في القرن العشرين.

نحن الآن وبوضوح ما زلنا في منتصف هذا التحول، وإن كان هنالك من مؤشر يمكن استبيانه من هذا التاريخ ، فإن هذا التحول لن يكتمل حتى عـــام

٢٠١٠م أو عام ٢٠٢٠م. وفي حقيقة الأمر هذا التحول بدأ الآن في تغيير الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي للعالم. لا يستطيع أي شخص ولد في عام ١٩٩٠م أن يتخيل العالم الذي ولد فيه أبواه.

وكانت أول محاولات جادة ناجحة لفهم هذا التحول، والتي حولت العصور الوسطى وعصر النهضة إلى العصر الحديث بدأ ذلك عام ١٤٥٥م ولم تتم أي محاولة ناجحة لفهم هذا التحول إلا بعد خمسين سنة من هذا التاريخ: كوبرنيكوس وتقديمه لتفسيراته التي كتبت بين عامي ١٥١٠ و١٥١٤م؛ ومع صدور كتاب "الأمير " لميكيا فيللى ،الذي كتب في عام ١٥١٣م ؛ وماقدمه مايكل أنجلو وآداب عصر النهضة المتطورة والتي وصلت إلى مرحلة عالية مع ما قامت به كاتدرائية سستاين تشابل بين علمي ١٥١٠ و ١٥١٢م، وإعادة تأسيس الكنسية الكاثوليكية في ترايدنتن في الثلاثينات من القرن السادس عشر.

التحول الثاني حدث قبل ٢٠٠ سنة وتواكب مع الثورة الأمريكية، وقد تمت محاولة فهم هذا التحول بعد ستين سنة لاحقة من خلال كتاب الكسيس دي توكفيل "الديمقراطية في أمريكا" الذي نشر عام ١٨٣٥م وأعيدت طباعته عام ١٨٤٠م.

لقد قطعنا الآن مرحلة متقدمة نحو بلوغ مرحلة ما بعد الرأسمالية وهذا يستدعي مراجعة وتمحيص للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي "لمرحلة الرأسمالية" الدولة القومية. لذلك فإن هذا الكتاب سوف يلقى نظرة

جديدة على المرحلة التي نحن الآن بصدد الانتهاء منها وبعض الأشياء التي تنظر إليها من خلال موقعها الجديد والتي يمكن أن تأتي مستقبلاً كمفاجآت متميزة (كما فعلت بي).

إن التنبؤ بما سيكون عليه عالم ما بعد الرأسمالية عملية تحفها المخاطرة. إننا نستطيع ان نكتشف بدرجة من الاحتمالية الأسئلة التي سوف تطرح والمواضيع الكبرى التي ستكون مكان الاهتمام، وفي كثير من الأحيان نستطيع أن نصف الجوانب المحكومة بالفشل في تلك المرحلة .

إن الإجابة على الكثير من هذه الأسئلة تبقى مخبأة في المستقبل إلا أن الشيء الوحيد الذي نكون متأكدين منه أن العام الذي سوف يظهر نتيجة لإعادة ترتيب (تنظيم) القيم والمعتقدات والبنية الاجتماعية والاقتصادية والمفاهيم السياسية والنظم سوف يكون مختلفا عن تخيلات أي شخص اليوم. في بعض الجوانب، خاصة المجتمع وبناؤه هناك تحولات أساسية حدثت الآن. المجتمع الجديد سوف لن يكون اشتراكياً ، ومجتمع ما بعد الرأسمالية عملياً مؤكد وجوده، ومن المؤكد أن مورده الأساسي سوف يكون المعرفة. وهذا يعني أنه سوف يكون مجتمع المنظمات. وفي السياسة، من المؤكد إننا تحولنا خلال الأربعمائة سنة الماضية من دولة السيادة إلى التعددية التي سوف تكون دولة السيادة فيها واحدة ضمن اتحاد سياسي، سوف يكون هنالك عنصرًا واحدًا مهما أطلق عليه "سياسة ما بعد الرأسمالية" وهو عبارة عن نظام تكون فيه البنى العالمية والإقليمية والوطنية المحلية، وحتى القبلية،

تتنافس وتتعايش معاً. هذه الأشياء حدثت فعلا الآن. لذلك فإنه يمكن وصفها، وهذا هو هدف هذا الكتاب.

مجتمع وسياسة ما بعد الرأسمالية

قبل عدة عقود قليلة فقط اعتقد الكل أن مجتمع ما بعد الرأسمالية سيكون مجتمعاً ماركسياً ، والآن نعرف جميعاً أن المجتمع القادم لن يكون كذلك. معظمنا يعرف كذلك، أو على الأقل يشعر، أن المجتمعات المتقدمة تتجه إلى التخلص من أي شئ يمكن أن يطلق عليه رأسمالية. بالتأكيد أن السوق سيبقى الموحد الفاعل للنشاط الاقتصادي، لكن الدول المتقدمة كمجتمعات تحركت نحو ما بعد الرأسمالية مكونة في ثباتها وفي تحركها طبقات اجتماعية تتمحور حول مورد رئيس جديد.

المجتمع الرأسمالي تسيطر عليه طبقتان اجتماعيتان هما: الرأسماليون الذين يمتلكون ويتحكمون في وسائل الإنتاج والعمال "البوليتاريا" المهمشون، المستغلون، التابعون (كارل ماركس ١٨١٨-١٨٨٣م). البوليتاريون أصبحوا في البداية أغنياء من الطبقة الوسطى نتيجة "الثورة الإنتاجية" التي بدأت في الفترة التي توفى فيها ماركس عام ١٨٨٣م، ووصلت إلى قمتها في جميع الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير. حوالي عام ١٩٥٠م. العامل الصناعي - الذي أصبح عاملاً وليس كادحاً بوليتارياً - بدأ يسيطر على السياسة والمجتمع في جميع الدول المتقدمة. ولكن بعد ذلك وبتأثير

"الثورة الإدارية" أصبح العمال أصحاب القبعات الزرقاء في المصانع يتناقصون بسرعة في العدد وفي التأثير والمكانة الاجتماعية. في عام ٢٠٠٠م لن تكون هنالك دولة متقدمة ، يشكل العمال التقليديون فيها أكثر من سدس أو ثمن القوة العاملة.

وربما وصل المذهب الرأسمالي إلى أقصى ذروته بحلول نهاية القرن التاسع عشر تقريباً، وتأكيداً قبل بداية الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين لم يماثل أحد في القوة والتأثير مورفن و روكفلر وكارنيجي أو فورد في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيمنس وثايسن ودازنيو وكرب في ألمانيا، ولاموند وكونارد ولفر وفيكيرس وارم سترونق في بريطانيا، وليدي ويندل شنا يدر في فرنسا، أو العائلات التي امتلكت "زيباتسو" اليابانية العظمية ، وميتسوبيشي وميتسوي وسومي تومو. ومع حلول الحرب العالمية الثانية استبدلت جميعها "بالمديرين المهنيين"[١] وهذا يعتبر نتيجة مباشرة "للثورة الإدارية". ولا زال هناك بالطبع الكثير من الناس الأغنياء الذين تعرفنا عليهم من خلال صفحات الصحف المختصة بالمجتمع أصبحوا مشاهير ولكنهم اقتصادياً في الغالب تهمشوا، في صفحات الصحف التجارية الاهتمام ينصب على استقطاب المديرين. والحديث عن المال إنمايدور حول رواتب المديرين المفرطة ، والعلاوات التي تمنح للعمال الأجراء ،الذين يملكون القليل أو لاشيء على الإطلاق.

(١) أفضل كتاب عن هذا الموضوع نشر في الولايات المتحدة الأمريكية "The Visible Hand" Alfred D. Chandler's book (Harvard Univ. Press, 1977).

وبدلاً من الأساليب الرأسمالية القديمة أصبح صندوق تقاعد الموظفين يتحكم في تدفق وتخصيص الاعتمادات المالية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية امتلكت صناديق التأمينات الاجتماعية نصف الحصة من الأصول الثابتة للشركات التجارية الكبرى في عام ١٩٩٢م ، وحوالي نصف هذه الشركات مدينة لهذه الصناديق. وبالطبع فإن الملاك المستفيدون من صناديق التقاعد هم موظفو الدولة. وإذا كانت "الاشتراكية" كما عرفها ماركس بأنها امتلاك لأدوات الإنتاج من قبل الموظفين فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصبح بذلك أكثر الدول اشتراكية ورأسمالية في نفس الوقت. صندوق تقاعد الموظفين يدار من قبل جيل جديد من الموظفين الرأسماليين غير المعروفين ومحللي الاستثمارات ومديرين متخصصين في السندات التجارية.

وبنفس الدرجة من الأهمية فإن المتحكم الحقيقي والعامل الحاسم في الإنتاج الآن ليست الأصول الثابتة ولا المال ولا القوى العاملة. إنها المعرفة. فبدلاً من الرأسماليين والعمال الكادحين، والطبقات الاجتماعية في مجتمع ما بعد الرأسمالية هم العمال أصحاب المعرفة وعمال الخدمات.

التحول إلى مجتمع المعرفة :

الانتقال إلى مجتمع ما بعد الرأسمالية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير. وقد كتبت في البداية عن "مجتمع الموظفين" حتى قبل عام ١٩٥٠م،[1]

(١) على سبيل المثال كتابي "The New Society, 1949"

وبعد عشرة سنوات حوالي عام ١٩٦٠م أطلقت مصطلح "عمـــل المعرفـــة" و"عامل المعرفة"، وقد تناول كتابي "عصر اللا اســـتمرارية" The Age of Discontinuity الذي نشر في عام ١٩٦٩م "مجتمع الموظفين" ولقـــد تمـــت تجربة معظم السياسات والتوصيات العملية التي تضمنها الكتاب.

فقط عندما سقطت الماركسية كقعيدة والاشتراكية كنظـــام[١] أصبـــح مـــن الواضح وبشكل قاطع إننا اتجهنا إلى مجتمع جديد ومختلف. فقط فـــي هـــذه المرحلة اصبح كتاب كهذا ممكناً، كتاب ليس تنبؤيا ولكنه وصفي، كتاب ليس عن المستقبل لكنه يدعو إلى اتخاذ إجراءات هنا وهناك.

الإفلاس الأخلاقي والسياسي والاقتصادي للماركسية وإنـــهيار الأنظمـــة الاشتراكية لم تكن "نهاية للتاريخ" كما جاء في بحث منشرو عـــام ١٩٨٩م[٢] لقى رواجاً كبيراً. حتى أنصار السوق الحرة المخلصين ترددوا للاحتفال بذلك على أنه الحدث الثاني القادم، لكن أحداث عام ١٩٨٩م أو ١٩٩٠م لم تكـــن نهاية لحقبة، لقد دلت على نهاية "نمط واحد للتـــاريخ"، انـــهيار الماركســـية والاشتراكية.

لقد وضع ذلك نهاية العلمانية التي سيطرت لحوالي (٢٥٠) عاماً، وقـــد أطلق عليها "الاعتقاد بالإنقاذ عن طريـــق المجتمـــع"[٣]. أول مبشـــرى هـــذه

(١) كلاهما تم توقعهما في كتابي "The New Realities" نشر عام ١٩٨٩م وكتب عام ١٩٨٧م، قبل عدة سنوات من الأحداث الحقيقية.

(٢) "The End of History" للكاتب الفرنسي فكي مان .(The National Interest, 1989)

(٣) ورد في كتابي ."The New Realities, 1989"

العلمانية كان جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨م)، والطوباوية الماركسية كانت المنقبة والمؤلهة له.

نفس القوى التي حطمت الماركسية كعقيدة والاشتراكية كنظام تعمل الآن، على زوال الرأسمالية. لمدة (٢٥٠) عاماً، فمنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى الآن الرأسمالية مسيطرة على الواقع الاجتماعي، خلال المائة سنة الأخيرة تعتبر الماركسية هي المسيطرة، وكلاهما وبسرعة استبدلا المجتمع بسرعة بمجتمع جديد ومختلف كلياً.

المجتمع الجديد، الذي يوجد الآن هو مجتمع ما بعد الرأسمالية. ومرة ثانية نؤكد أن هذا المجتمع سوف يستخدم السوق الحرة كآلية مجربة للتوحيد الاقتصادي. سوف لن يكون مجتمع ضد الرأسمالية على الرغم من أن بعض المؤسسات الرأسمالية مثل المصارف ستلعب أدواراً مختلفة. لكن الأسس في مجتمع ما بعد الرأسمالية - بناؤها وديناميكيتها الاجتماعية والاقتصادية وطبقاتها الاجتماعية ومشكلاتها - ستكون مختلفة عن الأسس التي سيطرت خلال المائتين والخمسين عاماً الماضية وحددت القضايا التي تشكلت حولها الأحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية ونظم القيم الاجتماعية والالتزامات الشخصية والسياسية.

المورد الاقتصادي الأساسي (أدوات الإنتاج بلغة الاقتصاديين) سوف لن تكون رأس المال ولا الموارد الطبيعية ولا العمال. إنها المعرفة، وسوف

تكون المعرفة. المحرك الأساسي للأنشطة التي تقود إلى الثراء سوف وليس في استثمار رؤوس الأموال في مجالات منتجة ولا العمال، على الرغم من أن هذين العنصرين أساسيين في النظرية الاقتصادية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، سواء كانت النظرية التقليدية أو الماركسية أو الكنسية أو التقليدية الجديدة. وتتأتى القيمة الآن من خلال "الإنتاجية" "والإبداع" وهذان البعدان هما الجانبان التطبيقيان للمعرفة في العمل. الجماعات القيادية في مجتمع المعرفة سوف تكون جماعات المعرفة العمالية - التنفيذيون الذين يعرفون كيف يوظفون المعرفة بشكل منتج، كما عرف الرأسماليون كيف يوظفون رأس المال بشكل منتج. فالمهنيون والموظفون والمعرفيون سوف يكونون عملياً موظفين في منظمات. وخلافاً لوضع الموظفين تحت المظلة الرأسمالية فإن الموظفين في مجتمع المعرفة يملكون "وسائل الإنتاج" عن طريق صناديق التقاعد التي تنمو بسرعة في جميع الدول المتقدمة، و"أدوات الإنتاج" المتمثلة في المعرفة التي يمتلكها العمال ويستطيعون نقلها معهم إلى أي مكان يذهبون إليه. لذلك فإن التحدي الاقتصادي بالنسبة لمجتمع ما بعد الرأسمالية سوف يكون إنتاجية العمل المعرفي والعامل المعرفي.

لذلك فإن التحدي الاجتماعي بالنسبة لمجتمع ما بعد الرأسمالية سوف يكون هو مكانة عمال الخدمات كطبقة اجتماعية ثانية. عمال الخدمات في جميع المجتمعات، حتى في المجتمعات المتقدمة ينقصهم عادة التعليم الأساسي حتى يكونوا عمالاً ذوي معرفة، وسوف يشكلون الأغلبية.

سوف ينقسم مجتمع ما بعد الرأسمالية بشكل ثنائي إلى ثقافة القيم وثقافة الجمال، ولن يكون هو مجتمع الثقافتين: الثقافة الأدبية والثقافة العلمية اللتان كتب عنهما العالم والروائي والموظف الحكومة الإنجليزي C. P. Snow (١٩٠٥-١٩٨٠م) في كتابه الذي نشر عام ١٩٥٩م "الثقافتين والثورة العلمية" The Two Cultures and the Scientific Revolution على الرغم من أن الانقسام كان حقيقياً ، فسوف تكون الثنائية بين "المثقفين" و"المديرين" وسوف يكون اهتمام المثقفين منصباً على الكلمات والأفكار واهتمام المديرين منصب على الناس والعمل قد تجاوز هذه الثنائية إلى أطروحة جديدة وسوف يكون تحدياً علمياً وفلسفياً بالنسبة لمجتمع ما بعد الرأسمالية.

الالتفاف على الدولة القومية :

نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من هذا القرن كانت علامة على نهاية عهد آخر، نوع آخر من التاريخ. إذا كان سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩م يمثل أعلى رموز لسقوط الماركسية والاشتراكية، فإن اتفاق الدول ضد العراق بعد اجتياحه للكويت في فبراير عام ١٩٩٠م يمثل علامة على نهاية ٤٠٠ سنة من التاريخ كانت الدول ذات السيادة خلالها اللاعب السياسي الرئيسي والوحيد. بالتأكيد فإن المؤرخين في المستقبل سوف يصنفون فبراير عام ١٩٩١م ضمن التواريخ المهمة لأنها سابقة عالمية في اتخاذ إجراء موحد، لم يحدث في مناسبة سابقة أن جعلت الدول بدون استثناء المصلحة

العليا العالمية في الأولوية وأصبح التصدي للإرهاب مشاعر القومية، بل أصبح في بعض الأحيان يحتل أهمية كبرى في مقدمة مصالحها القومية، سبق للعالم أن أدرك بأن الإرهاب ليس جانباً "سياسياً" تترك الدول ذات الشأن للتعامل معه بمفردها. الإرهاب يتطلب إجراء ليس على المستوى القطري بل على المستوى الدولي.

هناك اعتقاد واسع، خاصة بين اللبراليين في الولايات المتحدة الأمريكية، إن حرب عام ١٩٩١م ضد العراق قامت لحماية تدفق النفط إلى الغرب، وهذا الاعتقاد ليس بعيدًا عن الحقيقة. سيطرة العراق على آبار النفط في الكويت وأيضاً في السعودية لو حدث يكون ذلك من مصلحة الاقتصاد الغربي لأنه يعني أن البترول سيكون أكثر رخصاً. بالنسبة للكويت وللمملكة العربية السعودية لا توجد كثافة سكانية وبالتالي لا توجد حاجة ملحة لعائدات بترولية سريعة، أما بالنسبة للعراق فتوجد لديه كثافة سكانية ولا توجد لديه موارد طبيعية يعتمد عليها عدا النفط. لذلك فإن العراق يحتاج إلى أن يبيع أكبر كمية من البترول، بينما الكويت والمملكة العربية السعودية لديهم الرغبة في المحافظة على أن تكون أسعار البترول مرتفعة والإنتاج منخفضاً .

وهذا بالمناسبة يبين لماذا ساعدت الولايات المتحدة الرئيس العراقي صدام حسين حتى قبل الحرب العراقية الإيرانية واستمرت في مساعدة العراق حتى اللحظة التي هاجم فيها الكويت وتورط في عمل إرهابي علني

وكذلك يشير إلى حسابات صدام حسين الخاطئة لأنه فيما أعتقد كان مقتنعا بأن الولايات المتحدة ستتغاضى عن عدوانه حتى تضمن سعرا منخفضا للنفط. كل واحد أعرفه في شركات البترول الكبرى كان متأكدًا عندما احتل العراق الكويت أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تفعل أكثر من تصريحات ضد الحدث.

خلال الأربع قرون الماضية، ومنذ أن اخترع المحامي والسياسي الفرنسي جين بودين Jean Bodin (١٥٣٠-١٥٩٦م) في كتابه "Six Livers de la Republique" (١٥٧٦م) مفهوم الدولة القومية أصبحت الدولة القومية هي الإدارة الوحيدة التي تتمتع بالقوة السياسية داخلياً وخارجياً . ومنذ الثورة الفرنسية، وخاصة خلال المائتي عام الماضية أصبحت الدولة هي التي تحمي العلمانية - أي الاعتقاد بالنجاة بواسطة المجتمع. وفي الحقيقة فإن الدكتاتورية والاستبداد (الشيوعية والنازية) كانت المحصلة النهائية لعقيدة الدولة القومية ذات السيادة كوحدة وحيدة تمثل القوة.

وما تزال النظرية السياسية والقانون الدستوري يعترفان فقط بالدولة ذات السيادة، وخلال القرن الأخير أصبحت هذه الدولة أكثر قوة وسيطرة حتى تحولت إلى "الدولة الشمولية".ولقد بنى البناء السياسي الذي نعرفه للدولة من أجزاء تخضع لأسس وقواعد دقيقة، مثل: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والمحاكم والخدمة الدبلوماسية والجيوش الوطنية .. إلخ. كل واحدة من الدول المائتين التي انسلخت من الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة بعد الحرب

العالمية الثانية تم بناؤها كدول قومية ذات سيادة، وهذا الذي تطمح إليه كذلك الأجزاء التي تفتتت من الاتحاد السوفيتي السابق كآخر إمبراطورية سقطت. ومع ذلك ومنذ أربعين سنة – منذ نهاية الحرب العالمية الثانية –أخذت الدولة القومية ذات السيادة في فقدان مكانتها كوحدة وحيدة للقوة. في البداية كانت الدول المتقدمة سريعة في تحولها نحو مجتمع المنظمات التعددي. خارجياً بعض الوظائف الحكومية تخطت حدود الدولة والبعض أصبح إقليمياً (مثل : المجتمع الأوروبي) والبعض الآخر قبلياً.

الدولة القومية لن تختفي، ومن الممكن أن تبقى أقوى وحدة سياسية لوقت طويل قادم، لكنها لن تبقى الوحدة السياسية القوية بدون تحدٍ . ولكن وباطراد سوف تشارك أطراف أخرى في السلطة مثل : المؤسسات ومتخذي السياسات. وما الأساس الذي سيبقى للدولة؟ وما هي الجوانب داخل الدولة التي ستقوم بها أطراف أخرى؟ وما الذي سيكون مهماً على المستوى القطري؟ وما هو الذي سيكون خارجياً ؟ ما هو الذي سيكون محلياً ومنفصلاً؟ هذه الأسئلة سوف تكون أسئلة لموضوعات سياسية مركزية ستبقى مطروحة لفترة عقود قادمة.

لا يمكن توقع النتائج بشكل تفصيلي، لكن النظام السياسي سوف يكون مختلفاً عن النظام السياسي في القرن الماضي وذلك فيما يتعلق بحجم اللاعبين والثروة والترتيبات الدستورية والعقيدة السياسية، لكنها جميعها تبقى موحدة تحت مظلة الدول القومية، كل دولة تبقى ضمن نطاقها ومحدودة بهذا

النطاق. نحن نتحرك نحو مجتمع ما بعد الرأسمالية، بل إننا في الحقيقة تحركنا نحو مجتمع ما بعد الرأسمالية.

جوت فرايد ليبنتز (١٦٤٦-١٧١٦م)، الذي يمكن تسميته : بآخر من عرفوا باسم فلاسفة ما قبل الحداثة جاء قبل الفلاسفة المعاصرين، قضى معظم حياته في محاولات غير ذات جدوى لإعادة توحيد العالم المسيحى. لم يكن الدافع وراء محاولاته الخوف من الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت أو بين البروتستانتيين أنفسهم لأن هذا الخطر أصبح من الماضي عند ولادته، لكن الدافع الحقيقي وراء محاولاته هو أنه بدون اعتقاد مشترك بوجود قوة إلهية سوف تظهر أديان علمانية، حيث كان مقتنعاً بأن العلمانية بشكل تلقائي سوف يكون استبداديا ويقيد الحريات الفردية.

بعد قرن من الزمان أكد جان جاك روسو مخاوف ليبنيتز. أكد روسو بأن المجتمع يمكن أن يتحكم بالفرد، بل يجب أن يقوم المجتمع بذلك. المجتمع يستطيع ويجب أن يوجد "آدم الجديد"، إنه يستطيع بل يجب عليه ان يوجد الكمال الإنساني الشامل. لكنه كذلك يستطيع بل يجب عليه أن يخضع الفرد لمبدأ التجرد والسمو (الإرادة العامة) والتي أطلق عليها الماركسيون لاحقاً "قوانين التاريخ الموضوعية". منذ الثورة الفرنسية تحويل الإنقاذ بواسطة المجتمع قد تحول تدريجياً إلي عقيدة في الغرب أولاً، من ثم - وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية - انتشرت تلك العقيدة في جميع أرجاء العالم. وعلى الرغم من أنها تبدو بشكل كبير ضد ما هو ديني إلا أنها عقيدة دينية.

وسائلها بالطبع لا دينية مثل : قتل اليهود والتحليل النفسي العام والقضاء على الملكية الفردية، إلا أن الهدف ديني وهو بناء مملكة الله على الأرض من خلال "آدم الجديد".

منذ أكثر من مائة عام كانت الماركسية أقوى العقائد العلمانية انتشارًا وتبشيرًا بالإنقاذ من خلال المجتمع. وما يبشر به المذهب الماركسي بعيدًا عن عقيدته الالتفافية واقتصاده غير المرن، هو استمالته للمثقفين بشكل خاص. هناك العديد من الأسباب، على سبيل المثال، التي جعلت اليهود الشرقيين يقبلون عقيدة تعد بنهاية لاضطهادهم والتمييز ضدهم، في روسيا ورومانيا مثلا. والسبب الأقوى بالنسبة لهم هو الوعد الذي تبشر به الماركسية والمتمثل في إيجاد جنة على الأرض، وهذا يمثل الوعد الماركسي كمذهب علماني.

الاشتراكية سقطت كنظام اقتصادي. فهي بدلاً من أن توجد الثروة أوجدت البؤس والتعاسة، وبدلاً من أن تحقق العدالة الاقتصادية حققت فئة تستمتع بامتيازات غير مسبوقة. لكن الماركسية كعقيدة سقطت لأنها لم تستطع أن توجد "الإنسان الجديد" وأوجدت وعززت جميع مساوئ "آدم القديم" كبديل له متمثلة في الفساد والجشع وحب السلطة والحسد وعدم الثقة والحكم الاستبدادي الضيق والسرية والكذب والسرقة، وفوق هذا كله، التهكم والسخرية. الاشتراكية كنظام كان لها أبطالها، لكن الماركسية كعقيدة لم يكن لها قديسٌ واحدُ.

من الممكن أن الطبيعة البشرية غير قابلة للإصلاح، قد يكـــون الشـــاعر اللاتيني على صواب في قوله: الطبيعة البشرية تأتى دائمًا من الباب الخلفـي بغض النظر عن عدد المرات التي يتم قذفها من الباب الأمامي. قـــد يكـــون المتشائمون الساخرون على صواب في قولهم بأنه لا توجد هنـــاك فضيلـــة، أوخير أو إيثار هناك فقط مصالح شخصية ونفاق (على الرغم مـــن وجـــود العديد من الأدلة على العكس من ذلك كما أذكر نفسي في الأوقات الحرجة).

بالتأكيد إن انهيار الماركسية كعقيدة يدل على نهاية الاعتقاد بالإنقاذ مـــن خلال المجتمع . ولكن، ماذا سيظهر بعد ذلك؟ لا أحد يعرف، نستطيع فقط أن نتمنى وندعو. ربما إعادة ولادة ديـــن تقليـــدي يركـــز علـــى الاحتياجـــات والتحديات الفردية في مجتمع المعرفة؟ النمو الكبير لمـــا اســـميه الكنيســـة المسيحية "الراعية" في أمريكا - البروتستانتية والكاثوليكية واللاطائفية يمكـــن أن تكون النذير، ويمكن أن يكون كذلك الانبعاث السلفي الإسلامي. بالنســـبة للشباب في العالم الإسلامي الذين يقبلون الآن على التوجه الســـلفي بحمـــاس يمكن أن يكونوا قبل أربعين عاماً بنفس الدرجة من الحمـــاس مـــع التوجـــه الماركسي. أو، هل يمكن أن يوجد مذاهب جديدة ؟

يسهل توقع غير المحتمل حدوثه بالمقارنة مع المحتمل حدوثه. سوف لن نشهد رفضاً للتعاميم المادية أو التقنية - العودة إلى العصور الوسطى التـــي

توقع حدوثها الكاتب الياباني لتيكي ساكا (ولد عام ١٩٣٥م) في كتاب "ثـورة القيمة المعرفية" The Knowledge – Value Revolution الذي حقق الرقم الأول في المبيعات في منتصـف الثمانينـات إن الانتشـار العـالمي للمعلومـات والتكنولوجيا يجعل من المؤكد استحالة حدوث ذلك .(بصرف النظـر عـن الحقيقة بأن ما طرحه ساكايا بأن الجانب المادي من الحياة كـان مرفوضـاً بازدراء وفي القرون الوسطي استمده من القرن التاسع عـشر وتـم إثبـات عدم صحته منذ زمن طويل ، وفي واقع الأمر كانت هنـاك رغبـة شـديدة للتملك تفوق بكثير ما نعتقده ، إن السخرية الماركسية القديمة مـن الحملـة الصليبية بأنها أكبر حملة تجارية على الإطلاق لا تجافي الحقيقة . فـالعصور الوسطي لم تكن فقيرة لأن الناس اختاروا ذلـك،إن فتـح المسـلمين للعـالم الإغريقي وشعوب حوض البحر المتوسط قطع في واقع الأمر اتصالهم مـع المنتجين لثقافة العصور الوسطي).

المصطلحات التقليدية المتعلقة "بالرجل الجديد" مثل الإصـلاح والتجديـد الذاتي والنمو الروحي والفضيلة يمكن أن ينظر إليها على أنها جوانب متعلقة بالوجود وليست هدفاً اجتماعياً وقاعدة سياسية. نهاية الاعتقاد بالإنقاذ بواسطة المجتمع يمثل بالتأكيد نقطة تحول إلى الداخل ، إنها ستجدد التركـيز علـى الفرد، ويمكن أن تقود إلى العودة إلى المسؤولية الفردية – وهذا مـا نتمنـاه على الأقل.

العالم الثالث :

يركز هذا الكتاب على الدول المتقدمة - أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان، وعلى الدول المتقدمة الحديثة في آسيا - وليس على الدول النامية ودول العالم الثالث ، هذا ليس لأنني أنظر إلى الدول الأقل تقدماً على أنها ليست مهمة أو أقل أهمية، هذا يصبح حماقة. قبل كل شيئ، ثلثا سكان العالم يعيشون في العالم الثالث، وفي الوقت الذي يصل فيه التحول إلى مرحلته النهائية (عام ٢٠١٠م أو ٢٠٢٠م) فإن العالم الثالث سوف يشكل ثلاثة أرباع العالم. لكنني أعتقد بنسبة كبيرة أنه خلال العقد أو العقدين القادمين سوف تكون هناك "معجزات اقتصادية" هائلة تتحول خلالها دول العالم الثالث الفقيرة وبسرعة مذهلة إلى قوى اقتصادية سريعة النمو. ومن الممكن أن تكون هناك تحولات مماثلة أكثر مما حدث خلال الأربعين سنة الماضية، أي منذ أن بدأنا نتحدث عن "التنمية الاقتصادية". جميع عناصر النمو الاقتصادي السريعة ظاهرة في شواطئ الصين، من تستشن في الشمال إلى كانتون في الجنوب. لدى الصين سوق محلي ضخم وسكان متعلمون تعليماً رفيعاً ويحترمون التعلم كتقليد تجاري قديم، ولدى الصين روابط قوية مع الصينيين خارج الصين (سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان) تمكنهم من الوصول إلى رؤوس أموالهم وشبكاتهم التجارية والناس المتعلمون. هذا كله من الممكن إطلاقه بانفجار اقتصادي إذا ما تمت إزالة النظام السياسي

والاقتصادي الاستبدادي في بكين بطريقة سليمة. الدول اللاتينية الكبيرة لديها أسواق محلية كافية، المكسيك ربما أنها الآن في مرحلة الانطلاق، والبرازيل يمكن أن تفاجئ الجميع بسرعتها في التحول إذا ما تغلبت على التحدي السياسي وحذت حذو المكسيك وتخلت عن السياسات الفاشلة (بل الانتحارية) التي تبنتها بعد عام ١٩٧٠م. لا أحد يمكن أن يتنبأ بالمفاجآت التي يمكن أن تقوم بها الدول الاشتراكية في شرق أوروبا.

الدول المتقدمة لديها مصالح كبيرة لدى العالم الثالث، وإذا لم يكن هناك نمو اقتصادي واجتماعي سريع في هذه الدول فإن الدول المتقدمة ستجتاحها هجرة بشرية من العالم الثالث لا يكون باستطاعة اقتصادياتها ولا أنظمتها الاجتماعية والثقافية استيعابها.

إن القوى التي أوجدت مجتمع ما بعد الرأسمالية ونظام ما بعد الرأسمالية نشأت في العالم المتقدم وتعتبر هذه القوى نتاجاً ومحصلة لنموها. الإجابات على التحديات التي يفرضها مجتمع ما بعد الرأسمالية ونظام ما بعد الرأسمالية سوف لن توجد في العالم الثالث. إذا كان هناك شئ تم إثبات عدم صحته فإنها وعود رؤساء دول العالم الثالث في الخمسينات والستينات من هذا القرن ، مثل: نهرو في الهند وماو في الصين وكاسترو في كوبا وتيتو في يوغسلافيا، ورواد الوحدة الزنجية في أفريقيا والماركسيون الجدد مثل : تشي جيفارا. لقد وعد هؤلاء القادة بأن العالم الثالث سيجد إجابات جديدة

ومختلفة ويكون نظاماً جديدًا. العالم الثالث لم يحقق الوعود التي قطعها على نفسه، التحديات والفرص والمشكلات التي سيفرزها مجتمع ما بعد الرأسمالية ونظام ما بعد الرأسمالية يمكن علاجها فقط في المكان الذي نشأت فيه وهو العالم المتقدم.

المجتمع والنظام السياسي والمعرفة :

يتطرق هذا الكتاب إلى موضوعات كثيرة ويركز على مجتمع ما بعد الرأسمالية والنظام السياسي في زمن ما بعد الرأسمالية والتحديات المعرفية، ومع ذلك فهو لا يغطي موضوعات كثيرة حاول تغطيتها ، إنه ليس كتاباً للتاريخ، إنه نظرة إلى الحاضر.

الموضوعات التي يركز عليها هذا الكتاب هي المجتمع والنظام السياسي والمعرفة، وهي ليست مرتبة وفقاً لأهميتها لأن ذلك ينفر بصورة مباشرة "المثقف" من المناقشة القصيرة والتي سينتهي إليها هذا الكتاب. إن الثلاثة مواضيع رتبت وفقاً للمعيار التنبئي. فبالنسبة لمجتمع ما بعد الرأسمالية فإننا نعرف ما سوف يحدث ولماذا - على الأقل كخطوط عريضة - أما فيما يتعلق بالنظام السياسي ما بعد الرأسمالية في زمن فإننا نعرف فقط البرامج حتى الآن،أما كيف سيتم التغيير المطلوب فإنه أمر تخميني حتى الآن. لكننا نعرف ماذا حدث ولماذا، ونستطيع تحديد ما يجب أن يحدث ولماذا. أما بالنسبة للتحديات المعرفية فإننا نستطيع أن نطرح أسئلة فقط.

لكم نتمنى أن تكون أسئلتنا موفقة ، هل أنـــا متفــائل أم متشــائم؟ . أي شخص عاش هذا القرن وهو متفائل الآن فهو شخص أحمق. نحن بالتـــأكيد لسنا قريبين من نهاية الاضطرابات (التحولات) والصراعات المفاجأة التـــي جعلت هذا القرن من أكثر القرون وحشية ودموية في التاريخ الإنســـاني. أي شخص يخدع نفسه بأننا بأية حال من الأحوال قريبون من "النهاية التاريخيـة" فسوف يفاجأ بمفاجأة غير سارة مثل مفاجآت الرئيس الأمريكي بوش عندمـــا راهن على بقاء الإمبراطورية السوفيتية بقيادة ميخائيل غورباتشوف، ثم بعـد ذلك نجاح بوريس يلتسين مع شعوب "الكومنولث الروسية".

لا شئ له صفة الديمومة أو حتى البقاء لفترة طويلة، وحقبتنـــا مرحلـــة تحول. كيف سيكون مستقبل المجتمع؟ . هل سيكون حقاً "مجتمع المعرفة"؟ - الذي يتمنى بعض منا ذلك بشغف - يعتمد ذلـــك علـــى ردود فعـــل الـــدول المتقدمة تجاه التحديات التي تمليها حقبة التحول (حقبة ما بعد الرأســـمالية)، وكذلك يعتمد مستقبل المجتمع على القادة المثقفين والقادة رجـــال الأعمـــال والقادة السياسيين، وفوق هذا كله يعتمد ذلك على كل واحد منا فـــي عملـــه وحياته. لكن بالتأكيد هذا هو الوقت المناسب لتشكيل المستقبل لأنه وبشـــكل قاطع كل شئ يتغير بسرعة وبالتالي فإن هذا هو وقت العمل.

الجزء الأول

المجتمع

الفصل الأول

من الرأسمالية
إلى مجتمع المعرفة

من الرأسمالية
إلى مجتمع المعرفة

خلال ١٥٠ عاماً (من ١٧٥٠م إلى ١٩٠٠م) سيطرت الرأسمالية والتكنولوجيا على كافة أرجاء المعمورة وأسهمت في تكوين الحضارة العالمية. لم تكن الرأسمالية ولا الإبداعات التقنية جديدة، وكلاهما كان مألوفاً كظواهر تتعاقب عبر العصور في كل من الغرب والشرق. الجديد بالنسبة لهما هو سرعتهما الهائلة في الانتشار في أرجاء العالم عبر ثقافاته وطبقاته الاجتماعية والتضاريسية، ومن المؤكد ان سرعتهما وشموليتهما هما اللتان حولتا الرأسمالية المحلية إلى رأسمالية عالمية ومن ثم إلى "نظام". لقد حولت الرأسمالية التقدم التقني إلى ما يعرف "بالثورة الصناعية".

هذا التحول كان يدفعه تغيير جذري في معنى المعرفة، و في الغرب والشرق كان ينظر إلى المعرفة باستمرار على أنها التطبيق على "الوجود" وفجأة أصبحت تطبيقاً على العمل، لقد أصبحت مورداً وأداة منفعة. المعرفة كانت ولفترة طويلة بضاعة شخصية إلا أنها فجأة أصبحت بضاعة عامة.

منذ مائة عام استخدمت المعرفة في المرحلة الأولى في مجال "الأدوات" ثم "العمليات" ومن ثم "المنتجات". وهذا أوجد "الثورة الصناعية". لكنه أوجد أيضا ما يسميه ماركس "بالإنقاذ" وطبقات اجتماعية جديدة وحرب الطبقة،

"والاشتراكية". المرحلة الثانية (منذ حوالي بداية عام ١٨٨٠م وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية) أصبحت المعرفة تعني في مفهومها الجديد التطبيق في مجال العمل. هذا الفهم الجديد للمعرفة قاد إلى "ثورة الإنتاجية" التي حولت طبقة الكادحين (البلوتاريا) خلال خمس وسبعين سنة إلى طبقة برجوازية وسطى قريبة من دخل الطبقة العليا. لذلك فإنه يمكن القول إن ثورة الإنتاجية قضت على حرب الطبقات وكذلك الاشتراكية. المرحلة الأخيرة بدأت بعد الحرب العالمية الثانية والتي من خلالها أصبحت المعرفة تستخدم في مجال المعرفة ذاتها، وهذا ما يعرف "بالثورة الإدارية". المعرفة الآن تسارعت وأصبحت العامل الأول في الإنتاجية ورأس المال والقوى العاملة. قد يكون تسرعًا (إنه افتراض بالتأكيد) أن نطلق على هذه المرحلة "مجتمع المعرفة" لأن ما لدينا الآن هو "اقتصاد المعرفة"، لكن مجتمعنا بالتأكيد هو مجتمع "ما بعد الرأسمالية".

عرفت الرأسمالية بشكل أو بآخر مرات عديدة على مر العصور في الشرق كما هو في الغرب. كذلك كانت هناك حقب كثيرة سابقة شهدت اختراعات وإبداعات سريعة في الشرق والغرب أيضاً ، والعديد من هذه الحقب أنتجت تغييرات تقنية راديكالية مماثلة لما حدث في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر[١] الأمر الذي كان غير مسبوق وفريد

(١) أفضل المصادر التي ناقشت الرأسمالية كظاهرة متكررة كتابين للاقتصادي والمؤرخ الفرنسي:
Fernand Braudel: The Mediterranean (2 Vols.) (First published in France in 1949, English

بالنسبة للتطورات التي حصلت خلال ٢٥٠ عاماً الأخيرة هو سرعتها ومدى انتشارها، فبدلاً من أن تكون الرأسمالية عنصرًا واحدًا في المجتمع كما هو الحال بالنسبة لظواهر الرأسمالية السابقة، أصبحت الرأسمالية هي المجتمع، وبدلاً من أن تكون محصورة ومحلية - مثلما كانت في السابق دائما - اجتاحت الرأسمالية جميع أرجاء غرب وشمال أوروبا خلال فترة زمنية قصيرة (من عام ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠م). بعد ذلك وخلال خمسين سنة اجتاحت جميع أرجاء المعمورة.

الحالات الرأسمالية الأولى جميعها كانت محصورة في جماعات صغيرة وضيقة في المجتمع حيث لم يتأثر بها النبلاء وملاك الأراضي والعسكريون والرعاة والمهنيون والحرفيون، وحتى العمال. الرأسمالية كنظام اخترقت وحولت جميع الجماعات في المجتمع أينما وجدت.

منذ الأيام الأولى "للحرب القديمة" انتشرت وبسرعة أدوات جديدة وعمليات جديدة ومواد جديدة ومحاصيل جديدة وأساليب جديدة والتي نطلق عليها التكنولوجيا في الوقت الراهن.

---

translation New York: Harper & Row, 1972 and Civilization of Capitalism (3 Vols.) (First published in France in 1979, English translation New York: Harper & Row, 1981). افضل المصادر التي ناقشت "الثورة الصناعية" الأولى هي: Medieval Technology and Social change by Lynn White Jr. (Oxford University Press, 1962); The Medieval Machine; The Industrial Revolution of the Middle Ages by Jean Gimpel (First published in France in 1975; English translation New York: Holt Rinehert of Rinehart & Winston, 1976). And the Monumental Science of Civilization in China by Joseph Needlham (Cambridge Univ. Pres. وفي ما يتعلق "بالثورة الصناعية الأولى انظر كتابي: Technology Management of Society (London: Heinemann, 1973) especially chapter 3, 7 and 11.

على سبيل المثال قليل من المخترعات الحديثة انتشرت بسرعة المخترعات التي ظهرت في القرن الثالث عشر. النظارات التي تم اختراعها بناء على التجارب البصرية التي أجراها الراهب الفرنسسكاني الإنجليزي روجر بيكون حوالى عام ١٢٧٠م (توفي عام ١٢٩٢م أو سنة ١٢٩٤م) ارتبطت بكبار السن فقط في البلاط البابوي في سنة ١٢٩٠م، وفي البلاط السلطاني في القاهرة في سنة ١٣٠٠م. وتعتبر ما كينات الخياطة والهاتف هي الوحيدة فقط التي انتشرت بسرعة أكبر من الاختراعات التي ظهرت في القرن التاسع عشر.

لكن التكنولوجيا المبكرة – وبدون استثناء تقريباً – ظلت محصورة في مهنة واحدة وتطبيق واحد. النظارات لم يتم استخداماً استخداماً آخر لتصحيح قصر النظر إلا بعد ٢٠٠ سنة (في مطلع عام ١٥٠٠م) من اختراع بيكون للنظارات. عجلة الخزف كانت تستخدم بشكل رئيسي في البحر المتوسط في عام ١٥٠٠ ق.م.، وقدور الطبخ وحفظ الماء والغذاء كانت تستخدم من قبل جميع العائلات. مع ذلك فإن المبدأ الذي تقوم عليه عملية الخزف لم يتم استخدامه في مجال عمل المرأة (الغزل) حتى حوالي عام ١٠٠٠م.

كذلك تم إعادة تصميم الطاحونة الهوائية حوالي عام ٨٠٠م، وحولت من دمية أثرية إلى جهاز حقيقي يعمل بشكل أتوماتيكي كامل، ولم يتم استخدامها

في السفن لأكثر من ٣٠٠ عامٍ ، أي عام ١١٠٠م. حتى ذلك التاريخ كانت السفن تعمل بالتجديف، الرياح كانت تستخدم فقط لدفع السفن كعامل مساعد، إذا كانت الرياح تهب من الاتجاه الصحيح. يعمل الشراع لدفع السفينة تماما بنفس الطريقة التي يعمل بها الشراع لتحريك مروحة الطاحونة الهوائية. الحاجة إلى إيجاد شراع يمكن السفينة من الإبحار في الاتجاه الذي تريده بغض النظر عن اتجاه الرياح كان معروفاً من وقت طويل. الطاحونة الهوائية أعيد تصميمها في شمال فرنسا أو في البلاد السفلية التي ألفت السفن والملاحة، ومع ذلك لم يتمكن أحد لعدة مئات من السنين أن يخترع شيئا ما لضخ المياه وطحن الذرة على اليابسة.

الاختراعات التي أتت بها "الثورة الصناعية" تم استخدامها في الحال وفي جميع أرجاء العالم وفي معظم المهن والصناعات. لقد تم النظر إليها على أنها "تقنية".

وقد أعاد جيمس واط (١٧٣٦-١٨١٩م) تصميم المحرك الذي يعمل بالبخار ما بين عامي ١٧٦٥م و ١٧٧٦م وجعل من هذه الآلة مصدراً فاعلا للطاقة، وركز واط خلال حياته العملية على الاستخدام فقط: ضخ المياه من المناجم - الاستخدام الأساسي الذي تم تصميم المحرك له بواسطة توماس نيوكومن في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر. لكن إحدى الشركات الإنجليزية الرائدة في مجال الحديد والصلب رأت أن إعادة تصميم محرك

البخار سيمكنها من نفخ الهواء إلى الفرن، ومن ثم عملت على الحصول على المحرك الثاني الذي اخترعه وات. قام زميل وات، ماثيو بولتن (١٧٢٨-١٨٠٩م) بتطوير محرك البخار في الحال كمصدر للطاقة لجميع العمليات الصناعية، وخاصة للشركات الصناعية العشر الكبرى في مجال النسيج ، بعد خمس وثلاثين عاماً قام الأمريكي روبرت فولتن (١٧٦٥-١٨١٥م) بتدشين أول سفينة بخارية في نهر هدسون في نيويورك، وبعد عشرين عاماً تم وضع المحرك البخاري على عجلات وبذلك ولد مبدأ القدرة على التنقل الذاتي. وفي عام ١٨٤٠م وعلى أقصى تقدير عام ١٨٥٠م أحدث المحرك البخاري تغييرًا جوهرياً في العمليات التصنيعية، من صناعة الزجاج إلى الطباعة، لقد غير المحرك البخاري طبيعة الاتصالات البعيدة في البحر والبر وبدأ التغيير في الميدان الزراعي، لقد اجتاح تقريباً جميع أرجاء العالم باستثناء التبت ونيبال وداخل أفريقيا الاستوائية.

لقد كان هناك اعتقاد واسع – وما زال – بأن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر كانت الأولى في تغيير "العملية الإنتاجية" (المصطلح الذي استخدمه كارل ماركس)، وبالتالي غيرت البناء الاجتماعي وأوجدت طبقات اجتماعية جديدة: الرأسماليين والكادحين. هذا الانتقاد أيضاً ليس صحيحاً ، ما بين ٧٠٠م و١٠٠٠م تكونت طبقتين اجتماعيتين جديدتين في أوروبا بسبب التغييرات التكنولوجية هما: الفرسان الإقطاعيون[1] والحرفيون في الحاضرة.

(١) الفرسان الذين يرفعهم الملك في القرون الوسطى إلى رتبة عسكرية خاصة بعد أن يجتازوا مرحلة تدريب معينة.

في القرن السابع الميلادي نشأت طبقة "ركاب الخيل" في وسط آسيا، أدى لنشوء هذه الطبقة ظهور ما سمي بطبقة الفرسان، أما طبقة الحرفيين فقد تكونت بعد إعادة تصميم عجلة المياه والطاحونة الهوائية لتصبح آلة حقيقية تعمل لأول مرة بطاقة ذاتية (الماء والرياح) بدلاً من الجهد البشري كما كان قائماً في العصور القديمة.

اختراع السرج جعل من الممكن القتال على صهوات الخيول حيث إنه بدون الركاب فإن الخيال لا يستطيع أن يستخدم الرمح أو السيف أو القوس الثقيل ببراعة لأنه سيسقط في الحال من صهوة الجواد بسبب ما أطلق عليه "القانون الثاني لنيوتن": لكل فعل رد فعل.

لعدة مئات من السنين كان الفارس آلة حرب لا تقهر، لكن هذه الآلة كان يجب أن تتم مساندتها من قبل "مجمعات زراعية عسكرية" كشيء جديد بالنسبة للتاريخ. الألمان حتى هذا القرن يطلقون على هذه المجمعات الزراعية "ولاية الفروسية" موقوفة قانونياً ولها امتيازات اقتصادية وسياسية، وتضم على الأقل خمسين عائلة من الفلاحين أو (٢٠٠) فرد لإنتاج الطعام اللازم لآلة الحرب: الفارس واتباعه وخيوله الثلاثة وما بين اثني عشر وخمسة عشر سائساً للخيل. بكلمات أخرى، أوجد ركاب الخيل نظاماً إقطاعياً.

الحرفية في العصور القديمة كانت نظام رق، والحرفية في "عصر الآلة" الأولى - الحرفية الأوروبية في العصور الوسطى - أصبحت الطبقة الاجتماعية الحاكمة (المواطنة) التي فيما بعد أوجدت المدنية الأوروبية الفريدة والطراز المعماري القومي وعصر النهضة.

الابتكارات التقنية (ركاب الخيل وعجلة المياه والطاحونة الهوائية) انتشرت وبسرعة في جميع أرجاء العالم القديم لكن طبقات الثورة الصناعية الأولى بقيت ظاهرة أوروبية بصفة عامة. فقط اليابان كونت ثورة حرفية حوالي عام ١١٠٠م مستقلة وفخورة وتتمتع بروح معنوية عالية وقوة كبيرة واستمرت حتى عام ١٦٠٠م. لكن بينما طبق اليابانيون نظام السرج لتعزيز قدرتهم القتالية، استمروا في القتال على الأرجل. الحكام في الريف الياباني كانوا هم القواد بالنسبة للعساكر الذين يقاتلون على الأقدام (الديميو). لقد فرضوا الضرائب على الفلاحين لكن لم تكن لديهم مجتمعات إقطاعية. التكنولوجيا الجديدة لم يكن لها انعكاسات اجتماعية على الإطلاق لا في الصين ولا في الهند ولا في العالم الإسلامي ، الحرفيون في الصين بقوا عبيدًا للأرض بدون مكانة اجتماعية. العسكريون لم يصبحوا ملاكاً للأراضي لكنهم بقوا (كما في العصور الأوروبية القديمة) مهيمنين يعملون بالأجر. حتى في أوروبا استغرقت التغييرات الاجتماعية التي حدثت بسبب الثورة الصناعية الأولى ٤٠٠ سنة حتى ظهرت تأثيراتها بشكل كامل.

في المقابل استغرق التحول الاجتماعي للمجتمع الذي حدث نتيجة للرأسمالية والثورة الصناعية أقل من مائة سنة حتى أصبح فاعلاً في أوروبا الغربية ، في عام ١٧٥٠م كان الرأسماليون والعمال جماعتين هامشيتين. وفي الحقيقة فإن مصطلح العمال (البوليتاريا) في المصانع كان معروفا بشكل ضيق جدًا في القرن التاسع عشر. وبحلول عام ١٨٥٠م أصبح الرأسماليون والبوليتاريا طبقتين اجتماعيتين نشيطتين وفي حالة هجوم اقتصادية في غرب أوروبا. لقد أصبحتا طبقتين مسيطرتين في أي وقت تستوطن فيه الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة. في اليابان استغرق التحول اقل من ثلاثين عاما، من عهد المجدد ميجي عام ١٨٦٧م إلى الحرب مع الصين عام ١٨٩٤م. ولم يأخذ التحول وقتا أطول في شانغهاي وهونغ كونغ وكالكتا وبومباي، أو في روسيا القيصريه. الرأسمالية والثورة الصناعية أوجدتا الحضارة العالمية بسبب سرعتهما ومداهما[١] .

المفهوم الجديد للمعرفة :

على عكس الذين يبسطون إلى درجة ساذجة (الأيدلوجيات التي ظهرت في القرن التاسع عشر مثل : هيغل وماركس) نحن نعرف أن الأحداث التاريخية الكبرى من النادر أن يكون باعثها سبباً واحدًا ويمكن تفسيرها

(١) أفضل مرجع في هذا المجال هو: "Prometheus Unbound" للمؤلف (David S. Lands (Cambridge Univ. Press, 1969).

بعامل واحد ، أنها عادة تحدث جراء التقاء تطورات متعددة ومنفصلة عن بعضها البعض ولها صفة الاستقلالية.

تطور الحاسب الآلي مثال على كيفية عمل التاريخ. تعتبر الجذور الأولى للحاسب الآلي النظام الثنائي الذي أوجده فيلسوف الرياضيات الألماني جوت فرايد ليبنتز في القرن السابع عشر (١٦٤٦-١٧١٦م) والذي يقول بأنه يمكن تمثيل جميع الأرقام برقمين فقط: صفر وواحد. الجذور الثانية تعود إلى اكتشاف المخترع الإنجليزي تشارلز باباج في القرن التاسع عشر (١٧٩٢-١٨٧١م) لذلك الترس الذي يعني الميكانيكا) أو أنه يمثل العمليات الحسابية: الجمع والطرح والضرب والقسمة - إنه جهاز حاسب حقيقي. وفي السنوات الأولى من هذا القرن برهن الإنجليزيان المتخصصان في علم المنطق الفرد نورث وايتهد (١٨٦١-١٩٤٧م) وبرتراند رسل (١٨٧٢-١٩٧٠م) في "مبادئ الرياضيات" أن أي مفهوم يمكن تقديمه بشكل منطقي دقيق يصبح من الممكن تمثيله رياضياً. من هذا الاكتشاف قام الأمريكي من أصل أسترالي آتو نيوراث(١٩١٥-١٩٣٠م) الذي كان يعمل إحصائياً لدى هيئة الإنتاج الحربي الأمريكية في الحرب العالمية الأولى ببلورة فكرة استخراج البيانات وقال بأن المعلومات تعتبر نفس الشيء إذا عوملت بشكل كمي بغض النظر عن مصدرها سواء كانت معلومات تشريعية أو فلكية أو اقتصادية أو تاريخية، وأن تمثيلها وتحليلها لا يختلف تبعاً لطبيعتها (ويعتبرهذا الأساس للإحصاء الحديث). وقبل الحرب العالمية الأولى بوقت قليل اخترع الأمريكي

ليدي فوريست (١٨٧٣-١٩٦١م) الأنبوب الصوتي لتحويل الموجات الإلكترونية إلى موجات صوتية وبذلك أصبح من الممكن بث الأحاديث المختلفة والموسيقى عبر الأثير. وبعد ذلك بعشرين عاماً اكتشف مهندسون يعملون في مصنع متوسط الحجم للكروت المخرومه يسمى(IBM) بأن الأنبوب الصوتي يمكن أن يستخدم للتبديل إلكترونياً من صفر إلى واحد والعكس. لو أن أياً من هذه العناصر كان مفقوداً لما وجد الحاسب الآلي، ولا أحد يمكن أن يحدد أحد هذه العناصر. وبوجود هذه العناصر مجتمعة أصبح التوصل إلى الحاسب الآلي حتمي. مع ذلك فإنه عن طريق الصدفة المحضة فقط أصبح الحاسب الآلي تطويرًا أمريكياً، الحرب العالمية الثانية جعلت القوات الأمريكية تنفق مبالغ كبيرة لتطوير جهاز يستطيع أن يحسب بسرعة عالية موقع طائرة أو سفينة معادية تتحرك بسرعة عالية (وفي الحقيقة لم تكن محاولات تطوير هذا الجهاز ناجحةُ حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت). لقد كان من الممكن أن يكون الحاسب الآلي تطويرًا بريطانيا لأنه في الحقيقة قام الإنجليزي المالك لشركة إنتاج أغذية ومطاعم (جي ليونز) بتطوير أول جهاز حاسب يعمل فعليا لأغراض تجارية، لكن ليونز لم يستطيع أن يوفر رأس المال حتى ينافس البنتاجون وبالتالي اضطر إلى أن يوقف تطوير جهاز حاسب ناجح (وأقل كلفة).

تطويرات مماثلة كثيرة منفصلة عن بعضها البعض وربما لا توجد بينها أية علاقة قادت إلى جعل الرأسمالية نظاماً رأسمالياً، وقاد التقدم التقني إلى

الثورة الصناعية. النظرية المعروفة والأكثر شهرة التي تقول بأن الرأسمالية ابن "للأخلاق البروتستانتية" والتي تم تأييدها في مطلع هذا القرن من قبل عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠م)، ومن ثم تم نقضها بشكل واسع لأنه لا توجد براهين كافية لتأييدها. توجد فقط أدلة تؤيد كارل ماركس في أطروحته الأولى بأن المحرك الذي يعمل بالبخار يتطلب الحصول عليه استثمار رأسمال كبير، وبالتالي فإن الحرفيين لا يستطيعون على الإطلاق تمويل "أدوات الإنتاج" الاستسلام للراسمالية . ومع ذلك ثمة عنصر واحد مهم لا يمكن بدونه لظواهر مثل : الرأسمالية والتقدم التقني ان تتحول إلى وباء اجتماعى عالمى . انه التغير الراديكالي في مفهوم المعرفة الذي حدث في أوروبا حوالي عام ١٧٠٠م أو بعد ذلك بقليل[1] .

هناك نظريات كثيرة تطرح ماذا نستطيع أن نعرف وكيف نستطيع أن نعرف، كما يوجد هناك منظران لما وراء الطبيعة من أفلاطون في عام ٤٠٠ق.م إلى لودفيج فيتجنثين (١٨٨٩-١٩٥١م)، وكارل بوبر (١٩٠٢م). لكن منذ أيام أفلاطون توجد هناك نظريتان في الغرب ونظريتان في الشرق فقط - وظهرت في وقت متقارب تقريباً - فيما يتعلق بمعنى ووظيفة

(١) هذا التغيير تم تناوله بشيء من العمق في مقالاتي التالية: The Technological Revolution: Notes on the Relationship of Technology, Science and Culture (1961), reprinted in my 1973 essay volume "Technology, Management and Society" London: Heinemann) and in my 1992 essay volume "The Ecological Vision (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers).

المعرفة. يقول المتحدث باسم أفلاطون - سقراط الحكيم - بأن الوظيفة الوحيدة للمعرفة هي المعرفة الذاتية، أي النمو الثقافي والأخلاقي والروحي للفرد نفسه. خصمه الذكي والمثقف بروتاغورس يقول بأن الغاية من المعرفة هي جعل مكتسبها فاعلاً من خلال تمكينه من معرفة ماذا يقول وكيف يقول ما يعرف. المعرفة بالنسبة لبروتاغورس تعني المنطق (القدرة البلاغية)، بعد ذلك أصبحت تعني الفنون الثلاثة (النحو والبلاغة والمنطق) التي كانت تمثل أساس التعليم في مدارس العصور الوسطى، وما زالت تعني نفس الشيء بالنسبة "للتعليم الحر". في الشرق كان يوجد تقريبا نفس النظريتين للمعرفة. المعرفة بالنسبة للفيلسوف الصيني كونفوشيوس كانت تعني ماذا تقول وكيف تقول ما تعرف، إضافة إلى أنها الطريق إلى التقدم والنجاح في الحياة- بالنسبة للطاوية[1] والزنية[2] فقد كانت المعرفة تركز على الذات نفسها وأنها الطريق إلى التنوير والحكمة. وبينما الغرب والشرق يختلفان بحدة حول مفهوم المعرفة فإنهما يتفقان بشكل تام حول الجوانب التي لا تعنيها المعرفة. إن المعرفة لا تعني "القدرة على العمل" ولا "الاستخدام". فالاستخدام لم يكن معرفة بل كان "مهارة".

(١) فلسفة دينية مبنية على تعاليم لاوتسي وتعتبره، بالإضافة إلى الكونفوشيوسية والبوذية، أحد أديان الصين الثلاثة.

(٢) فرقة بوذية تؤمن بأن في ميسور المرء ان ينفذ إلى طبيعة الحقيقة عن طريق التأمل.

وعلى عكس سقراط وبروتاغورس اللذين كانا يقدران المهارة في الشرق الأقصى كانت الكونفوشيوسية الصينية تحتقر المطلق في كل شئ ما عدا التعليم المؤطر. وفي الحقيقة فإن احتقار المهارة في الغرب لم يكن معروفا حتى القرن الثامن عشر وظهور طبقة السادة Gentlemen في بريطانيا. هذا الاحتقار الذي وصل إلى ذروته في العهد الفيكتوري في بريطانيا كان وسيلة دفاعية غير مجدية ضد استبدال طبقة السادة بصفتها جماعة اجتماعية مسيطرة بالرأسماليين والمتخصصين بالتكنولوجيا.

لكن المهارة حتى بالنسبة لسقراط وبروتاغورس لم تكن معرفة. المهارة كانت محصورة في جانب تطبيقي واحد ولم يكن لها مبادئ عامة. الذي كان يعرفه ربان السفينة عن الملاحة من اليونان إلى صقلية لا يمكن تطبقيه في أي مجال آخر، إلى جانب أنه لا يمكن تعلم المهارة إلا من خلال التدريب المهني أو الخبرة. المهارة لا يمكن شرحها نظرياً سواء كان ذلك بواسطة الكلام أو الكتابة، بل يمكن تعلمها فقط عن طريق التطبيق العملي. حتى عام ١٧٠٠م – أو ربما بعد ذلك – لم يكن الإنجليز يستخدمون كلمة "حرفيون" بل "طقوس" سرية خاصة لكل مهنة من المهن. السبب في ذلك ليس كالذي لديه مهارة في حرفة من الحرف أُخذ عليه القسم بألا يبوح بأسرار مهنته لكن الحرفة بطبيعتها لم يكن اكتساب المهارة فيها سهلاً لكل واحد ما لم يحصل الشخص على تدريب مهني، لذلك كان تعلمها يتم عن طريق المحاكاة فقط.

الثورة الصناعية :

ومن ثم وبعد عام ١٧٠٠م تم اختراع التكنولوجيا خلال فترة زمنية قياسية قصيرة لا تتجاوز الخمسين عاما. المصطلح الجديد أصبح يجمع في مدلوله بين "المهارة" التي هي سر الحرفة، "والعلم" الذي هو عبارة عن معرفة منظمة وهادفة. أول مدرسة للهندسة أنشئت في فرنسا عام ١٧٤٧م، ثم أنشئت في عام ١٧٧٠م المدرسة الزراعية في ألمانيا، وفي عام ١٧٧٦م أنشئت أول مدرسة للتعدين. وفي عام ١٧٩٤م أنشئت أول جامعة تقنية في فرنسا وكانت تضم المهن الهندسية. بعد ذلك وبوقت قصير - بين عام ١٨٢٠م وعام ١٨٥٠م - تم تنظيم التعليم الطبي والممارسة الطبية كعلم تطبيقي.

وفي تطور موازٍ تم التحول في بريطانيا من براءة الاختراع المحتكرة لخدمة المصالح الملكية إلى منح براءات الاختراع لتشجيع الجانب التطبيقي للمعرفة على الأدوات والمنتجات والعمليات، ومكافأة المخترعين بشرط نشر اختراعاتهم. لم يساهم ذلك فقط في بداية عهد للاختراعات في بريطانيا، لكنه أنهى الطقوس الحرفية والسرية الحرفية.

أضخم وأشهر وثيقة في التاريخ للتحول من المهارة إلى التكنولوجيا كانت "الموسوعة" التي قام بتحريرها دينيس دايداروت وجين دي لامبرت بين

عامي ١٧٥١م و عام ١٧٧٢م. هذا العمل الشهير كان محاولة لجمع المعارف المتعلقة بالمهن بأسلوب منظم يهدف إلى إتاحة الفرصة لمن يرغب في التعلم لكي يصبح "تكنولوجي". ولم يكن بأي شكل من الأشكال مصادفة أن المقالات التي احتوتها الموسوعة وتصف الحرفي (في الغزل أو النسيج مثلاً) لم تكتب من قبل حرفيين بل كتبت من قبل "متخصصين في المعلومات" تم تدريبهم في الرياضيات وأساليب التحليل، وقد كان فولتير وروسو من المشاركين في مقالات الموسوعة. الأطروحة الضمنية التي كانت الموسوعة تهدف إلى تأكيدها تتلخص في أن النتائج الفعالة للموارد البشرية (في الأدوات والعمليات والمنتجات) يتم إنتاجها بطريقة تحليلية منظمة وتطبيق منظم وهادف للمعرفة.

لكن الموسوعة أيضاً تؤكد أن المبادئ التي ترتب عليها نتائج في حرفة معينة كذلك فإنه يترتب عليها نتائج في أي حرفة أخرى. وقد كان ذلك بمثابة طرد واستبعاد لكل من رجل المعرفة التقليدي والحرفي التقليدي.

لم تكن المدارس التقنية في القرن الثامن عشر ولا الموسوعة يهدفان إلى إنتاج معرفة جديدة، ولم يتحدث أحد عن تطبيقات العلم على الأدوات والعمليات والمنتجات، أي التكنولوجيا. هذه الفكرة كان محتوم عليها أن تنتظر مائة سنة أخرى حتى عام ١٨٣٠م تقريباً عندما قام الكيميائي الألماني

جستاس ليبيج (١٨٠٣-١٨٧٣م) باستخدام المبادئ العلمية لاختراع أول سماد صناعي والذي قاد إلى الحفاظ على البروتين الحيواني. ما قدمته المدارس التقنية الأولى والموسوعة يعتبر مع ذلك أكثر أهمية لأنهما جمعا بين المهن وصفاتها، ونشرا الحرف التي كان يحيطها الكثير من السرية والطقوس السحرية: لقد حولا الخبرة إلى معرفة ووثقا المهن في كتب وحولا السرية إلى مناهج علمية والعمل إلى تطبيقات معرفية. هذه هي الأسس لما أطلقنا عليه لاحقا "الثورة الصناعية" والتي قادت بواسطة التكنولوجيا إلى تحولات في المجتمع والحضارة في جميع أرجاء العالم.

إن هذا التغير في مفهوم المعرفة هو الذي جعل الرأسمالية الحديثة فيما بعد حتمية ومسيطرة ، فالسرعة في التغيير التكنولوجي فرضت طلباً على رأس المال يتجاوز بكثير قدرات الحرفيين.

تتطلب التكنولوجيا الحديثة أيضاً تمركزًا في الإنتاج، أي التحول إلى المصنع. المعرفة لا يمكن تطبيقها في عشرات الآلاف من الحوانيت الفردية وفي الأكواخ الصناعية بالأرياف والقرى، المعرفة تتطلب تمركز للإنتاج تحت سقف واحد.

التكنولوجيا الحديثة تتطلب أيضا طاقة ضخمة سواء كان مصدرها الماء أو البخار، والطاقة لا يمكن جعلها لا مركزية. وعلى الرغم من أهمية الطاقة إلا أن الاحتياج إليها لا يعتبر ثانوياً لأن النقطة الجوهرية هي أن الإنتاج

تحول بسرعة فائقة من الاعتماد على الحرفية إلى الاعتماد على التكنولوجيا. نتيجة لذلك، انتقل الرأسمالي إلى مركز الاقتصاد والمجتمع بسرعة كبيرة، وقبل ذلك كان يمثل باستمرار طبقة اجتماعية مساندة منغلقة على نفسها.

حتى عام ١٧٥٠م كانت المؤسسات الضخمة حكومية وليست أهلية ، أول وأعظم وأشهر صرح للصناعة في العالم القديم كان يملك ويدار على مدى عدة قرون من قبل حكومة مدنية البندقية "فصناعات" القرن الثامن عشر مثل الأعمال الخزفية في ميسين وسفرس ، كانت مملوكة من قبل الحكومات، لكن في عام ١٨٣٠م سيطرت الشركات الرأسمالية الكبيرة في الغرب. خمسين سنة لاحقة، وفي وقت وفاة كارل ماركس عام ١٨٨٣م انتشرت الشركات الرأسمالية الخاصة في كل مكان ما عدا بعض المناطق المعزولة في العالم مثل : التبت والربع الخالي في الجزيرة العربية.

كان هناك بطبيعة الحال مقاومة للتكنولوجيا وللرأسمالية، فقد كانت هنالك حالات شغب على سبيل المثال في بريطانيا وألمانيا، إلا أن هذه الحالات استمرت لعدة أسابيع فقط وكانت محلية وبذلك لم تكن حتى تبطئ من سرعة وانتشار الرأسمالية. "الثورة الصناعية" – الآلة والمصنع – انتشرت بسرعة وبدون أي مقاومة تذكر.

ظهر كتاب آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠م) "ثراء الأمم" عام (١٧٧٦م) وهو نفس العام الذي اخترع فيه جيمس وات ماكينة البخار المتقنة. لم يعطِ

كتاب "ثراء الشعوب" أية اهتمام للآلة ولا المصنع ولا الإنتاج الصناعي على الإطلاق. لقد كان الإنتاج الذي وصفه يعتمد على الحرفية. حتى بعد أربعين سنة من الحروب النابليونية لم ينظر إلي المصانع والآلات على أنها أساسية حتى من قبل المنظرين الاجتماعيين الحزقين. لم يكن للحرفية دور على الإطلاق في اقتصاد ديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣م). ومن المدهش أيضا أنه لم ترد أية إشارة في كتب جين أوستن (١٧٧٥-١٨١٧م) النقدية للمجتمع عن المصانع وعمال المصانع ولا حتى الصيارفة. المجتمع في عصر المصانع كان (كما يقال في معظم الأحيان) برجوازياً بكل ما في الكلمة من معنى، لكنه ما قبل التصنيع كان مجتمع الإقطاعيين والأجراء والكهنة والبحارة والحرفيين وأصحاب الحوانيت. فقط في أمريكا البعيدة وفي فترة مبكرة رأى الاكسندر هملتون أن التصنيع القائم على الآلة يتحول بسرعة إلى نقطة تمركز للنشاط الاقتصادي، لكن عدداً قليلاً من اتباعه أعطى اهتماما للتقرير الذي أعده في عام ١٧٩١م "تقرير عن التصنيع" وذلك بعد وفاته(١٨٠٤م) بفترة طويلة.

وبحلول الثلاثينات من القرن التاسع عشر، كان أونرى بلزاك (١٧٩٩-١٨٥٠م) يقدم كتبه التي تصدرت مبيعات الكتب والتي كانت ترصد الرأسمالية الفرنسية حيث كان المجتمع تسيطر عليه المصارف وحركات الأسهم. وبعد ذلك بخمسة عشر عاماً أصبحت الرأسمالية (نظام المصنع

والآلة) النقطة المحورية في عمل شارلس ديكنز (١٨١٢-١٨٧٠م) وكذلك الطبقات الجديدة – الرأسماليين والبروليتاريا.

وفي كتاب البيت المنعزل Bleak House (١٨٥٢م) برز المجتمع الجديد وتوتراته من خلال تباين موقف أخوين متمكنين، ابني مالك أرض. أصبح أحدهما رجل صناعة عظيماً في الشمال وكان يخطط لينتخب في البرلمان كي يحارب ملاك الأراضي وينهي سيطرتهم، والابن الآخر فضل أن يبقى مواليا لنظام الرجل السيد (النظام السائد قبل الرأسمالية) والذي كان في طور الانهيار. وكان كتاب ديكنز "أزمنة عصيبة" Hard Times (١٨٥٤م) الأول والأكثر تأثيرًا في الميدان الصناعي حيث كان يحكي قصة الإضراب المريو لدى عمال القطن وحرب الطبقات.

هذه السرعة غير المسبوقة التي تحول المجتمع من خلالها أوجدت توترا اجتماعيًا وصراعاً من نمط جديد. نحن الآن نعرف أن الاعتقاد السائد بأن العمال في بدايات القرن التاسع كان وضعهم أسوأ ومعاملتهم أقسى من وضعهم عندما كانوا إجراء يفلحون الأرض في فترة ما قبل بداية التصنيع في الريف كان اعتقاداً خاطئاً ، لقد اندفعوا إلى المصانع على وجه التحديد لأن وضعهم أفضل من الوضع السابق الذي كانوا يعيشون في عمقه المتحجر والاستبدادي إضافة إلى حياتهم الريفية الفقيرة. وبانتقالهم إلى المصنع عاشوا حياة ذات نوعية أفضل.

بالمناسبة، يجب أن نكون عرفنا ذلك منذ البداية. بوجود المصنع انخفض معدل الوفيات بسرعة وارتفع في نفس الوقت معدل العمر المتوقع بسرعة. وأدى ذلك إلى نمو سكاني هائل في أوروبا الصناعية. ولكن الآن - منذ الحرب العالمية الثانية - لدينا حالات من دول العالم الثالث. الهنود يقولون اليوم "ما زال الفقراء في بومباي يأكلون أفضل من المزارعين في القرى والأرياف". الأرض الإنجليزية الخضراء والممتعة التي قال وليام بلاك (١٧٥٧-١٨٢٧م) قصيدته المشهورة "القدس الجديدة "أنه تمنى تحريرها من "المصانع الشيطانية "لم تَعُدْ كونها مساحة ريفية واسعة وقذرة .

وبينما يهدف التصنيع منذ البداية إلى التحسين في الجانب المادي من الحياة فإن سرعة التغيير العالية أدت إلى مشكلات عميقة. الطبقة الاجتماعية الجديدة (العمال) أصبحوا معزولين (مستعبدين)، وفقاً لمصطلح ماركس، ووفقاً لتوقع ماركس فإن استبعاد طبقة العمال سيؤدي حتمًا إلى ثورة عمالية لأنهم يصبحون بشكل كلي معتمدين في حياتهم على علاقتهم بأدوات الإنتاج والتي يملكها ويتحكم فيها الرأسماليون. وتوقع ماركس أن يؤدي ذلك إلى تركيز الملكية بشكل مطرد في أيد معدودة ويزيد من فقر العمال، ويستمر ذلك حتى يأتي يوم ينهار فيه هذا النظام على أيدي العمال الكادحين الذين يجدون أنفسهم لا يخسرون في الإطاحة بهذا النظام سوى استعبادهم.

نحن نعرف الآن أن ماركس أخطأ في تنظيره وأن ما حدث هو العكس تماماً لما توقعه لكن هذه المعرفة لم تتحقق إلا مؤخرًا. معظم من عاصروا ماركس اتفقوا مع رؤيته للرأسمالية، حتى لو اختلفوا معه في توقعاته لما سيحصل من نتائج. وحتى المعارضين له اتفقوا معه في تحليله للتناقضات الضمنية للرأسمالية. البعض كان مطمئناً بأن يتم إخضاع طبقة العمال بالقوة العسكرية كما حدث في الممارسة الرأسمالية في القرن التاسع عشر، المصرفي الأمريكي J. P. Morgan (١٨٣٧-١٩١٣م). الليبراليون بكل اختلافاتهم كانوا يعتقدون أنه بشكل أو بآخر سوف تكون هنالك إصلاحات وتحسينات. إلا أن القناعة بحتمية الصراع في المجتمع الرأسمالي والتي كان يقتنع بها كل مفكر في أواخر القرن التاسع عشر قادت في الحقيقة في عام ١٩١٠م إلى تحول نحو الاشتراكية من قبل معظم المفكرين في أوروبا وحتى في اليابان. المحافظ الشهير في القرن التاسع عشر بنجامين دزرائيلي (١٨٠٤-١٨٨١م) كان موقفه من الرأسمالية مماثلاً تماماً لموقف ماركس، وكذلك كان موقف زميله اوت بسمارك (١٨١٥-١٨٩٨م)، الذي دفعه موقفه من الرأسمالية بعد عام ١٨٨٠م إلى سن التشريع الاجتماعي الذي تمخض في النهاية عن نشوء دولة الرفاهية في القرن العشرين. الناقد الاجتماعي المحافظ والروائي والمؤرخ للثراء الأمريكي والأرستقراطية الأوروبية هنري جيمس (١٨٤٣-١٩١٦م) كان مسيطرًا عليه موضوع حرب الطبقات الاجتماعية، ومن شدة خوفه من هذه الحرب جعل هذا الموضوع الفكرة الأساسية لمعظم

رواياته، وقد كتب روايته "الأميرة كاساماسيما" The Princess Casamassima عام ١٨٨٣م وهي نفس السنة التي توفي فيها ماركس.

ثورة الإنتاجية :

إذن ما هو الذي أدى إلى هزيمة ماركس والماركسية؟ بحلول عام ١٩٥٠م أدرك الكثير منا أن الماركسية فشلت معنوياً واقتصاديا (وقد قلت ذلك عام ١٩٣٩م في كتابي) "نهاية الرجل الاقتصادي". لكن الماركسية كانت آنذاك عقيدة أيدلوجية راسخة في معظم دول العالم، بل إن البعض يعتقد بحتميتها. كان هناك الكثير من المعارضين للماركسية لكن القليل منهم ينظر إلى الماركسية على أنها هامشية، وحتى أن معظم الذين يعارضون الاشتراكية كانوا ينظرون إليها على أنها آخذة في النمو والازدهار.

مؤسس تيار المحافظين الجديد في معظم العالم الغربي، الاشتراكي ذو الجذور الإنجليزية، فردريك فون هايك (١٨٩٩-١٩٩٢م) يقول في كتابه عام (١٩٤٤م) "الطريق إلى عبودية الأرض" أن الاشتراكية تؤدي بشكل قسري إلى الاستعباد. في المقابل هايك يقول لا يوجد شئ يمكن أن يسمى عملية "الديموقراطية الاشتراكية"، توجد هناك فقط "الدكتاتورية الاشتراكية". لكن هايك لم يقل عام (١٩٤٤م) بأن الماركسية لا يمكن أن تنجح، بل على العكس من ذلك كان خائفاً من نجاحها. لكنه في كتابه الأخير "التخيل المحتوم"

(جامعة شيكاغو للنشر، ١٩٨٨م) يقول إن الماركسية ليس من الممكن أبدا أن تنجح، وفي الوقت الذي نشر فيه كتابه كان كل واحد - خاصة الذين ينتمون إلى الدول الاشتراكية - قد وصل إلى نفس النتيجة.

إذن كيف تم التغلب على التناقضات "الحتمية" في الرأسمالية المتمثلة في الاستعباد لطبقة العمال. إن الجواب هو "ثورة إنتاجية".

عندما تغير مفهوم المعرفة قبل ٢٥٠ عاماً مضت بدأ استخدامها في الأدوات والعمليات والمنتجات. وهذا هو المقصود بالتكنولوجيا بالنسبة لمعظم الناس وهو الذي يدرس في كليات الهندسة. لكن ثورة الإنتاجية بدأت قبل وفاة ماركس بسنتين. في عام (١٨٨١م) قام الأمريكي فريدريك تايلور (١٨٥٦-١٩١٥م) باستخدام المعرفة لأول مرة لدراسة العمل، تحليله وهندسته.

العمل كان موجوداً منذ وجود الإنسان. جميع الحيوانات يجب أن تعمل حتى تعيش، وفي الغرب لم يحترم منذ فترة زمنية طويلة إلا بشكل سطحي. ثاني أقدم كتاب إغريقي بعد ملاحم هوميروس بحوالي مائة سنة هو قصيدة شعرية لهسيود في القرن الثامن قبل الميلاد وكانت بعنوان "العمل والأيام" وهي عبارة عن أشعار تتغنى بما يقوم به المزارعون . وإحدى أروع القصائد الرومانية هي قصيدة جيورجكس لفيرجيل (٧٠-١٩ق.م.) وهي مجموعة من الأغنيات تدور حول أعمال المزارعين، وعلى الرغم من أنه لا

يوجد اهتمام مباشر بالعمل في التقاليد الشرقية، إلا أن الإمبراطور الصيني يقيم احتفالا مرة في السنة في موسم زراعة الأرز.

في الغرب كما هو في الشرق كان هناك اهتمام رمزي إلى حد كبير بالعمل. لم يقم أحد بالإمعان بما يقوم به المزارع من عمل أو أي عمل آخر خلال معظم التاريخ المدون.[١] العمل ليس ضمن اهتمامات الناس المتعلمين والمتمكنين والذين يملكون السلطة. العمل هو الذي يقوم به العبيد. كل واحد يعرف أن السبيل الوحيد بأن ينتج العمال بشكل أكيد هو أن يعملوا ساعات أطول أو يعملوا بكد، ماركس يشاطر في هذه الرؤية أيضاً جميع الاقتصاديين والمهندسين في القرن التاسع عشر.

كانت الصدفة المحضة أن يصبح الرجل المتعلم والماهر فردريك تايلور عاملاً. لقد أرغم ضعف النظر تايلور على ترك جامعة هارفارد وأن يعمل في مصنع للحديد. وكونه كان موهوباً إلى درجة كبيرة فقد تدرج بسرعة إلى أن أصبح واحدًا من المسئولين في المصنع. وبسبب إبداعاته في مجال المعادن أصبح تايلور ثرياً بسرعة، الأمر الذي جعل تايلور يبدأ في دراسته للعمل في الحقيقة هي الصدمة من الكره المتبادل والمتنامي بين الرأسماليين والعمال والذي كان مسيطرًا في نهاية القرن التاسع عشر. تايلور، بعبارة

(١) حتى الآن لا يوجد تاريخ للعمل، وكذلك لا يوجد تاريخ للمعرفة على الرغم من كثرة الكتابات في هذا المجال. كلاهما موضوعان مهمان للدراسة في العقود القادمة أو على الأقل خلال القرن القادم.

أخرى، لاحظ ما لاحظه ماركس وبسمارك وهنري جيمس، لكنه لاحظ أيضاً شيئاً لم يستطع الذين سبقوه ملاحظته: إن الصراع بين الرأسماليين والعمال ليس حتمياً، لذلك قرر تايلور أن يجعل العمال منتجين حتى يحصلوا على عوائد مجزية.

إن الدافع لتايلور لم يكن الفعالية، ولم يكن لتكوين أرباح للملاك. لقد أكد حتى وفاته أن المستفيدين بالدرجة الأولى من رفع الإنتاجية هم العمال وليس الملاك، لقد كان الدافع الأساسي لتايلور هو إيجاد مجتمع يكون فيه الملاك والعمال، والرأسماليون والبروليتاريا، شركاء في مصلحة واحدة هي الإنتاجية و بالتالي يكونون علاقة متوافقة من خلال استخدام المعرفة في ميدان العمل، الوحيدون الذين اقتربوا من فهم أطروحة تايلور حتى الآن هي الشركات والمؤسسات اليابانية الموظفة والنقابات اليابانية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

قلائل هم الذين استطاعوا أن يؤثروا في التاريخ الثقافي أكثر مما فعله تايلور، وكذلك قليلون هم الذين تعمدوا عدم فهمهم واقتبس منهم بدون دقة مثل تايلور.[1] السبب يعود جزئياً إلى أن تايلور تأثر سلباً لأن التاريخ أثبت أنه على صح والمفكرين الآخرين على خطأ. إضافة إلى أن تايلور تم تجاهله

(١) في الحقيقة لم تكن هناك سيرة ذاتية موضوعية لتايلور يمكن الاعتداد بها حتى عام ١٩٩١م عندما نشر شارلز ريج ورونالد غرين وود "فردريك تايلور: الحقيقة والخرافة".

لأن احتقار العمل كان سائدًا حتى بين المثقفين. بالتأكيد أن ما كان معروفـــا من فكر وتحليل تايلور لم يكن مستحسناً من قبل المثقفين، ناهيك من أن ينظر إليه بشيء من الأهمية.

تأثرت سمعة تايلور إلى درجة كبيرة وعلى وجه التحديد بسبب استخدامه المعرفة لدراسة العمل وهذا يعتبر شئ بغيض بالنسبة إلى المنظمات العماليــة في ذلك الوقت. لذلك قامت المنظمات العمالية بحملة شرسة ضد تايلور تعتبر من أقسى الحملات المناهضة في التاريخ الأمريكي استهدفت تشويه صورتــه بشكل شخصي.

لقد كانت جريمة تايلور في نظر المنظمات العمالية هو تـــأكيده أنــه لا يوجد"عامل ما هر" في جميع العمليات اليدوية للعمل عمل فقـــط ولا يوجــد عمل يتصف بالمهارة بذاته. لذلك واستناداً إلى نظام "العملية الإدارية الـــذي وضعه تايلور" فإن جميع عمليات العمل يمكن تحليلها بنفس الطريقة. وأن أي عامل لديه الرغبة في أن يؤدي العمل وفقا لنتائج تحليل العمل يعتبر عـــاملاً من الطراز الأول ويستحق بذلك مرتب متميز. أي أن هذا العـــامل يســتحق مرتباً مساوياً أو يزيد على عامل اكتسب مهارته من تأديته لعمل معين لفـترة زمنية طويلة .

المنظمات العمالية ذات السمعة الطيبة والقوية في نفوذها في عهد تـايلور كانت المنظمات المسيطرة على القطاعات المملوكـــة للحكومـــة الأمريكيـــة

وورش صناعة السفن حيث كانت جميع منتجات الدفاع قبل الحرب العالمية الأولى يتم إنتاجها في الولايات المتحدة الأمريكية. هذه المنظمات العمالية كانت حرفية محتكرة حيث كانت العضوية فيها مقصورة على أبناء وأقارب الأعضاء فقط، وكانت هذه المنظمات تشترط خمس إلى سبع سنوات خبرة في عمل معين وفي نفس الوقت لا تقدم تدريباً بشكل منظم ولا تقوم بدراسة لتحليل العمل. لم يكن مسموحاً بتدوين أي شئ، ولم يكن هناك أي تصور أو مخطط للأعمال التي يجب أداؤها. أعضاء المنظمات العمالية يحيطون كل شئ بالسرية التامة حيث لم يكن مسموحاً لهم مناقشة أعمالهم مع غير الأعضاء. رأى تايلور أن العمل يمكن دراسته وتحليله وتقسيمه إلى سلسلة من الخطوات البسيطة التي يمكن أداؤها بشكل متكرر وبأسلوب معين ووقت قصير وبأدوات محددة، الأمر الذي اعتبرته المنظمات العمالية هجوماً مباشراً عليها. لذلك عملت على تشويه سمعته ونجحت في أن جعلت مجلس الشيوخ يحظر دراسة وتحليل العمل في قطاع الحكومة وورش بناء السفن، واستمر هذا الحظر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

لم تكن عمليات التحسين للعمل التي قام بها تايلور مزعجة للملاك مثلما كانت مزعجة للمنظمات العمالية. وبينما كان تعرضه للمنظمات العمالية محدوداً (على الرغم من إطلاقه لقب "الخنازير" على تلك المنظمات) إلا أنه كان مزدريًا وعدائيًا للملاك. في المقابل كان يؤكد أن العمال وليس الملاك هم الذين يجب أن يكون لهم نصيب الأسد من الإيرادات والتي تتحقق جراء

الأخذ بالإدارة العلمية. وحتى يزيد ألم الجراح التي تسبب فيها فقد كان "مبدؤه الرابع" يطالب بأن تتم دراسة العمل باستشارة العمال، إن لم تكن بمشاركتهم. أخيرًا، كان تايلور يطالب بألا تعتمد السلطة في المنظمة على الملكية حيث يمكن أن تكون قائمة فقط على التفوق المعرفي. بكلمات أخرى، لقد كان يطالب تايلور بما نطلق عليه اليوم "الإدارة المهنية" وهذه تعتبر لعنة وبدعة راديكالية بالنسبة لرأسمالية القرن التاسع عشر. وقد هوجم بشراسة على أنه "مصدر المشكلات" و "اشتراكي". (بعض من المقربين لتايلور، خاصة كارل بارث، الذي يعتبر ساعده الأيمن كان منفتحاً وجاهرًا بأنه "يناصر تايلور" ويقف ضد الرأسمالية بشدة).

والحقيقة التي اقتنع بها تايلور والمتمثلة في أن جميع الأعمال اليدوية سواء كانت تتطلب مهارة أم لا يمكن تحليلها و تنظيمها عن طريق استخدام المعرفة، كانت بالنسبة لمعاصريه مستحيلة ومنافية للعقل. لقد كان هناك اعتقاد شائع ومقبول من سنين طويلة بأن المهن الحرفية مرتبطة بالجانب الروحي الميتافيزيقي.

لقد شجع هذا الاعنقاد هتلر عام ١٩٤١م على أن يعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى تستطيع الولايات المتحدة ان تصد قوة فعالة في أوروبا يجب أن يكون لديها أسطول ضخم لنقل القوات. وأمريكا لم يكن لديها في ذلك الوقت قوات بحرية يعتد بها ولا مدمرات لحمايتها. اعتقد

هتلر أن الحرب الحديثة تتطلب مناظير دقيقة وبكميات كبيرة، ولم يكن هنالك أناس مدربون في هذا المجال لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان هتلر على حق،فلم يكن لدى الولايات المتحدة قوة بحرية فعالة و قادرة على توفير الحماية لنفسها، إلى جانب أنه لم تكن لديها صناعة للمناظير. ومن خلال تطبيق "تحليل المهمة" التي نادى بها تايلور استطاعت الولايات المتحدة أن تتعلم كيف تدرب العمال غير المهرة والذين كان معظمهم زراعيين نشئوا قبل فترة التصنيع. خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر تحول هؤلاء العمال إلى فنيي لحام وبناة سفن، لقد تم ذلك خلال فترة زمنية قصيرة جدًا. لقد استطاعت الولايات المتحدة من خلال التدريب أن تنتج مناظير ذات جودة تفوق المناظير الألمانية، ومن خلال خطوط إنتاج متطورة. بصورة عامة، لقد كان التأثير القوي لتايلور في مجال التدريب.

وقبل تايلور بمائة سنة كان آدم سميث يقول بقناعة تامة إن الدولة أو المقاطعة تحتاج إلى خمسين عاماً على الأقل (وفي الأغلب قرن كامل) من الخبرة حتى تستطيع إنتاج منتجات ذات جودة عالية. وقد ضرب أمثلة بإنتاج الآلات الموسيقية في بوهيميا وساكسوني، وقماش النايلون في اسكتلندا.وبعد سبعين عاماً (حوالي عام ١٨٤٠م) قام الألماني أوغست بورسيج (١٨٠٤-١٨٥٤م)، الذي اخترع آلة بخارية ذاتية الحركة لأول مرة خارج بريطانيا، بتأسيس النظام المهني الألماني والذي ما زال قائماً حتى الآن. ويجمع هذا

النظام بين الخبرات العملية والجانب النظري الذي يتم تعلمه في المدارس. ويعتبر هذا النظام القاعدة الأساسية للإنتاج الصناعي في ألمانيا. لكن نظام بورسيج المهني استغرق ما بين ثلاث إلى خمس سنوات. بعد ذلك استطاعت الولايات المتحدة بداية في الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية على وجه خاص تطبيق مبادئ تايلور بشكل منظم على التدريب خلال بضعة أشهر. هذا العامل يشرح أفضل من أي سبب آخر كيف استطاعت الولايات المتحدة أن تضاعف إنتاجها الحربي والذي مكنها في النهاية من إلحاق الهزيمة باليابان وألمانيا.

جميع القوى الاقتصادية الأولى في التاريخ الحديث (بريطانيا، أمريكا وألمانيا) ظهرت من خلال تفوقها في تكنولوجيا حديثة. القوى الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية (أولاً اليابان ومن ثم كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة)، جميعها يعود الفضل في ظهورها إلى تبني مبدأ التدريب الذي نادى به تايلور. لقد مكن التدريب هذه الدول من تحقيق مستوى عالمي لإنتاجية القوى العاملة لديها في وقت قياسي على الرغم من أنها كانت تعيش عصر ما قبل التصنيع. لقد أصبح التدريب الذي جاء به تايلور المحرك الفاعل الوحيد للتنمية الاقتصادية.

استخدام المعرفة في مجال العمل ساهم في تفجير الإنتاجية بشكل مطرد.[1] لعدة مئات من السنين لم يكن هناك ارتفاع في قدرة القوى العاملة على إنتاج أو تحريك البضائع. لقد أوجدت الآلات قدرة هائلة لكن العمال أنفسهم لم تتجاوز قدراتهم الإنتاجية معدل الإنتاجية في العهد اليوناني القديم عندما كان العمال يبنون طرقات الإمبراطورية الرومانية أوعندما كانوا ينتجون الملابس الجلدية الفاخرة التي كانت وراء ثراء عصر النهضة الأوروبية.

لكن خلال سنوات قليلة، وبصفة خاصة بعد أن بدأ تايلور استخدام المعرفة في مجال العمل بدأت الإنتاجية بالارتفاع بنسبة مئوية مركبة تتراوح ما بين ٣,٥% - ٤% في السنة. وهذا يعني أن الإنتاجية تتضاعف كل ١٨ سنة. ومنذ بداية تايلور ارتفعت الإنتاجية إلى حوالي خمسين ضعفاً في جميع الدول المتقدمة. ويرجع هذا الارتفاع غير المسبوق في الإنتاجية إلى ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية في الدول المتقدمة.

ساهمت نصف هذه الإنتاجية الإضافية في زيادة القدرة الشرائية، أي ارتفاع مستوى المعيشة، لكن ما بين الثلث والنصف من الإنتاجية أدى إلى

(١) في الحقيقة أن مصطلح الإنتاجية لم يكن معروفا في زمن تايلور وحتى ما قبل الحرب العالمية الثانية عندما بدأ ظهوره في الولايات المتحدة الأمريكية. حتى أواخر عام ١٩٥٠م لم يكن القاموس الإنجليزي المعروف "Concise Oxford" يحتوي على مصطلح "الإنتاجية" كما نعرفه اليوم.

زيادة وقت الراحة. حتى عام ١٩١٠م كان العمال في الدول المتقدمة يعملون بنفس الطريقة التي كانوا يعملون بها في السابق، أي أنهم يعملون على الأقل ٣٠٠٠ ساعة في السنة. في الوقت الحاضر يعمل اليابانيون ٢٠٠٠ ساعة في السنة، ويعمل الأمريكيون حوالي ١٨٥٠ ساعة في السنة، ويعمل الالمانيون حوالي ١٦٠٠ ساعة في السنة. وجميعهم ينتجون في الساعة خمسين ضعف ما كانوا ينتجونه قبل ثمانين سنة، جزء من الإنتاجية ذهب إلى الرعاية الصحية والذي ارتفع من حوالي صفر % من الإنتاج القومي إلى ما بين ٨-١٢% في الدول المتقدمة. كذلك ذهب جزء آخر من الإنتاجية للتعليم الذي ارتفع من ٢% من الإنتاج القومي إلى أكثر من ١٠%.

وكما توقع تايلور، فمعظم الزيادة في الإنتاجية استفاد منها العمال، أي بروليتاريو ماركس. طرح هنري فورد (١٨٦٣-١٩٤٧م) أول سيارة رخيصة هي طراز تي في عام ١٩٠٧م . وتعتبر هذه السيارة رخيصة فقط عند مقارنتها مع جميع السيارات الموجودة في السوق، لكنها بالمقارنة مع متوسط الدخل للفرد تكلف قيمة طائرتين مروحتين خاصتين بالسعر الحالي. قيمة سيارة هنري فورد "من طراز تي" كان ٧٥٠ دولاراً، أي مجموع ما يتقاضاه عامل صناعي يعمل دوام يوم كامل لفترة ثلاث إلى أربع سنوات - في ذلك الوقت كان الموظف في الولايات المتحدة يتقاضى ٨٠ سنتاً في اليوم ويعتبر دخلاً جيدًا على الرغم من عدم وجود مميزات أخرى. حتى الطبيب

في ذلك الوقت لم يكن دخله يتجاوز ٥٠٠ دولار في السنة. اليوم الموظف العضو في منظمة عمالية في الولايات المتحدة أو في اليابان أو في ألمانيا ويعمل فقط ٤٠ ساعة في الأسبوع لا يقل دخله في السنة عن ٥٠٠٠٠ دولار (٤٥٠٠٠ دولار بعد دفع الضرائب)، وهو ما يعادل قيمة ثلاث سيارات من النوع الرخيص في الولايات المتحدة هذا اليوم.

بحلول عام ١٩٣٠م انتشرت مدرسة الإدارة العلمية التي أسسها تايلور في جميع البلدان المتقدمة على الرغم من المعارضة الشديدة التي لاقتها من قبل المثقفين والمنظمات العمالية. نتيجة لذلك أصبح بروليتاريو ماركس برجوازيين. العمال في القطاع الصناعي (البروليتاريا) وليس الرأسماليون أصبحوا مستفيدين من الرأسمالية والثورة الصناعية. وهذا يفسر الفشل التام للماركسية في الدول المتطورة والتي كان ماركس يتوقع أن تقوم فيها ثورة في عام ١٩٠٠م. ويفسر لماذا لم تثر الطبقة العمالية بعد عام ١٩١٨م حتى في البلدان المهزومة في وسط أوروبا التي كانت تعاني من الفقر والبطالة. وكذلك يفسر عدم قيام ثورة اشتراكية جراء الكساد الاقتصادي المعروف عام١٩٣٠ كما توقع بثقة لينين وستالين وجميع الماركسيين، لم يصبح بروليتاريو ماركس في تلك الفترة أغنياء لكنهم أصبحوا بالتأكيد من الطبقة الوسطى ، لقد أصبحوا منتجين.

ينظر إلى الثلاثة داروين وماركس وفرويد على أنهم هم الذين شكلوا العالم المعاصر. وإذا كانت توجد عدالة في هذا العالم فإنه ينبغي استبدال ماركس بتايلور. في الحقيقة عدم إعطاء تايلور ما يستحقه موضوع بسيط، لكن الجانب الذي على درجة كبيرة من الأهمية هو أن قلة من الناس الذين يدركون أن استخدام المعرفة في العمل هو الذي أوجد الاقتصاديات المتطورة عن طريق إشعال ثورة الإنتاجية في المائة سنة الأخيرة. المتخصصون ينسبون الفضل في ذلك للآلات، والاقتصاديون ينسبون الفضل إلى الاستثمار في رؤوس الأموال، لكن الآلات ورؤوس الأموال كانت متوفرة في السنة الأولى من العهد الرأسمالي (أي قبل عام ١٨٨٠م) مثلما كانت متوفرة بعده. فقط كان هناك اختلاف بسيط بين المائة سنة الثانية والمائة سنة الأولى. المهم أنه لم يكن هناك بالتأكيد ارتفاع في إنتاجية العمال في المائة سنة الأولى، ونتيجة لذلك لم يكن هناك ارتفاع يذكر في أجور العمال أو انخفاض في ساعات عملهم. الذي جعل المائة سنة الثانية مختلفة بدرجة كبيرة يمكن تفسيره فقط بأنه كان نتيجة "لاستخدام المعرفة في العمل".إنتاجية الطبقة الاجتماعية الجديدة، طبقة مجتمع ما بعد الرأسمالية، يمكن أن تزيد فقط عن طريق استخدام المعرفة في العمل. لا الآلات ولا رأس المال يمكن أن يرفع الإنتاجية، وإذا ما تم استخدامهما لوحدهما فإنه من المتوقع أن يكونا سببا في تدني مستوى الإنتاجية.بدلا من زيادتها (كما سنشرح ذلك بشيء من التفصيل في الفصل الرابع).

عندما بدأ تايلور كان ثمانية عمال من كل عشرة يقومون بأعمال يدوية – يصنعون أو يحركون أشياء في المجال الصناعي والزراعي والمواصلات والتعدين. إنتاجية العمال اليدويين الذين يعملون في صناعة أو تحريك الأشياء ما زالت ترتفع بمعدل تدريجي يتراوح ما بين ٣,٥-٤%، ويعتبر معدل الزيادة في الإنتاجية في القطاع الزراعي في كل من الولايات المتحدة وفرنسا أعلى من ذلك.

لكن "ثورة الإنتاجية" انتهت قبل أربعين سنة، في الخمسينات من القرن العشرين، كان الناس الذين يقومون بأعمال يدوية هم الأغلبية في الدول المتقدمة، وفي عام ١٩٩٠م تقلصوا إلى خمس القوى العاملة ، بحلول عام ٢٠١٠م لن يتجاوز العمال اليدويون عشر القوى العاملة. زيادة إنتاجية العمال اليدويين في قطاع الصناعة والزراعة والتعدين والمواصلات لا يمكن أن يكون الثروة بحد ذاته. لقد أصبحت ثورة الإنتاجية ضحية لنجاحها. ما هو مهم من الآن فصاعداً،المهم هو إنتاجية العمال غير اليدويين، وهذا يتطلب "تطبيق المعرفة للمعرفة".

الثورة الإدارية :

عندما قررت عام ١٩٢٦م أن أترك الدراسة بعد حصولي على شهادة المرحلة القانونية وأن أبدأ حياتي العملية تضايق مني والدي لأن عائلتنا عائلة

محامين ودكاترة. والدي لم ينظر إلى على إنني فاشل ولم يحاول ثنيي عـــن قراري ، لقد كنت رجلا مسئولا أرغب في أن أعمل كإنسان راشد.[1]

بعد ثلاثين عاما، عندما بلغ ابني الثامنة عشرة من عمره أجبرتـــه علـــى الالتحاق بالكلية. لقد كان مثلي يرغب أن يبدأ حياته العملية ، لقد شعر بـــأن الاثنتى عشرة سنة التي قضاها على مقاعد الدراسة تعلم خلالها الشيء القليل، وأن فرصته بأن يتعلم شيئا ذا قيمة خلال الأربع سنوات التي سيقضيها فـــي الكلية ليست ذات قيمة، لقد كانت ميوله منصبة على الجانب العملي، وليـــس العلمي مثل والده عندما كان في سنه.

مع ذلك في عام ١٩٥٨م - وبعد واحد وثلاثين عاما من حصولي علـــى الثانوية العامة والتحاقي كمتدرب بإحدى شركات التصدير - أصبح الحصول على الشهادة الجامعية ضرورة ملحة. لقد أصبحت الشهادة الجامعية عمليـــا جواز السفر بالنسبة إلى جميع المهن.

عدم الالتحاق بكلية في عام ١٩٥٨م يعتبر فشلا بالنسبة لشاب أمريكـــي يكون مستوى تحصيله الدراسي جيدا ونشأ في عائلة مرموقـــة. لـــم يواجـــه والدي أي صعوبة في إيجاد وظيفة متـــدرب لـــي فـــي إحـــدى الشـــركات المشهورة. الجدير بالذكر أن مثل هذه الشركات لا تقبل بعد ثلاثين عاما مـــن ذلك التاريخ متدربا يحمل شهادة الثانوية العامة. وسوف تقول هذه الشـــركات

---

(١) لقد حصلت على شهادة الدكتوراه لاحقا من أجل والدي وليس لقناعة مني بأن الشهادة سوف تغير شـــيئا في حياتي أو مساري الوظيفي.

لمثل هذا الشاب "اذهب إلى الجامعة لمدة أربع سنوات وبعد ذلك من المحتمل أنه يتوجب عليك مواصلة دراستك العليا".

في جيل والدي (ولد عام ١٨٧٦م) كان الالتحاق بالجامعة محصورا بشكل أساسي على أبناء العائلات الغنية وعدد قليل من أبناء العائلات الفقيرة المتميزين في تحصيلهم الدراسي (كما كان والدي). من بين جميع رجال الأعمال الناجحين في القرن التاسع عشر رجل أعمال واحد التحق بالجامعة وتركها بعد سنة واحدة، هو جي بي مورغان حيث التحق بجامعة قوتينجن لدراسة الرياضيات. قلة قليلة التحقت بالثانوية ناهيك عن الذين تخرجوا منها. في روايات مؤرخ المجتمع الأمريكي ايرث وارتون ما بين عامي ١٩١٠م و ١٩٢٠م أبناء عائلات نيويورك القديمة والغنية يذهبون إلى جامعة هارفارد ويدرسون القانون، إلا أنه لا أحد منهم يمارس القانون بعد تخرجه بصورة عملية. لقد كان التعليم العالي جانباً ترفياً وتفاخرياً، إلى جانب أنه طريقة ممتعة لقضاء جزء كبير من فترة الشباب.

في زمني أنا كان الذهاب إلى الجامعة وما زال مرغوباً فيه لأنه كان يمثل مكانة اجتماعية، لكنه لم يكن بأية حال من الأحوال ضروري ولا يقدم مساعدة حقيقية للفرد في حياته أو في مجال عمله. عندما أجريت الدراسة الأولى لإحدى الشركات التجارية الكبيرة (جنرال موتورز)[1] حاولت إدارة العلاقات العامة في الشركة بكل ما تستطيع أن تخفي حقيقة أن معظم موظفي

(١) نشرت الدراسة في كتابي "Concept of the Corporation" (١٩٤٦م).

الإدارة العليا حاصلون على شهادات جامعية. لقد كان الشيء المقبول في تلك الأيام هو أن يبدأ الشخص من أسفل الهرم الإداري ويشق طريقه إلى القمة.[1] حتى عام ١٩٥٠م أو ١٩٦٠ كانت الطريقة السريعة للانتقال إلى دخل الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا ليس الذهاب إلى الجامعة بل الانخراط في العمل في سن السادسة عشرة بإحدى الشركات الصناعية الخاضعة للنقابات العمالية. في هذه الحالة يستطيع الشخص أن يحصل على دخل الطبقة الوسطى بعد عدة أشهر من بدايته للعمل، وهذه نتيجة للثورة في الإنتاجية. هذه الفرص غير موجودة عملياً الآن.[2] في الوقت الحاضر لا توجد عمليًا وسيلة للانتقال إلى دخل الطبقة الوسطى بدون شهادة رسمية يتم الحصول عليها من المؤسسات التعليمية تؤكد حصول حاملها على معارف جديدة.

التغيير في مفهوم المعرفة الذي بدأ منذ ٢٥٠ عاماً مضت أدى إلى تحولات اجتماعية واقتصادية، فالمعرفة الرسمية ينظر إليها على أنها مورد شخصي واقتصادي، "المعرفة هي المورد الوحيد ذو المعنى في الوقت الحاضر". عوامل الإنتاج التقليدية الأرض (الموارد الطبيعية مثلا) و القوى العاملة ورأس المال لم تختفِ لكنها أصبحت ثانوية. ويمكن الحصول عليها بسهولة ويسر بشرط وجود المعرفة ، والمعرفة في هذا المفهوم الجديد هي

---

(١) هذه القصة نشرت في كتابي "Adventures of a Bystander" (١٩٨٠م وأعيد نشره عام ١٩٩١م).

(٢) فيما يتعلق بهذا الموضوع انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

المعرفة القابلة للاستخدام، المعرفة كوسيلة لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية.

هذه التطورات، بغض النظرعما إذا كان مرغوباً فيها أم لا، فهي عبارة عن ردود فعل للتغيير الذي لا يمكن تعديل مساره والمتمثل في أن "المعرفة الآن يتم استخدامها في المعرفة". هذه هي المرحلة الثالثة وربما الأخيرة في التحول المعرفي. إنتاج المعرفة بهدف التعرف على أفضل الأساليب في استخدام المعرفة القائمة لتحقيق النتائج هو في الواقع ما نعنيه "بالإدارة". لكن المعرفة أيضاً الآن تستخدم بأسلوب منظم وهادف لتحديد متطلبات المعارف الجديدة، وهل المعرفة عملية وماذا يمكن فعله لكي تكون فاعلة. بعبارة أخرى، المعرفة مستخدمة في "الإبداع المنظم".[1]

التغيير الثالث في ديناميكية المعرفة يمكن أن يطلق عليه "الثورة الإدارية" مثل مثيلتيها اللتين سبقتاها عندما استخدمت المعرفة في الأدوات والعمليات والمنتجات وعمل الإنسان، "الثورة الإدارية" اجتاحت الكرة الأرضية.

استغرقت الثورة الصناعية مائة سنة، من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، حتى انتشرت في العالم وأصبحت واقعاً حقيقيا. "ثورة الإنتاجية" استغرقت تقريبا سبعين عاماً حتى انتشرت وسادت في العالم من عام ١٨٨٠م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. استغرقت "الثورة الإدارية" أقل من خمسين عاماً (من عام ١٩٤٥م إلى عام ١٩٩٠م).

(١) انظر في هذا الموضوع كتابي "Innovation and Enterpreneureship" .

عندما يسمع معظم الناس كلمة "إدارة" يسمعون كذلك "إدارة الأعمال" أول ظهور لمصطلح الإدارة بمفهومه المعاصر كان في المنظمات التجارية الكبيرة. عندما بدأت انشغل بالإدارة قبل حوالي خمسين عاماً، كنت أنا أيضاً أركز على إدارة الأعمال.[1] لكننا عرفنا وبشكل سريع أن الإدارة ضرورية في جميع المنظمات الحديثة سواء كانت ربحية أو غير ربحية. وفي الحقيقة لقد عرفنا في الحال بأن الحاجة إلى الإدارة أكثر في المنظمات الغير ربحية، سواء كانت تلك المنظمات غير حكومية أوغير ربحية (وهو ما اقترحت أن أسميه في هذا الكتاب "القطاع الاجتماعي")، أو كانت منظمات حكومية. هذه المنظمات بحاجة ماسة إلى الإدارة لأنها تفتقد إلى المبادئ الأساسية التي تطبق في المنظمات التجارية. أول اعتراف بأن الإدارة ليست محصورة في المجال التجاري كان في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم انتشرت هذه القناعة في جميع البلاد المتقدمة (كما هو ملاحظ في أوروبا الغربية واليابان والبرازيل في كتابي "إدارة المنظمات غير الربحية عام ١٩٩٠م).

نحن نعرف الآن أن الإدارة وظيفة أساسية في جميع المنظمات بغض النظر عن أهدافها الخاصة، إنها العنصر الأساسي في مجتمع المعرفة.

الإدارة موجودة منذ فترة زمنية طويلة، كثيرًا ما أسأل عن أفضل أو أعظم مدير وأجيب دائماً بأنه الرجل الذي تصور وصمم وبنى أول هرم مصري قبل ٤٠٠٠ عام ومازال هذا الهرم قائمًا. لكن الإدارة كنوع محدد من

(١) في كتابي "The Practice of Management" الذي يعتبر أول من أسس الإدارة كعلم في عام ١٩٥٤م، كان معظم ما يطرح في هذا المجال بما في ذلك الأمثلة عن إدارة الأعمال.

العمل لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الأولى، أما الإدارة كعلم ظهرت فقط بعد الحرب العالمية الثانية. حتى عام ١٩٥٠م عندما بدأ البنك الدولي في منح قروضٍ للتنمية الاقتصادية، لم تكن كلمة "إدارة" حتى من ضمن مصطلحاته. وفي الحقيقة، على الرغم من أن الإدارة موجودة منذ آلاف السنين لم تكتشف إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

أحد أسباب اكتشاف الإدارة كان يعود لخبرة الحرب العالمية الثانية نفسها وخاصة أداء الصناعة الأمريكية، لكن السبب الثاني الموازي لهذا السبب في الأهمية هو أداء اليابان منذ عام ١٩٥٠م. لم تكن اليابان بعد الحرب العالمية الثانية من الدول غير النامية لكن صناعاتها واقتصادها دمر تماماً تقريباً ولم تمتلك التكنولوجيا. المورد الأساسي للشعب الياباني كان الرغبة في التبني، خاصة تبني "الإدارة" التي طورها الأمريكيون من خلال الحرب العالمية الثانية (خاصة التدريب). خلال عشرين عاماً (من عام ١٩٥٠م عندما انتهى الاحتلال الأمريكي لليابان في عام ١٩٧٠م) أصبحت اليابان القوة الاقتصادية الثانية في العالم والقائدة في مجال التقنية.

عندما انتهت الحرب الكورية في عام ١٩٥٠م كانت كوريا الجنوبية مدمرة أكثر من الدمار الذي لحق باليابان. ولم تستطع كوريا أن توقف تراجعها عبر فترة زمنية طويلة، خاصة أن اليابانيين عملوا على تحجيم المؤسسات والتعليم العالي في كوريا بشكل منظم خلال فترة استعمارهم لها والتي دامت خمساً وثلاثين عاماً. ومن خلال استخدام الجامعات والكليات

الأمريكية لتعليم وتثقيف شبابها، ومن خلال توطين واستخدام الإدارة، استطاعت كوريا الجنوبية أن تكون دولة متقدمة خلال خمسة عشرة سنة.

صاحب الانتشار القوي للإدارة إدراك ووعي متزايد لمفهومها ، وعندما بدأت لأول مرة أدرس الإدارة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة[1] كان المدير يعرف بأنه "الشخص المسئول عن عمل المرؤوسين". وبعبارة أخرى، كان المدير رئيساً، والإدارة كانت مستويات وسلطة، وممكن أن يكون هذا التعريف ما زال في أذهان الكثير عندما يتحدثون عن الإدارة والمديرين.

لكن هذا التعريف تغير في الخمسينات وأصبح "المدير مسئولاً عن أداء العاملين". ونعرف الآن ان هذا التعريف ضيق أيضاً جداً، وأن التعريف الصحيح هو "المدير مسئول عن تطبيق وأداء المعرفة".

هذا التغيير يعني إننا الآن ننظر إلى المعرفة على أنها مورد أساسي، الأرض والقوى العاملة ورأس المال على درجة كبيرة من الأهمية لأنه بدونها لا يمكن حتى إنتاج المعرفة ولا أن تعمل الإدارة. عندما تكون هناك إدارة فاعلة (أي استخدام المعرفة في المعرفة) تستطيع دائماً أن تحصل على الموارد الأخرى.

---

(١) لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ارجع إلى كتابي المنشور عام ١٩٤٦م "Concepts of Management).

المعرفة أصبحت المورد وهذا هو الذي جعل مجتمعنا "مجتمع ما بعد الرأسمالية"، المعرفة غيرت بشكل جذري بناء المجتمع وأوجدت ديناميكيات اجتماعية واقتصادية جديدة، لقد أوجدت سياسة جديدة.

من المعرفة إلى المعارف :

وراء التحولات الثلاثة التي حدثت نحو المعرفة (الثورة الصناعية وثورة الإنتاجية والثورة الإدارية) تغيير أساسي في معنى المعرفة، لقد انتقلنا من المعرفة إلى المعارف.

المعرفة التقليدية كانت عامة (غير متخصصة)، أما ما نطلق عليه معرفة الآن فهو بالضرورة عال في التخصص. لم نتحدث في السابق أبدًا عن رجل متخصص أو امرأة متخصصة، لقد كنا نتحدث عن "الشخص المثقف"، والأشخاص المثقفون هم الذين يعرفون بقدر كاف أن يتحدثوا أو يكتبوا عن أشياء كثيرة، ولديهم كذلك قدر من المعرفة لفهم أشياء كثيرة. لكنهم لا يمتلكون معرفة كافية لكي يؤدوا أي شئ محدد. وكما يقول المثل القديم: تفضل أن تستضيف رجلاً مثقفاً على مائدة غداء لكنك لا تتمنى أن يكون وحده معك في الصحراء لأنك تحتاج إلى شخص يعرف كيف يتعامل معها، وفي الحقيقة فإنه في الوقت الحاضر ينظر من قبل الجامعات إلى المثقفين التقليديين على أنهم هواة وليسوا مثقفين.

البطل في رواية مارك توين (١٨٣٣-١٩١٠م) (أمريكي شمالي في بلاط الملك أرثر)A Yankee At The Court of King Arthur لم يكن

شخصا مثقفا على الإطلاق حيث إنه لم يكن يعرف اللغة اللاتينية ولا الإغريقية ولم يقرأ لشكسبير. لكنه كان يعرف عمل جميع الأشياء الميكانيكية بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية وتأسيس الخدمة الهاتفية.

الغاية من المعرفة بالنسبة لسقراط كانت المعرفة الذاتية والتطوير الذاتي، أي أن النتائج داخلية، أما بالنسبة لخصمه بورتاغورس فإن النتائج كانت القدرة على أن تعرف ماذا تقول ، وأن تقول ما تعرف بطريقة جيدة. إنها "المفهوم" في لغتنا المعاصرة. لقد سيطر مفهوم بروتاغورس للمعرفة أكثر من ألفي عام على التعليم ومفهوم المعرفة في الغرب. نظام التعليم في القرون الوسطى والذي نطلق عليه حتى وقتنا الراهن "التعليم الحر" يتكون من القواعد والمنطق والبلاغة، وهذه هي الأدوات الضرورية لتحديد ماذا نريد أن نقول وكيف نقول ما نريد قوله. أنها ليست أدوات لتحديد ماذا نريد أن "نفعل" وكيف نفعل ما نريد. مفهوم (زن) للمعرفة والمفهوم الكونفوشيوسي للمعرفة سيطرا على التعليم والثقافة الشرقية آلاف السنين. لقد كان هذان المفهومان متشابهين حيث يركز الأول على المعرفة الذاتية ويركز الآخر على القواعد والمنطق والبلاغة في اللغة الصينية مثله مثل ما كان سائدا في القرون الوسطى.

ما نطلق عليه في وقتنا الحاضر معرفة أثبت ذاته على مستوى الفعل ، نحن نعني بالمعرفة الآن المعلومات الفاعلة في العمل، المعلومات التي تركز على النتائج. والنتائج خارج الشخص، في المجتمع وفي الاقتصاد، أو في التقدم للمعرفة ذاتها.

وحتى يمكن تحقيق أي شئ يجب أن تكون المعرفة متخصصة بدرجة عالية. وهذا هو السبب الذي جعل النظرة التقليدية - منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر بما يعرف "بالتعليم الحر" - توضع المعرفة في مرتبة الحرف المتدنية. والحرف لا يمكن تعلمها ولا تدريسها ولا توجد مبادئ عامة لها على الإطلاق، لكنها محددة ومتخصصة. لقد كانت الحرف قائمة على الخبرة وليس على التعليم، وعلى التدريب وليس على التدريس. لكننا اليوم لا نتحدث عن المعارف المتخصصة على أنها "حرف"، نحن نتحدث عنها على أنها "علوم". وهذا يعتبر تغيراً كبيراً جدًا في التاريخ الفكري لم يسبق له مثيل.

العلم حول "الحرفة" إلى منهجية ، مثل : الهندسة والمنهج العلمي وتشخيص التباين الطبي. كل واحدة من هذه المنهجيات حولت الخبرات غير المنظمة إلى نظام، حولت الأساطير إلى معلومات ، لقد حولت المنهجية المهارة إلى شئ يمكن تدريسه وتعلمه.

التحول من المعرفة إلى المعارف أعطى المعرفة القوة لإيجاد مجتمع جديد. وهذا المجتمع الجديد يجب أن يبنى على قاعدة معرفية متخصصة وأناس متخصصين في المعرفة ، وهذا هو الذي يمنحهم القوة. لكن ذلك يطرح أسئلة أساسية تمس جميع الجوانب التي تساهم في المحافظة على تضامن المجتمع وتعطي الحياة معنى مثل : القيم والمعتقدات والنظرة للمستقبل. وسوف يطرح الفصل الأخير من هذا الكتاب سؤالاً كبيرًا وجديدًا وهو: من هو "الشخص المثقف" في "مجتمع المعارف"؟

الفصل الثانى

مجتمع المنظمات



مجتمع المنظمات

المنظمة جماعة إنسانية تتكون من متخصصين يعملون لتحقيق أهداف مشتركة. وتختلف المنظمة عن "المجتمع" "والجماعة" "والعائلة" بأنها توجد لغاية مقصودة ولا تبنى على أساس الطبيعية النفسية والحاجات البيولوجية للناس. ومع أن الإنسان هو الذي يوجد المنظمة إلا أنها توجد لتبقى، ليس إلى الأبد ولكن لفترة زمنية طويلة.

المنظمة دائماً تكون متخصصة وتعرّف من خلال مهامها. في المقارنة بين الجماعة والمجتمع تعرف من خلال الرابطة التي تجمع الناس مع بعض، سواء كانت تلك الرابطة اللغة أو الثقافة أو التاريخ أو المحلية. تكون المنظمة فاعلة فقط عندما تركز على مهامها، لذلك نجد أن المستشفى يركز على علاج المرضى والعناية بهم وليس على إصلاح السيارات، ونادي تسلق الجبال يركز على تسلق القمم العالية في العالم، والمدرسة تركز على التدريس والتعليم، والمصنع يركز على إنتاج وتسويق السلع التي ينتجها، والجيش يركز على خوض المعارك، وجمعية القلب الأمريكية تركز على إجراء الأبحاث المتعلقة بأمراض القلب. من هنا فإن المجتمع والجماعة والعائلة تختلف عن المنظمة لكونها ترتكز على الرابطة بين أعضائها، أما المنظمة فإنها ترتكز على المهمة التي أنشئت من أجل تحقيقها.

أصبح مصطلح المنظمة من المصطلحات التي تستخدم بشكل يومي ، عندما يتحدث واحد من الناس ويقول: من المفترض أن كل شئ في منظمتنا يؤسس على احتياجات العملاء، أو يقول: ما يهم في هذه المنظمة هو تحقيق الميزانية، أو يقول: "لا ينسون الأخطاء في هذه المنظمة"، فإنه لا يلاقي أي استغراب. المجتمع في الدول المتقدمة أصبح "مجتمع منظمات" بحيث إن كل أو معظم الأنشطة الاجتماعية تؤدى من خلال منظمات مثل: الشركات التجارية والنقابات العمالية وخدمات القوات المسلحة والمستشفيات والمدارس والجامعات، وخدمات اجتماعية كثيرة بعض منها يؤدى من خلال منظمات حكومية والبعض الآخر يؤدى من خلال منظمات غير ربحية (خاصة في الولايات المتحدة)، انظر الفصل التاسع في هذا الشأن. كذلك توجد هناك المئات من المؤسسات والهيئات التجارية وروابط حماية المستهلك والكنائس.

مع ذلك لم يتحدث أي أحد لا في الولايات المتحدة ولا في غيرها عن "المنظمات" إلا بعد الحرب العالمية الثانية. القاموس الإنجليزي الرئيسي في بريطانيا "أكسفورد" لم يتضمن مصطلح "منظمة" بمفهومها المعاصر في طبعته لعام ١٩٥٠م. المتخصصون في السياسة والعلوم الاجتماعية بشكل عام كانوا يتحدثون عن الحكومة والتجارة والمجتمع والقبيلة والجماعة والعائلة، أما المنظمة فلم تكن ضمن المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يقود إلى طرح ثلاثة أسئلة متداخلة:

- ما هي الوظائف التي تؤديها المنظمات؟ وما هي الحاجة لتلك الوظائف؟.

- ماذا يفسر تجاهل تلك الحاجـــات فـــي العلـــوم الاجتماعيـــة والسياســـية والاقتصادية؟
- أخيرًا، ما هي "المنظمة" على وجه التحديد وكيف تعمل؟

وظائف المنظمة :

وظيفة المنظمة هي أن نجعل المعارف منتجـــة ، المنظمـــات أصبحـــت الأساس في مجتمعات جميع الدول المتقدمة بسبب التحول من المعرفة إلـــى المعارف. كلما ازدادت المعارف في التخصص أصبحت أكثر فاعلية.

أفضل المتخصصين في الطب الإشعاعي ليسوا هم الذين لديـــهم اطـــلاع واسع في مجال الطب ، إنهم من يعرفون كيف يصورون أعضاء الإنســـان مستخدمين في ذلك أفضل التقنيات في هذا الميدان. الباحثون الناجحون فـــي مجال التسويق ليسوا الذين يعرفون الكثير عن المجالات التجارية بـــل هـــم الذين يعرفون كيف يجرون الأبحاث التسويقية.

ومع ذلك فليس باستطاعة المتخصص في الطب الإشعاعي ولا الأبحـــاث التسويقية تحقيق النتائج بنفسه. ما يقومون به من عمل يعتبر "مدخـــلات" ولا يصبح نتائج إلا إذا أضيف إلي ما يقوم به متخصصون آخرون من أعمـــال. المعارف بذاتها عقيمة وغير ذات جدوى ما لم تندمج مع بعضـــها البعـــض

لتكون معرفة واحدة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المنظمة، وهذا هو سبب وجودها وهذه هي وظيفتها.

نحن نبالغ هذه الأيام بالتخصص إلى درجة كبيرة، خاصة في المجال الأكاديمي. الحل ليس في أن نعطي الناس تعليماً عاماً ومن ثم نجعلهم غير متخصصين (كما كان وضعي ولعدة سنوات). لقد تعلمنا أن ذلك غير مجدٍ. فالمتخصصون فاعلون فقط عندما يكونون فعلا متخصصين، والقوى العاملة يجب أن تكون فاعلة. فالعاملون الفاعلون بدرجة عالية يرغبون فقط في أن يكونوا متخصصين بشكل دقيق. المتخصصون بحاجة إلى الاطلاع على عالم المعرفة، (سنتحدث عن ذلك في الفصل الثاني عشر)، لكن المطلوب أن يعملوا كمتخصصين في أعمالهم ويستمروا في التركيز على تخصصاتهم، وحتى يمكن تحقيق النتائج المرغوبة لا بد من وجود المنظمة.

المنظمة كشكل مميز :

ولكن لماذا استغرق اكتشاف المنظمات كل هذا الوقت من قبل المنظرين على الرغم من أن المنظمة أصبحت حقيقة اجتماعية منذ فترة زمنية طويلة؟ إن الإجابة على هذا السؤال توضح لنا الكثير عن المنظمة وماهيتها.

ليس من المستغرب أن المحامين لم يشغلوا أنفسهم بـــهذه الظـــاهرة لأن "المنظمة" ليست مصطلحاً قانونياً مثلها مثل "الجماعة" "والمجتمـــع"، وكذلـــك ليست مصطلحاً اقتصادياً، فبعض المنظمات تركز على أهـــداف اقتصاديـــة وتؤثر على الاقتصاد وتتأثر كذلك بالوضع الاقتصادي (مثـــل : الشـــركات التجارية والنقابات العمالية). منظمات أخرى كثيرة مثل : الكنائس وغيرهـــا ليست في دائرة اهتمام الاقتصاديين ، ولكن لماذا تجاهلها المتخصصون فـــي العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بشكل كبير كظاهرة لها تأثيرات عميقـــة على المجتمع والدولة.

لا توجد أية إشارة إلى المنظمات في أعمال المؤسسين لعلم الاجتماع مثل الفرنسي أوجست كونت (١٧٩٨-١٨٥٧م)، ولا أي أحد آخر في تلك الفترة. كذلك لم يأتِ أي ذكر للمنظمات في النقد اللا ماركســـي الشـــديد للمجتمـــع الحديث (الألماني فردناند توينيز الجماعـــة والمجتمـــع ١٨٨٨م، والألمـــاني ماكس فيبر ١٨٦٤-١٩٢٠م، والإيطالي فيلفريدو بـلريتو، ١٨٤٨-١٩٢٣م). هؤلاء كانوا جميعهم واعين وناقدين بشكل كبير لظهور الشركات التجاريـــة الكبرى والنقابات العمالية لكنهم تجاهلوا المنظمات كظـــاهرة جديـــدة، هـــذا التجاهل موجود أيضاً حتى في كتب العلوم الاجتماعية الحديثة.

تفسير هذا التجاهل يكمن بشكل دقيق في أن المنظمات تؤثر تأثيرًا عميقـــاً على كلٍ من نظام الدولة والمجتمع على حد سواء. المنظمة غير متجانسة مع ما يفترضه المتخصصون في العلوم السياسية والعلـــوم الاجتماعيـــة بأنـــه

"طبيعي". إن هؤلاء المنظرين ما زالوا يفترضون أن المجتمع الطبيعي ليس تعددياً، لكن مجتمع المنظمات في حقيقة الأمر مجتمعاً تعددياً بشكل صارخ. ولكي تتم ملاحظة المنظمة من قبل المتخصص في العلوم السياسية أو علم الاجتماع فإنه يجب عليه معاملتها على أنها غير طبيعية، أو في الحقيقة كمرض خطير.

الكتاب الذي صدر عام ١٩٢٤م "القاعدة القانونية للرأسمالية" للأمريكي جون ر.كومنز (١٨٦٢-١٩٤٥م) المتميز والمتخصص في الاقتصاديات العمالية، وجون كمونز مثال جيد يوضح هذا الموقف من المنظمة. يقول كمونز في كتابه إن ظهور المنظمات على نمط الشركات التجارية يعتبر بمثابة سم تم حقنه في الجسد السياسي الأمريكي عن طريق "مؤامرة" كانت المحكمة الأمريكية العليا جزءاً منها لأنها أساءت تفسير التعديل الرابع عشر في الدستور عن قصد، إن هذا الطرح يعتبر طرحاً ساذجاً، ومن المفترض أن يكون معلوماً لكل قارئ بأن جميع الدول المتقدمة قبلت بالشركات دون الحاجة إلى اللجوء للمحاكم العليا، إن الولايات المتحدة كانت آخر الدول في قبولها بالمنظمات (حتى بعد اليابان). مع ذلك فإن ما طرحه كمونز كان منطقياً بالنسبة للقارئ عام ١٩٢٤م لأن المنظمة كانت تمثل انحرافاً عن المعهود ولا يمكن تفسيرها إلا من خلال مؤامرة شريرة. لقد أصبح هذا الكتاب الرقم الأول في المبيعات ، وبعد عدة سنوات أصبح مرجعاً للمهتمين.

ويعتبر ظهور المنظمات - كما جاء في كتاب الفيلسوف الأمريكي توماس كوهين في كتابه الذي نشر عام ١٩٦٢م "بناء الثورة العلمية" - "حقبة تحول" كان متناقضاً مع ما كان معروفاً لدى علماء السياسة وعلماء العلوم الاجتماعية بأنه الواقع الحقيقي. بعد ذلك، وكما أشار كوهين، استغرق التعرف على الواقع الجديد - وليس قبوله من قبل الأكاديميين - بين ثلاثين وخمسين عاماً، أي حتى ظهور جيل جديد وشروعه في التأثير على الساحة الأكاديمية.

يوجد هناك أيضا سببٌ آخر وراء عدم الاهتمام بالمنظمات هو أن الجامعات والمستشفيات والشركات التجارية والنقابات العمالية .. كان ينظر إليها وتتم دراستها وتحليلها بدرجة تفصيلية كبيرة ولفترة زمنية طويلة على أنها حالات مستقلة عن بعضها البعض ولكل واحدة منها خصائص خاصة. وحتى الآن يندهش الذين يجرون معي المقابلات عندما أخبرهم إنني عملت مستشاراً لجميع هذه الجهات لأكثر من أربعين سنة.

حديثاً فقط تم إدراك إنها جميعا تنتمي إلى فصيلة واحدة وإنها جميعا "منظمات". إنها البيئة التي صنعها الإنسان - علاقة الإنسان ببيئته في مجتمع ما بعد الرأسمالية. إن الجوانب التي تشترك فيها المنظمات مع بعضها البعض أكثر بكثير من الجوانب التي تختلف فيها. وكما قلت في السابق، معظم الناس (خاصة خارج الولايات المتحدة) ما زالوا يربطون ما بين التجارة "والإدارة" ولم يدركوا بعد أن الإدارة وظيفة أساسية تمارس في جميع

المنظمات. إن بروز الإدارة منذ الحرب العالمية الثانية يعتبر السبب الأساسي الذي جعلنا ندرك أن المنظمة شئ متميز ومستقل بذاته. إنها ليست "الحـــي" ولا "المجتمع" ولا "العائلة" ولا "الطبيعة" ولا أي مفهوم من مفـــاهيم العلمـــاء الاجتماعيين المعاصرين، وإنها أيضاً ليست من مفاهيم المجتمـــع التقليـــدي المعروفة التي تدرس من قبل المتخصصيـــن فـــي الانثروبولوجيـــا، وعلـــم الاجتماع مثل "العشيرة" و "القبيلة" و "القرابـــة". إن المنظمـــة شـــئ جديـــد ومختلف، ولكن ما هي المنظمة؟

خصائص المنظمة :

المنظمات مؤسسات لها أهداف خاصة، وهي فاعلة لأنها تركز على مهام محددة. لو ذهبنا إلى الجمعية الأمريكية للرئة وقلنا لهم إن ٩٠% من البالغين في الولايات المتحدة يعانون من النمو العكسي لظفر إبهام إصبع القدم (هـــذه معلومة حقيقية)، ونرغب في الحصول على خبراتكم وأبحاثكم لعـــلاج هـــذه المشكلة والقضاء عليها، لقالوا لنا: نحن نهتم فقط بالجزء الواقع ما بين البطن والكتفين، وحتى في هذا الجزء نحن نركز على أجزاء محددة.

إن هذا المثال يوضح لنا السبب الذي يجعل الجمعية الأمريكيـــة للقلـــب والجمعية الأمريكية للرئة والجمعيات الأخرى تحقق نتائج. في المقابل، يجب على المجتمع أو العائلة أن يتعاملا مع جميع المشكلات التي تطرأ، وعندمـــا

تفعل المنظمة مثل ذلك فإنه يعني "التنويع" والتنويع بالنسبة للمنظمة يعني التشتت. إن ذلك بمثابة التدمير لقدرة المنظمة على الأداء سواء كانت منظمة تجارية أو نقابة أو مدرسة أو مستشفى أو وحدة اجتماعية. المنظمة تعتبر أداة، وكما هو الحال بالنسبة لأي أداة كلما كانت متخصصة أصبحت قدرتها على أداء مهامها على أفضل وجه.

وبما أن المنظمة تتكون من متخصصين كل في مجال معرفي محدد فإن هدفها يجب أن يكون في منتهى الوضوح والتجديد وإلا سوف يكون منسوبوها في حالة تشويش واضطراب. وإذا حدث ذلك فإنهم سوف يتبعون مجالاتهم التخصصية بدلاً من تطبيقها لتحقيق الهدف العام للمنظمة. سوف يقوم كل واحد بتحديد "النتائج" وفقاً لتخصصه، وفرض قيمهم الشخصية على المنظمة ، إن الشيء الوحيد الذي يجعل المنظمة متماسكة ويمكنها من تحقيق النتائج هو وجود هدف واضح ومحدد. وبدون وجود هذا الهدف فإن المنظمة ستفقد مصداقيتها بسرعة.

تعد الفرقة الموسيقية السمفونية نموذجاً للمنظمة الحديثة حيث إن كل واحد من المائتين وخمسين موسيقياً متخصصاً في نغمة معينة. مع ذلك فإن النغمة الموسيقية التي يقوم بتأديتها كل واحد من أفراد الفرقة الموسيقية لا تمثل موسيقياً بحد ذاتها، فالفرقة الموسيقية فقط هي التي تستطيع أن تعزف اللحن السيمفوني، إن كل واحد من أعضاء الفرقة يؤدي دوره التخصصي

لتحقيق الهدف المشترك من خلال عزف جزئية موسيقية محددة وفي وقـــت محدد.

النتائج التي تهدف المنظمات إلى تحقيقها يكون المستفيد منها دائماً خارج المنظمة، أما المجتمع والعائلة فإنهما موجودان لذواتهما، والنتائج تعود إليهما. لكن سبب وجود المنظمات هو تحقيق نتائج يستفيد منها المحيط الخارجي.

داخل المنظمات التجارية توجد هناك تكلفة فقـــط، "المراكـــز الربحيـــة" (المصطلح الذي طرحته منذ عدة سنوات مضت) يعتبر مغلوطاً لأنه لا توجد في الحقيقة مراكز للتكلفة في المنظمات التجارية. يكون هناك ربح فقط عندما يشتري العميل سلعة أو خدمة ويدفع ثمنها. النتائج بالنسبة للمستشـــفى هـــي علاج المريض الذي يستطيع أن يعود إلى منزله (ويتمنى ألا يعود ثانية إلـــى المستشفى)، والنتائج بالنسبة للمدرسة أو الجامعة هـــي الخريجـــون الذيـــن يقدمون لأعمالهم ما تعلموه من معارف وخبرات، والنتائج بالنســـبة للجيـــش ليست الترقيات من رتبة إلى رتبة أو إجراء المناورات، أنها صد هجـــوم أو التغلب عليه، والنتائج بالنسبة للكنيسة لا تتحقق على الأرض.

هذا يعني أن نتائج المنظمة دائماً بعيدة كل البعد عما يقدمه كل واحد مـــن منسوبيها. وهذا صحيح حتى في المستشفيات حيث مساهمة الفرد (الممرضـــة أو إخصائي العلاج الطبيعي) مرتبطة بشكل قوي بالنتائج - المريض الذي تم علاجه. لكن هناك الكثير من المتخصصين، حتى في المستشفيات، الذيـــن لا

يستطيعون الربط بين ما يقومون به في المنظمة وأية نتيجة: ما هي مساهمة إخصائي الأشعة أو المختبر أو التغذية في شفاء المريض؟.

مساهمات الأفراد في معظم المنظمات لا تظهر على الإطلاق وتختفي في الجزئيات المهمة في فرقة الموسيقى السمفونية، إنها المنظمة فقط التي تحقق النتائج. ماذا يمكن أن يستفاد من إدارة هندسية متميزة إذا كانت الشركة قد أعلنت إفلاسها؟ مع ذلك إذا لم تكن الإدارة الهندسية تؤدي دورها بتميز وإخلاص فإنه من المحتمل أن تفلس الشركة. بكلمات أخرى، إن كل عضو في المنظمة يؤدي دورًا مهماً (نظرياً على الأقل) وبدون هذا الدور لا يمكن تحقيق نتائج، ولا يمكن لأي عضو بمفرده أن يحقق هذه النتائج. وهذا يتطلب أن يكون للمنظمة هدف واضح ومحدد، وأن تكون النتائج المرغوب تحقيقها معرفة تعريفاً دقيقاً ويحدد أسلوب قياسها ما أمكن. ذلك أيضا يتطلب أن تقيّم المنظمة نفسها وأداءها مقابل أهداف واضحة وموضوعية ومعروفة، فالمجتمع والعائلة لا يقومان ولا يمكن أن يقوما بذلك لأن البقاء وليس الأداء هو الهدف الأساسي لهما.

الالتحاق بالمنظمة يعتبر قرارًا، حتى لو كانت الحرية في اتخاذ القرار محدودة جدًا، مثلما كانت عضوية الكنيسة في معظم الدول الأوروبية. يمكن أن يكون القرار بترك المنظمة صعباً مثل المافيا أو شركة يابانية كبرى، لكن ذلك يبقى دائماً ممكناً. وكلما أصبحت المنظمة منظمة معرفية أصبح من السهل تركها والانتقال إلى منظمة أخرى (سنناقش هذا الموضوع بتوسع في

الجزء المتعلق "بمجتمع الموظفين" في هذا الفصل). وبالمقارنة مع المجتمع والعائلة والحي فإن المنظمة في حالة منافسة دائمة لتأمين احتياجاتها لأهم مورد وهو القوى العاملة المتعلمة والمؤهلة والمتفانية في العمل. وهذا يعني أن المنظمة يجب أن تسوق نفسها كما تسوق منتجاتها وخدماتها أو أكثر وذلك لاستقطاب القوى العاملة المتميزة، وأن تحفزهم وتشجعهم وتكافئهم للحفاظ عليهم.

وبما أن المنظمة الحديثة هي المنظمة المكونة من القوى العاملة المتخصصة فإنه يجب عليها أن تحقق العدالة والمساواة بين منسوبيها لأنه لا توجد "معرفة" أفضل من معرفة أخرى. إن موقع كل واحد بالمنظمة يحكم عليه من خلال مقدار مساهمته في تحقيق الهدف العام للمنظمة وليس من خلال أي معيار آخر. يقول المثل القديم "الفلسفة أم العلوم"، لكن عند الحاجة إلى استخراج الحصوة من الكلية فإننا نحتاج إلى جراح متخصص في المسالك البولية وليس إلى عالم في المنطق. لا يمكن أن تكون المنظمة الحديثة هي المنظمة التي يسود فيها مبدأ "الرئيس" "والمرؤوسين"، يجب أن تؤسس المنظمة الحديثة على مبدأ الزمالة وفرق العمل.

المجتمع والحي والعائلة وكذلك المنظمة ممكن أن يوجد فيها قادة، لكن المنظمة فقط هي التي تدار بشكل دائم. من الممكن أن تدار المنظمة بأسلوب روتيني ومتقطع مثل الجمعية الأمريكية لأولياء أمور الطلبة والمدرسين حيث

يجتمع الممثلون للجمعية عدة ساعات في السنة لمناقشة وضع الجمعيـــــة، أو أنها تعمل بنظام دوام اليوم الكامل وتحتاج إلى عدد كبير من الموظفين مثل : الشركات الكبيرة والنقابات العمالية والجامعات وغيرها. لكنـــه فـــي جميـــع الأحوال يجب أن يكون هناك أشخاص يتخذون القرارات وإلا لن يتم تحقيـــق أي شئ على الإطلاق، يجب أن يكون هناك أشخاص مسئولون عن الرؤيـــة المستقبلية للمنظمة وعن الروح المعنوية فيها وعن الأداء والنتائج، يجـــب أن يكون هناك قائد لقيادة المنظمة وأشخاص لجعلـــها تركـــز علـــى رســـالتها ويضعون لها إستراتيجية محددة ويحددون النتائج المرغوب تحقيقـــها. إدارة هذه المنظمة يجب أن تتمتع بسلطات واسعة يكون تركيزها (إذا كانت منظمة المعرفة) على تحديد التوجهات المستقبلية وليس على إلقاء الأوامر.

أخيرًا، حتى تستطيع المنظمة أن تؤدي مهامها فإنـــه يجـــب أن تتمتـــع باستقلالية. قانونياً قد تكون المنظمة جهازًا حكومياً مثل الجامعات الأوروبيـــة والجامعات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والمستشفيات الأوروبية. فـــي الواقع العملي هذه المنظمات يجب أن تكون قادرة على القيام بمهامها، لكنـــه لو طلب منها القيام بتنفيذ سياسات حكومية فإنها سوف تتوقف في الحال عـــن الأداء. كل ذلك يبدو واضحاً إلا أن خصائص المنظمة التي تمـــت الإشـــارة إليها تعتبر جديدة، وفي الحقيقة أنها تعتبر فريدة بالنسبة للمنظمـــة كظـــاهرة اجتماعية حديثة.

المنظمة عامل لعدم الاستقرار :

يعتبر المجتمع والحي والعائلة مؤسسات محافظة، فهي تحاول باستمرار أن تمنع أو على الأقل تبطئ في التغيير. أما المنظمات في مجتمع ما بعد الرأسمالية فإنها تعتبر عاملاً لعدم الاستقرار لأن وظيفتها هي استخدام المعرفة في العمل، أي توظيف المعرفة في مجال الأدوات والعمليات والمنتجات وفي مجال المعرفة بحد ذاتها. لذلك فإن المنظمة يجب أن تصمم بأن تكون في وضع متغير باستمرار، ويجب أن تصمم بحيث تكون منظمة قادرة على الإبداع، والإبداع كما عرفه الاقتصادي الأمريكي جوزيف سكمبيتر (١٨٨٣-١٩٥٠م) هو "الابتكار المدمر". فالإبداع يجب أن يهدف إلى التخلي المنظم عما هو مؤسس ومعتاد ومتعارف عليه ومريح، سواء كان ذلك منتجات أو خدمات أو علاقات إنسانية واجتماعية أو مهارات، أو حتى التخلي عن المنظمات نفسها، إنها طبيعة المعرفة المتغيرة بسرعة حيث إن ما يعتبر اليوم في حكم المؤكد يصبح في الغد مناف للعقل.

وبمقارنة المهارات مع المعرفة فإن المهارات تتغير ببطء وبشكل غير متكرر. لذلك فإن سقراط (البناء) لو عاد إلى الحياة مرة ثانية الآن وذهب للعمل في مجال البناء لوجد أن التغيير الذي حصل في هذا المجال محدود

حيث ما زالت الأدوات نفسها.[1] بعد أربعمائة سنة من استخدام قوتنبرج النوع المتحرك لم يكن هناك عملياً أي تغيير في حرفة الطباعة، أي حتى ظهور الآلة التجارية واستخدام الهندسة كعلم في المجال الحرفي. الحرفيون عبر التاريخ كانوا يتعلمون كل شئ يحتاجونه خلال حياتهم خلال خمس أو ست سنوات وهم في سن السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من أعمارهم. أما في مجتمع ما بعد الرأسمالية فإنه من المعقول الافتراض بأن أي شخص في أي مجال معرفي يجب عليه أن يتعلم معرفة جديدة كل أربع أو خمس سنوات أو يصبح قديماً لا ينتفع منه.

كقاعدة عامة، التغيرات العميقة التي تؤثر على أي معرفة لا تأتى من الميدان المعرفي ذاته، ومثال الطباعة يوضح ذلك. صناعة الصيدلة تغيرت بشكل كبير اليوم بسبب معارف مصدرها علم الأحياء وعلم الجينات، على الرغم من أن فئة قليلة من الذين يعملون في مختبرات الصيدلة كانوا يسمعون قبل أربعين عاماً عن هذه العلوم. إن التحدي الكبير الذي واجهته السكك الحديدية لم يكن مصدره تغيرات أحدثتها سكك الحديد نفسها بل من صناعة السيارة والطائرة.

(١) عرض متحف أسباني بالقرب من مدينة أمبوريا الأدوات التي كان يستخدمها الحرفيون في القرن الثاني والثالث بعد الميلاد، وبالنظر إليها فإنه لا توجد أية مشكلة لدى أي حرفي اليوم في معرفة كيفية استخدامها ولا يستطيع أن يعرف أن عمرها هوالفا عام.

إن الإبداع الاجتماعي يعتبر بنفس درجة أهمية إيجاد معرفة جديدة تطيح بمعرفة قديمة بسبب علم حديث أو تقنية حديثة أو حتى أكثر من ذلك، الذي تسبب في الأزمة العالمية الحالية التي تمر بها مؤسسات القرن التاسع عشر - المصارف التجارية - لم يكن الحاسب الآلي أو أي تغيير في التكنولوجيا، إن السبب الحقيقي هو الإدراك بأن الأوراق التجارية التي تعتبر أداة مالية قديمة يمكن استخدامها من قبل هيئات غير مصرفية لتمويل الشركات. لقد أدى هذا الإدراك وبسرعة إلى حرمان البنوك من مصدر تجاري كانت تحتكره لأكثر من مائتي عام ويمثل معظم مداخليها (القروض التجارية). أعظم تغيير خلال الأربعين عاماً الماضية يمكن أن يكون "الإبداع المخطط" في المجال التقني والاجتماعي والذي أصبح علماً منظماً يمكن تدريسه وتعلمه.[١]

التغيرات الناجمة عن المعرفة ليست محصورة في المجال التجاري كما يعتقد الكثيرون. إذا ما كانت النقابات العمالية، والتي تعتبر إحدى أمثلة النجاح في مجتمع الرأسمالية، عازمة على البقاء فإنها بحاجة إلى التغيير المؤسس على المعرفة. لا توجد منظمة تغيرت خلال الخمسين عاماً منذ الحرب العالمية الثانية مثل القوات المسلحة على الرغم من ثبات الزي والرتب العسكرية. لقد تغيرت الأسلحة بشكل جذري مثلما كان واضحاً في الحرب العراقية عام ١٩٩١م وكذلك تغيرت الفلسفة والمفاهيم العسكرية

(١) انظر في هذا المجال كتابي: .Innovation and Entrepreneurship (London: Heinemann, 1985)

بشكل أكثر وشمل ذلك حتى البناء الداخلـــي للمنظمـــة وخطـــوط الســـلطة والعلاقات والمسؤوليات.

إن إحدى النتائج التي ترتبت على ذلك أن كل منظمة يجب عليها اليوم أن تؤسس ضمن تنظيمها آلية لإدارة التغيير. يجب على المنظمة أن تؤسس مبدأ للتخلي المنظم عن كل شئ تقوم به، ويجب أن تتعلم أن تطرح السؤال التـــالي كل عدة سنوات عن كل عملية وكل منتج وكل إجراء وكل سياسة : لو أننا لم نعمل هذا الشيء، هل سنقوم بعمله الآن ونحن نعرف مـــا نعرفـــه الآن؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فإن المنظمة يجب أن تسأل: ماذا ينبغي أن نفعلـــه الآن؟ يجب على المنظمة أن تفعل شئاً ما وليس فقط أن تقوم بإجراء دراسة أخرى. المنظمات يجب أن تخطط باطراد "للتخلي" بدلاً عن الاستمرار ما أمكن فـــي تبني سياسة ناجحة أو تطبيق أسلوب معين أو إنتاج منتج محدد، إن هذا لـــم يجرؤ على مواجهة سوى بعض الشركات اليابانية الكبرى[1]، حتى الآن .

لكن المنظمات يجب أيضاً أن تؤسس بحيث تكون قادرة على الابتكـــار، كل منظمة يجب أن يكون ضمن نسيجها ثلاثة ممارســـات منتظمـــة : أولا، تحتاج المنظمة إلى تبني مبدأ التحسين المستمر لكل نشاط تقوم به. لقد مارس كل فنان عبر التاريخ التحسين الذاتي المستمر بشكل منظم. لكن اليابانيين فقط حتى الآن هم الذين استطاعوا أن يجعلوا هذه الممارسة جـــزءاً مـــن العمـــل

(١) انظر في هذا الموضوع: Chapter 24. "The New Japanese Business Strategies"; in my 1992 book "Managing the Future" Oxford: Butterworth – Heinemann.

اليومي للمنظمة، وربما يعود ذلك إلى التزامهم بتقاليد التـــأمل البوذيـــة، إن الهدف من هذا المبدأ هو تحسين المنتج أو الخدمة بحيث يصبح خلال ســنتين أو ثلاث سنوات منتجاً أو خدمة مختلفة تماماً. ثانياً، يجب على كل منظمة أن تطور تطبيقات مبنية على النجاحات التي تحققها، فاليابانيون تفوقوا كثيرًا في هذا الميدان حيث نجد، مثلاً، أن المصانع اليابانية للإلكترونيات تطور منتجــاً جديدًا الواحد تلو الآخر، مبنية على أساس فكرة شريط التسجيل الذي يعتــبر مخترعاً أمريكياً. لكن البناء على النجاحات يعتبر أيضاً سبب تزايد قساوســة الكنائس في الولايات المتحدة حيث أدت السرعة في ازديادهم إلى تعويـــض التراجع المستمر للتقاليد "الاجتماعية المسيحية" والكنائس السلفية.

أخيرًا، يجب على كل منظمة أن تتعلم أن تكون مبدعة، والإبداع يمكـــن تصميمه بحيث يكون عملية منظمة، بل يجب أن يصمم بهذا الشكل. بعد ذلك بالطبع يتم الرجوع إلى التخلي ومن ثم تبدأ العملية من جديد ثانية. إذا لم يتـم تطبيق ذلك فإن منظمات ما بعد الرأسمالية القائمة على المعرفة سوف تجـــد نفسها وبسرعة تفقد قدرتها على الأداء والاستقطاب والاحتفاظ بالمتخصصين في الحقول المعرفية والذين تعتمد عليهم كلية.

مجتمع ما بعد الرأسمالية يجب أن يكون مجتمعاً مفتوحاً ، ومن النتـــائج المترتبة على ذلك أن المنظمات في هذا المجتمع يجب أن تكون لديها القــدرة على اتخاذ قرارات سريعة وتركز على الأداء وقريبة جدًا من السوق ومـــن التقنية والتغييرات في المجتمع والبيئة والسكان والمعرفة، إضافة إلـــى ذلـــك

يجب على المنظمات أن تنظر إلى هذه الجوانب على أنها فـــرص للإبـــداع يستفاد منها.

لذلك فإن المنظمات في مجتمع ما بعد الرأسمالية في حالـــة اضطـــراب (تغير) مستمر ولا تساهم في استقرار مجتمعاتها حيث إن من واجبها إحـداث تغيير في الطلب على المهارات والمعرفة القائمة. الجامعة يجب أن تعـــرف متى تركز على تدريب الفيزياء وعلم الجينات لتلبية احتياجاتنا. وعندما يقـوم المصرف بتنظيم وتحليل الديون فإنه يحتاج إلى مســتثمرين، عندمـــا تغلـــق الشركات التي تعتبر الموظف الأكبر للمواطنين في القرى والهجر أو عندمـــا يتم استبدال تقنية قديمة بتقنية حديثة ويتم الاستغناء عن عدد كبير من النـــاس قضوا عدة سنوات يتعلمون هذه المهنة، المستشفى عندما يغلق قسم الـــولادة لأن الأساس المعرفي والتكنولوجي للولادة (القبالة) تغيرت. يجب أن نكـــون قادرين على أن نقفل المستشفى بأكمله عندما تؤدي التغييرات فـــي القـــاعدة المعرفية الطبية والممارسة والتكنولوجيـــا إلا أن المستشـــفى الـــذي طاقتـــه الاستيعابية مائتي سرير أو أقل غير اقتصادي ولا يستطيع تقديم خدمة طبيـــة من الدرجة الأولى. كذلك فإنه يجب إقفال المدرسة أو الجامعة بغض النظـــر عن ارتباطها بالمجتمع ودرجة تعلق الناس بها إذا كانت التغيرات السكانية أو التكنولوجية أو المعرفية تجعل من فلسفة معينة أوحجم مختلف مطلباً أساســـياً لحسن أدائها.

إن كل تغيير من هذه التغييرات يتسبب في عدم ارتياح واضطراب في المجتمع لأنه يحرم المجتمع من الاستمرارية. إن كل واحد من التغييرات يعتبر "غير عادل" وعامل في عدم الاستقرار.

المنظمة الحديثة في المجتمع تساهم أيضاً في إيجاد توتر آخر في المجتمع. المنظمة يجب أن تعمل في المجتمع يعيش ومنسوبيها في المجتمع نفسه ويتحدثون لغته ويرسلون أطفالهم إلى مدارسه وينتخبون فيه ويدفعون الضرائب له. يجب أن يشعروا بأنهم وسط أهلهم وما يحققونه من نتائج تعود إلى مجتمعهم. مع ذلك فإن المنظمة لا تستطيع أن تذوّب نفسها في مجتمعها أو تجعل من نفسها مساعدًا له في الاستمرارية لأن ثقافتها يجب أن تتجاوز ثقافة مجتمعها وتتفوق عليها.

عالم الانثروبولوجيا الأمريكي إدوارد هول(ولدعام١٩١٤م) أكد في كتابه The Silent Language الذي نشر عام ١٩٥٩م أن الاتصالات المهمة في جميع المجتمعات ليست الاتصالات اللفظية بل الثقافية مثل : طريقة وقوف الناس وطريقة حركتهم وتصرفاتهم. لقد أشار هول إلى ان الطبيب الألماني يستخدم إشارات مختلفة لتوصيل الرسالة إلى المريض الألماني بالمقارنة مع الإشارات التي يستخدمها الأطباء الأمريكيون والبريطانيون واليابانيون. وعلى الرغم من كل ما نسمع من اختلافات في "الأساليب الإدارية" فإن شركة يابانية كبيرة تعمل إلى حد كبير مثل : أي شركة أمريكية أو ألمانية أو إنجليزية كبيرة.

طبيعة العمل الذي تؤديه المنظمة هو الذي يحدد طبيعة ثقافتها وليس المجتمع الذي تعمل فيه. إن وظيفة المنظمة هي التي تحدد نظامها القيمي فأي مستشفى في العالم أو مدرسة أو شركة تجارية يجب أن تقتنع بأن ما تقوم به من عمل يعتبر مساهمة ضرورية بالنسبة للمجتمع الذي توجد فيه وأن أفراد ذلك المجتمع بحاجة إلى تلك الخدمة أو المنتج، وحتى تؤدي المنظمة وظيفتها فإنها يجب أن تنظم وتدار بنفس الطريقة. لذلك فإن المنظمة دائماً متقدمة في ثقافتها على مجتمعها. ولو حصل تصادم بين ثقافة المنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعها فإن ثقافة المنظمة سوف يكون لها الغلبة وإلا فإن المنظمة سوف لن تكون قادرة على القيام بدورها الاجتماعي.

يقول المثل القديم "المعرفة ليس لها حدود" ومع ذلك نجد هناك منظمات قليلة تخطت حدود بلادها ، إن هناك قليلاً من المنظمات المتعددة الجنسيات. إنه من الضروري أن تكون جميع منظمات المعرفة غير وطنية وغير محلية حتى لو كانت شديدة الارتباط بمجتمعاتها المحلية، فمنظمات المعرفة "عالمية الجذور" – انسجاماً مع أحد المصطلحات المفضلة لدى كل من هتلر وستالين.

مجتمع الموظفين :

لم يكن مصطلح "موظف" يستخدم منذ خمسين عاماً في بريطانيا وأمريكا بشكل دارج إلا في المجال القانوني. لقد كان الناس يتحدثون في ذلك الوقت عن "رأس المال" "والعمال" أو "العامل والإدارة"، وعندما استخدم هذا

المصطلح فإنه كان يعني الطبقة الدنيا من الناس الذين يقومون بأعمال يدوية. ويعتبر هذا المصطلح أول مرة كلمة غير مريحة وليس لها معنى واضح وجميع مرادفاتها في اللغات الأخرى حديثة الاستخدام ولها نفس خاصية عدم الارتياح. إن الظاهرة نفسها حديثة ولا توجد لدينا كلمة مناسبة أخرى تصفها حتى الآن.

"الموظف" هو شخص يتقاضى أجراً مقابل ما يقدمه من عمل. مع ذلك فإن أكبر جماعة "موظفين" في الولايات المتحدة هم الناس الذين يعملون بدون أجر. يوجد هناك ما مجموعه تسعون مليون أمريكي بالغ يعملون ما لا يقل عن ثلاثة ساعات في الأسبوع بدون أجر لصالح المنظمات غير الربحية. إنهم بالتأكيد موظفون وهم ينظرون إلى أنفسهم كذلك، مع ذلك فهم متطوعون ولا يتقاضون أجوراً مقابل عملهم.

هناك الكثير من الناس الذي يعملون "كموظفين" وهم ليسوا موظفين بالمعنى القانوني لأنهم يعملون لصالح أنفسهم. منذ قرن مضى كان الناس (الموظفون) – الذين يعملون لصالح شخص ما – يعملون عند رب العمل وليس في منظمة أو لدى مدير. كان هناك عمال المصانع والخدم المحليون الذين كانوا حتى الحرب العالمية الأولى يفوقون عمال المصانع في جميع الدول المتقدمة، ومساعدون في المحلات التجارية ومسوقون .. إلخ. الناس المتعلمون كانوا يعملون "باستقلالية" إلى حد كبير، وكانت أكبر جماعة للقوى العاملة في عام ١٩١٣م في جميع البلدان ما عدا إنجلترا وبلجيكا هي جماعة

المزارعين الذين يعملون لصالحهم في مزارعهم الخاصة أو مزارع مستأجرة.

المزارعون اليوم يعتبرون أقليات في جميع الدول المتقدمة. الخدم المحليون اختفوا. أما الناس المتعلمون الذين كانوا قبل ستين أو سبعين عاما يعملون "باستقلالية" فهم الآن موظفون. نحن بحاجة إلى كلمة تصف هؤلاء الناس لكنها غير موجودة حالياً. في نفس الوقت يمكننا الأخذ بتعريف "الموظفين" في مجتمع ما بعد الرأسمالية بأنهم الناس الذين تتطلب قدرتهم على العطاء وجود علاقة بالمنظمة، بغض النظر عن كونهم يتقاضون أجرا أم لا. إذا كان هؤلاء الناس هم الموظفون لأنفسهم فإنهم يعملون من خلال تقديم خدماتهم للمنظمة أو بواسطة المنظمة مثل : الأطباء في الجمعية الوطنية البريطانية للخدمات الطبية ونظيراتها الأمريكية التي تعمل لدى مجموعة مستقلة لتقديم الرعاية الطبية والمحاسبون ومدققو الحسابات. من الممكن أن هؤلاء الناس قد لا يتقاضون "أجوراً" لكنهم يحصلون على رسوم، وفرصهم في الحصول على عمل تعتمد بدرجة كبيرة على مدى قوة الروابط التي تربطهم بالمنظمة وكأنما هم في ذلك موظفون لديها.

كلما ارتفع الدخل والمستوى التعليمي أو المكانة الاجتماعية لدينا كلما أصبحت قدراتنا على العمل والعطاء تعتمد على وجود علاقة بالمنظمة. مثلما أصبح مجتمع ما بعد الرأسمالية مجتمع المنظمات فإنه أصبح كذلك مجتمع

الموظفين. هاتان هما الطريقتان اللتان يمكن أن يشـــرح بواســطتهما نفــس الظاهرة.

بالنسبة للموظفين الذين يقومون بأعمال تنفيذية مساعدة والذين يعملون في مهن متدنية مثل : عامل النظافة في المستشفى وسائق الشاحنة والمراقب على الدخول والخروج في المحلات التجارية فإن وظائفهم لا تختلف كثيرًا عـــن "العمال" الذين كانوا في الماضي القريب يتقاضون أجورًا ويعملون في مـــهن موروثة. هؤلاء الموظفون يمثلون ربع القوى العاملة أو أكـــثر، ويزاولـــون مهن العمال الصناعيين. وتعتبر وظائفهم وإنتاجيتـــهم ومنزلتـــهم مشـــكلات اجتماعية أساسية بالنسبة لمجتمع ما بعد الرأسمالية (ســـنتطرق إلـــى هــذا الموضوع في الفصل الرابع).

لكن وضع المجموعة الثانية – مجموعة موظفي المعرفة – مختلف بشكل جذري لأن هؤلاء العمال يستطيعون أن يعملوا فقط في حالة وجود المنظمـة. من هذا المنظور فإنهم يعتمدون على المنظمة في العمل لكنهم في نفس الوقت يملكون "أدوات الإنتاج"، أي المعرفة. عمال المعرفة يمثلون الآن ثلث القـوى العاملة أو أكثر في الدول المتقدمة (عمال الخدمات المهرة يمثلون الآن ثلـــث القوى العاملة).

كان ماركس يعتقد أن أعظم تغيير اجتماعي ســـيحدث بســبب تطبيـــق الرأسمالية هو "عزلة العامل". العمال لا يملكون أدوات الإنتاج ولا يستطيعون

أن ينتجوا ما لم يقم شخص آخر - أي الرأسمالي - بتوفير الأدوات، خاصة الآلات المكلفة. موظفو المعرفة ما زالوا بحاجة إلى الأدوات والاستثمار في الأدوات التي يحتاج إليها موظفو المعرفة أعلى من الاستثمار في الأدوات التي يحتاجها العمال الصناعيون (استثمار المجتمع مثلا في تعليم عمال المعرفة أضعاف الاستثمار في تعليم عمال المهن اليدوية). لكن هذا الاستثمار يعتبر غير ذي جدوى إذا لم يستخدم موظفو المعرفة معارفهم التي يمتلكونها وحدهم ولا يستطيع أحد أن يسلبهم إياها في مجالاتهم المعرفية.

الآلات تعمل في المصنع وفق البرامج التي تحدد لها وهي برامج تقرر ليس فقط ماذا ستعمل ولكن كيف ستعمل؟. من الممكن أن يحتاج موظفو المعرفة للآلة سواء كانت جهاز حاسب آلي أو تلسكوب أو جهازاً طبياً، لكن لا يمكن أن يخبر جهاز الحاسب الآلي أو غيره من الأجهزة موظف المعرفة ماذا ينبغي عليه أن يفعل ولا كيف سيفعل. بدون هذه المعرفة التي هي ملك للموظف فإن الآلة غير مجدية.

كان العامل يعتمد اعتماداً كلياً على الآلة في النظام الرأسمالي، أما في مجتمع الموظفين فإن الاعتماد متبادل ما بين الموظف وأدوات الإنتاج ولا يمكن أن يعمل واحد منهما بدون الآخر. وبينما تكون أدوات الإنتاج مرتبطة بحيز مكاني - مثل جهاز التحليل الضوئي - فإن المتخصص في تشغيلها وقراءة مخرجاتها متحرك وغير مرتبط بمكان محدد. لذلك فإن الآلة بحاجة إلى الموظف وليس العكس هو صحيح.

يخضع العمال عبر التاريخ للإشراف، فهم يخبرون بما يعملون وكيف يعملون وتحدد سرعة الإنجاز المناسبة. في المقابل فإن موظفي المعرفة لا يمكن الإشراف عليهم وإذا لم يكونوا يعرفون أكثر من أي شخص آخر في المنظمة فإنهم عديمو الفائدة.

من الممكن أن يزود مدير التسويق الباحث في التسويق باحتياجات الشركة التي ينبغي معرفتها لتصميم منتج جديد والجانب التسويقي الذي ينبغي أن تركز عليه الشركة. لكن وظيفة الباحث تتطلب أن يحدد لرئيس الشركة الأبحاث التسويقية التي ينبغي إجراؤها وكيفية إجرائها، وأن يقدم شرحا للنتائج التي يتم التوصل إليها. قائد القاعدة الجوية يقوم بتحديد عدد الطائرات ونوعيتها التي تحتاجها كل مهمة من المهام، لكن رئيس الملاحين الجويين هو الذي يحدد لقائد القاعدة الاحتياجات لإنجاز المهمة ومتطلبات صيانة الطائرات قبل أن يتم الشروع في تنفيذها. إنه دور رئيس الملاحين على الرغم من الفوارق بينه وبين القائد في الرتب العسكرية، والقائد الذي يتجاوز رئيس الملاحين فإنه في الغالب لا يستمر طويلاً في عمله.

الموظفون في مجتمع الموظفين يحتاجون إلى وسيلة للتواصل مع المنظمة، و بدون وجود هذه العلاقة فإنهم لن يستطيعوا الإنتاج أو الأداء. فالموظفون، مع ذلك، في حراك مستمر يحملون معهم وسائل الإنتاج – المعرفة.

في الثمانينات والتسعينات من هذا القرن وخلال فترة إعادة هيكلة القطاع التجاري في الولايات المتحدة فقد آلاف الموظفين المتخصصين (إذا لم يكن مئات الآلاف) أعمالهم بسبب اندماج الشركات التي كانوا يعملون فيها مع شركات أخرى أو تصفيتها. مع ذلك فقد استطاعت الغالبية العظمى منهم إيجاد أعمال جديدة للاستفادة من معارفهم في خلال فترة زمنية قصيرة. فترة التحول هذه كانت مؤلمة لأن أجور حوالي النصف منهم كانت أقل من أجورهم في السابق، إضافة إلى أن الأعمال الجديدة التي يقومون بها لم تكن بنفس متعة الأعمال السابقة. لكن الذين تم الاستغناء عنهم من مهنيين وفنيين ومتخصصين ومديرين اكتشفوا أنهم يملكون "رأس المال" - المعرفة، إنهم في حقيقة الأمر يملكون "وسائل" الإنتاج. فالاثنان (المنظمة والموظف) يحتاجان إلى بعضهما البعض ولا يستطيع طرف واحد أن ينتج بمفرده. بعبارة أخرى، ليس أي واحد منهما معتمدًا على الآخر ولا مستقلاً عنه، فالعلاقة بينهما علاقة اعتمادية متبادلة.

ما زالت اليابان تؤمن رسمياً بمبدأ الالتزام بالموظف مدى الحياة خاصة بالنسبة لموظفي المعرفة - المهنيين والمديرين والفنيين. لكن أكبر فضيحة حدثت في اليابان عام ١٩٨٩م كانت في "شئون التوظيف" حيث إن دار نشر كانت تكبر بسرعة قامت بدفع رشاوى لسياسيين من خلال منحهم اسهماً دون مقابل. ما هو السبب الذي جعل أسهم دار النشر هذه مغرية؟ وما هو السبب الذي جعل دار النشر تحصد أرباحاً غير عادية؟ إن هذه الشركة تنشر فقط

مجلات موجهة إلى التقنيين والمهنيين والمديرين في بالمستويات الوسطى الذي يبحثون عن وظائف أفضل من وظائفهم الحالية وتحتوي هذه المجلات على عروض وظيفية. عند ركوب مترو الأنفاق بطوكيو يقال للأجانب إن كبار السن يقرءون الكتابات الهزلية الساخرة بينما الصغار يقرءون المجلات التي تقدم عروضاً وظيفية لموظفي المعرفة الذين على رأس العمل في شركات أخرى. حتى في اليابان موظف المعرفة أصبح يتمتع بحراك وظيفي على الرغم من التركيز على "الولاء" و"الالتزام مدى الحياة".

في الوقت الحاضر لا يمكن تحقيق "الولاء" من خلال شيكات المرتبات. إن ولاء موظفي المعرفة للمنظمة يتم تحقيقه من خلال قيام المنظمة بتوفير بيئة مناسبة للغاية لتمكينهم من أن يكونوا فاعلين ومنتجين. منذ فترة زمنية ليست بالبعيدة كنا نتحدث عن "العمال" والآن أصبحنا نتحدث عن "الموارد البشرية" وهذا يعني، خاصة بالنسبة لموظفي المعرفة، أن الموظف هو الذي يقرر إلى حد كبير حجم مساهمته والعائد المفترض من تلك المساهمة.

لقد أصبح حتى عمال الخدمات الذين مهاراتهم متدنية غير "كادحين" في مجتمع المعرفة لأن الموظفين بصفة عامة يمتلكون وسائل الإنتاج إذا نظر إليهم كأفراد فإن القلة منهم أثرياء والقلة القليلة أغنياء (على الرغم من أن غالبيتهم يتمتعون بوضع مالي مستقل ويوصفون بأنهم "ميسورون"). أما إذا نظر إليهم بشكل عام فإنهم يملكون وسائل الإنتاج سواء كان ذلك من خلال المعاش التقاعدي أو من خلال سندات التامين أو من خلال حسابات التقاعد

أو غير ذلك. إن الناس الذين يمارسون حق التصويت باسم الموظفين (مثـــل موظفي الخدمة المدنية الذين يديـــرون معاشـــات التقـــاعد فـــي الولايـــات والحكومات المحلية في الولايات المتحدة) هم أنفسهم موظفون. والمديـــرون الذين يديرون معاشات التقاعد هم "الرأسماليون" الحقيقيّـــون فـــي الولايـــات المتحدة، لذلك فإنه يمكن القول إن "الرأسماليين" جعلوا من أنفسهم موظفـــون في مجتمع ما بعد الرأسمالية المعرفي، فهم يتقاضون أجـــوراً مثلـــهم مثـــل الموظفين لكن سلوكياتهم "سلوكيات" رأسمالية.

ومن النتائج المترتبة على ذلك أن رأس المال أصبح يخدم الموظفين بينما كان الموظف يخدم رأس المال في ظل الرأسمالية، لذلك فإنـــه أصبـــح مـــن الضروري أن نعيد التفكير في تعريفنا لدور وقـــوة ووظيفـــة رأس المـــال والملكية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم من هذا الكتاب.

الفصل الثالث

مستقبل العمال ورأس المال

مستقبل العمال ورأس المال

إذا كانت المعرفة هي المورد بالنسبة لمجتمع ما بعد الرأسمالية فما هو الدور المستقبلي والوظيفي للعمال ورأس المال اللذان يعتبران الموردين الرئيسيين للمجتمع الرأسمالي؟

التحديات الاجتماعية الجديدة سوف تكون هي المسيطرة وسيعتمد نجاح مجتمع ما بعد الرأسمالية على معالجتها (سوف تتم مناقشة هذه التحديات في الفصل الرابع والخامس والجزء الأخير من هذا الكتاب). ولكن اختفاء العمال كعامل أساسي في الإنتاجية وإعادة تحديد الدور الوظيفي التقليدي لرأس المال سوف يكونان من المواضيع السياسية المعلقة والمسيطرة بالنسبة لمجتمع الرأسمالية.

نحن انتقلنا فعلياً إلى "مجتمع الموظفين" والذي لن يكونان العمال فيه مورداً كما كان في السابق. نحن في نفس الوقت أيضاً انتقلنا إلى الرأسمالية بدون رأسماليين والذي يشكل تحد لكل شئ كنا نعتبره من الحقائق المسلمة أو حتى من القوانين الطبيعية، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالسياسيين أو القانونيين أو الاقتصاديين أو الصحفيين أو رؤساء النقابات العمالية أو رجال الأعمال. باختصار، إن هذا التحدي يطول كل واحد بغض النظر عن مضمون اللغة التي يتحدثها. لهذا السبب فإن هذه الموضوعات سوف يتم

التركيز عليها وتسييسها في العقود القادمة. وحتى نستطيع أن نعالج بنجاح التحديات الجديدة لمرحلة التحول فإنه يجب علينا أولاً أن نتصدى للموضوعين المعلقين وهما: (١) مستقبل دور ووظيفة العمال، و(٢) مستقبل ووظيفة رأس المال.

هل ما زال العمال مورداً رئيسياً؟

خلال سنوات "التراجع الصناعي" ظل الإنتاج الصناعي الأمريكي كما هو حيث بلغ ٢٢% في عام ١٩٧٢م و ٢٣% عام ١٩٩٠م من إجمالي الدخل القومي. وخلال العشرين سنة الماضية تضاعف الدخل القومي مرتين ونصف. أي بعبارة أخرى، الإنتاج الكلي للصناعات الأمريكية تضاعف أكثر من مرتين ونصف خلال هذه الفترة الزمنية. ولكن في المقابل لم يزدد على الإطلاق التوظيف في القطاع الصناعي، بل على العكس من ذلك فقد تراجع ما بين عامي ١٩٦٠م و ١٩٩٠م بنسب مئوية وأرقام حقيقية من إجمالي القوى العاملة حيث تراجع - تقريباً - إلى النصف خلال الثلاثين عاماً . وفي عام ١٩٦٠م كانت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى مجمل القوى العاملة ٢٥% وتراجعت هذه النسبة إلى ١٦% أو ١٧% في عام ١٩٩٠م. خلال هذه الفترة تضاعف عدد القوى العاملة في الولايات المتحدة حيث تعتبر هذه أعلى زيادة يشهدها أي بلد في التاريخ في أوقات السلم. وقد شملت هذه الزيادة جميع الأعمال ما عدا تلك الأعمال المتعلقة بصنع وتحريك الأشياء.

من المؤكد استمرار هذه التوجهات، وإذا لم يحدث كساد اقتصادي حاد فإنه من المتوقع أن تبقى نسبة إجمالي الإنتاج الصناعي الأمريكي إلى إجمالي الإنتاج القومي ٢٣% وهذا يعني أنه من المفترض أن يتضاعف تقريبا الإنتاج القومي خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة. خلال هذه الفترة من المتوقع أن تتراجع نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى حوالي ١٢% أو أقل من إجمالي القوى العاملة. هذا يعني انخفاض حاد في عدد العاملين في هذا الميدان.

الذي يحدث في اليابان يعتبر تقريباً نفس الشيء. لقد تضاعف الإنتاج الصناعي في اليابان مرتين ونصف خلال عشرين سنة (ما بين عامي ١٩٧٠م و ١٩٩٠م)، ومع ذلك لم يزدد عدد العاملين في القطاع الصناعي على الإطلاق. من الآن فصاعدًا لن يعوض الارتفاع المتميز في إنتاجية القطاع الصناعي في الولايات المتحدة التناقص المستمر في الفرص الوظيفية في هذا القطاع. وسوف يكون أيضاً مجموع القوى العاملة اليابانية في القطاع الصناعي عام ٢٠٠٠م أقل بكثير مما كان في عام ١٩٩٠م.

مع ذلك ، فإن ردود فعل هذين البلدين حيال هذه التطورات المتماثلة تختلف إلى حد كبير. في الولايات المتحدة هناك حالة تشاؤم (إن لم تكن حالة رعب) من تراجع الصناعة الأمريكية، لأن التصنيع يرتبط في الولايات المتحدة بالطبقة العمالية الكادحة. أما رد الفعل الياباني فهو معاكس تماما حيث إن ما يهم بالنسبة لليابانيين هو الزيادة في الإنتاج الصناعي. اليابان

تنظر إلى التغـييرات التي حدثت خلال العشــــرين عاماً على أنها نصــر، والأمريكيون ينظرون إليها على أنها هزيمة، فاليابانيون ينظرون إلى النصف المليء من الكأس والأمريكيون ينظرون إلى النصف الفارغ منه.

وكنتيجة للتباين في السلوكيات فإن السياسات لهاتين الدولتيــن أصبحــت مختلفة اختلافاً جذرياً. لقد أصبحت كل ولاية وحكومة محلية ومدينــــة فــي الولايات المتحدة تحاول بجميع الوسائل جذب الشركات التي توظف الأيــدي العاملة. الولايات الريفية الفقيرة مثل كنتــاكي وتينيســي أغــرت شــركات السيارات اليابانية بمكاسب طويلة الأجل من الضرائــــب وقــروض ماليــة ميسرة. في عام ١٩٩٢م قامت مدينة لوس أنجلوس بإرساء عقد يقدر بمئــات الملايين من الدولارات على شركة وعدت بأن تكون وظائفها مــن نصيــب قاطني المنطقة والذين يقدرون بحوالي خمسة عشر مليون نسمة.

في المقابل قامت الشركات اليابانية بترحيل جميـــع الوظــائف اليدويــة الصناعية إلى خارج اليابان وبأسرع وقت ممكن وعملت على توطينها فـــي الولايات المتحدة والحدود الأمريكية المكسيكية وإندونيسيا. النظرة السائدة في الولايات المتحدة للوظائف الصناعية اليدوية تعتبر نظرة خاصة حيث ينظــر إلى هذه الوظائف على أنها أصول ثابتة. أما اليابانيون فإنهم ينظرون إلـــى هذه الأعمال على أنها عبء عليهم.

الاختلاف في البناء الاجتماعي بين الولايات المتحدة واليابان يشرح جزئياً ردود فعلهما المختلفة حيال هذه القضية. إن تقليص الأعمال اليدوية المتعلقة بصنع وتحريك الأشياء يهدد بالدرجة الأولى جماعة السود في الولايات المتحدة وهم أكثر الأقليات بروزاً. لقد كانت أكثر المكاسب الاقتصادية التي حققوها من خلال الوظائف الصناعية التي تقع تحت سيطرة النقابات العمالية وتعتبر دخولها جيدة. أما القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى فإن المكاسب التي حققها السود تعتبر متواضعة. لذلك فإن تقليص الفرص الوظيفية في القطاعات الصناعية التي تسيطر عليها النقابات العمالية فاقم أخطر مشكلة اجتماعية تواجه الولايات المتحدة.

في الوقت الحاضر يحصل جميع الشباب في اليابان على شهادة الثانوية العامة وبالتالي فإن تأهيلهم يعتبر أعلى من الوظائف اليدوية لذلك فهم ينخرطون في الأعمال الكتابية. أما الذين يلتحقون بالجامعات (نسبة الذين يلتحقون بالجامعات في اليابان نفس نسبة الذين يلتحقون بالجامعات في الولايات المتحدة) فإنهم ينخرطون في وظائف إدارية ومهنية فقط. وبالتالي فإنه لو لم تقلص اليابان عدد الوظائف اليدوية الصناعية فإنها ستواجه نقصاً حاداً في الأيدي العاملة. بعبارة أخرى، إن تقلص عدد الوظائف اليدوية الصناعية يعتبر هو الحل الأمثل بالنسبة لليابان. يقول الأمريكيون ومعظم الأوروبيون إن أي بلد بحاجة إلى قاعدة صناعية وهذا يعني بالضرورة وجود

وظائف صناعية يدوية . أما اليابانيون فإنهم يقولون وبشكل مقنع إن العرض للأيدي العاملة الشابة المؤهلة فقط للقيام بالأعمال الصناعية في البلدان النامية اليدوية كبير جدًا وسيبقى كذلك لمدة الثلاثين عاما القادمة. وبناء على ذلك فإن المخاوف حول إيجاد عمالة صناعية يدوية للعمل في القاعدة الصناعية لا أساس له. إن البلد الذي لديه المعرفة لتصميم المنتجات وتسويقها سوف لن يواجه أي صعوبات في تصنيعها في بلدان تتوفر فيها أيدي عاملة رخيصة وذات جودة عالية. وفي الحقيقة فإن اليابانيون يحاولون تشجيع العمالة اليدوية المناط بها تحريك ووضع الأشياء يساهم في "إضعاف" الاقتصاد المتطور، فالناس الذين يتعلمون ولو بقدر يسير في المدارس في الدول المتقدمة يمثلون استثمارًا تعليمياً كبيرًا . ولو تم تشغيلهم في الأعمال الصناعية فإن المساهمة التي يقدمونها لمجتمعاتهم واقتصاديات بلادهم لا تتجاوز ١% أو ٢%. في المقابل فإن الناس في البلدان النامية الذين ليس لديهم تعليم على الإطلاق يستطيعون أن يكونوا منتجين في نفس الدرجة بعد أن يتلقوا قليلاً من التدريب. لذلك فإن اليابانيين يقولون بأنه من انمنظور الاقتصادي والاجتماعي من الأفضل استثمار الأموال التي من المفترض إيجاد وظائف عمالية لها في البلدان المتقدمة لتطوير تعليم تلك البلدان بهدف ضمان أن الشباب سوف يتلقون تعليماً كافياً لكي يكونوا مؤهلين للأعمال المعرفية أوعلى الأقل الأعمال الخدمية المتطورة.

ما هو حجم القوى العاملة المطلوبة وبأية نوعية؟

الدولة المتقدمة تحتاج في الحقيقة إلى قاعدة صناعية، مع ذلك فإن الحقائق تؤيد النظرة اليابانية. الولايات المتحدة لديها أكبر قاعدة زراعية في العالم على الرغم من أن المزارعين لا يمثلون أكثر من ٣% من مجموع القوى العاملة (كانوا ٢٥% في نهاية الحرب العالمية الثانية). لذلك فإن الولايات المتحدة تستطيع أيضاً أن تكون أكبر قاعدة صناعية في العالم بعمالة صناعية لا تتجاوز ١٠% من مجموع القوى العاملة.

في عام ١٩٨٠م كانت الشركة الأمريكية للصلب في الولايات المتحدة هي أكبر شركة مدمجة للحديد الصلب، ويعمل لديها ١٢٠,٠٠٠ موظف، وبعد عشر سنوات تناقص عدد العاملين إلى ٢٠,٠٠٠ موظف فقط ، ومع ذلك فقد استمرت في إنتاج نفس العدد من أطنان الحديد الصلب . خلال عشر سنوات تضاعفت إنتاجية العمالة اليدوية في مصانع الحديد والصلب سبعة أضعاف وكانت أهم أسباب ارتفاع الإنتاجية تعود إلى إقفال المصانع التقليدية القديمة والاستثمار في المعدات الجديدة، لكن النصيب الأعظم في زيادة الإنتاجية كان نتيجة لإعادة هندسة الأعمال والإجراءات.

نتيجة لذلك فإن المصانع الأمريكية للحديد والصلب المدمجة تعتبر الآن أكثر مصانع الحديد والصلب المدمجة إنتاجية في العالم إلا أن لديها أكثر من حاجتها من القوى العاملة (وكذلك الحال بالنسبة لجميع مصانع الحديد

والصلب في العالم)، لذلك فهي ما زالت خاسرة. مصانع الحديد والصلب في الولايات المتحدة مقارنة بالمصانع المدمجة للحديد كانت تنتج في عام ١٩٩١م ثلث إجمالي إنتاج الحديد والصلب في الولايات المتحدة وتفوق إنتاجيتها إنتاجية المصانع الصغيرة ثلاث أو أربع مرات. مصانع الحديد والصلب الأمريكية الصغيرة الحجم باستطاعتها إنتاج نفس القدر الذي ينتجه المصنع الأمريكي المرجح للحديد وبسدس العمالة التي لديه فقط. وبشكل تصاعدي تستطيع هذه المصانع أن توفر جميع منتجات الحديد والصلب المطلوبة وبنفس الجودة أو حتى بجودة أفضل. وللتأكيد، فإن هذه المصانع تستطيع تحقيق هذه النتائج ليس عن طريق الاعتماد على الأيدي العاملة المكثفة كما هو الحال بالنسبة لمصانع الحديد والصلب المدمجة. إن هذه المصانع لا تقوم بصهر المعادن أو الحصول عليها ولا بتحويلها إلى حديد، إنها تستخدم الحديد والصلب الخردة. وفي المدى المنظور توجد في العالم كمية هائلة من الحديد والصلب الخردة تلبي احتياجات الطلب على الحديد.

الاختلاف بين مصانع الحديد والصلب الصغيرة والمصانع المدمجة لا يختلف في العمليات فقط إذ إن العمالة في مصانع الحديد والصلب الصغيرة ليست عمالة يدوية متخصصة في تصنيع وتحريك الأشياء، إنهم عمال المعرفة. لقد أحدثت هذه المصانع تغييرًا في صناعة الحديد والصلب من خلال استخدام المعرفة في أداء العمل بدلاً من القوة البدنية والمهارة. لقد

استخدمت المعرفة في العمليات: في العمليات الكيميائية والمعدنية والحاسب الآلي.

هذا بالتأكيد مثال متطرف لكنه يبين التوجه. سوف تكون بالتأكيد هنالك حاجة مستمرة للناس الذين لا يقدمون إلا جهودهم العضلية للعمل. ومن خلال المعرفة المتوفرة حالياً في التدريب يمكن جعلهم منتجين في الأعمال التقليدية خلال فترة زمنية وجيزة. سوف يكون هناك احتياج متزايد للأشخاص الذين لديهم مهارات يدوية، لكن الاحتياج الأعظم في التوظيف خلال العقد القادم سوف يكون للأشخاص "التقنيين". لا يحتاج التقنيون إلى مهارات عالية فقط بل يحتاجون أيضاً إلى درجة عالية من المعرفة، وفوق ذلك كله يحتاجون إلى قدرة عالية على التعلم والحصول على معارف جديدة. التقنيون ليسوا هم خليفة لعمالة الأمس اليدوية. إنهم بشكل أساسي البديل لعمالة الأمس عالية المهارة، أو إنهم عمالة عالية المهارة تمتلك قدراً كبيرًا من المعرفة المنظمة والتعليم الرسمي والقدرة على التعلم بشكل مستمر.

الأكاديميون وصانعو السياسات يتحاورون حول منطقية أن تتم إدارة "القاعدة الصناعية" للدولة المتقدمة من الناحية التقنية والتصميم وتسويق المنتجات الصناعية داخل الدولة أم إنه يجب أن يتم كذلك التصنيع في الداخل. إن السؤال غير علمي لأن البلد الذي لديه القاعدة المعرفية سوف يقوم بالتصنيع. لكن العمل الصناعي سوف لن يكون لديه القدرة على المنافسة إذا كان يعتمد على العمالة اليدوية التي تقوم بخدمة الآلة. إن الصناعات

القادرة على المنافسة هي التي تعتمد على عمال المعرفة الذين تخدمهم الآلة - محطات العمل في مصانع الحديد والصلب الحديثة مزودة بشبكات حاسب آلي تخدم السبعة والتسعين تقنياً في مصنع صغير للحديد والصلب .

إن ذلك سوف يخلق مشكلات عويصة بالنسبة للدول النامية لأنه لا يمكنها أن تتوقع في المستقبل الحصول على عدد كبير من الوظائف الصناعية من خلال تدريب الناس أصحاب الدخول المتدنية. العمالة اليدوية مهما كانت رخيصة لن تكون قادرة على منافسة عمالة المعرفة. لكن هذا أيضاً يخلق مشكلات عويصة لبلدان مثل الولايات المتحدة حيث توجد أقلية كبيرة ما زال أفرادها في مرحلة النمو ولم يصلوا بعد إلى مرحلة التقدم في التأهيل التعليمي. كذلك تعاني المملكة المتحدة من مشكلات مماثلة خاصة في اسكتلندا وإيرلندا الشمالية حيث توجد ثقافة عمالية تنتمي إلى الدول النامية وليس الدول المتقدمة. وعلى الرغم من أن النظام التعليمي مفتوح نسبياً فإن الاتجاه في القارة الأوروبية والمتمثل في أن العمال يصبحون عبئاً وليس ميزة سوف يخلق مشكلات اجتماعية خطيرة وصراعات سياسية تستمر لفترة زمنية ليست بالقصيرة. إن هذه التحولات تطرح أسئلة صعبة وعاطفية إلى درجة كبيرة حيال دور ووظيفة ومستقبل أكثر المنظمات نجاحاً في هذا القرن - النقابة العمالية.

وللمحافظة على القاعدة الصناعية للدولة وتعزيزها والتأكيد على فاعليتها فإن ذلك يتطلب إعطاؤها أولوية عالية. لكن ذلك يعني القبول بأن العمالة

اليدوية المعنية بصنع وتحريك الأشياء تتحول بسرعة إلى عبء على البلد بدلاً من أن تكون مصدراً للقوة. وأن المعرفة أصبحت المورد الأساسي لجميع الأعمال. إن سياسة خلق فرص وظيفية صناعية تقليدية التي يتبناها الأمريكيون والبريطانيون والأوروبيون لا يمكن القول حيالها بأنه لن يكتب لها الاستمرارية وإن الإصرار على هذه السياسة خلق هذه الوظائف من الممكن أن يساهم في جعل الأمور أكثر سوءاً. إن السياسة طويلة المدى الوحيدة والناجحة بالنسبة للدول المتقدمة هي تحويل الصناعة من الاعتماد على القاعدة العمالية إلى الاعتماد على القاعدة المعرفية.

الرأسمالية بدون رأسماليين

لم يسبق أن تكونت مبالغ مالية هائلة لدى مؤسسات استثمارية في الدول المتقدمة مثلما هو الحال الآن بالنسبة للصناديق الاستثمارية. في الولايات المتحدة التي وصلت فيها التنمية إلى مراحل متقدمة جدًا تبلغ الأصول التقاعدية لأحد أكبر الصناديق التقاعدية ثمانين بليون دولار، وأصغر صندوق تقاعدي من المتوقع أن يكون لديه ما لا يقل عن بليون دولار مستثمرًا في الاقتصاد. رؤوس الأموال هذه ساهمت في تحجيم جميع الاستحقاقات الرأسمالية الكبيرة التي كانت في الماضي. إن البناء الاجتماعي المتطور يضمن بشكل فعلي بأن تصبح الصناديق التقاعدية أكثر أهمية في المستقبل في جميع الدول المتقدمة.

هذا الوضع لم يسبق أن حدث في السابق[1] حيث انه لم يبدأ إلا في الخمسينات من هذا القرن. ولحداثته فإن حقيقة إدارة وتنظيم الصناديق التقاعدية ما زالت في مرحلة الوضع والتأسيس. المشكلة الكبيرة القائمة الآن هي كيف يمكن حماية رؤوس الأموال الطائلة هذه من عمليات السطو. الحماية من السطو متوفرة لدى الصناديق التقاعدية في القطاع الخاص في الولايات المتحدة حيث يعتبر السطو على الصناديق التقاعدية ليس أمرًا سهلا في الولايات المتحدة مقارنة بما قام به الصحفي البريطاني روبرت ماكسويل عام ١٩٩٠م وعام ١٩٩١م. مع ذلك فإن وسائل الحماية في الولايات المتحدة غير كافية إلى حد كبير حيث لا توجد وسائل حماية حتى ضد أكثر الجوانب خطورة والمتمثلة في السطو على الصناديق التقاعدية لأغراض سياسية من قبل الموظفين الحكوميين.

الحقيقة أن صناديق تقاعد الموظفين العموميين في الولايات المتحدة، سواء كانت في مدينة نيويورك أو مدينة فيلادلفيا أو ولاية كاليفورنيا أو سواها يساء استخدامها بشكل منتظم بسبب وجود ثغرات في ميزانيات الولايات والمدن. وتعتبر ممارسات جماعات الضغط الخاصة مثل : النقابات العمالية بنفس درجة الخطورة حيث تستخدم هذه الجماعات القوة السياسية

(١) تم إلقاء الضوء على هذا الموضوع لأول مرة في كتابي عام ١٩٧٦م "The Unseen Revolution" والذي أعيدت طباعته في الحال عن طريق Transaction Publisher, New Brunswick, NJ تحت عنوان .The Pension Fund Revolution

التي تتمتع بها لتحويل أموال الصناديق التقاعدية لخدمة نفسها تحت مظلة خدمة أغراض اجتماعية بناءة. الصناديق التقاعدية في حقيقة الأمر ادخار الموظفين الحاليين، لذلك فإنه يجب أن تستخدم هذه الصناديق فقط لخدمة المستقبل المالي لهؤلاء الموظفين، وهذا يعتبر أسمى "غاية اجتماعية" يمكن أن تخدمها هذه الصناديق.

الصناديق التقاعدية ومالكوها

الدمج بين "المالكين الحقيقيين" لصناديق التقاعد (الموظفين الحاليين) والمحالين إلى التقاعد في المستقبل في إدارة صناديق التقاعد يعتبر تحد لم يسبق أن حاولت أي دولة التصدي له. العلاقة الوحيدة القائمة حالياً بين مالكي صناديق التقاعد هي توقع كل واحد منهم استلام شيك في المستقبل على الرغم من أن معظم الناس في الدول المتقدمة الذين تزيد أعمارهم عن خمس وأربعين سنة يعتبر معاش التقاعد بالنسبة لهم أهم مورد.

في بداية القرن التاسع عشر كان أهم احتياج مالي بالنسبة للناس العاديين هو التأمين الصحي وذلك لحماية عائلاتهم في حالة وفاتهم في مرحلة مبكرة. ويتضاعف متوسط العمر المتوقع تقريباً أصبحت حاجة الناس العاديين توفير الحماية من مخاطر الحياة لفترة طويلة جدا. لقد أصبح التأمين على الحياة في القرن التاسع عشر عمليا "تأمينا ميتاً". يعتبر الصندوق التقاعدي تأمينا لكبار

السن، إنه مؤسسة هامة في مجتمع معظم أفراده يتوقعون أن يعيشوا فترة زمنية طويلة بعد انتهاء حياتهم العملية.

تنظيم الصناديق التقاعدية وحمايتها من عمليات السطو تعتبر قضية لها طابع التحدي بالنسبة لصانعي السياسات والمشرعين لعدة سنوات قادمة. ومن المتوقع ان هذا التحدي لن يتم التغلب عليه إلا بعد أن تقع مجموعة من الفضائح المجلجلة. كذلك فإن إشراك المالكين الحقيقيين في البناء التنظيمي لصناديق التقاعد سوف يتطلب سنوات من الجدل والطروحات المختلفة والتجارب "والفضائح". كذلك فإن إدارة صناديق التقاعد بالأسلوب الملائم والمحافظة على سلامتها سوف تكون من الموضوعات التي ستشغل الرأي العام، لكن هذه الموضوعات ليست ضمن اهتمامنا المباشر في هذا الكتاب. إن ما يستحوذ على اهتمامنا هو "دور ووظيفة رأس المال" الآن في ظل المؤسسات (خاصة الصناديق التقاعدية) التي أصبحت بسرعة أهم مصادر رأس المال في الدول المتقدمة. قي نهاية عام ١٩٩٢م كانت المؤسسات الاستثمارية في الولايات المتحدة تمتلك على الأقل ٥٠% من رأس مال الشركات الكبرى. إلى جانب ان هذه المؤسسات لديها تقريبا نفس النسبة من الديون الثابتة للشركات متوسطة الحجم. من ناحية أخرى، وفي نهاية عام ١٩٩٢م كان لدى مائة صندوق تقاعدي في الولايات المتحدة ثلث مجمل الأصول الثابتة التقاعدية.

لم يسبق أن وجدت مثل هذه السيطرة على رؤوس الأموال في الولايات المتحدة، وفي الحقيقة فإنه من المستحيل السماح لحدوث مثل ذلك في الماضي. تعتبر الولايات المتحدة تاريخيا أقل الدول التي تتمركز فيها القوة المالية. في ألمانيا كان عدد قليل من المصارف يتحكم في حوالي ثلاثة أخماس القوة التسويقية في الشركات الألمانية المتوسطة والكبيرة الحجم لمدة قرن على الأقل، سواء كان ذلك التحكم بطريقة مباشرة أو عن طريق الأسهم التي يمتلكها عملاء تلك المصارف. وفي اليابان فإن الجماعات التي تنشأ حول المصارف أو الشركات التجارية مثل ميتسوبيشي وغيرها تسيطر تقليديا على أغلبية الشركات التجارية اليابانية. ويوجد في إيطاليا تمركز مالى عال جداً حيث يتم التحكم بالقوة المالية جزئياً عن طريق المنافسة وعن طريق التعاون من قبل مجموعات خاصة وصغيرة للغاية، إضافة إلى مجموعات حكومية تدار من قبل أحزاب سياسية.

يعد تمركز الأموال لدى المؤسسات الاستثمارية في الولايات المتحدة حالة لم يسبق حدوثها من قبل، مع ذلك فإن هذا الوضع مؤهل لأن يكون النموذج المستقبلي. إن الطريقة التي يتم من خلالها تمركز القوة المالية في اليابان وأوروبا سوف لن تكون قادرة على الصمود في وجه الصناديق التقاعدية. ومن المتوقع أن المؤسسات التقليدية التي تمركزت فيها القوى العاملة في اليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا لن تكون قادرة على توسيع دائرة سيطرتها على الصناديق التقاعدية. ومن دون شك أن دولاً مختلفة سوف تنظم اقتصاد

الصناديق التقاعدية لديها بطرقها الخاصة مثلما نظمت بأساليبها الخاصة "التمويل الرأسمالي" الذي ظهر في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر.

لكن صناديق التقاعد الرأسمالية (تعتبر عملياً اشتراكية وليست رأسمالية لأن الموظفين هم الذين يملكون وسائل الإنتاج) سوف تصبح النموذج العالمي للملكية خاصة في الدول المتقدمة لأن البناء الحالي للدول المتقدمة سوف يجعل تبني هذا النموذج حتمياً على الرغم من أن هذه الصناديق تختلف بشكل جذري عن النموذج الرأسمالي السابق وعن أي شيء اشتراكي سبق طرحه في الاقتصاد الاشتراكي.

الصناديق التقاعدية في حقيقة الأمر تعتبر ظاهرة غريبة ومتناقضة في نفس الوقت لأنها عبارة عن مستثمرين يتحكمون فى رؤوس أموال واستثمارات طائلة ولكن لا المديرين الذين يديرونها ولا المالكين الحقيقيين لها يعتبرون "رأسماليين". لذلك فإن الصناديق التقاعدية رأسمالية بدون رأسماليين.

تعتبر الصناديق التقاعدية هي "المالكة" الفعلية لتلك الصناديق ولكن من الجانب القانوني فقط.إذ تضع الصناديق "الأمناء" في المقام الأول، أما المالكون فهم المستفيدون النهائيون - أي الموظفين المتقاعدين في المستقبل. الصناديق ذاتها تدار عن طريق موظفين مثل المحللين الماليين ومديري السندات والأوراق التجارية وخبراء التأمين. هؤلاء الموظفون يعتبرون

مهنيين وتدفع لهم أجور مجزية إلا أن أجورهم لن تجعل منهم أغنياء. وفي الحقيقة فإن أكبر صناديق التقاعد الأمريكية (صناديق تقاعد موظفي الحكومة الفيدرالية والولايات والمدن) تدار عن طريق موظفين مماثلين يتقاضون نفس المرتبات.

صناديق التقاعد الرأسمالية تعتبر أيضاً رأسمالية بدون "رأسمال" لأن أموال الصناديق لا ينطبق عليها أي تعريف معروف "لرأس المال"، علماً بأن عدم الانطباق هذا ليس لفظياً فقط. وفي الواقع فإن ودائع الصناديق التقاعدية عبارة عن أجور مؤجلة يتم تراكمها حتى ينتج عنها ما يساوي مرتبات الناس الذين يتقاعدون عن العمل.

وفقاً لتعريف ماركس لرأس المال، والذي يحظى بقبول واسع من قبل أغلبية الناس خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إنه يتم تراكم رؤوس الأموال من خلال تجريد الأجير (الذي يعمل مقابل أجر أو راتب) من الملكية. ومن الواضح أن هذا التعريف الاشتراكي لا ينطبق على رأس مال الصناديق التقاعدية لأن أصحاب الأجور يبقون هم المالكون للمال.

لكن رأس مال الصناديق التقاعدية لا ينطبق عليه في الحقيقة أي تعريف، آخر لرأس المال إلا التعريف الاشتراكي. في الصناديق التقاعدية الرأسمالية يمول أصحاب الأجور أنفسهم أثناء عملهم من خلال اقتطاع جزء من أجر كل واحد منهم. وبذلك فإن الأجراء هم المنتفعون الأساسيون من رأس المال

ومن المكاسب التي تعود منه. وحقيقة الأمر لا توجد لدينا الآن لا نظرية اجتماعية ولا سياسية ولا اقتصادية تنطبق فعليا على هذا الواقع أو تشرحه.

إدارة المنشآت

أهم سؤال تم طرحه نتيجة لظهور الصناديق التقاعدية (ومؤسسات استثمارية أخرى) كمصدر رئيسي لرأس المال ومالك لأغلبية الشركات التجارية الكبيرة هو عن طبيعة الدور والوظيفة التي تلعبه في الاقتصاد. لقد جعل ظهور هذه الصناديق جميع الأساليب التقليدية في الإدارة وضبط الشركات التجارية الكبيرة عديمة الفائدة. لقد حتم علينا هذا التطور التفكير في إدارة المنشآت وإعادة تعريفه.

أحد الكتب الأمريكية البالغة التأثير في هذا القرن (المنشأة الحديثة والملكية الخاصة) THE MADERN CORPORATIAN AND PRIVATE PROPERTY والمنشور عام ١٩٣٣م[١] أشار إلى أن المالكين الشرعيين (المساهمين) لم يكن لديهم القدرة أو الرغبة في التحكم. لقد سيطرت الإدارة المهنية بمعزل عن المالكين. وقد أكد بيرل ومينز أنه لم يكن هناك أي بديل آخر عن ذلك. لقد نمى تمويل هذه الشركات من خلال ملاك فرادى أو جماعات وتطلب التمويل مساهمة عدد كبير من الناس ولم يكن أي واحد منهم

(١) "The Modern Corporation and Private Property", by Adolph A. Berle and Gardner Means.

قادراً على أن يملك ما يكفي للتحكم فيها أو على الأقل التأثير على إدارتـــها. يقول بيرل ومينز: إن "الملكية" أصبحت تعني "الاستثمار". لذلك فقد نسأل كلاً من بيرل ومينز عن الجهة التي تسائل هذه الشركات وعن ماذا تسائلها؟.

بعد عشرين سنة جرت محاولة في الولايات المتحدة للإجابة علـــى تلـــك الأسئلة حوالي عام ١٩٥٠م وكان أول طرح جاد لهذا الموضوع عام ١٩٥٤م في كتابي ممارسة الإدارة The Practice of Management. لقد كانت الإجابة أن الإدارة تمثل "الأمناء"، وأنها ليست مساءلة من قبل مجموعة واحدة أو فرد واحد. الإدارة في الشركات المملوكة من قبل عموم الناس يجـــب عليـــها أن تعمل لتحقيق توازن بين مصالح عدد من العملاء : المساهمين والموظفيـــن والموردين والمجتمع الذي توجد فيه الشركة - الذين يطلق عليهم الآن "أرباب المصالح". الإدارة تمارس واجباتها عندما تسعى إلى تحقيق مصالح شـمولية، وكما هو الحال في جميع المصالح الشمولية لا أحد يحاول أن يحدد المقصود "بالتوازن الأفضل للمصالح"، ناهيك عن تحديد وقياس أداء "الأمناء". والأسوأ من ذلك أنه لم تجر أية محاولة لجعل الإدارة مساءلة من قبـــل أي طـــرف. والعكس هو الصحيح حيث ان مجالس الإدارة تعتبر من الناحيـــة القانونيـــة الأداة المسيطرة على الشركة إلا أن دورها أصبح ضعيفاً وروتينياً وتحولـــت إلى وسيلة لإكساب ممارسات الإدارة العليا بالشركة صفة الشرعية.

أي سلطة سواء كانت حكومة لشعب أو إدارة لشركة إذا لم تكن مساءلة بشكل واضح عن إنجازاتها من قبل جهة محددة فإن إنجازاتها تكون متدنية وسيئة الأداء. إن ذلك ما حدث للشركات الأمريكية الكبيرة خلال الثلاثين عاماً ما بين عامي ١٩٥٠م و ١٩٨٠م، من سيطرة غير ودية،وشراء حصص ، وضم ، وإلغاء بعض الفروع أو الأقسام هذا التطور جعل من الممكن حدوث التلاعب المالي المسعور في التسعينات والثمانينات. لقد أدى ذلك إلى سيطرة عقد من الجشع وتكوين "اقتصاد فقاعي" انهار كما كان متوقعا بعد سلسلة من الفضائح المالية. لقد كان السبب الرئيسي وراء ذلك كله ظهور المؤسسات الاستثمارية التي سيطرت على أغلبية الشركات الكبيرة ومولت المضاربة في سوق الأسهم. كأمناء المؤسسات الاستثمارية ملزمة قانونياً بأن تساند المضاربين بالأسهم إذا ما قدموا عرضاً أو ظهر أن لديهم الرغبة في تقديم عرض مالي أفضل من أسهم الصناديق التقاعدية مقارنة مع القيمة الحالية للأسهم في السوق.

لقد تمخض عن هذا العقد المسعور إعادة تحديد منطق الغايات والمقاصد التجارية الكبيرة ووظيفة الإدارة ، بدلاً من أن تدار الشركات بهدف تحقيق أفضل توازن بين مصالح العملاء فإنها كانت تدار بشكل مقصود لتحقيق "الحد الأعلى من العائد للمساهمين". هذه الطريقة لم تنجح أيضاً لأنها تجبر الشركة بأن تدار لأقصر فترة زمنية وهذا يعتبر ضاراً إن لم يكن مدمراً لقدرة الشركة على تكوين رأس المال ويؤدي إلى تراجع سريع. لا يمكن

تحقيق نتائج على المدى الطويل من خلال مراكمة النتائج قصيرة المدى على بعضها البعض. يمكن تحقيق ذلك فقط من خلال الموازنة بين الاحتياجات والأهداف على المدى القصير والطويل. إضافة إلى ذلك فإن تركيز الشركة على تحقيق مصالح فئة محددة يؤدي إلى استبعاد عمال المعرفة الذين تعتمد الشركة على إخلاصهم وتفانيهم في العمل، إن المهندس سوف لن يكون محفزًا للعمل لكي يصبح المضارب التجاري غنياً.

لقد كان "المديرون المهنيون" على حق عندما قالوا في الثلاثينات من هذا القرن إن المنظمة التجارية يجب أن تدار من خلال الموازنة بين النتائج قصيرة وطويلة المدى وكذلك الموازنة بين مصالح مختلف العملاء الذين لهم مصالح حقيقية بالشركة. نحن الآن نعرف كيف نحقق ذلك ولم نكن نعرفه قبل أربعين سنة. في الحقيقة نحن نعرف أي المجالات نحدد لها أهدافا ، وكيف نضع خطة إستراتيجية محددة لتحقيق أهدافنا في مجالات مختلفة، وكذلك نعرف كيف نربط بين النتائج التجارية والنتائج المالية. لقد عرفنا أنه في الاقتصاد الحديث، أي الاقتصاد المتطور الإبداعي، لا يوجد هناك شئ اسمه "ربح". توجد هناك "تكاليف" فقط، تكاليف الماضي التي يقوم بتوليفها المحاسبون وتكاليف المستقبل غير المؤكد. ويعتبر الحد الأدنى للعائد المالي من العمليات في الماضي هو التكلفة الحقيقية لرأس المال. من خلال هذا القياس نستطيع أن نقول إن معظم الشركات الأمريكية قد فشلت في تغطية تكاليفها خلال الثلاثين سنة الماضية.

وضع الإدارة موضع المساءلة:

عن ماذا يجب أن تكون الإدارة مساءلة؟ وممن يجب أن تكون مساءلة؟ الإجابة المباشرة على هذه الأسئلة أن الإدارة يجب أن تكون مساءلة من قبل "المالكين"، وهذا يعني المؤسسات الاستثمارية وخاصة الصناديق التقاعدية. ولكن وكما سبق طرحه لا يمكن للصناديق أن تدير تجارة معينة ولا تستطيع أيضاً أن تنظر إلى نفسها على أنها "استثمارية". المستثمر يستطيع أن يبيع ما يملك في أي وقت يشاء لكن ما لدى الصناديق التقاعدية الكبيرة والمتوسطة الحجم ضخم إلى درجة أنه لا يمكن بيعه. لذلك فإن السوق الوحيدة بالنسبة للصناديق التقاعدية هي الصناديق التقاعدية الأخرى. بعبارة أخرى، الصناديق التقاعدية لا تستطيع أن تدير تجارة ولا أن تتخلص من ذلك، يجب عليها أن تتأكد من أن التجارة تدار.

لذلك نتوقع بدرجة عالية أنه خلال العشرين عاماً القادمة سوف نقوم بتطوير نظام أطلقت عليه منذ فترة اسم "التدقيق التجاري" يهدف هذا النظام إلى مراجعة أداء الشركة وإدارتها مقارنة بخطتها الإستراتيجية وأهدافها التفصيلية. وهذا سوف يمكن خلال فترة زمنية لا تتجاوز بضعة أعوام من الكشف عن أداء الشركة وما حققته من نتائج. لقد تم اتخاذ الخطوة الأولى في اتجاه تطوير نظام التدقيق التجاري والمؤسسات التي سوف تقوم بتطبيقه. نماذج هذا النظام هم المحاسبون العموميون الذين يقومون في الدول المتقدمة

بفحص وضبط الأداء المالي للشركات بشكل روتيني. مثل هذا النظام سوف يعطي الإدارة الاستقلالية التي هي بحاجة إليها لكي تكون قادرة على الأداء. إلى جانب ذلك فإن النظام سوف يؤسس المساءلة عن الأداء ويفرضها على الواقع ويجعل تصرفات وممارسات الإدارة مكشوفة ومعروفة وأداءها خاضعاً للتقييم العام. وسوف يمكن التقييم التجاري أيضاً أمناء رأس المال (المؤسسات الاستثمارية) من التصرف على أنهم مالكون مسئولون هدفهم المحافظة على الشركات التي يمثلون مالكيها القانونيين، ووكلاء عن المستفيدين من الصناديق التقاعدية في المستقبل. إن مصالح المستفيدين من الصناديق التقاعدية تكمن في التأكيد على النتائج طويلة الأجل وليست قصيرة الأجل، وفي النمو الاقتصادي وليس في أرباح الأسهم في السوق على المدى القصير.

هذا الدور والوظيفة لرأس المال مختلف تماماً سواء كان ذلك على مستوى التنظير أو على مستوى التطبيق عن دور ووظيفة رأس المال في "الرأسمالية". وظيفة رأس المال سوف تتركز بشكل متزايد على تفعيل المعرفة في مجال الأداء، سوف تخدم المعرفة بشكل متزايد الأداء الإداري بدلاً من السيطرة عليه.

وماذا يمكن أن نطلق على هذا البناء الاجتماعي الجديد؟ عندما ناقشته في منتصف السبعينات سميته "الصناديق التقاعدية الاشتراكية"، وقد يكون مصطلح "رأسمالية الموظف" التسمية الأفضل.

الفصل الرابع

إنتاجية القوى العاملة الحديثة

إنتاجية القوي العاملة الحديثة

إن التحدي الجديد الذي يواجه مجتمع ما بعد الرأسمالية هو إنتاجية عمال المعرفة وعمال الخدمات، وفي الواقع فإن تحسين إنتاجية عمال المعرفة يتطلب تغييرات جذرية في بنية مؤسسات مجتمع ما بعد الرأسمالية وفي بنية المجتمع نفسه.

كانت نسبة العمال الذين يزاولون العمل المعرفي منذ أربعين سنة تقل عن ثلث حجم القوى العاملة. أما الآن فإن مثل هؤلاء العمال يمثلون ثلاثة أرباع حجم القوى العاملة (إن لم تكن أربعة أخماس) في الدول المتطورة صناعيا - وما تزال نسبتهم في تصاعد مطرد، وإنتاجيتهم أفضل من إنتاجية العمال الذين لا يكون عملهم سوى عمل أو نقل المنتجات من مكان إلى آخر. وتنسجم هذه الإنتاجية مع الاقتصاد المتطور، وفعلياً ربما تكون إنتاجية العاملين الذين يؤدون أعمالاً تتطلب معرفة وأعمالاً خدمية في حالة تدنٍ بدلا من ارتفاع نسبتها، إذ أن ثلث حجم رأس المال المستثمر في الدول المتقدمة في الثلاثين عاماً الأخيرة قد تحول إلى الأجهزة التي تعالج المعلومات، كالكمبيوترات وأجهزة الفاكس والبريد الإلكتروني والدوائر التلفزيونية المغلقة وما شابه ذلك، وما يزال عدد العاملين الذين يؤدون الأعمال الكتابية، والذين يرتبط عملهم بهذه الأجهزة يشهد ارتفاعاً أسرع بالقياس بالناتج الإجمالي

القومي. وبدلاً من أن يكون العاملون الذين يمارسون الأعمال الكتابية أكثر إنتاجية، فقد أصبحوا أقل إنتاجية، وينطبق ذلك على موظفي المبيعات وكذلك المهندسين. وأستطيع القول بجرأة أن لا أحد يستطيع أن يؤكد أن مدرس التسعينات أكثر إنتاجية من المدرس في عام ١٩٠٠م أو عام ١٩٣٠م.

أدنى إنتاجية نجدها في الوظائف الحكومية، ومع ذلك فإن الحكومات في كل مكان هي أكبر موظف للعمال الخدميين، ففي الولايات المتحدة – على سبيل المثال – خمس إجمالي حجم القوى العاملة يتم توظيفهم من قبل الحكومات الفيدرالية والولايات والحكومات المحلية، وهم يسيطرون على الوظائف الكتابية الروتينية. وتبلغ نسبة هؤلاء العمال في بريطانيا ٣٠%، ويحتل المستخدمون الحكوميون في جميع الدول المتقدمة نسبة مماثلة من إجمالي حجم القوى العاملة.

ما لم نتعلم كيف نرفع من إنتاجية عمال المعرفة والعمال الخدميين بسرعة، فستواجه الدول الصناعية بالتالي ركوداً اقتصادياً وتوترًا اجتماعياً خطيرًا. الأجور التي يحصل عليها الناس تتناسب تماماً مع إنتاجيتهم، لذلك فإن إنتاجيتهم هي التي تكوّن الثروة وهي المصدر الذي تدفع منه مرتباتهم وأجورهم، فإذا لم ترتفع الإنتاجية، ناهيك عن تدنيها، فليس بالإمكان دفع دخول حقيقية مرتفعة.

من المرجح أن يتمكن عمال المعرفة من الحصول على دخول مرتفعة، بغض النظر عن حجم إنتاجيتهم أو حجم إنتاجية الاقتصاد الكلية، نظرًا لقلتهم

وقابليتهم للتحرك. ورغما عن ذلك فمن المؤكد أنهم علـــى المـــدى الطويـــل سيعانون من تدنى الدخل الحقيقي ما لم يرتفع مستوى الإنتاجية. هناك عـــدد كبير من عمال الخدمات يزاولون أعمالاً تتطلب مهارات وتعليماً نسبياً، فـــإذا حاول النظام الاقتصادي الذي تكون فيه إنتاجية عمال الخدمات متدنيـــة، أن يدفع لهم أجوراً أعلى بكثير من حجم إنتاجيتهم، فلا بد من أن يلتهم التضخـــم الدخل الحقيقي للجميع، ولا بد من أن يؤدي التضخم على المـــدى القصـــير أيضاً إلى حدوث توتر اجتماعي خطير. ومن ناحية ثانية، إذا تقاضى العمـــال الخدميون وفقاً لما ينتجونه فقط، فإن الفجـــوة بيـــن دخلـــهم وبيـــن دخـــول "المتميزين" وهم عمال المعرفة، لا بد من أن تتسع بصورة مستمرة، وهـــذا أيضاً سيؤدي إلى خلق توتر اجتماعي خطير.

معظم العمل الخدمي لا يختلف كثيراً عن عمـــل صنـــع وأداء الأشـــياء، ويشمل ذلك أعمالاً كتابية مثل : معالجة المعلومـــات والوظـــائف الكتابيـــة وتحرير الفواتير، أو إجابة طلبات العملاء أو معالجة مطالبـــات التـــأمين أو إصدار رخص القيادة لسائقي المركبات. وفي الواقع فإن هذه الأعمال تمثـــل حوالي ثلثي مجمل العمل الذي ينجز في المكاتب الحكومية، وحوالي ثلـــث أو أكثر من مجمل العمل الكتابي والخدمي الذي ينجز في الشركات والجامعـــات والمستشفيات وخلافه. ويعتبر هذا "عملاً إنتاجياً" يختلف فقط عن ذلك العمـــل الذي يؤدى في المصنع، بأنه عمل يؤدى في مكتب، لكن حتى هذا النوع مـــن العمل لابد من "إعادة تنظيمه" أو سوف لن يصبح عملا إنتاجياً. لذلك ينبغـــي دراسته وإعادة هندسة هذه الأعمال من أجل تحقيق إسهام وإنجاز أمثل. وفي

كافة الأعمال الأخرى التي يتم إنجازها بواسطة القوى العاملة الحديثة، فإن رفع إنتاجية كل من عمال المعرفة وعمال الخدمات يتطلب تبني مناهج ومفاهيم جديدة.

المهمة تكون معروفة ومحددة في أعمال أداء ونقل الأشياء، فعندما شوع فردريك تيلور في دراسة نقل الرمل بالمجرفة لم يكن مسلما بأنه هناك بد من جرف الرمل. المهمة تكون في كثير من أعمال أداء ونقل الأشياء معتمدة على عمل الآلة، ويقوم العامل فيها بخدمة الآلة.

أما في العمل المعرفي والأعمال الخدمية عموماً فإن الآلة هي التي تخدم العامل، فالمهمة لا تكون محددة بل يجب التوصل إليها. لم يكن يثار سؤال مثل: "ما هي النتائج المتوقعة من مثل هذا العمل؟" في دراسة العمل التقليدي والإدارة العلمية. إلا أنه يعتبر السؤال الرئيسي في جعل عمال المعرفة وعمال الخدمة منتجين. فالسؤال يحث على اتخاذ قرارات مخاطرة، وعادة ما تكون هنالك بدائل، وما لم يتم تحديد النتائج بصورة واضحة، فلن يتم تحقيق إنتاجية.

فريق العمل، والعمل كفريق :

هناك اختلاف آخر كبير بين إنتاجية عمل ونقل الأشياء وإنتاجية عمل المعرفة والعمل الخدمي، ففي عمل المعرفة والعمل الخدمي، يجب علينا أن

نقرر كيف يجب أن يتم تنظيم العمل، وما نوع الفريق البشري الملائم للقيام بهذا النوع من العمل وانسيابه؟.

إن معظم العمل البشري يتم القيام به عن طريق فريق: إذ تندر الفردية، وحتى أكثر الفنانين ميلاً للتوحد للفردية والعزلة، مثل : الكتاب والرسامون يعتمدون على غيرهم من أجل أن يكون عملهم فاعلاً - يعتمد الكاتب على المحرر وعلى الطابع وعلى المكتبة؛ والرسام على صالة العرض لبيع عمله، وهكذا. معظمنا يعمل في أجواء تربطنا فيها علاقات قريبة جدًا بزملائنا في الفريق.

يتردد كلام كثير في هذه الأيام عن "تكوين فريق العمل"، ويساء فهم ذلك بصورة واسعة؛ بزعم أن المنظمة الموجودة حالياً لا تعمل في شكل فريق، وهذا الزعم لا أساس له من الصحة. ثانياً، يزعم أن هناك نمطاً واحدًا للفرق، إلا أنه في الحقيقة توجد هناك ثلاثة أنواع من الفرق لكل أنواع العمل البشري، ومن أجل أن يكون العمل منتجاً، ينبغي أن يناط به للفريق الملائم للعمل نفسه، ولانسيابه.[١]

أول مثال على ذلك، إنشاء فريق للبيسبول أو للكريكيت، وذلك النوع من الفرق هو نفس النوع الذي يباشر معالجة المريض في المستشفى، ففي هذا الفريق يلعب كل اللاعبين ضمن الفريق، ولكنهم لا يلعبون كفريق.

---

(١) فرق مختلفة ـ خاصة عند المقارنة بين الفرق في القطاع التجاري والفرق في حقل الرياضة، طالع: Game Plan لمؤلفه: روبيرت كيدل .Robert Keidel (E. P. Dutton. New York. 1985)

كل لاعب في فريق البيسبول أو الكريكيت لديه موقع محدد لا يبرحـــــه، ففي البيسبول، لا يعاون اللاعبون الرماة بعضهم البعض، بل يبقى كل منـــهم في الموقع المخصص له، وهناك مقولة قديمة خاصة بالبيســبول: "إذا كنــت بصدد تسديد ضربة فستكون لوحدك"، ويشبه ذلك عدم مساعدة فني التخديـــر للممرضة أو الجراح، وبالعكس.

فهذا النوع من الفرق لا يجد في يومنا هذا حماساً كبيرًا، وفي الواقع فــإن الناس عندما يتحدثون عن "تكوين الفرق" فهم في العادة يعنون أنهم يريـــدون أن يبتعدوا عن مثل هذا النوع من الفـــرق، ويظـــل فريـــق البيســـبول – أو الكريكيت – يمتاز بقوة كبيرة لا ينبغي التقليل من أهميتها. ولأن كل اللاعبين يشغلون مواقع محددة، فيمكن أن توكل إليهم مهمات معينة خاصة بهم، يمكن قياسها من خلال علامات الأداء الخاصة بكل مهمة، وبالإمكان تدريبهم لكـــل مهمة. ليست مصادفة في كل من البيسبول والكريكيت أن هناك إحصائيـــات عن كل لاعب ترجع إلى عقود خلت، ونفس الشيء ينطبق علـــــى وظـــائف فريق الجراحة في المستشفى.

يعتبر فريق لعبة البيسبول مثالياً بالنسبة للمهمات المتكررة والعمل الـــذي تكون إجراءاته محددة بشكل جيد، وعلى هذا النسق تم تنظيم الإنتاج الضخـــم المعاصر، ذلك العمل المتعلق بأداء ونقل الأشياء، وهو الأسلوب الذي نديـــن له كثيرًا لفعاليته الكبيرة في الأداء.

النوع الثاني من الفرق هو فريق لعبة كرة القدم، وهو الفريق الذي نظمت على فكرته الفرقة الموسيقية السيمفونية، وهو نموذج فريق المستشفى الذي يلتف حول المريض الذي تنتابه نوبة قلبية في الساعة الثانية صباحاً مثلاً.

في هذا الفريق أيضاً، فإن كل لاعب من اللاعبين يكون لديه مهمة محددة، فعازفو البوق في الفرقة الموسيقية لا يأخذون أدوار عازفي الباص المزدوج، فهم يلتزمون في حدود أدوار بوقهم. بالنسبة لفريق الطوارئ بالمستشفى، لا يقوم فني جهاز التنفس بإحداث شق في صدر المريض لتدليك قلبه، لكن في مثل هذه الفرق يعمل الأعضاء كفريق، فالكل ينسق دوره مع بقية أفراد الفريق الآخرين.

هذا الفريق يحتاج إلى قائد أو مدرب، وكلمة قائد أو مدرب تعني قانون، ويحتاج إلى "هدف"، ويحتاج إلى تدريب لا نهاية له من أجل أن ينجز العمل بصورة جيدة. خلافاً لفريق البيسبول، هذا الفريق يمتاز بمرونة كبيرة كلما كان الهدف واضحاً والفريق يوجه بشكل جيد، كان بمقدوره أن يتحرك بسرعة.

أخيرا هناك فريق التنس الزوجي، وأيضاً فرقة الجاز الصغيرة أو الفريق المكون من خمسة تنفيذيين رفيعي المستوى يشكلون مع بعضهم البعض إدارة

"مكتب الرئيس"[1] في شركة أمريكية ضخمة، أو مجلس الإدارة في شركة ألمانية.

ينبغي أن يكون مثل هذا الفريق صغيرا في عدد أفراده - من سبعة إلى تسعة أشخاص كحد أقصى، وفي هذا الفريق يكون للاعبين موقع "انتقاني" أكثر من كونه موقعاً "محدداً"، فهم "يساندون" بعضهم البعض، ويكيفون أنفسهم وفق قوة وضعف كل منهم، فاللاعب في الموقع الخلفي في لعبة التنس الزوجي يتكيف مع قوة وضعف شريكه الذي يكون متقدماً عند الشبكة، ويؤدي الفريق وظيفته فقط عندما تتواصل عملية التكيف هذه في تبادل بينهما، وذلك يظهر عندما يبدأ في الجري "ليخفي" ضعف ضربة يد الشريك لدى الشبكة في اللحظة التي تنطلق فيها الكرة مغادرة مضرب اللاعب في الجانب الآخر.

فريق من هذا النوع أسس على مرتكزات صحيحة، ولا شك أنه أقوى الفرق قاطبة، وأداؤه الجماعي أعظم من مجموع الأداء الفردي لكل أعضائه؛ ذلك لأن هذا الفريق يستخدم قوة كل أعضاء الفريق وفي نفس الوقت يقلل من حالات ضعف الأفراد. غير ان هذا النوع من الفرق بحاجة إلى انضباط ذاتي هائل، إذ يجب على الأعضاء أن يمارسوا العمل الجماعي طويلاً قبل ممارسته فعلياً "كفريق".

(١) انظر أيضا نقاش عمل الإدارة العليا في كتابي الذي نشر عام ١٩٧٣م: Management. Tasks. Responsibilities, Practices.

هذه الأنواع من الفرق ليس بالإمكان الخلط بينها، فلا يستطيع الشخص أن يلعب البيسبول ويلعب كرة القدم (أو الكريكيت والتنس) مع نفس الفريق في نفس الميدان في نفس الوقت، والفرقة الموسيقية السمفونية لا تستطيع العزف بنفس الأسلوب الذي تعزف به فرقة الجاز الصغيرة، كما ينبغي أيضا أن تكون كلٌ من الفرق الثلاثة "خالصة". إذ لا يمكن أن تكون خليطاً من جميع الفرق. والتغيير من فريق إلى آخر أمر في غاية الصعوبة له تأثيرات في كافة الجوانب، ولذا فإن أي تغيير كبير في طبيعة العمل وأدواته، وانسيابه وفي مخرجاته، ربما يتطلب تغييرًا لفريق العمل.

وينطبق هذا بشكل خاص على أي تغيير يطرأ على انسياب المعلومات.

ففي الفرق من نوع فريق البيسبول، يحصل اللاعبون على المعلومات وفقاً للمهام المطلوبة من كل واحد منهم حيث يحصل كل لاعب على معلومات تتلاءم مع المهمة التي هو بصددها، ويكون الحصول عليها باستقلال تام ، وليس كما يحدث بالنسبة لأعضاء الفريق في الفرقة السيمفونية أو فريق كرة القدم حيث تأتي المعلومات بصورة رئيسية من قبل قائد الفرقة أو المدرب. فهم يتحكمون في الهدف الذي يتعاون الفريق على تسجيله. في فريق التنس الزوجي يحصل اللاعبون على معلوماتهم بصورة كبيرة من بعضهم البعض، وهذا يفسر لماذا حدث التغيير في تقنية المعلومات والتحول

إلى ما أطلقت عليه "المنظمة المبنية على المعلومات"[1] التي أحدثت "إعادة الهندسة" بشكل واسع وضروري.

تقنية المعلومات الجديدة تعبير عن الجهود المكثفة للمؤسسات الأمريكية في العشرة أعوام الأخيرة "لإعادة هندسة" نفسها. ففي العادة أغلب العمل في الشركات الأمريكية الضخمة قد تم تنظيمه على نفس أسلوب فريق البيسبول، فالإدارة العليا مكونة من كبير المديرين والذي يقدم له كل مديري الأقسام تقريرًا خاصاً بإدارته، وإدارة المصانع وإدارة المبيعات والمالية وهكذا. أسلوب إدارة مكتب الرئيس هو محاولة لتحويل الإدارة العليا إلى فريق تنس زوجي – لجعلها ضرورية، أو على الأقل ممكنة بتحريك المعلومات.

وفي العادة، فإن العمل على منتجات جديدة يتم تأديته بنفس أسلوب عمل فريق البيسبول حيث إن كل وظيفة فيه – كالتخطيط والهندسة والتصنيع والتسويق – يتم أداؤها ثم تمريرها إلى الوظيفة الأخرى. وفي بعض الصناعات الأمريكية الضخمة مثل : صناعة الأدوية أو الكيماويات، تغير هذا الأسلوب منذ فترة طويلة إلى أسلوب فريق كرة القدم أو الفرقة الموسيقية السيمفونية، لكن صناعة السيارات الأمريكية ظلت تتبع نفس أسلوب فريق البيسبول في مجال التخطيط وتقديم الموديلات الجديدة. بدأ اليابانيون في عام ١٩٧٠م استخدام المعلومات للتحول لأسلوب فريق كرة القدم في هذا

(١) في هذا الموضوع، انظر الفصل الرابع عشر في كتابي الذي نشر عام ١٩٨٩م The New Realities (Oxford: Butterworth-Heinemann).

المضمار. وكنتيجة لذلك، تأخرت ديترويت كثيرًا في كل ما يتصل بالسرعة التي طرحت بها الموديلات الجديدة، وبمرونتها حيث بدأت ديترويت جاهدة في المحاولة منذ عام ١٩٨٠م للحاق باليابانيين بتغييرها للتصاميم وإنتاج سيارات جديدة متخذة نفس أسلوب فريق كرة القدم. وفي داخل المصنع جعل توافر المعلومات – التحول إلى "إدارة الجودة الشاملة" ممكناً بل في الواقع إجبارياً – أجبرت ديترويت للتحول من أسلوب فريق البيسبول،الذي صمم خط التجميع بطريقه تقليدية إلى أسلوب فريق التنس الزوجي، الذي يعتمد مفهوم فريق "التصنيع المرن".

فقط حينما يتم اختيار أسلوب الفريق المناسب ويتم ترسيخه سيصبح عمل عمال إنتاج المعرفة وعمال الخدمات فاعلاً بشكل حقيقي، إن الاختيار الصحيح للفريق في حد ذاته لا يضمن الإنتاجية، بينما يدمر الإنتاجية اختيار الفريق الخطأ.

الحاجة إلى التركيز

إن التركيز في العمل وفي المهمة يعتبر آخر مطلب أساسي لإنتاجية العمل المعرفي الخدمي. في العمل الخاص بأداء الأشياء وفعلها تكون المهمة محددة بوضوح، فالعمال الذين يجرفون الرمل الذين درس عملهم تايلور قبل قرن، لا يتوقع منهم أن يجلبوا الرمل إلى حيث يستطيعون جرفه، فهذه مهمة شخص آخر. المزارع الذي يحرث الحقل لن يقفز من جراره ليحضر

اجتماعاً، ففي العمل الذي يعتمد على الآلة تصبح الآلة محط تركيز العامل؛ ويكون العامل خادماً لها. وفي عمل المعرفة وفي أغلب الأعمال الخدمية حيث تكون الآلة (إذا وجدت) خادمة للعامل، تتطلب إنتاجية المعرفة وعمال المعرفة في المجالات الخدمية التخلص من أي نشاطات لا تساعد على الأداء أو تعوقه. والتخلص من السلبيات قد يكون الخطوة الوحيدة المهمة لتحقيق زيادة الإنتاجية في العمل المعرفي والخدمي.

إن مهمة الممرضات في المستشفى هي العناية بالمرضى، إلا أن كل دراسة توضح أنهن يقضين حوالي ثلاثة أرباع وقتهن في عمل لا يتصل بهذا. وبدلاً من التركيز على هذا الهدف فإن ثلثي أو ثلاث أرباع وقت الممرضات يهدر في تعبئة النماذج. وكلما حللنا أداء موظفي المبيعات في المتجر نجد أنهم يقضون أكثر من نصف وقتهم في عمل لا يصب في اتجاه أدائهم الفعلي، وهو الذي يجب أن يكون إرضاء العملاء. فهم على الأقل ينفقون نصف وقتهم في تعبئة النماذج التي تخدم الكمبيوتر أكثر من الكمبيوتر. إذا ما حللنا الوقت المنفق من قبل المهندسين نجد أن نصف وقتهم ينفق في حضور الاجتماعات أو في تحسين أسلوب إعداد التقارير، والتي لها صلة ضئيلة جداً (هذا إن وجدت) بمهامهم، إن ذلك لا يدمر فقط الإنتاجية، بل يدمر الحافز والاعتزاز.

متى ما ركز المستشفى على الأعمال الكتابية وأوكلها إلى موظفين ليس لديهم عمل آخر سوى أعمال السكرتارية، فإن إنتاجية الممرضات

ستتضاعف. ويزداد رضاهن عن عملهن ويجدن وقتا كافيا لأداء العمل الذي تم تدريبهن للقيام به، وهو العناية بالمريض. وينطبق ذلك على كل من إنتاجية ورضا موظفي المبيعات في المتاجر، وعلى المهندسين عندما يخفف عنهم أطنانا من الأعمال الكتابية، وإعادة صياغة التقارير والمذكرات وحضور الاجتماعات.

يجب أن يسأل دائماً عمال المعرفة والعمال الخدميون: هل هذا العمل ضروري لمهمتك الأساسية؟ هل يسهم في تطوير أدائك؟ هل يساعدك في القيام بأعباء عملك؟ وإذا كانت الإجابة "لا"، فإن الإجراء أو العملية تكون عبارة عن عائق لأداء العمل ويجب إما إلغاؤها نهائيا أو إعادة تصميمها من جديد.

تحديد المهام والأسلوب الملائم لانسياب العمل واختيار الفريق الصحيح والتركيز على العمل والإنجاز، هي المطالب الأساسية للإنتاجية في العمل المعرفي والعمل الخدمي. وعندما يتم القيام بذلك سنكون قد بدأنا فعلا في جعل العمل منتجاً على مستوى المهمة والعملية الواحدة.

تعرض فردريك تايلور للكثير من النقد لعدم سؤاله العمال عن كيفية أدائهم لأعمالهم والتركيز على تحديد ما يجب أن يقوموا به من أعمال. وكذلك فعل التون مايو (١٨٨٠-١٩٤٩م)، عالم النفس بجامعة هارفارد الاسترالي المولد والذي حاول في العشرينيات والثلاثينيات أن يستبدل "الإدارة

العلمية" لتايلور "بالعلاقات الإنسانية". لم يستشر لينين وستالين كذلك "الطبقات العاملة"، ولم يطلب فرويد من المرضى أن يخبروه عما يعتقدون أنه مشاكل يعانون منها. لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي المناسبة الأولى التي قام فيها قائد رفيع الرتبة باستشارة مستخدميه – وهم الجنود في الميدان – قبل تجريبهم لسلاح جديد. لقد كان هناك اعتقاد في القرن التاسع عشر بأن الخبراء هم الذين يعرفون الحلول.

تعلمنا حتى الآن أن الذين يقومون بالعمل يعرفون الكثير عنه أكثر من الآخرين، ربما لا يعرفون كيف يترجمون معرفتهم لكنهم يعرفون ما الذي ينفع وما الذي لا ينفع. وهكذا، فقد تعلمنا خلال الأربعين سنة الأخيرة، بأن العمل من أجل تحسين الأداء، يبدأ من الناس الذين يؤدون العمل. لذلك لابد من سؤالهم عن: ما الذي نستطيع أن نتعلمه منكم؟ ماذا بإمكانكم أن تخبرونا به فيما يتعلق بشأن العمل وكيف ينبغي القيام به؟ ما هي الأدوات التي تحتاجون إليها؟ ما هي المعلومات التي أنتم في حاجة إليها؟ يجب أن يطلب من العمال ان يتحملوا المسئولية فيما يتعلق بإنتاجيتهم، وأن يمارسوا دورا في تحسينها.

تعلمنا هذا الدرس لأول مرة من خلال الإنتاج الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية[1]. ولكن وكما هو معروف جيدًا فاليابانيون هم أول من طبق

---

(١) أول ما لفت الانتباه لهذه الخاتمة هما كتابي The Future of Industrial Man (1942) and The New Society (1949) من خلال خبرة الحرب العالمية الثانية. في هذين الكتابين حاولت برهنة أن "العمال المسئولين" يأخذون "المسئولية الإدارية". كنتيجة لخبراتهم في وقت الحرب، طور كل من ادوارد ديمنج=

هذه الفكرة (كان ذلك عن طريق قلة من الأمريكيين على رأسهم إدوارد ديمنج وجوزيف جوران).

على أي حال، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا الشرقية عادت بعد الحرب العالمية الثانية لتطبيق المنهج التقليدي "الإنتاجية وفقاً للأوامر" بسبب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية ضد أي تأثير على سلوكيات وأسلوب إنتاجية العمال. في السنوات العشر الأخيرة تم اكتشاف الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية عن طريق الممارسة الأمريكية للإدارة.

يعتبر عقد الشراكة مع العامل المسئول هو أفضل أسلوب أداء وتحريك الأشياء. لكن أسلوب تايلور الإخباري للعمال نجح نجاحا كبيرا أيضا، إلا أن عقد الشراكة مع العامل المسئول يعتبر هو الأسلوب الوحيد لتحسين إنتاجية العمل المعرفي والخدمي، ولا يوجد هناك أسلوب آخر أفضل منه.

تتطلب الإنتاجية في العمل المعرفي والخدمي أن تؤسس أسلوباً متواصلاً للتعلم في العمل وفي المنظمة، وكما ذكر سابقاً (في الفصل الثاني)، فإن المعرفة تتطلب تعلماً مستمرًا لأن المعرفة تغير نفسها باستمرار، فالعمل الخدمي حتى ولو كان كتابياً صرفاً يتطلب تحسيناً ذاتياً مستمرًا - وهو ما يعرف بالتحسين المستمر. إن أفضل طريقة لكي يتعلم الناس كيف يصبحوا

= وجوزيف جوران ما نسميه الآن "حلقات الجودة" "وإدارة الجودة الشاملة". وفي النهاية قدمت الفكرة بشكل إجباري بواسطة دوغلاس ماكريغور في كتابه المشهور لسنة ١٩٦٠م The Human Side of Enterprise "بالنظرية إكس والنظرية واي".

أكثر إنتاجية هو أن تقوم بتدريسهم لتحقيق التحسين المطلوب الذي يحتاجه مجتمع ما بعد الرأسمالية في الإنتاجية يجب أن تصبح المنظمة منظمة تعليمية وتدريبية.

إعادة بناء المنظمات

من أجل تحسين إنتاجية عمل وتحريك الأشياء فإن ذلك يتطلب إجراء تغييرات جوهرية في أسلوب تنظيم العمل، وهذا لا يتطلب أكثر من إجراء تغييرات طفيفة في هيكل المنظمة. من جهة أخرى فإن تحسين إنتاجية عمال المعرفة وعمال الخدمات يتطلب تغييرات جوهرية على بنية المنظمة، بل ربما يتطلب ذلك تنظيمات جديدة كلية.

تؤدي إعادة هندسة الفريق بحيث ينساب العمل بشكل جيد إلى إلغاء الكثير من "المستويات الإدارية". في الفرقة الموسيقية السيمفونية يعزف عدة مئات من الموسيقيين رفيعي المهارة مع بعضهم البعض، إلا أن هناك "مسئولا" واحدًا هو قائد الفرقة الموسيقية، دون أن يكون هناك مستويات إدارية بينه وبين أعضاء الفرقة الموسيقية. هذا النموذج سيكون بمثابة المنظمة المبنية على المعلومات. لذلك سنرى نقلة جذرية من الأسلوب التقليدي الذي يكافأ فيه الأداء بالترقية إلى وظائف قيادية في الهرم الإداري. سوف لن توجد في المنظمات (أو ربما سيكون هناك عدد قليل) من الوظائف القيادية، وسوف نشهد بشكل متزايد منظمات تدار مثل فرقة الجاز الصغيرة، حيث تتنقل فيها

القيادة داخل الفريق وفقاً لمهمة محددة، وستكون مستقلة عن "مرتبة" كل عضو، كما ستختفي أيضاً كلمة "مرتبة" من مفردات عمل المعرفة وعامل المعرفة، لذلك ينبغي أن تستبدل المرتبة "بمهمة".

هذا التحول سوف يكون سبباً في حدوث مشكلات كثيرة فيما يتعلق بالتحفيز والمكافآت والتقدير.

حالة الاستعانة بالموارد الخارجية:

إن متطلبات الحصول على الإنتاجية لعمال الخدمات ستكون عملية عنيفة وربما ثورية، إذ ستقدم المنظمات على التعاقد لأداء الأعمال الخدمية في كثير من الحالات وينطبق هذا على وجه الخصوص على أعمال المساندة كالصيانة، والكثير من الأعمال الكتابية. علاوة على ذلك فإن الاعتماد على "الموارد الخارجية" سيطبق بصورة متزايدة على أعمال مثل : الرسم الهندسي بالنسبة للمهندسين المعماريين وفنيي المكتبات، وفي الواقع فقد تعاقدت المكاتب القانونية الأمريكية مع جهة خارجية لتشغيل قاعدة بيانات كانت في السابق من مهام المكتبة القانونية الخاصة بالكتب.

إحدى القوى الدافعة وراء البحث عن الموارد الخارجية هي الحاجة لجعل العمال الخدميين منتجين. وتتمثل الحاجة لزيادة الإنتاجية في الأنشطة التي لا تقود للترقيات إلى الوظائف الإدارية العليا داخل المنظمة. وعلى أي حال فإنه

لا يتوقع من أي أحد في الإدارة العليا أن يكون لديه اهتمام كبير بمثل هذا النوع من العمل، أو يعرف عنه الكثير لكي يعطيه شيئاً من الأهمية بغض النظر عن مقدار المبالغ التي تهدر في هذا المجال. مثل هذا العمل لا يتناسب إطلاقاً مع النظام القيمي للمؤسسة.

وعلى سبيل المثال، يكون النظام القيمي في المستشفيات هو نظام الأطباء والممرضات حيث إن اهتمامهم ينصب على العناية بالمريض، ولا يولي أحد منهم اهتماماً كبيرًا بأعمال الصيانة وأعمال المساندة والعمل الكتابي، على الرغم من أن ذلك هو ما تنفق فيه نصف مصروفات المستشفى. هذه الأنشطة المساندة لا تحتل أي واحدة منها وظيفة قيادية في المستشفى.

سيظل معظم النساء اللواتي يعملن في تنظيف أرضية المستشفى أو ترتيب الأسرة، يؤدين نفس العمل حتى بعد خمس عشرة سنة لاحقة. وبالمقابل فإن المرأة التي هاجرت من المكسيك قبل أربع عشرة سنة لا تعرف القراءة والكتابة وبدأت حياتها تحمل سطلا ومكنسة والآن تشغل منصب نائبة الرئيس وترأس قسم المستشفيات في أضخم شركة صيانة أمريكية. لقد بدأت تعمل في المستشفى حيث كانت المستشفى توكل أعمال الصيانة الخاصة بها لشركة صيانة وكنتيجة لذلك كانت لديها فرصة للترقي. كنتيجة لذلك أيضاً، فقد تضاعفت إنتاجية المستشفيات التي تتم صيانتها بواسطة هذه الشركة إلى ثلاثة أضعاف في السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

وعلى سبيل المثال، فقد تم خفض الوقت الذي يقضى في ترتيب السرير الواحد بمقدار الثلثين.

لشركة الصيانة مصالح مالية من تحسين إنتاجية الأعمال البسيطة، ولديها أناس في وظائف قيادية يعرفون بشكل دقيق الأعمال المراد صيانتها في المستشفى. وهكذا كانت الشركة على استعداد لتعمل لأعوام في إعادة تصميم كل الأدوات المطلوبة، بما في ذلك إعادة تصميم غطاء السرير، كما كانت على استعداد لاستثمار رأسمال ضخم في تطوير الأساليب الجديدة. الأمر المؤكد أن ما قامت به الشركة لا يمكن أن يقوم به المستشفى. لذلك فإنه من أجل جعل عملية صيانة المستشفى أكثر إنتاجية لا بد من التعاقد مع جهة خارجية.

الحاجة الملحة للمورد الخارجي تبرز في الحكومة حيث الإنتاجية متدنية ويعمل معظم العاملين لتأدية أنشطة يدوية مثل : الصيانة أو أعمالاً كتابية مثل : الفواتير (انظر في هذا الموضوع بالفصل الثامن).

لا تختلف الشركات الكبيرة كثيرًا، إذ أنها تحتاج لعقود نظامية خارج العمل الخدمي تمنح لمنظمات يكون عملها القيام بمثل هذه الأعمال. هذه المنظمات التعاقدية توفر فرصاً مهنية لمن يقومون بمثل هذا العمل، ويأخذ مديروها مثل هذه الأعمال بشيء من الجدية فهم على استعداد لاستثمار الوقت والمال في إعادة تصميم العمل وأدواته، مستعدون بل يتوقون بشدة

للقيام بالأعمال الصعبة المطلوبة لتحسين الإنتاجية. وفوق كل ذلك، يتعاملون مع الناس الذين يزاولون مثل هذه الأعمال باحترام وتقدير ويعملـون علـى تحفيزهم وتحمل المسئولية لأخذ المبادرة لتحسين عملهم وإنتاجيتهم.

تنبع الحاجة للمورد الخارجي ليس فقط بسبب الحالة الاقتصادية، بـل لأن هذا الأسلوب يوفر فرصا ودخلاً وسموًا للعمل الخدمي وللعمال الخدميين.

لذلك ينبغي علينا أن نتوقع أنه خلال سنوات قليلة ستمنح عقود مثل هـذا العمل لمنظمات مستقلة تتنافس على الفوز بمثل هـذه الأعمـال. وبالمقـابل سوف تجعل هذه المنظمات العمل أكثر فعالية وتحصل على مقابل لفعاليتها.

هذا يعني تغييرًا جذرياً في بنية منظمة الغد، ويعني ذلـك أن الشـركات الكبيرة والمؤسسات الحكومية والمستشفيات الكبيرة والجامعـات الضخمـة سيصبح من الضروري بالنسبة لها ألا تستخدم عددًا ضخماً من العـاملين ، حيث سيكون لديها مصـادر دخل كبيرة ونتائج ضخـمة لأنـها تقـوم بأعمال محددة، وبالتالي تركز على مهامها التي أوجدت من أجلـها. عملـها سيكون موجهاً مباشرة إلى تحقيق نتائج عمل له قيمته وله تميزه وله نظـام مكافآته الملائمة. أما بقية الأعمال المساندة فسيتم أداؤها مـن قبـل جـهات أخرى.

تفادي صراع طبقي جديد :

الزيادة المتلاحقة في إنتاجية العمال الذين يعملون ويحركـــون الأشـــياء تغلبت على كابوس القرن التاسع عشر المتمثـــل فـــي "صـــراع الطبقـــات"، والزيادة المتلاحقة لإنتاجية العمال الخدميين التي نشهدها الآن مطلوب منـــها أن تتفادى خطر نشوء "صـــراع طبقـــات" بيـــن المجموعتيـــن الجديدتيـــن المهيمنتين في مجتمع ما بعد الرأسمالية: عمال المعرفة والعمال الخدميـــون. لذلك فإن الأولوية في مجتمع ما بعد الرأسمالية يجب أن تكـــون اجتماعيـــة وذلك من خلال جعل العمل الخدمي منتجاً، مثلما أصبح أولوية اقتصادية.

إن عمال المعرفة والعمال الخدميون ليسوا "طبقات" بـــالمعنى التقليـــدي، فالخط بين الاثنين يتميز بمرونة الانتقال، ففي الأسرة نفسها قد يكون هنـــاك عمال خدمة وعمال معرفة من الذين يتمتعون بتعليم متقـــدم. لكـــن مكمـــن الخطورة في أن مجتمع ما بعد الرأسمالية سيصبح مجتمعاً طبقياً ما لم يحصل عمال الخدمة على كل من الدخل والمنزلة الاجتماعية معاً، وهـــذا يتطلـــب إنتاجية أكثر، كما أنه يتطلب فرصاً لتقدمهم والاعتراف بهم.

وهكذا سيكون مجتمع ما بعد الرأسمالية مختلفاً في بنيته عن كـــل مـــن المجتمع الرأسمالي أو الاشتراكي حيث حاولت المنظمات في كليهما أن تنجز الحد الأقصى من النشاطات، وفي المقابل فإن منظمـــات مجتمـــع مـــا بعـــد الرأسمالية ستركز على صميم مهامها. أما بالنسبة للعمل الآخـــر، فســـتعمل

المنظمات مع أطراف أخرى في تنوع مذهل من سياسة التحالفات وعقود الشراكة. المجتمع الاشتراكي والمجتمع الرأسمالي كانا محددين في بنيتهما، أما مجتمع ما بعد الرأسمالية فإنه من المتوقع أن يكون أشبه بالسائل في انسيابه وتدفقه.

الفصل الخامس

المنظمة القائمة على المسئولية

المنظمة القائمة على المسئولية

ركزت النظرية السياسية والاجتماعية منذ أفلاطون وأرسطو طاليس على القوة، لكن المسئولية يجب أن تكون المبدأ الذي يوجه وينظم مجتمع ما بعد الرأسمالية. لذلك فإن مجتمع المنظمات والمجتمع المعرفي يتطلبان المنظمات القائمة على المسئولية.

يجب أن تضطلع المنظمات بمسئولياتها في حدود سلطاتها إلى المدى الذي لا تتجاوز فيه شرعيتها. المنظمات يجب عليها تحمل "المسئولية الاجتماعية"، إذ لا يوجد هناك أحد آخر في مجتمع المنظمات يهتم بالمجتمع نفسه، لذلك يجب عليها التصرف بمسئولية في حدود كفاءتها وبدون تعريض طاقاتها الأدائية للخطر.

ولكي تؤدي المنظمات وظائفها، يجب أن تكون لديها سلطات معتبرة. وما هي السلطة الشرعية؟ وما هي حدودها؟ وماذا ينبغي أن تكون؟.

أخيرًا يجب أن تؤسس المنظمات نفسها في إطار المسئولية، بدلاً من اعتمادها على القوة أو على إصدار الأوامر والتحكم.

عندما يصبح الصواب خطأ :

في الثلاثينات كان جون ل. لويس (١٨٨٠-١٩٦٩م) يعد ثاني أقوى رجل في أمريكا، بعد الرئيس فرانكلين روزفلت، وفي الواقع فإن روزفلت كان يدين بجزء كبير من نجاحه في الانتخابات للويس. كان لويس حينئذ جمهوري حتى النخاع، فقد قاد اتحاد عمال مناجم الفحم (UMW)، وقاد معه كل حركة العمال الأمريكيين إلى المعسكر الديمقراطي لتوقيع معاهدة عام ١٩٣٢م، ومن ثم قاد مسيرة راية الاتحاد لسنوات الاتفاقية الجديدة وأصبح زعيم منظمة العمال الجديدة والقوية، شيخ المنظمات الصناعية.

في عام ١٩٤٣م تمرد لويس ضد تجميد الأجور الذي فرض إبّان الحرب العالمية الثانية حيث دخل عماله في مناجم الفحم في إضراب. ناشده الرئيس روزفلت أن يهتم بالمصلحة القومية وأن ينادي بإنهاء الإضراب، ولكن لويس رفض، وقال: "يدفع لرئيس الولايات المتحدة أجره مقابل الاهتمام بالمصلحة القومية، ويدفع لي أجري لرعايتي مصالح عمال المناجم".

كانت حرب الإنتاج حية في بدايتها، وكان الجنود الأمريكيون حينها في حالة حرب، في كل من أوروبا ومنطقة الباسفيكي، إلا أن الذخيرة والآليات الكافية كانت تعوزهم؛ فقد عانوا من خسائر كبيرة بسبب هذا النقص. كانت كل جهود الحرب تعتمد على إمدادات الفحم، لذلك لم تكن تحتمل البلاد خسارة إنتاج يوم واحد من الفحم، وقد كان عمال المناجم يتقاضون أعلى الأجور في أمريكا مقارنة برجال الجيش.

لكن لويس ربح معركة الإضراب. ومع ذلك، فقد خسر على الفور كل السلطة وكل التأثير وكل الاحترام حتى داخل الحركة العمالية، وبالتأكيد داخل اتحاده العمالي أيضاً. وقد بدأت الـ (UMW) في الحال بالتراجع في السلطة والنفوذ وفي العضوية. وبعد عشرة أعوام لاحقة لم تعد إضرابات الفحم ذات جدوى. وفي الواقع كان انتصار عام ١٩٤٣م للويس بمثابة بداية أفول نجم الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة.

عاش لويس طويلاً بما فيه الكفاية ليشهد عاقبة انتصاره، إلا أنه دافع يوم موته عن أحقيته في دعوته للإضراب، وأن واجبه كان يحتم عليه القيام بذلك. لقد كان يردد كثيرًا القول: "ما يكون في مصلحة العمال، هو بلا شك في مصلحة البلاد إلى حد كبير، والحرب هي الوقت الوحيد الذي تزداد فيه الحاجة إلى العمال، وهو الوقت الوحيد الذي تكون لهم فيه قوة حقيقية، الوقت الوحيد الذي تلبى فيه مطالبهم الشرعية بالحصول على أجور مجزية". وقد روي أنه لم يستطع فهم لماذا لم يوافق الشعب الأمريكي على رأيه. كانت تلك بالتأكيد حالة بالغة التطرف، لكنها كانت قضية ملهمة. ولكن ما هو الحد الذي بلغته المنظمة في ممارستها لحقها تكون قد ارتكبت فيه خطأ اجتماعياً؟ ما هو المدى الذي إذا بلغته تكون فيه وظيفتها غير شرعية؟.

هناك اهتمام كبير هذه الأيام في الولايات المتحدة "بأخلاقيات الممارسة التجارية"، إلا أن أغلب النقاش والمواد التي تدرس تحت هذا العنوان في المدارس التجارية تركز على الممارسات الخاطئة؟ مثل دفع الرشوة أو

السكوت عن منتجات فيها خلل أو منتجات مؤذية. فالمخالفون في المواقع الكبيرة دائماً ما يدافعون عن ولائهم بحجة أنه "خير أسمى"، وهذا ليس أمرا جديدًا. كلما يراد قوله حول هذا الموضوع سبق وأن قيل قبل (٣٥٠) عاما من قبل الفيلسوف وعالم الرياضيات الفرنسي العظيم بليس باسكال (١٦٢٦-١٦٦٢م) في كتابه عام ١٦٥٥م "رسائل إلى قروي"، الذي دحض فيه بشكل كامل أخلاقيات الفتوى اليسوعية، التي كانت حجة تهدف إلى إيجاد أخلاقيات خاصة بالسلطة.

قصة لويس لا تتعامل مع "الخطأ ضد الخطأ"، أنها تتعامل مع مسألة "الصواب ضد الصواب". ورغم أن هذه الحادثة ليست بجديدة، فإنها تعتبر مشكلة جديدة، وربما يمكن اعتبارها جوهر مشكلة المسئولية داخل "مجتمع المنظمات".

من أجل أن تكون المنظمة قادرة على الأداء، ينبغي أن تؤمن كما آمن جون لويس بأن مهمتها الرئيسية هي أهم مهمة في المجتمع. وكما ذكرنا سابقاً، فإنه يجب أن يؤمن المستشفى أن لا شئ يهم أكثر من معالجة المرضى، والشركات يجب أن تؤمن بأن لا شئ يهم أكثر من الإيفاء بالالتزامات التي تحتاج إليها الجماعة؛ وعلى الأخص، يجب أن تؤمن أن لا منتج أو خدمة يفوق أهمية بالنسبة للاقتصاد والجماعة أكثر من المنتج أو الخدمة التي تنتجها وتوزعها الشركة. يجب أن تؤمن الاتحادات العمالية بأن لا شئ يهم عدا حقوق الفرد العامل، وينبغي أن تؤمن دور العبادة بأن لا

شئ يهم عدا الإيمان، ويجب أن تؤمن المدارس أن التعليم هو المصلحة الجوهرية، وهكذا.

يجب أن تركز هذه المنظمات على ذواتها، فهي إجمالا تحقق غاية اجتماعية على الرغم من أن كل واحدة منها تقوم بتأدية دور واحد فقط.

وفي الواقع، نحن نتوقع أن يؤمن قياديو هذه المنظمات، كما فعل لويس، بأن منظماتهم هي المجتمع نفسه.

كان شارلس ويلسون أثناء حياته (١٨٩٠-١٩٦١م)، شخصية بارزة في الواقع الأمريكي، كان أولاً رئيس ومدير تنفيذي لشركة جنرال موتورز، أكبر مصنع ناجح في العالم في ذلك الحين، ثم سكرتير بوزارة الدفاع من عام ١٩٥٣م حتى عام ١٩٥٧م في حكومة ايزنهاور. ومع ذلك إذا كان لا بد من أن يذكر اليوم بقول لم يقله فذلك هو: "ما يكون في مصلحة جنرال موتورز يكون في مصلحة الولايات المتحدة"، وما قاله ويلسون في عام ١٩٥٣م أثناء تنصيبه للعمل في وزارة الدفاع: "ما يكون في مصلحة الولايات المتحدة يكون في مصلحة جنرال موتورز" لقد حاول ويلسون في بقية حياته أن يصحح هذا الخطأ في الاقتباس، لكن لم يستمع إليه أحد. كان الكل يحاول أن يقول: "إذا لم يقل ذلك، فهو من المؤكد يؤمن به، وفي الواقع يجب أن يؤمن بذلك".

إذن أين تكون الحدود؟ إذا كانت هناك حالة حرب أو حدوث كارثة طبيعية عظيمة فإن الإجابة بسيطة جداً: بقاء المجتمع يأتي قبل بقاء أي فرد

من أعضائه، لكن في الأوضاع الطبيعية فإنه لا توجد هناك إجابات سريعة وحاسمة، فالطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها حل المشكلة مثلها مثل المسئولية المشتركة الملقاة على عاتق قادة منظماتنا.

وعلى الأرجح إن أقرب مدخل حتى الآن هو مدخل الشركات اليابانية الكبيرة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ مديرو الشركات في تخطيطهم أثناء تلك الأعوام بالسؤال: "ما الأفضل لليابان، لمجتمعها ولاقتصادها؟" ثم سألوا بعد ذلك: "وكيف يمكننا أن نحول ذلك إلى فرص تجارية بصورة عامة لخدمة شركاتنا على وجه الخصوص؟" لم يكونوا "مؤثرين للغير" أو "ليسوا أنانيين"؛ بل على العكس من ذلك كانوا يهتمون بالربحية إلى أقصى حد. فلم "يأخذوا بالقيادة". بل قبلوا بتحمل المسئولية. إلا أنه حتى في اليابان عندما نهضت بعد الحرب العالمية الثانية وتم إعادة بنائها وأصبحت تلعب دوراً بارزاً في اقتصاد العالم أصبحت التجارة والقياديين يركزون على المنفعة الذاتية.

ما هي المسؤولية الاجتماعية؟

المنظمات في مجتمع المنظمات هي أعضاء لها غايات خاصة، فكل واحدة منها قادرة على ممارسة مهمة واحدة باقتدار، وهذا التخصص هو الذي منح هذه المنظمات القدرة على الأداء بشكل أساسي.

يمكن أن تكون المنظمات سبباً في إحداث ضرر لنفسها وللمجتمع الذي هي فيه إذا ما تصدت لمهام لا تقع ضمن تخصصاتها وقيمها ووظائفها التخصصية، المستشفى الأمريكي تسبب في أضرار بالغة لمجتمعه عندما تبنى الرعاية الطبية للأمراض الاجتماعية في المدينة وأوكلها إلى "مصحة وسط المدينة"، وأخفقت المدرسة الأمريكية بشكل ذريع عندما تبنت الدمج العرقي. هذه القضايا بلا أدنى ريب جديرة بالاهتمام والناس تطالب باتخاذ مبادرات حيالها، خاصة قضايا مثل : التمييز العنصري. لكن المبادرات المطلوبة، أو على الأقل المبادرات التي تبنتها هذه المنظمات، كانت ليست ضمن أهدافها ووظائفها وكانت تفوق قدراتها.

إذن فمن الذي بقى ليهتم بالمجتمع، وبمشاكله وأمراضه؟ وفي حقيقة الأمر تعتبر هذه المنظمات مجتمعة هي المجتمع، ولا طائل من المجادلة. وكما فعل ميلتون فريدمان الاقتصادي الأمريكي والحائز على جائزة نوبل (ولد عام ١٩١٢م)، أن المنظمة التجارية لها مسئولية واحدة هي الفعالية الاقتصادية، إنها المسئولية الأولى للشركة، وإن الشركة التي لا تجني أرباحاً تكون مساوية لتكاليفها على الأقل، فإنها غير قادرة على تحمل المسئولية الاجتماعية، وبالتالي فهي تهدر موارد المجتمع. فالفعالية الاقتصادية هي الأساس؛ وبدونها لا يمكن لشركة أن تؤدي أي مسئوليات، ولن تستطيع أن تكون موظفاً جيدا، ولا مواطناً جيدًا، ولا جاراً جيدًا.

إلا أن الأداء الاقتصادي ليس المسئولية الوحيدة للشركة، ولا الفعالية التربوية هي المسئولية الوحيدة للمدرسة، ولا الفعالية في العناية الصحية هي المسئولية الوحيدة للمستشفى. إذن لا بد من توازن السلطة دائماً مع المسئولية وإلا ستكون السلطة استبداداً. ولكن بدون مسئولية ستقود السلطة دائماً إلى عدم الفعالية. فالمنظمات يجب أن تكون لديها السلطة، حتى ولو كانت سلطة اجتماعية فقط.

لن يتلاشى مطلب المسئولية الاجتماعية للمنظمات. وحتى الآن تحدثنا بشكل رئيسي عن المسئولية الاجتماعية في القطاع التجاري لسبب بسيط هو أن المنظمات التجارية هي أول المنظمات الجديدة التي ستظهر. سوف نشغل أنفسنا بصورة متزايدة بالمسئولية الاجتماعية للمنظمات الأخرى، وعلى رأس تلك المنظمات الجامعات التي تحتكر قوة لا تملكها أي مؤسسات أخرى، وفي المجتمع من قبل. (وسوف نناقش هذا الموضوع لاحقاً).

نحن نعرف ولو بشكل سطحي الإجابة على مشكلة المسئولية الاجتماعية. والمنظمة عليها مسئولية كاملة حيال التأثيرات التي تحدثها الجماعة والمجتمع مثل المواد التي تقوم برميها في نهر محلي أو الاختناقات المرورية التي تحدث في شوارع المدينة بسبب عمل الورديات في الشركة. من ناحية ثانية، إن تقبل منظمة - دعك من أن تسعى - بتحمل مسئوليات تعوق قدرتها للقيام بواجباتها ومهامها الرئيسية فإن ذلك يعد عدم شعور بالمسئولية، والمنظمة التي لا تتمتع بالكفاءة تفتقر إلى المسئولية.

ولكن المنظمات في "مجتمع المنظمات" عليها مسئولية البحث عن مداخل جديدة لحل المشاكل الاجتماعية التي تقع ضمن إطارها وتحويل تلك المشاكل إلى فرص جديدة للمنظمة.

القوة والمنظمات :

هناك حدود أخرى لسلوك المنظمات الاجتماعي: إن المنظمات مؤسسات اجتماعية، ولا توجد لديها شرعية ولا كفاءة في السياسية.

كل منظمات مجتمع ما بعد الرأسمالية تحتاج إلى جوانب معينة من السلطة السياسية والحكومة، فهي تريد أموراً تعود إليها بالفائدة، وتمكنها – على الأقل حسب رأيها – من القيام بأعمالها بشكل أفضل وتلائم نظامها القيمي ماليا. إلا أن هذه المنظمات يجب ألا تشغل نفسها بالسلطة السياسية وتركز على وظائفها.

يعتبر هذا تبايناً صارخاً مع كل المجتمعات التعددية السابقة، لقد كان الجميع تعدديون في منافسة مراكز السلطة، وتعددية مجتمع المنظمات هي واحدة من التنظيمات المتفردة، تعمل بشكل متوازي أكثر من عملها بشكل تنافسي. الشركات التجارية لا تنافس المستشفيات على المرضى أو على استقطاب الأطباء؛ والمستشفيات بالمقابل لا تحاول أن تبيع الحاسبات الآلية في محاولة منها لمنافسة (IBM) ، فكل واحدة منها تعتبر مورّداً وعميلاً

لبعضهما البعض. لقد كان البارونات والكونتات والدوقات وأساقفة أوروبا في العصور الوسطى - أو الدايميوس في اليابان خلال العصور الوسطى - يشعلون الحرب باستمرار بين بعضهم البعض، أما المنظمات الحديثة فإنها تستخدم أسلوب الضغط.

وفي الواقع ما من شئ يسبب الضرر للمنظمة أكثر من محاولتها الانخراط في السلطة السياسية، ودائماً ما تؤدي بها إلى الكارثة. فالمؤسسة العسكرية في الأرجنتين والبرازيل وبيرو كانت من أكثر المؤسسات التي تلقى الاحترام في كل بلد من هذه البلاد إلى حين استيلائها على السلطة خلال الستينات والسبعينات. وفي كل حالة يقوم الجيش بالتحرك يكون ذلك بحجة أن البلد كانت على حافة الانهيار التام، ويلقى الجيش تأييدًا شعبياً كبيرًا في السلطة. لكن عندما يستتب الجيش في السلطة يستشري الفساد في البلاد وتضعف ثقة الشعب بهم، ويعم الخراب والفوضى.

في القرن العشرين كان الإيمان بالشياطين مظهرًا شائعاً مرتبطاً بمدير شركة شرير يتآمر من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، لكن لم يكن هناك مدير شركة ناجح - لا جي بي مورغان، ولا روكفيلر ولا كرب، ولا أي أحد آخر كان لديه الرغبة في السلطة. لقد كان كل همهم منصباً على المنتجات والسلع والأسواق والعائدات المالية.

من غير المألوف أن يحاول رجال الأعمال الدخول في السياسة بعد أن يكونوا قد حققوا نجاحاً باهرًا، على الرغم أنه من النادر أن يحققوا نجاحاً في

هذا المجال. إلا أنني أعرف رجلين فقط من رجال الأعمال في ألمانيا، هما: هوجو ستينيز (١٨٧٠-١٩٢٤م) والفريد هوجينبيرغ (١٨٦٥-١٩٥١م) اللذان حاولا تسخير مكانتهما التجارية للهيمنة على الحكومة والسياسة. جاء ستينيز في أوائل العشرينيات وجاء هوجينبيرغ بعده بسنوات قليلة لاحقة، وكلاهما ألحق ضرراً لا حد له بالجمهورية الألمانية. ويعتبران مسئولين عن فوز هتلر الذي كان محتوما. لقد فشلا سياسياً وخسرا في النهاية كل ثروتهما ولم يستطيعا الوصول إلى السلطة السياسية، وتضرر ضررا بليغاً على المستوى الشخصي.

لذلك فإن زعماء الاتحادات العمالية يدمرون أنفسهم واتحاداتهم عندما يحاولون الوصول للسلطة.

في أوائل السبعينات كان زعيم اتحاد عمال المناجم البريطانيين (NUM)، آرثر سكارجيل (ولد عام ١٩٣٨م) ، يبدو أنه أقوى رجل في بريطانيا، فقد دعى للإضراب في عام ١٩٧٤م لسحق حكومة (TORY) ولتنصيب نفسه كأقوى رجل سياسي في البلاد. وفعل ذلك جون لويس قبل ٣٠ عاماً في الولايات المتحدة حيث كسب الإضراب وسقطت الحكومة بالفعل. إلا أن سكارجيل انتهى كما انتهى اتحاده أيضاً. وبعد عشرة أعوام دعا لإضراب آخر لاستعادة قوته لكي يهزم رئيس وزراء محافظ آخر، إلا أن مارجريت تاتشر (ولدت عام ١٩٢٥م) أوقفت الإضراب بتأييد شعبي كاسح، وحتى أنها ضمت إليها عدداً كبيرًا من عمال المناجم اتباع سكارجيل. لقد كان كل ما

استطاع سكارجيل تحقيقه، أنه مكن تاتشر من سن تشـــــريع لتقليــص قــوة الاتحادات وزعمائها بشكل صارم.

وما تزال النقابة العمالية أقرب إلى السياسة أكثر مـــن كـل المنظمـــات الكبيرة داخل مجتمع المنظمات، ولا بد لها من أن تكون كذلــك. فــهي لــن تستطيع الصمود، ناهيك عن تحقيق الازدهار، ما لم تدعمها الحكومة. قلة من النقابات العمالية نشأت في الدول المتقدمة عن طريق عمل نقابي بمفرده؛ بـل إن معظمها نشأ من خلال القوانين. ولكن هذه الاتحادات النقابية تنجح فقــط حين تستخدم قوتها لمساندة "العامل"، أي إذا استخدمتها للقيام بوظائفها.

وتظل المنظمة تمتلك السلطة الإجتماعية - ويجب أن تكون لديها ســلطة اجتماعية - بل قدراً كبيرًا منها. فهي تحتاج للسلطة لكي تنجـــز القــرارات حيال الناس الذين توظفهم والذين تقوم بفصلهم من العمل والذيـــن ترقيــهم. وتحتاج كذلك للسلطة لسن القواعد والتأديب المطلوب للحصول على النتـــائج مثل : إسناد المهام والواجبات للأفراد وتحديد ساعات العمل. وتحتاج للسلطة لتقرر أي المصانع يجب أن تبني وأين، وأي منها تغلق، وتحدد الأسعار.

والمنظمات غير التجارية تمتلك فعلياً أعظم سلطة اجتماعية. فعلى مـــر التاريخ منحت السلطة التي تتمتع بها جامعة اليوم لقليل من المنظمـــات، إن عملية رفض منح شهادة الدبلوم تعتبر مساوية لمنع شخص من إيجاد الوسيلة للحصول على وظيفة وعلى فرص عمل. ويماثل ذلـــك ســلطة المستشــفى

الأمريكي في حرمان طبيب من تمتعه بمميزات المستشفى وإقصائه من ممارسة الطب لسبب ما، كذلك سلطة النقابة العمالية في حرمان العامل من القبول في المراكز الصناعية، أو تحكمها في أن الانخراط في حرفة ما يكون مقصوراً على أعضاء النقابة فقط الذين يتم تعيينهم فيها. وهذا يمنح النقابة العمالية سلطة اجتماعية هائلة.

لذلك فإنه بالإمكان تنظيم هذه السلطة بحيث يتم تحديدها وتقييدها من قبل السلطة السياسية. وكما يمكن أن تكون خاضعة للقوانين السارية ولإعادة النظر من قبل المحاكم القانونية. وبما لا يمكن ممارسة السلطة الاجتماعية للمنظمات من خلال السلطات السياسية، لذا يجب ممارستها من قبل المنظمات بشكل فردي.

أول حل لهذه المشكلة ألا يسمح لأي منظمة بالاستحواذ على أي سلطة ما لم تكن ضرورية للقيام بأعباء وظيفتها، وأن أي شئ خلاف ذلك ما هو إلا عبارة عن عملية اغتصاب للسلطة.

الحل الثاني هو أنه يجب منع المنظمة من ممارسة سلطاتها المشروعة لتحقيق أهداف غير مرغوبة، بحيث تكون هنالك ضوابط واضحة وعامة لممارستها، ويجب أن تكون هنالك إعادة نظر في القوانين. ويجب أن يكون للمنظمة الحق في "إقامة الدعوى" والاحتكام إلى القضاء أو لجهة غير متحيزة.

للأسقف سلطة كبيرة على القساوسة في أبرشيتهم الكاثوليكية تكون أقوى بكثير من سلطة كبار المديرين التنفيذيين في المنظمات الأخرى. وبالرغم من ذلك فهو لا يستطيع إزاحة قسيس أو فصله من كرسي أبرشيته، بل يتم ذلك بواسطة المحكمة الأبرشية فقط، و "بموجب دعوى". وعندما يقوم الأسقف بتعيين أعضاء هيئة المحكمة، لا يستطيع إزالتهم أثناء الفترة المحددة له في منصبه.

إلا أن أهم حل لمشكلة سلطة المنظمة هو التحول من الارتكاز على منظمة قائمة على السلطة إلى منظمة قائمة على المسئولية، ويعتبر ذلك هو الحل الوحيد الذي يلائم "منظمة المعرفة".

عند ظهور المنظمات الحديثة لأول مرة قبل ١٣٠ عاماً فإنها كانت متأثرة بأول وأكثر المنظمات الجديدة نجاحاً في ذلك الوقت - الجيش - بعد أن تم إعادة بنائه في بروسيا بين عامي ١٨٥٥م و ١٨٦٥م. لقد كان من الضروري أن يؤسس الجيش في ذلك الوقت على الأوامر والتحكم. حيث كان عدد قليل من الأفراد الذين تلقوا تدريباً رفيعاً في القمة يقودون عدداً ضخماً من الناس غير المهرة والمدربين فقط على القيام ببعض الأعمال المتكررة. لم يكن الجيش البروسي الذي حقق انتصارات سهلة على النمسا وفرنسا (اللتين نشرتا عدداً كبيرًا من القوات وكانت فرنسا مسلحة بصورة جيدة) إلا أنه في الواقع عبارة عن "خط إنتاج"، ذو كفاءة عالية. مثل هذه المعرفة التي كانت مطلوبة تم توفيرها بواسطة مجموعة خاصة من

"المتخصصين" مثل القائد العام البروسي المجدد، وقد كانت هذه المجموعة منفصلة تماماً عن الذين يقومون بالتنفيذ "خط الإنتاج".

بلغت بنية هذه المنظمة أوجها في أواخر العشرينيات الميلادية، وقد شهدت هذه الأعوام انتشار هذا النمط التنظيمي في جميع الميادين غير العسكرية، وتطويرًا أكثر للأفراد المتخصصين.

لقد تم اتخاذ القرار بشأن الحرب العالمية الثانية في المراحل النهائية مبنياً على نجاح الولايات المتحدة في وضع تصور لإيجاد منظمة مسيطرة وتلعب دوراً قوياً في المجال الاقتصادي، أي مرتبطة بالإنتاج الصناعي واللوجستي.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح من الواضح أن المنظمة الآمرة والمسيطرة قد أصبحت عتيقة ولا تلائم متطلبات واحتياجات المستقبل. وقد أصبح من الواضح أيضاً أن المحاولات التي لقيت رواجاً كبيرًا في تلك الأعوام لاستبدال النموذج القائم على الأوامر والسيطرة بنموذج يقوم على منح العاملين "الشعور" بالمسئولية (جوهر مدرسة "العلاقات الإنسانية" التي تم تأسيسها في هارفارد) لم يكتب لها النجاح، أن هناك حاجة كبيرة لأكثر من مجرد المناورات السيكولوجية.

بدأت لأول مرة في تلك الأعوام التحدث عن "العامل المسئول" الذي يجب أن يتمتع "بوضع إداري" ويتحمل "مسئولية إدارية" وذلك في كتابي الذي نشر عام ١٩٤٢م "مستقبل الرجل الصناعي" The Future of Industrial Man وفي

كتابي الذي نشر عام ١٩٤٩م، "المجتمع الحديث" The New Society (علـــى وشك أن يعاد إصداره بواسطة دار نشر ترانساكشن). لكن اليابان فقط التـــي كانت تولي اهتماماً بالصناعة، بالرغم من أن ذلك أيضاً كان لدرجة فقط هـــي محدودة. لقد بدأ التحول الفعلي للمنظمة لأول مرة في الجيـــش والعســكرية بصورة عامة. وحتى يومنا هذا فالجيش(خاصة في الولايات المتحـــدة) قـــد ذهب إلى مدى أبعد في تغيير المنظمة من كونها تقوم على الأوامر والضبـط لتصبح قائمة على المسئولية.

من الأوامر إلى المسئولية :

بحلول السبعينات بدأت المعلوماتية في تحويل المنظمات، وتعلمنا خـــلال فترة قصيرة، أن الإنتاج في المنظمة القائمة على المعلوماتية بوصفها بنيـــة وعنصرًا لا يتجزأ منها، يعني التخلص من كثـــير (إذا لـــم يكـــن معظـــم) المستويات الإدارية. ففي المنظمة التقليدية أغلب الناس يقولون إن المديريـــن لا يديرون فعلياً وما يقومون به هو نقل الأوامر من الأعلى إلى الأسفل، ونقل المعلومات من الأسفل إلى أعلى وعندما تصبح المعلومات متاحة فـــي قمـــة الهرم الإداري فإن المديرين يصبحون إضافة زائدة على حاجة المنظمة.

الأنموذج الصحيح للمنظمة القائمة على المعلوماتية ليـــس هوالأنمـــوذج العسكري حتى بعدِ تعديله، إنه أنموذج الفرقة الموســيقية الســيمفونية التـــي يعزف فيها كل عضو في الفرقة مباشرة ومن دون وسيط "للمدير العام" قـــائد

الفرقة. وهم يقومون بذلك يكون لدى كل واحد منهم نفس "الهدف"، أي نفس المعلومات. أو هي كفرقة الجاز الصغيرة التي يتحمل فيها كل عازف مسئوليته تجاه "الهدف".

ومع ذلك، يجب أن ننتقل إلى ما بعد المنظمة القائمة على المعلوماتية، أي المنظمة القائمة على المسئولية. تتكون منظمة المعرفة من متخصصين لكل واحد منهم داخل المنظمة تخصصه الخاص الذي يعرف فيه أكثر من أي شخص آخر. المنظمة التقليدية تفترض أن الرئيس يعرف ما يفعله المرؤوسون لأنه منذ سنوات قليلة مضت كان يشغل موقع مرؤوسه. في المقابل تفترض المنظمة القائمة على المعرفة أن الرؤساء لا يعرفون عمل مرؤوسيهم، من قبل. لأنه ليس من الضرورة أن يكونوا أدوا دور عمل مرؤوسيهم.

ربما لا يعرف قائد الفرق الموسيقية كيف يعمل المزمار، لكنه يعلم ما الذي يقدمه المزمار من إسهام، وبالمثل فإن الجراح يعرف ما هو دور فني التخدير حتى ولو لم يعرف كيف يؤدي فني التخدير العمل. لكن قائد الفرقة والجراح يعرفان كيف يثنيان على أداء أعضاء فريقيهما، لكن لا أحد في المنظمات القائمة على المعرفة يعرف بما فيه الكفاية عن عمل المتخصص الآخر حتى يثني على ما يسهم به، فمثلا رجال التسويق ليسوا على دراية بما فيه الكفاية عن أداء باحثي السوق لكي يحكموا عليه، فهم لا يعرفون حتى اللغة البحثية والأساليب الفنية الإحصائية التي يستخدمونها.

ليس من المنتظر أيضا أن يقوم مديرو المبيعات بإجراء أي تنبؤ بحجم المبيعات أو حتى الأسعار، وقد لا يعرفون ما يكفي لكي يخبروا من يقومون بعملية التنبؤ بالأسعار بما يجب أن يفعلوه. يشابه ذلك مديرو المستشفى الذين قد لا يعرفون عمل اختبار إكلينيكي، أو لا يمكنهم أن يخبروا إخصائي علم الأمراض في المعمل الطبي ما هو أفضل أنواع الاختبار، وكيف ينبغي إجراؤه. في عسكرية اليوم، الضابط الآمر لسرب جوي ربما لن يكون قادرا على اطلاع رئيس طاقمه ، ماذا تعني الصيانة الجيدة، ناهيك عن كيف يتم القيام بها. وحتى في المصنع، خاصة في الإنتاج الأوتوماتيكي الفائق التطور، يكتسب العمال بشكل متزايد معرفة أكثر من عملهم أكثر عن رؤسائهم.

من المعلومات إلى المسئولية :

لذلك فإن المنظمة القائمة على المعرفة تتطلب من كل فرد أن يتحمل مسئولية تحقيق الأهداف وأن تكون له مساهمات فاعلة ،وفوق هذا كله أن يكون سلوكه سلوكا مسئولا.

ذلك يقتضي أن يفكر كل أعضاء المنظمة من خلال أهدافهم وإسهاماتهم وأن يتولوا المسئولية تجاههما. وهذا يعني ألا يكون هناك "مرؤوسين" بل هناك "زملاء" فقط. وعلاوة على ذلك فإن على الأعضاء في المنظمة القائمة على المعرفة أن يكونوا قادرين على التحكم في عملهم من خلال التغذية الاسترجاعية من نتائجهم وإلى أهدافهم. (وقد سميت ذلك قبل ٤٠ عاما في

كتابي عام ١٩٥٤م إدارة الممارسة The Practice Management الإدارة بالأهداف والتحكم الذاتي). وهي أيضاً تتطلب أن يسأل كل العاملين أنفسهم: "ما هو الإسهام الوحيد الأكبر لهذه المنظمة ورسالتها التي يمكن أن أقوم بها في هذا الوقت على وجه التحديد؟" وبمعنى آخر يتطلب ذلك أن يتصرف كل الأعضاء كصانعي قرار مسئولين، وأن يرى كل الأعضاء أنفسهم "كمديرين".

إنها مسئولية كل الأعضاء في المنظمة أن يفعلوا الاتصال مع بعضهم البعض في جميع الاتجاهات بهدف التعريف بأولوياتهم وإسهاماتهم، وأن يتأكدوا من أن أهدافهم تتواءم مع أهداف المجموعة كلها.

مسئولية التفكير هذه حيال ما ينبغي أن تكون عليه المساهمة، (أي من خلال التفكير بمسئولية كل فرد كعامل معرفة) تعتمد على الأفراد أنفسهم. في منظمة المعرفة تكون المسئولية مسئولية الكل، بغض النظر عن العمل الذي يؤديه كل فرد.

الفنيون الذين يبلغ عددهم (٩٧) فنياً في مصنع صغير لصنع الحديد والصلب يعتبرون قانونياً "عمالا"، لكنهم يتحكمون فى الآلات التي تنتج أكبر كمية ممكنة من الحديد والصلب مثلما ينتج مصنع تقليدي متكامل للحديد يعمل فيه ألف عامل. إن كل واحد من هؤلاء الفنيين يتخذ قرارات حاسمة بشكل متواصل من خلال طرفيات الحاسب الآلي المخصصة للتحكم، هؤلاء يمكن تدريبهم ويحتاجون للتدريب، لكنه لا يمكن إصدار الأوامر إليهم. كل

واحد منهم يتخذ قرارات متواصلة لها تأثير مباشر على مخرجات مصنع الحديد والصلب أكثر من تأثير مديري القرون الوسطى في مصانع الحديد والصلب التقليدية. كل منهم ينبغي أن يوجه له السؤال التالي: "ما الذي يجب أن نحاسبك عليه؟" و "ما هي المعلومات التي تحتاج إليها؟ وبالمقابل ما هي المعلومات لديك التي ينبغي ان تقدمها لنا؟". هذا يعني أن العامل يجب أن يكون مشاركاً في تقرير ماهية المعدات المطلوبة ، وكيف يتم وضع برنامج لمواعيد العمل وماذا يجب أن تكون عليه سياسة العمل الأساسية لمصنع الحديد والصلب ككل. لذلك فإن المجموعة كلها في مصنع الحديد والصلب الصغير عبارة عن فريق واحد حيث يكون فيه كل عضو مسئولا تجاه أداء المنظمة.

وحتى المنظمات التي تبدو من النظرة الأولى تقوم بأداء أعمال لا تتطلب مهارات عالية (أو لا تتطلب مهارات على الإطلاق) تحتاج لإعادة تصميمها بحيث تكون قائمة على المسئولية. هناك عدد صغير من الشركات (واحدة في الدانمارك وواحدة في الولايات المتحدة، وواحدة في اليابان) نجحت بشكل كبير في زيادة إنتاجية عمالها الذين يقومون بأعمال غير ماهرة (أعمال بسيطة) كعمال الصيانة في المستشفيات وفي المصانع، وفي تجهيز المكاتب. لقد استطاعت تحقيق هذه الزيادة في الإنتاجية من خلال جعل أدنى المستخدمين في السلم الوظيفي يتحملون المسئولية، العمال الذين يستخدمون

السطل والمكنسة لتنظيف الأرضيات، والعمال الذين ينظفون المكاتب بعد ساعات العمل. يقومون بهذا الأداء وهذه الإسهامات من أجل أهداف الفريق كله. هؤلاء العمال يعرفون عن العمل أكثر من أي أحد آخر، ويتحملون المسئولية ويتصرفون بموجبها.

جعل كل شخص مساهماً :

هناك الكثير من الطروحات عن "التخويل" "والتمكين اليوم. هذه المصطلحات تعبر في حقيقة الأمر عن زوال المنظمة القائمة على الأوامر والسيطرة، إلا أنها في نفس بالوقت مصطلحات تعبر عن السلطة وعن الرتب الوظيفية مثلها مثل المصطلحات القديمة. يجب علينا أن نتحدث بدلاً عن ذلك عن المسئولية والإسهامات، لأن السلطة من دون مسئولية ليست سلطة على الإطلاق؛ إنها عدم المسئولية.

يجب أن يكون هدفنا هو أن نجعل الناس مسئولين، والسؤال الذي يطرح يجب ألا يكون: "ما الذي يجب أن تكون مخولاً به؟" بل هو: "ما الذي يجب أن تكون مسئولاً عنه؟" إن عمل الإدارة في المنظمة القائمة على المعرفة هو ألا تجعل كل شخص مديرا، بل أن تجعل كل شخص مساهماً.

الجزء الثانى

المجتمع السياسى
والنظام السياسى



الفصل السادس

من الدولة القومية
إلى الدولة الشمولية

من الدولة القومية إلى الدولة الشمولية

إن التغييرات التي تمت في البنية السياسية لمجتمع ما بعد الرأسمالية والمجتمع السياسي عظيمة (لنستخدم المصطلح القديم "Polity" لأنه يعبر بدقة عن المجتمع السياسي والنظام السياسي) بكل ما تحمل الكلمة من معنى مثلها مثل التغييرات التي حدثت في المجتمع والبنية الاجتماعية، وهي حقيقة واقعة حدثت على مستوى العالم.

إن نظام الأمس العالمي يتلاشى بسرعة في مشيه بينما نحن ما زلنا في انتظار بزوغ نظام الغد العالمي، وبالتالي نحن لا نواجه "النظام العالمي الجديد" الذي يردده سياسيو اليوم باستمرار، نحن في حقيقة الأمر نواجه فوضى عالمية جديدة لا يمكن التنبؤ إلى أي مدى ستستمر.

نحن ننتقل إلى عصر "تالٍ" في البنية السياسية وفي المجتمع السياسي، أيضاً. عصر ما بعد دولة السيادة. ونحن ندرك مسبقاً القوى الجديدة - وهي مختلفة تماماً عن تلك القوى التي هيمنت على البنية السياسية والمجتمع السياسي طوال القرون الأربعة الماضية. ونحن ندرك أيضاً المتطلبات الجديدة، وبإمكاننا أن نتصور بدقة بعض منها - بل ربما معظمها. ومع ذلك نحن لا نعرف الإجابات ولا الحلول، ولا عملية التكتلات الجديدة. وحتى أكثر مما يحدث في المجتمع والبنية الاجتماعية، يكتب ويتحدث الممثلون على

خشبة المسرح السياسي (السياسيون والدبلوماسيون والموظفون المدنيون والعلماء السياسيون والكتاب السياسيون) مستخدمين مصطلحات الأمس، وهم يتصرفون عموماً – وبالتأكيد عليهم أن يتصرفوا كذلك وفق فرضيات الأمس وعلى مبدأ حقائقه .

تناقض الدولة القومية :

كما يعرف الجميع وكما تقول كل كتب التاريخ أن الأربعمائة سنة الماضية من تاريخ العالم، هي قرون الدولة القومية الغربية، وكل ما هو راسخ في أذهان كل الناس الآن هو صحيح إلا أنها حقيقة متناقضة.

فيما يتعلق بالاقحامات السياسية في هذه القرون الأربعة، فقد كانت كلها محاولات لتجاوز الدولة القومية وإبدالها بنظام سياسي انتقالي، سواء كان ذلك نظاماً إمبراطورياً استعمارياً أو دولة عظمى أوروبية (أو آسيوية). تلك هي القرون التي قامت وسقطت فيها الإمبراطوريات الاستعمارية – ظهرت الإمبراطوريتان الأسبانية والبرتغالية في القرن السادس عشر وانهارتا في أوائل القرن التاسع عشر؛ ثم بدأت في القرن السابع عشر الإمبراطوريات الإنجليزية والدنماركية والفرنسية والروسية واستمرت حتى القرن العشوين. حتى ظهور ممثل كبير على خشبة مسرح التاريخ العالمي خلال هذه القوون

الأربعة بُدء في الحال العمل على تجاوز الدولـــة القوميـــة وتحويلـــها إلـــى إمبراطورية. لقد توحدت ألمانيا وإيطاليا بشق الأنفس وبدأتا في الحـــال فـــي المد الاستعماري بين عام ١٨٨٠م والحرب العالمية الأولى، وإيطاليا حـــاولت مرة أخرى في وقت متأخر حتى عام ١٩٣٠م. وحتـــى الولايـــات المتحـــدة أصبحت قوة استعمارية في بداية القرن العشرين، وكذلك حذت حذوهم الدولة الوحيدة غير الغربية وهي اليابان لتصبح دولة قومية.

في أوروبا نفسها وهي منشأ الدولة القومية، تمت الهيمنة عليها خلال هذه القرون الأربعة بمحاولة إثر أخرى لإقامة دولة انتقالية شمولية. كانت هنـــاك ستة محاولات خلال هذه الفترة قامت بها دولة أوروبية قومية واحدة لتصبـــح حاكمة لأوروبا ولتحول الدولة القومية إلى دولة أوروبيـــة شـــمولية تحـــت سيطرتها وهيمنتها.

أول محاولة من هذا القبيل قامت بها أسبانيا بدأت في منتصـــف القـــرن السادس عشر، مع أنها كانت نفسها تحاول أن تظهر كدولة موحدة بعـــد أن كانت مجموعة ممالك متنازعة ودوقيات ومقاطعات ومدن متحررة، وجمّعـت على نحو متفكك وحكمت من قبل أمير. مع ذلك لم تتخل أسبانيا عن حلمـــها في أن تصبح حاكمة على أوروبا، وظلت هكذا حتى قبل مائة عام لاحقة، إلا أنها لم تنل أي شئ سوى تدمير نفسها اقتصادياً وعسكرياً.

تولت على الفور فرنسا ما بدأته أسبانيا، أولاً تحت حكم ريشليو ثم لويس الرابع عشر، واستسلمت هي الأخرى بعد (٧٥) عاماً لاحقة، وكانت منهكـــة

بشكل كلي، خصوصاً من الناحية المالية. ومن ناحية ثانية، لم يمنع ذلك حاكم فرنسي آخر هو نابليون بعد (٥٧) عاماً لاحقة أن يحاول مرة أخرى توريط كل أوروبا في (٢٠) عاماً من الحروب والاضطرابات في محاولة منه ليصبح حاكم أوروبا ولبناء الدولة الفرنسية الشمولية المهيمنة. ثم وقعت في هذا القرن الحربين الألمانيتين من أجل السيادة على أوروبا. وبعد هزيمة هتلر، حاول ستالين باستخدام القوة العسكرية التدميرية إنشاء أوروبا التي تكون محكومة من قبل روسيا. وكان ذلك في نفس الوقت الذي حاولت فيه اليابان بناء إمبراطورية استعمارية على النمط الأوروبي، وسرعان ما أصبحت دولة قومية اتبعت الأنموذج الغربي وحاولت في هذا القرن أن تقيم الدولة الشمولية الآسيوية المحكومة من قبل اليابان.

في الواقع ليست الدولة القومية هي التي نشأت عنها الإمبراطوريات، فالدولة القومية نفسها ظهرت كاستجابة لدوافع انتقالية. كانت الإمبراطورية الأسبانية قد أنتجت كمية هائلة من الذهب والفضة في أمريكا، حيث استطاعت أسبانيا تحت حكم فيليب الثاني، ابن شارلس الخامس وخليفته، أن تمول أول جيش مستقر من المشاة الأسبان، والفيالق الرومانية. (ثار جدل بأنه كان أول مؤسسة "عصرية"). وهكذا كانت أسبانيا مجهزة تجهيزًا جيدًا، حيث أطلقت أول حملة للسيادة على أوروبا وهي أول محاولة بغرض توحيد أوروبا تحت الحكم الأسباني. نتيجة لذلك أصبحت مناهضة التهديد الأسباني المحرض والهدف المعلن لمبتكر فكرة الدولة القومية، وذلك كما ذكر

المحامي الأسباني والسياسي جين بودين (١٥٣٠-١٥٩١م)،في كتابه لعـــام ١٥٧٦م Six Livers de la Republique. إن التهديد الأسباني هو الذي أنشـــأ دولة بودين وأحيا القومية، الحركة "التقدمية" في كل مكان من أوروبا، وتـــم قبول نصائح بودين فقط لأن التهديد كان عظيماً وحقيقياً : الدولـــة القوميـــة ومؤسساتها عبارة عن مرفق عام مدني يدار مركزياً ويكون تحت إمرة القيادة العليا فقط؛ أما القيادة المركزية للجيش فتكون من قبل جنود محـــترفين يتـــم تعيينهم من قبل حكومة مركزية مسئولة؛ وسيطرة مركزية على صك العملـــة والضرائب والجمارك، وهيئة قضائية محترفة يتم تعيينها مركزياً بدلاً عـــن محاكم محلية يكتظ بها أشخاص من ذوي المهابة والجاه من المحليين. كـــانوا يمثلون تهديدًا واعتداءاً صارخاً على الحقوق نابعاً من "منفعة ذاتية خاصـــة" ترجع إلى الأزمنة الغابرة: كنيسة مستقلة بذاتها واسقفيات وأديـــرة للرهبـــان مستثناة؛ لوردات محليون من مختلف المستويات، كل منهم يحرســـه اتباعـــه الذين يدينون له هو فقط بالولاء والطاعة، ويتمتع كل منهم بسلطاته القضائية وصلاحياته لجبي الضرائب؛ مدن حرة ونقابات تجارية محكومة ذاتياً، وقدراً لا حصر له من مثل هذه الأمور. لكن المحاولة الأسبانية لفرض السيادة على أوروبا لم تترك خياراً آخر لهم؛ فإما إن تكون خاضعة للســـيادة القوميـــة أو عرضة للاستيلاء عليها من قبل سيادة أجنبية. من وقتها وعلى نحو عملـــي فإن أي تغيير في البنية السياسية للدولة الأوروبية القومية تســـبب أو علـــى الأقل قد انطلقت شرارته، في محاولات مماثلة للفـــوز بالســـيادة الأوروبيـــة

ولإحلال الدولة الشمولية محل الدولة لتهيمن عليها بالمقابل كل من فرنسا وألمانيا وروسيا.

لذلك قد يتوقع الواحد منا أن هناك علماء سياسيين قاموا بدراسة الإمبراطورية الاستعمارية بهدف تطوير نظرية سياسية خاصة بها، إلا أنهم لم يفعلوا شيئا من هذا القبيل. لقد ركزوا على النظرية السياسية ومؤسسات الدولة القومية، بينما كان متوقعاً أن يقوم مؤرخون على نحو مماثل بدراسة الدول الأوروبية الشمولية. نجد الآن أن كراسي الأستاذية ذات الاعتبارات الخاصة بقسم التاريخ في جميع الجامعات هي كراسي أستاذية للتاريخ القومي، وكل كتب التاريخ المشهورة عن الدولة القومية، سواء كانت إنجلترا أو فرنسا، الولايات المتحدة أو أسبانيا، أو روسيا، وحتى بريطانيا حاكمة أكبر إمبراطورية استعمارية فقد كانت أيضاً لعدة سنوات الأكثر نجاحاً، ومركزًا لدراسة وتدريس تاريخ الدولة القومية.

الولايات المتحدة بشكل عملي هي أول من أبدى اهتماماً بالتاريخ من الدرجة الأولى بالإمبراطورية قياساً بالدولة القومية : وليام بريسكوت (١٧٩٦-١٨٥٩م)، في مؤرخاته عن الفتوحات الأسبانية للمكسيك وبيرو، وفرناندو برودل يعتبر أحد المؤرخين من الدرجة الأولى (١٩٠٢-١٩٨٥م). لم يقيد بريسكوت نفسه بدراسة الدولة القومية فقط، بل شملت رؤيته كل أوروبا - وبالتأكيد كل العالم معاً. لكنه كان مؤرخاً اقتصادياً واجتماعياً أكثر من كونه سياسياً. المؤرخان الألمانيان العظيمان اللذان ظهرا في القرن التاسع

عشر (هما المؤرخان اللذان قدما التاريخ "كعلم" أكثر من أي أحد آخر) ليوبولد فون رانك (١٧٥٩-١٨٨٩م) وثيودور مومسين (١٨١٧-١٩٠٣م) ، لم يقيدا نفسيهما كذلك بكتابة التاريخ الألماني، فعلى سبيل المثال فإن تاريخ الباباوات كان من أهم أعمال رانك، كما أن أعظم عمل لمومسين كان عن تاريخ روما، ولكنهما تجاهلا المد تجاه إقامة الإمبراطورية في السياسات الحديثة، واعتبرا محاولات السيادة على أوروبا جزءا لا يتجزأ من التاريخ القومي، مثل : التاريخ الألماني والفرنسي والإيطالي، على العكس من كونها أحداث تتجاوز الدولة القومية، وفي الواقع كمحاولات لتستبدل ببنية سياسية انتقالية.

أحد الأسباب لهذا التجاهل بالإمبراطورية والدولة الشمولية هو عدم قيام مؤسسات متطورة. للتحقق من ذلك نجد أن مجلس اللوردات في لندن هو كمحكمة الاستئناف العليا لكافة الممتلكات البريطانية، إلا أن وظيفته وكمحكمة استئناف للجزر البريطانية جاء عرضيا. يماثل ذلك البرلمان البريطاني، فهو نظريا يعتبر الهيئة التشريعية لكل الممتلكات البريطانية. ولكن كل أعضائه تم انتخابهم من "المملكة المتحدة"، أي من الجزر البريطانية فقط. ومن النادر أن يهتم البرلمان بأي شئ آخر عدا شئون المملكة المتحدة إلا في أوقات الأزمات وفي المقابل تمتد سلطة الملك أو الملكة لتشمل كل الإمبراطورية البريطانية على الرغم من أنه لم تطأ قدم أي ملك بريطاني أياً من الممتلكات البريطانية حتى حين زوال الهيمنة البريطانية. بعد زوال الإمبراطورية بدأت الملكة

الحالية اليزابيث الثانية بزيارة دول الإمبراطورية السابقة. مع ذلك فإن بريطانيا هي أكثر دولة اقتربت من بناء إمبراطورية مؤسساتية بمعناها الحقيقي.

لم تكن "الإمبراطوريات" الاستعمارية مجرد قصص خيالية لم تكن كذلك إمبراطوريات. لقد كانت دولاً قومية لها ممتلكات استعمارية. وللتدليل على ذلك يحتاج المرء فقط إلى مقارنة بنائها السياسي مع مسمياتها مثل الإمبراطورية الرومانية. عصر الإمبراطوريات الاستعمارية ، استمر تقريبا مثله مثل الإمبراطورية الرومانية حوالي ٤٠٠ عام. وهذه الفترة الزمنية يفترض أن تكون كافية للتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة الأم والإمبراطورية، ولكن في الحقيقة لم يحدث أي شئ من هذا.

كان تراجان (٩٨-١١٧ق.م)، وهادريان (١١٧-١٣٨ق.م) وديوكليتيان (٢٨٤-٣٠٥ق.م) أعظم ثلاثة أباطرة "استعماريون" رومان بعد أوغستوس. ولد ونشأ تراجان وهادريان في أسبانيا، وديوكليتيان في يوغسلافيا السابقة، ولم يكونوا من أصل لاتيني؛ لقد كان الاثنان الأوائل على الأرجح من البربر، وديوكليتيان كان آريا أو سلافيا. ولكن هل يستطيع أحد أن يتصور الأمريكي جورج واشنطن (١٧٣٢-١٧٩٩م)، أو الجنوب أفريقي جان سمتز(١٨٧٥-١٩٥٠م) أو الهندي جواهر لال نهرو(١٨٨٩-١٩٦٩م) كرؤساء وزراء بريطانيون؟ لقد ظل الزعماء السياسيون الأبرز والأقدر بالتأكيد في زمانهم، وكانوا يتحدثون اللغة الإنجليزية وكانوا قادة سياسيين ذوى ثقافة إنجليزية،

وكان ذلك على مشارف نهاية القرن الثامن عشر، بعد الحرب العالمية الأولى وبعد هزيمة تشرشل في الانتخابات العامة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

كان آخر أعظم كاتبين كلاسيكيين لاتينيين هما: سانت أوغستين (٣٥٤-٤٣٠ق.م)، الذي ولد وتربى في الأجزاء الداخلية من ما يعرف الآن بالجزائر ينحدر على الأرجح من أصل بربري، والثاني معاصره سانت جيروم (٣٤٠-٤٢٠ق.م)، سلوفانيا، وولد على مقربة من لجوبلجانا الحالية. لقد قضى سني حياته الأولى في القضاء الألماني وأنجز أهم أعماله وهو ترجمة الكتاب المقدس إلى اللاتينية خلال الفترة التي قضاها من حياته في القدس وبيت لحم. ويعتبر أعظم إرث باق للإمبراطورية الرومانية (وما زال يشكل جزءاً من أساس القانون والتشريع الأوروبي) هو تجميع وتنسيق القوانين باللغة باللاتينية. لكن ذلك تم في القسطنطنية التي تتحدث اللغة اليونانية بأمر من الإمبراطور جستنيان الذي كان يتحدث اليونانية، (٤٨٣-٥٦٥ق.م)، ومن قبل علماء لم يكن واحد منهم رومانياً، وفي وقت كان فيه غرب الإمبراطورية التي تتحدث اللغة اليونانية قد تم إخضاعها لحكم بربري.

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية بمئات السنين كان الاعتقاد السائد لدى الرومان، حتى أولئك الأكثر تديناً بالمسيحية تعلموا لاتينية سيسيرو وكانوا تواقين إلى المجد الذي كانت تمثله في مجد روما، والي أوغستوس وتراجان وهادريان.

هناك عدد كبير من المستوطنين في المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة – خاصة "العرق الأفضل" – الذين كانوا يعتبرون أنفسهم انهم الإنجليزيين أبناء إنجلترا، أكثر من كونهم "أمريكيين" خلال حرب الاستقلال الأمريكية، أي أثناء تفكك واحدة من الإمبراطوريات الحديثة. لكن هؤلاء الأمريكيين "الموالين" كانوا يشكلون الاستثناء، فبعض "المستعمرات" في المكسيك وكولومبيا أو البرازيل حزنت على زوال الإمبراطوريتين الأسبانية والبرتغالية. بل كانت القلة من "المستعمرات" التي حزنت على غياب إمبراطوريات القرن العشرين، والمتمثلة في الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية والإمبراطورية الدنماركية والإمبراطورية اليابانية. الاستعمار البريطاني في الهند ساهم في ولادة طبقة عليا مميزة وجديرة بالملاحظة. هذه الطبقة مكونة من أناس يحملون ثقافتين خالصتين، معظمهم تلقى تعليمه في أفضل الجامعات الإنجليزية وتشرب الأدب الإنجليزي والقانون الإنجليزي والفلسفة البنيوية الإنجليزية وبالتاريخ الإنجليزي. مع ذلك لم يتعلق أي واحد من هؤلاء بالإمبراطورية الإنجليزية أو كانت له أية علاقات إمبراطورية، ولم يحاول أي أحد منهم إيجاد صيغة دستورية للحفاظ على البنية الثقافية للإمبراطورية الإنجليزية التي أقامت حكماً ذاتياً هندياً. وبدلاً عن ذلك فقد كانوا الأكثر تكريساً والأكثر تصلباً في دعوتهم من أجل استقلال هندي شامل، ومن اجل إقامة دولة هندية قومية منفصلة.

ومما يدعو للدهشة أكثرمن ذلك الافتقار التكامل في الإمبراطورية الروسية. فالأوكرانيون وأبناء روسيا البيضاء، والأرمينيون، والجورجيون والألمان أناس من جميع الأصول الأوروبية (ما عدا فقط اليهود والبولنديين الكاثوليك) عوملوا على مدى قرون عديدة على قدم المساواة في كل من روسيا القيصرية وروسيا الاشتراكية. لقد كان كل ما عليهم فعله هو تعلم اللغة الروسية. لقد كان عدد كبير من الجنرالات والوزراء القياصرة من اصل ألماني، منهم على سبيل المثال الكونت ويت، رئيس الوزراء المستنير الذهن الذي كان آخر رئيس وزراء لآخر قيصر. كان ستالين جورجيا؛ وآخر رئيس أركان للجيش السوفييتي أوكرانيا. ومع ذلك وبعد تفكك الإمبراطورية السوفييتية لم يكن هناك شعور عاطفي فعلي مناصر للإمبراطورية أو حزب مُوالٍ للإمبراطورية، ولا حركة مؤيدة للإمبراطورية. لقد كانت المقاومة باسم القومية ولم تكن باسم الإمبراطورية، فالروس الأصليون الذين يعيشون في ما أصبح الآن يسمى بالدول القومية الجديدة مثل مولدوفيا أو لاتفيا طالبوا بالاستقلال واحتجوا على تصنيفهم مولدوفيين أو لاتفيين.

هذا القصور الذي عانت منه الإمبراطوريات الاستعمارية جعلها تصبح مجرد هياكل إدارية ليس إلا، أي عجزت في أن تصبح مجتمعات سياسية. هذا التناقض الذي وقعت فيه الإمبراطوريات بكل سهولة يجعلنا نخلص إلى أنه كان أمرًا "طبيعياً". ففي الوقت الذي قامت فيه الإمبراطورية الرومانية بعد حرب دموية متتالية، فقد قامت الإمبراطوريات الاستعمارية الحديثة بحد أدنى

من التقاتل. وللإنصاف فقد حاربت بريطانيا في الهند ولكن بشكل رئيسي ضد الفرنسيين أكثر من كونها كانت حربا ضد الحكام الهنود، ودخلوا حربا مريرة ضد البوير في جنوب أفريقيا. لذلك يمكن القول إن الإمبراطورية البريطانية قد قامت على شئ يسير من العنف، ما عدا بعض المصادمات المحلية هنا وهناك. ولم تتطلب هذه المصادمات أكثر من إشراك عدد لا يزيد عن ألف محارب بريطاني. لقد كان تمرد الجنود الهنود في عام ١٨٥٧م أكبر انتفاضة ضد الحكم البريطاني طوال المائة وخمسين عاما فيما بين الاستقلال الأمريكي وانفصال الإيرلنديين بعد الحرب العالمية الأولى.

يماثل ذلك المقاومة الطويلة الأمد الوحيدة التي واجهها الروس ضد امتداد إمبراطوريتهم التي كانت في القوقاز وليست في أوكرانيا أو في دول البلطيق (التي ضمت في القرن الثامن عشر)، وليست في آسيا الوسطى. وكانت المعارك التي توجب على الفرنسيين خوضها لإقامة إمبراطوريتهم في جنوب شرقي آسيا وفي أفريقيا شبيهة بمصادمات اشترك فيها بعض الجنود بالقيلس مع فرنسا أو أي دولة أوروبية تتورط في خلافات حدودية أوروبية تافهة وغير هامة.

وعندما تظهر أي علاقة على الضعف لأي قوة أوروبية (أو يابانية) سرعان ما تنهار تلك الإمبراطورية متفككة إلى دول قومية. حتى ما كان يعرف "بالسيادات البيضاء" التابعة للإمبراطورية البريطانية (استراليا وكندا

ونيوزيلندا) تحولت إلى دول قومية في اللحظة التي لم تعد فيها "مستعمرات". لقد حدث ذلك ؛لأنه لم يكن متاحا أي شكل آخر من أشكال التكامل السياسي.

لقد كانت الإمبراطورية الحديثة تفتقر إلى القوة الموحدة لها في المقابل، الدولة القومية كانت هي الوحيدة القادرة بمفردها على التكامل وأن تشكل مجتمعاً سياسياً وأن تحدد واجبات المواطن وحقوقه وامتيازاته.

حتى في أوروبا لم يستطيع أي أحد من الفاتحين أن يوحد الدولة الشمولية في بنية سياسية متماسكة، لقد كان كل ما تمكنوا من عمله (من فيليب الثاني وحتى ستالين) هو إخضاعها بواسطة القوة والبطش. إلا أن هناك ثلاث محاولات كانت تهدف إلى إنشاء دولة أوروبية شمولية تضمنت أيدلوجيات واعدة بقوة، هي: محاولات نابليون بواسطة الحرية والإخاء والمساواة Liberte, Franternite, Egalite وأيدلوجية الثورة الفرنسية؛ وهتلر عن طريق أيدلوجية الكراهية والحسد ومعاداة السامية (والتي استحوذت على استقطاب أكثر بكثير مما نريد الاعتراف به، الأمر الذي يفسر لماذا كان يوجد هناك استرضاء لهتلر على حساب المبادئ الأخلاقية اجتنابا لعدوانه، بدلاً من مقاومته من قبل الدول الأوروبية التي تم احتلالها من قبله)؛ وستالين من خلال الأيدولويجية الماركسية الاشتراكية التي كانت على مدى مائة عام تتمتع بأقوى وأوسع قبول منذ مجيء المسيحية. وحتى محاولة اليابانيين لإقامة دولة شمولية تضم جميع أجزاء آسيا كانت تقوم على أيدلوجية قوية معادية للغرب ومعادية للاستعمار. مع ذلك، فإن كل هذه المحاولات فشلت

بسبب عجزها عن تحويل الأقاليم الخاضعة لها إلى بنية سياسية مؤسساتية، وفشلت أيضاً في إقامة أي شئ حتى وإن كان بعيدًا عن مطلب سانت بول "أنا مواطن روماني". كان بول يهودياً في الدين والعرق وإغريقيا في الثقافة واللغة؛ مع ذلك كان مطلبه الأسمى هو "أنا مواطن روماني" لقد كانت تلك دعوة لقانون فوق الجميع ومطالبة بهوية سياسية تلغي الجغرافيا والعرق واللغة.

لقد فشلت كل الإمبراطوريات والدول الشمولية بسبب عجزها في تجاوز الدولة القومية، ناهيك عن أن تصبح خليفتها. وبينما كانت الدولة القومية واقعاً سياسياً في قرون الإمبراطوريات والدول الشمولية، فقد حولت نفسها بشكل كبير خلال المائة عام الأخيرة. لقد تحولت إلى دولة شمولية.

أبعاد الدولة الشمولية :

بحلول عام ١٨٧٠م حققت الدولة القومية انتصاراً في كل مكان. حتى النمسا أصبحت النمسا – المجر، اتحاد لدولتين قوميتين. وأصبحت الدول القومية التي ظهرت في عام ١٨٧٠م تبدو وتتصرف كالدولة القومية ذات السيادة التي ابتكرها بودين قبل ٣٠٠ عام.

إلا أن الدولة القومية التي ظهرت بعد قرن من الزمن (عام ١٩٧٠م)، حملت مقدارا ضئيلا من الشبه لدولة بودين، أو بمعنى أصح للدولة القومية

عام ١٨٧٠م. لقد تحولت إلى دولة شمولية – من نفس النوع السابق الذي ظهر عام ١٨٧٠م إلا أنه كان مختلفاً عنه كاختلاف الأسد الأمريكي عن القطة[1].

لقد تم تصميم الدولة القومية لكي تكون لها الوصاية على المجتمع المدني إلا أن الغلبة كانت لصالح الدولة الشمولية،. فقد حلت مكان المجتمع المدني مستخدمة إجمالا أقصى أشكال الاستبدادية تطرفاً. بممارسة الدكتاتورية، أصبح كل المجتمع مجتمعاً سياسياً.

الدولة القومية لكي تحمي حياة المواطن وحريته وملكيته ضد التصرفات الاستبدادية باسم السيادة العليا. والدولة الشمولية في أدنى أشكال تطرفها تعتبر نموذجاً أنجلو أمريكي معتبرة ملكية المواطن ممكنة بموافقة جابي الضرائب. وقد أشار جوزيف شومبيتر(١٨٨٣–١٩٥٠م) لأول مرة في مقالته عام ١٩١٨م "الحالة المالية" أن المواطن في ظل الدولة الشمولية يمتلك فقط ما تسمح له الدولة بامتلاكه بشكل مباشر أو ضمني.

لقد كانت الوظيفة الأولى لدولة بودين القومية هي المحافظة على المجتمع المدني خاصة في وقت الحرب. وهذا في الواقع ما يعنيه "الدفاع". لقد عملت الدولة الشمولية بشكل متزايد على جعل التمييز بين السلم والحرب غير

---

(١) أول من فهم ذلك لم يكن سياسيا أو عالما، بل كان روائيا. فرانز كافكا Franz Kafka (١٨٥٣-١٩٢٤م) في روايتيه "المحاكمة" و"القلعة" The "Trial" and The "Castle" نشرتا بعد موته وكانتا تحليلا عميقا في الدولة الشمولية في شكلها الأول.

واضح وضبابي، وبدلاً عن حالة السلام أصبح يوجد هناك حالة "الحرب الباردة".

الدولة الراعية :

التحول من الدولة القومية إلى الدولة الشمولية بدأ في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. لقد كانت أول خطوة صغيرة تجاه الدولة الشمولية من ابتكار بسمارك عام ١٨٨٠م "لدولة الرفاهة". هدف بسمارك كان احتواء المد المتصاعد للشيوعية. لقد كانت استجابة لتهديد حرب الطبقات. وكان ينظر إلى حد كبير إلى الحكومة على أنها وكالة سياسية.ولكن بسمارك حول الحكومة إلى وكالة ضمان اجتماعي نظر إلى الحكومة على أنها مؤسسة اجتماعية وكانت مقاييسه الخاصة بالرفاهية هي التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث الصناعية؛ وصناديق تقاعد كبار السن (بعد ٣٠ عاماً)، بعد الحرب العالمية الأولى، ظهر الابتكار البريطاني الخاص بحقوق العاطلين عن العمل. وعلى الرغم من تواضع هذه المقاييس إلا أن المبدأ كان راديكاليا وكان له تأثير كبير إلى حد بعيد أكثر من ردود الفعل الفردية التي اتخذت باسمه.

في نظام التأمين الصحي الألماني، يجب التأمين على جميع الناس العاملين وعائلاتهم ضد الأمراض، ولهم حرية اختيار شركة التأمين والتي في الغالب تكون غير حكومية. وأما في ظل حقوق العاطلين عن العمل التي أسسها البريطانيون، فقد أصبحت الدولة شركة للتأمين؛ وتصرفت مرة أخرى كمؤسسة مالية صرفة. الضمان الاجتماعي الذي من خلاله وجدت دولة

الرفاهة في الولايات المتحدة ما بين العشرينات والثلاثينات مد القرن العشرين تم تنظيمه على نفس المبدأ. وكذلك التدابير الاجتماعية الأخرى المتعلقة بالاتفاقية الجديدة مثل : تقديم الإعانات الزراعية، أو دفع تعويضات للمزارعين مقابل عدم زراعة أراضيهم لكي يتم ضمان انخفاض في فائض إنتاج محاصيل المزرعة من جهة وتقديم إعانة اجتماعية للمزارعين من جهة أخرى.

سيطر الاشتراكيون والفاشستيون والنازيون في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين على المؤسسات الإجتماعية. لكن الحكومات الديموقراطية كانت ولاتزال تقدم التأمين فقط، أو على الأكثر كانت تقدم الإعانات. وفي العموم كانت تلك الحكومات ما تزال خارج نطاق تقديم الخدمة الاجتماعية أو الضغط على المواطنين لكي يسلكوا سلوكاً اجتماعياً لائقاً.

تغير ذلك بشكل متسارع بعد الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كانت الدولة هي التي تقدم الخدمة أصبحت هي "المديرة". آخر التغييرات لدولة الرفاهية التقليدية (وجدليا كانت هي الأكثر نجاحاً) كانت هي US GI bill BIL OF Right ميثاق حقوق المحاربين الأمريكيين، وهو تشريع تم سنه بعد الحرب العالمية الثانية يعطي الحق لكل المحاربين القدامى الأمريكيين العائدين في الحصول على الموارد المالية للالتحاق بكلية لمواصلة التعليم العالي. من ناحية ثانية، لم تحاول الحكومة أن تشترط عليهم الالتحاق بأي نوع من

الكليات التي يودون الالتحاق بها، كما لم تحاول أن تدير أي كلية. لقد قامت بعملية التمويل فقط في حالة اختيار المحارب القديم الالتحاق بكلية. وبعد ذلك يقرر المحارب نفسه أين يذهب وماذا يدرس، أما الكليات فلم يتم التأثير عليها بقبول هؤلاء المحاربين.

البرنامج الاجتماعي الآخر الهام الذي جاء في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هو البرنامج الوطني البريطاني للرعاية الصحية. وتعتبر هذه الخطوة الأولى (خارج الدول الدكتاتورية) التي جعلت للحكومة دوراً ولو جزئي أبعد من كونها مؤمن أو مقدماً للخدمات. ومن أجل توفير رعاية صحية وفق معايير محددة، تلعب الحكومة في هذا البرنامج دور شركة التأمين، فهي تعوض نفقات الطبيب الذي يقدم خدمة للمريض، دون ان يكون الطبيب موظفاً حكومياً، كما أن المريض لا يكون محصوراً بأي طريقة ضمن الحدود التي يختارها الطبيب.

مع ذلك فإن المستشفيات ورعايتها تحت مظلة الرعاية الصحية الوطنية سيطرت عليها الحكومة إذ أصبح الأفراد الذين يعملون في المستشفيات موظفين حكوميين؛ وفي الواقع أصبحت الحكومة تدير المستشفيات. وقد كانت هذه أول خطوة في اتجاه تغيير دور الحكومة في المجال الاجتماعي حيث أصبحت الحكومة واضعة للقوانين والمسهل، والمؤمن والمنفق. لقد أصبحت الحكومة الراسم والمنفذ للسياسات.

وبحلول عام ١٩٦٠م أصبح مقبولا في جميع الدول المتقدمة ان تكون الحكومة هي اللاعب الأساسي والملائم لكل المشاكل الاجتماعية، وكل الواجبات الاجتماعية. وفي الواقع فقد أصبح أي نشاط خاص وغير حكومي في مجال النشاط الاجتماعي مشتبهاً فيه ويعتبره "التحرريون" الحقيقيون "رجعي" أو "تمييز عنصري". في الولايات المتحدة أصبحت الحكومة الفاعل الحقيقي في مجال النشاط الاجتماعي، خاصة في محاولاتها لتغيير السلوك في مجتمع متعدد الأعراق من خلال الأنظمة والتعليمات التي سنتها. لقد كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة خارج نطاق الدول الدكتاتورية التي حاولت حتى الآن إحداث تغييرات في القيم الاجتماعية وفي سلوك الفرد.

الدولة الشمولية كمسيطر على الاقتصاد :

بحلول أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تحولت الدولة القومية إلى مؤسسة اقتصادية، وكانت أول الخطوات التي تم اتخاذها في الولايات المتحدة، حيث تم استحداث قوانين وتنظيمات لكل من الأعمال التجارية والملكية الحكومية للنشاطات التجارية المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي. وقد بدأت الولايات المتحدة في السبعينات وبطريقة تدريجية في سن قوانين لتنظيم الأنشطة التجارية: الصيرفة، والسكك الحديدية، الطاقة الكهربائية، والهاتف. لقد كانت هذه التشريعات الحكومية التنظيمية من أكثر الاختراعات السياسية

الأصيلة في القرن التاسع عشر. وقد كان ينظر إليها بوضوح منذ البداية "كأسلوب ثالث" بين "الرأسمالية المطلقة" "والاشتراكية"، وكاستجابة للتوترات والمشاكل التي نشأت بسبب الانتشار السريع للرأسمالية والتقنية.

بدأت الولايات المتحدة بعد سنوات قليلة تالية بمزاولة النشاطات التجارية تحت ملكية الحكومة حيث كان ذلك لأول مرة في الثمانينات من القرن التاسع عشر في ولاية نبراسكا تحت قيادة وليم جيننيق بريان(١٨٦٠-١٩٢٩م). وبعد سنوات قلية أخرى لاحقة، (بين عامي ١٨٩٧م و١٩٠٠م) صادر كارل لوغر (١٨٤٤-١٩١٠م)، عمدة فيينا بطريقة مماثلة شركات "السيارات الخاصة" والطاقة الكهربائية وشركات الغاز من العاصمة النمساوية، وضمها إلى ملكية بلديته مثلما فعل بسمارك، الذي عمد إلى مقاومة الاشتراكية، ولم يكن بريان ولا لوغر اشتراكيين. كلاهما تطلق عليه الولايات المتحدة "الشعبي" (أحد أفراد حزب الشعب الأمريكي الذي يقف ضد الملكية الخاصة). وقد رأى كلاهما في ملكية الحكومة في المقام الأول وسيلة لتهدئة الحرب الطبقية المتصاعدة بشكل متلاحق بين "الرأسماليين" "والعمال".

يبقى أن هناك عددًا قليلاً من الناس في القرن التاسع عشر (خاصة قبل عام ١٩٢٩م) كانوا يعتقدون بأنه ينبغي على الحكومة أو بإمكانها إدارة الاقتصاد، ناهيك أنه ينبغي أو بإمكان الحكومة التحكم في حالات الركود والكساد والاقتصادي. يعتقد معظم الاقتصاديون أن اقتصاد السوق يعتبر

"منظماً ذاتياً". حتى الاشتراكيون اعتقدوا أن الاقتصاد سينظم نفسه بنفسه حالما يتم إلغاء الملكية الخاصة. لذلك كانت النظرة السائدة إلى واجب الدولة القومية وحكومتها هو المحافظة على "المناخ" الخاص بنمو الاقتصاد وازدهاره وذلك من خلال الحفاظ على استقرار العملة وخفض الضرائب، وتشجيع الادخار وخلق نمو معافى قوي. أما التقلبات الاقتصادية فهي تقع خارج نطاق السيطرة لأن الأحداث التي تسبب هذه التقلبات مرتبطة بالسوق العالمي وليس لها علاقة بالدولة القومية نفسها.

لقد تسبب الكساد الاقتصادي العظيم في الاعتقاد بأن الحكومة الوطنية ينبغي ويجب أن تسيطر على التقلبات الاقتصادية. وقد أكد جون ماينارد كينيز (١٨٨٣-١٩٤٦م) ذلك لأول مرة حيث قال إن الاقتصاد القومي تم عزله عن الاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة للدول المتوسطة والكبيرة الحجم. ثم بعد ذلك قال إن الاقتصاد القومي المعزول يتم التحكم فيه بشكل كلي من خلال سياسات الحكومة مثل الإنفاق الحكومي. أما اليوم فإن الكثير من الاقتصاديين يختلفون مع كينيز في جوانب كثيرة، فهم فريدمانيون يؤمنون بنظرية العرض الاقتصادية التي تقول إن خفض الضرائب يشجع على توظيف الأموال ويؤدي بالتالي إلى زيادة الدخل. إلا أن جميع الاقتصاديين يتفقون مع كينيز في الاعتقاد بأن حكومة الدولة القومية هي المسيطرة على الاقتصاد الوطني والمتحكمة في التقلبات الاقتصادية.

الدولة المالية :

لقد حولتا حربي هذا القرن حولتا الدول القومية إلى "دول مالية". حتى وقوع الحرب العالمية الأولى لم تستطع أي دولة في التاريخ (ولا حتى في زمن الحرب) أن تحصل من شعبها على أكثر من جزء ضئيل من الدخل القومي للدولة، لا يتجاوز ٥% أو ٦%. في الحرب العالمية الأولى كانت كل دولة مشاركة في الحرب، حتى الدول الضعيفة. وقد اكتشفت هذه الدول أنه عملياً لا توجد حدود لما تستطيع الحكومة ان تتحصل عليه من المواطنين. لقد كانت اقتصاديات جميع الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى تملك عملات قومية رسمية، ونتيجة لذلك، تمكنت فعلياً أفقر دولتين، النمسا- المجرية وروسيا من أن تسنا الضرائب وتستدينان خلال معظم سنوات الحرب العالمية الأولى أكثر من الدخل الكلي السنوي لسكانها. لقد عمدت هذه الدول إلى تحويل رأس المال الذي كانت قد راكمته خلال عقود طويلة إلى نقد، هذا إن لم تكن قروناً طويلة.

لقد أدرك على الفور جوزيف شومبيتر الذي كان ومازال يعيش في النمسا ما حدث، لكن بقية الاقتصاديين ومعظم الحكومات تحتاج إلى درس ثانٍ هو الحرب العالمية الثانية. منذ ذلك الحين أصبحت الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية "دولا مالية"، اقتنع الكل بأنه لا توجد حدود اقتصادية لما يمكن للحكومة أن تخضعه للضرائب أو الاقتراض، وبالتالي ليس هناك حدود لما يمكن أن تنفقه الحكومة.

وما أشار إليه شومبيتر هو أنه في ظل وجود الحكومات فإن إجراء عمليات الميزانية تبدأ بتقييم مصادر الدخل المتاحة، وبالتالي فإنه لا بد من أن يكون هناك انسجام ما بين المصروفات والإيرادات. وما دامت "المسببات القوية" للإنفاق غير محدودة، بالتالي فإن الحاجة إلى الإنفاق غير محدودة. وعليه فإن عملية الميزانية تتمثل في الأغلب في القدرة على أن تعرف متى يجب أن تقول "لا". وطالما نعرف أن مصادر الدخل محدودة، فإن الحكومات سواء كانت ديمقراطية أو ملكيات استبدادية مثل القياصرة الروس، تعمل تحت قيود صارمة تجعل من المستحيل عليها أن تكون مؤسسة اجتماعية أو مؤسسة اقتصادية.

لكن منذ الحرب العالمية الأولى وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، فإن عملية الميزانية تعني في الواقع أن نقول "نعم".

الحكومة والمجتمع السياسي لديه تقليديا مثل هذه الموارد المالية ما دام المجتمع المدني يخوله ذلك في حدود ضيقة جداً فقط من الدخل القومي. وهذا هو كلما يمكن تحويله إلى سيولة مالية من خلال الضرائب والقروض، وهي مصادر دخل الحكومة. أما النظرة الجديدة فإنها تفترض أنه ليس هناك حدود لمصادر الدخل القومي الذي يمكن أن تتحصل عليه الحكومة لكي تصبح هي المسيطرة على المجتمع المدني، وتكون قادرة على تشكيله وقولبته. وفوق ذلك كله، بإمكان الحكومة من خلال استخدام الضرائب والمصروفات إعادة توزيع الدخل في المجتمع، كما أنه بمقدورها أن تشكل المجتمع وفق مفهومها السياسي من خلال سلطة الميزانية.

ولكن أيضاً وفق النظرة الجديدة يكون من السهل جداً رؤية الدخل القومي الحكومي لدى الأفراد بالمقدار الذي سمحت به الحكومة فقط. ولم يتحدث أحد قبل عام ١٩١٤م (في الواقع قبل ١٩٤٦م) عن "التهرب من دفع الضرائب" أو نقاط الضعف في الضريبة التي يمكن استغلالها Taxloopholes. كان من المسلم به في السابق أن كل شئ للفرد ما لم يبلغ بوضوح الممثل السياسي لدافعي الضرائب الحكومة سواء أكان ذلك حكومة مطلقة أو برلمانية.

من ناحية ثانية، فإن مصطلح "التهرب الضريبي"، يعني ضمناً أن كل شئ تملكه الحكومة ما لم يتم التحديد بشكل خاص لكي يحتفظ به دافع الضرائب. من ناحية أخرى فإن كل ما يحتفظ به دافعو الضرائب يعود إلى كرم الحكومة وحكمتها في السماح لهم بامتلاكه.

بالطبع أصبح هذا صريحاً وواضحاً فقط في الدول الاشتراكية، لكن حتى في الولايات المتحدة (خاصة أثناء سنوات حكم كيندي)، لقيت الفكرة ترحيباً في واشنطن وخاصة بين أوساط البيروقراطيين بأن كل الدخل يتبع للحكومة ما عدا ذلك الذي تعلن الحكومة خصيصاً عنه على نحو بين وواضح بموافقتها بأن يمتلكه دافع الضرائب.

دولة الحرب الباردة :

نشأت كل من دولة الرفاهية (الحكومة كمسيطر على الاقتصاد) والدولة المالية نتيجة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنظريات الاجتماعية

والاقتصادية. وقد كانت آخر التحولات الهامة والأساسية التي أوجدت الدولة الشمولية وحالة الحرب الباردة هي رد فعل للتكنولوجيا.

تعود جذور الحرب الباردة إلى القرار الألماني الذي تم اتخاذه في عام ١٨٩٠م والقاضي ببناء قوة بحرية رادعة وضخمة في وقت السلم، وكان ذلك بمثابة بداية سباق التسلح. كان الألمان يعلمون أنهم يرتكبون مجازفة سياسية هائلة، وفي الواقع فإن معظم السياسيين الألمان قد قاوموا ذلك القرار، إلا أن قادة سلاح البحرية الألماني كانوا مقتنعين أن التقنية لم تترك لهم خياراً، وأن الأسطول البحري العصري يعني سفن حديدية قوية، وأنه يجب بناء مثل هذه السفن في وقت السلم، وأن السياسة التقليدية المتمثلة في انتظار نشوب الحرب كانت تملي عليهم وتعني لهم أن ينتظروا طويلاً.

منذ عام ١٥٠٠م أو نحوها، عندما أصبح الفارس من بقايا الماضي أصبحت الحرب تقوم على أسلحة تم إنتاجها خلال زمن السلم وبحد أدنى من التأخير والتكييف. في الحرب الأهلية الأمريكية كانت المدافع ما تزال تنتج على عجلة في ورش ومصانع مدنية معدلة. وعند نشوب الأعمال العدائية فقط، تحولت مصانع النسيج بين ليلة وضحاها عملياً من إنتاج الملابس المدنية إلى إنتاج الزي العسكري. اشتعلت أكبر حربين أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهما: الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥م) والحرب الفرانكوفونية البروسية (١٨٧٠-١٨٧١م)، وقد شارك فيهما مدنيون ارتدوا البذلة العسكرية قبل أسابيع قليلة فقط من بداية المعارك.

القيادات البحرية الألمانية قالت عام ١٨٩٠م أن التكنولوجيا المعاصرة غيرت كل شئ ولا يمكن أن يكون اقتصاد زمن الحرب تكييفا مع اقتصاد زمن السلم، بل يجب أن يكون الاثنان منفصلين. لذلك يجب توفر كل من الأسلحة والرجال المقاتلين وبأعداد كبيرة قبل نشوب الأعمال العدائية. ولإنتاج الأسلحة وإعداد المقاتلين يجب أن يكون هناك إسناد يسبق وقوع الحرب بفترة زمنية كافية.

كان الدفاع مفهوماً ضمنياً في الطرح الألماني، ولم يعد يعني بعد الآن فصل شئون الحرب عن المجتمع المدني وعن الاقتصاد المدني. فالدفاع يعني في ظل التقنية الحديثة مجتمع حرب دائم واقتصاد حرب دائم. وهذا يعنى "حالة الحرب الباردة".

أدرك ذلك الزعيم الفرنسي الاشتراكي جين جاروس الذي يعتبر أكثر المراقبين السياسيين ذكاء في حوالي بداية هذا القرن (١٨٥٩م-١٩١٤م) أي حتى قبل الحرب العالمية الأولى. كما تعلم ذلك وودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤م) من خلال الحرب العالمية الأونى وعبر عن ذلك اقتراحه لعصبة الأمم في إنشاء منظمة دائمة تكون مهامها مراقبة التسلح القومي. لقد كانت تلك المحاولة الأولى لاستخدام بناء التعزيزات العسكرية كوسيلة لمراقبة التسلح. وقد أجهضت في مؤتمر القاعدة البحرية بواشنطن للتسلح عام ١٩٢٣م.

إلا أن الولايات المتحدة قد حاولت لعدة سنوات قليلة بعد الحرب العالمية الثانية العودة إلى حالة السلم "العادية" وتبعا لذلك فقد حاولت نزع أسلحتها بأسرع ما يمكن وبشكل كامل بقدر ما يمكن. بمجيء الحرب الباردة في عهد ترومان وايزينهاور تغير كل ذلك. ومنذ ذلك الحين أصبحت الحرب هي الحالة المسيطرة على السياسات العالمية.

في حلول عام ١٩٦٠م أصبحت الدولة الشمولية واقعاً سياسياً في الدول المتقدمة في جميع الأوجه: كمنظمة اجتماعية وكمسيطر على الاقتصاد وكمنظمة مالية، في معظم الدول كحالة حرب باردة.

الاستثناء الياباني :

الاستثناء الوحيد هو اليابان، مهما كانت حقيقة واقع اليابان المتحدة "Japan Inc." فإن هناك بعض الحقيقة فقط في الفهم الشائع في الغرب بأن اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية لم يتبنون حالة الحرب الباردة ولم تحاول حكومة اليابان أن تصبح المسيطر على الاقتصاد، كما لم تحاول أن تصبح المسيطرة على المجتمع. وعلى العكس من ذلك، فقد أعادت اليابان بناء نفسها بعد الهزيمة الكاسحة نتيجة للتفكير التقليدي السائد في القرن التاسع عشر. بالطبع لم يكن هناك خيار لليابان من الناحية العسكرية، إلا أنها لم تتبن تقريباً أي برامج اجتماعية، ما عدا برنامج التأمين الصحي القومي، الذي فرض بشكل كبير بواسطة الطرف الأمريكي المنتصر أثناء الاحتلال. لم تقم اليابان

بتأميم المصانع. وفي الحقيقة، فإن اليابان تعتبر هي الدولة المتقدمة الوحيدة التي عادت إلى الملكية الخاصة - إلى حين بدأت بريطانيا في عهد مارغريت تاتشر في الثمانينات بخصخصة الصناعات التي سبق تأميمها في السابق مثل صناعة الحديد والصلب.

وبالنظر إلى اليابان من خلال النظرية السياسية التقليدية، أي النظرية السياسية السائدة في القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، نستنتج بوضوح أنها تؤمن "بالدولانية"، أي تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة على طريقة فرنسا وألمانيا في عام ١٨٨٠م أو ١٨٩٠م بالمقارنة مع بريطانيا أو الولايات المتحدة. قطاع الخدمة المدنية في اليابان ضخم على الرغم من أنه نسبياً ليس أضخم من الخدمة المدنية في الدول التي تتحدث الإنجليزية. وكانت الخدمات الحكومية تتمتع بهيبة وباحترام وتقدير عظيمين، بنفس المستوى التي كانت تمتع بها الخدمة الحكومية في ألمانيا عام ١٨٩٠م أو النمسا-المجرية عام ١٨٩٠م أو فرنسا عام ١٨٩٠م. تعمل الحكومة اليابانية مع الشركات التجارية الضخمة عن قرب بنفس الطريقة التي كانت تتعامل بها الحكومات في القارة الأوروبية مع المصالح الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر. وفي الواقع لا تختلف هذه الطريقة كثيرًا عن الطريقة التي تعاملت بها الحكومة الأمريكية مع النشاط التجاري أو المصالح الزراعية في بداية هذا القرن.

إذا ما أخذت الشمولية كمعيار، أي إذا كان ذلك الواقع وليس النظرية الأساس للحكم على النظام السياسي فإن اليابان منذ الحرب العالمية الثانية هي أكثر الدول التي لعبت فيها الحكومة دوراً تقييدياً، بل في الواقع أكثر من دور كبحي . وفي الحقيقة فإن الدور الذي لعبته الحكومة اليابانية يفوق في قوته ما هو متعارف عليه في مصطلحات القرن التاسع عشر التقليدية. ويعتبر هذا الدور اقل بروزاً في الميادين التي انتقلت إليها الحكومة في القرن العشرين مع بقية دول العالم، وفي حقيقة الأمر الحكومة اليابانية ما زالت تقوم بدور الوصاية بشكل أساسي.[1]

لقد انتقل العالم بكامله إلى النظام الشمولي على مدى ثلاثين عاماً (منذ نهاية الحرب العالمية حتى منتصف السبعينات).

اليابان كانت الاستثناء الوحيد، وكان التحرك نحو الشمولية منتشر في كل العالم المتقدم، أما الدول النامية فقد حذت حذو الدول المتقدمة بسرعة. ولم يمر وقت طويل حتى تشكلت أمة قومية جديدة من أنقاض إمبراطورية وتبنت السياسة العسكرية الحديثة، أي عملت على بناء قوة عسكرية في زمن السلم،

---

(١) في عام ١٩١٥م حاول عالم الاجتماع الفذ ثورستين فيبلين (١٨٥٧-١٩٢٩م) ان يشرح في كتاب بعنوان: ألمانيا الإمبريالية والثورة الصناعية "Imperial Germany and the Industrial Revolution"- ثورة ألمانيا للهيمنة الاقتصادية، وبعد ثلثي قرن قام الاقتصادي الأمريكي جالمر جونسون، أحد اميز خبراء الدولة في السياسة الاقتصادية اليابانية، بشكل مماثل بشرح انتقال اليابان إلى قوة اقتصادية عظيمة في كتاب بعنوان: ميتي والمعجزة اليابانية "Miti and the Japanese Miracle: Stanford Univ. Press, 1982". لقد اعتقد جونسون بشكل واضح بأن سياسات اليابان الاقتصادية ما بعد فترة الحرب العالمية الثانية كانت ابتكارا يابانيا صرفا. وتظل السياسات التي وصفها فيبلين كمبرر للنمو المتفجر للاقتصاد الألماني في الأربعين عاما التي سبقت الحرب العالمية الأولى تحمل شبها غريبا لتلك التي وصفها جونسون.

والحصول على أسلحة عسكرية متطورة لاستخدامها في حالة نشوب حـــرب مفاجئة. لقد حاولت هذه الدولة على الفور أن تتحكـــم فـــى المجتمـــع، وأن تستخدم الضرائب كوسيلة لإعادة توزيع الدخل. وأخيرًا فقـــد حـــاولت هـــذه الدولة دون استثناء أن تصبح المدير والمالكة للاقتصاد أيضاً.

وفيما يتعلق بالحريات السياسية والحريات الفكرية والحريات الدينية فقـــد كانت الدول الدكتاتورية (خاصة الدول الستالينية) "والديموقراطيات" (والتـــي يقصد بها ولسنوات عديدة الدول التي تتحدث باللغة الإنجليزية بشكل أساسي) في تضاد تام. أما فيما يتعلق بالأسس التي تقوم عليها الحكومـــة فـــإن هـــذه الأنظمة تختلف أكثر من حيث الشكل ولا تختلـــف مـــن حيـــث الجوهـــر. الديموقراطيات تختلف في أسلوب قيامها بالأشياء، ولا تختلف كثـــيرًا عـــن غيرها فيما يتعلق بالأشياء التي ينبغي القيام بها. الدول الديمقراطية والـــدول الدكتاتورية كلاهما يريان أن الحكومة المسيطر على المجتمع والمسيطر على الاقتصاد، ينظران إلى "السلام" على أنه "حرب باردة".

هل نجحت الدولة الشمولية؟

هل نجحت الدولة الشمولية؟ تعتبر الدولة الشمولية في أقصى تجلياتـــها، سواء كان ذلك في الدكتاتورية المتمثلة في النازية أو الاشتراكيات المتنوعـة، عبارة عن حالة فشل ذريع ولا توجد بها إيجابية واحدة. ربما يجادل البعـض بأن حالة الحرب الباردة عملت لصالح الاتحاد الســوفيتي عســكرياً، حيـــث

أصبح قوة عظمى على مدى (٤٠) عاماً. لكن العبء الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية السوفيتية كان عظيماً جداً لدرجة أنه أصبح يصعب احتماله. ومن المؤكد أن هذا العبء أسهم وعلى نحو كبير في انهيار الاشتراكية والإمبراطورية الروسية معاً.

ولكن هل الشمولية نجحت في نمطها الشديد الاعتدال؟ هل نجحت في الدول المتقدمة لدول غرب أوروبا والولايات المتحدة؟ الإجابة هي: بدرجة لا تذكر. وإجمالا، كانت الشمولية تقريباً فشلاً تاماً في ألمانيا الهتلرية كما هي روسيا الستالينية.

كانت الشمولية كذلك أقل نجاحاً في الجانب المالي حيث لم تحقق نجاحاً ملموساً في إعادة توزيع الدخل وفي الواقع فإن الأربعين عاماً الأخيرة عززت بقوة قانون باريتو الذي اشتق اسمه من اسم الاقتصادي السويسري الإيطالي فيلفريدو باريتو(١٨٤٨-١٩٢٣م). وفقاً لهذا القانون فإن توزيع الدخل بين الطبقات الرئيسية في المجتمع يخضع لعاملين اثنين فقط؛ ثقافة المجتمع ومستوى الإنتاجية داخل الاقتصاد. فكلما كان الاقتصاد أكثر إنتاجية، كانت المساواة في مستوى الدخل أعلى؛ وكلما كان الاقتصاد أقل إنتاجية، كان التباين في الدخل أعلى. قانون باريتو يؤكد بأن الضرائب لا يمكن أن تغير هذا الوضع، لكن المدافعين عن الحكومة المالية يؤكدون من خلال استخدام مقياس عام بأن فرض الضرائب يمكن أن يغير على نحو فعال ودائم في توزيع الدخل. وكل خبراتنا خلال الأربعين عاماً السابقة تدحض هذا الادعاء.

أوضح حالة هي الاتحاد السوفيتي، الذي كرس نفسه رسمياً للمساواة، وأقام عريضة Nomenklatura للموظفين تعطيهم امتيازات ومستويات دخل تفوق كل دخول الأغنياء المقربين من القياصرة. وكلما هبطت الإنتاجية السوفيتية، عظم التفاوت في الدخل في الاتحاد السوفيتي. لكن الولايات المتحدة تقدم أيضاً مثالاً جيدًا في هذا المجال حيث نجد أنه كلما ترتفع الإنتاجية الأمريكية، (كان ذلك في أواخر الستينات أو أوائل السبعينات)، تزيد المساواة في توزيع الدخل بشكل مطرد. ونجد أنه بينما كان الأغنياء يزدادون غنىً ، كان الفقراء يصبحون أغنياء بسرعة أكثر، وتكبر كذلك الطبقة المتوسطة بشكل سريع. وحين ما انخفضت الزيادة في الإنتاجية أو تلاشت خلال حرب فيتنام، بدأ التفاوت في الدخل بالازدياد بشكل ثابت في الولايات المتحدة، بغض النظر عن فرض الضرائب. لقد كان للضرائب تأثير طفيف جداً على الرغم أنها رفعت على الأغنياء بشكل كبير في سنوات حكم نيكسون وكارتر، وخفضت بدرجة كبيرة في سنوات حكم ريغان. ويماثل ذلك ما يحدث في المملكة المتحدة. فعلى الرغم من التصريح المعلن بالالتزام بالمساواة، وبالرغم من وضع نظام ضريبي لخفض التباين في الدخل، فقد أصبح توزيع الدخل أقل مساواة بشكل مطرد في الأعوام الثلاثين الأخيرة، التي توقفت خلالها الزيادة في الإنتاجية.

تعتبر اليابان حالياً أكثر الدول تحقيقاً للمساواة على الرغم من حالات الفساد والفضائح المتتالية فيها. من ناحية أخرى تعتبر اليابان الدولة الأسرع

زيادة في الإنتاجية، والأقل في محاولاتها لإعادة توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب.

المقولة الأخرى للدولة الشمولية والتي تؤيدها كذلك النظرية الاقتصادية الحديثة أنه يمكن للاقتصاد أن يدار بنجاح إذا ما سيطرت الحكومة على الجوانب الهامة للدخل القومي. هذه المقولة ثبت بطلانها تماماً. فقد اعتنقت الدول الأنجلو أمريكية هذه النظرية تماماً، ومع ذلك لم يحدث أي انخفاض في عدد، أو عمق أو مدة الركود الاقتصادي. حالات الركود الاقتصادي استمرت تماماً كما كانت في القرن التاسع عشر. في المقابل، الدول التي لم تعتنق هذه النظرية الاقتصادية، مثل : اليابان وألمانيا، كانت حالات الركود الاقتصادي فيها أقل في تكرارها وخطورتها، وكانت الفترات الزمنية التي تستغرقها من الدول التي كانت تعتقد أن حجم الفائض الحكومي أو عجز الميزانية الحكومية (أي الإنفاق الحكومي) يمكن من إدارة الاقتصاد بشكل فعال ويخفف من التقلبات الاقتصادية الدورية[1].

النتيجة الوحيدة للتجارب المالية كانت عكس ما تم استهدافه، فالحكومات في كل الدول المتقدمة (وفي أغلب الدول النامية) أصبحت تنفق بشكل كبير، إلى درجة أن ليس بإمكانها زيادة مصروفاتها في حالة حدوث ركود

(١) المثال الوحيد الذي يستشهد به لتأييد النظرية الاقتصادية الحديثة وإثبات قدرتها على التحكم في الركود الاقتصادي ما يسمى "بخفض ضريبة كيندي" في بداية الستينات في الولايات المتحدة، حيث كانت مجرد وهم. إذ لم يكن هناك خفض للضرائب. الضرائب الفيدرالية خفضت بالفعل، إلا أنه في نفس الوقت زادت الولاية والحكومات المحلية ضرائبها بنسبة أكثر من خفض الحكومة الفيدراليةلضرائبها، بحيث ارتفع العبء الضريبي، ورغم ذلك تعافى الاقتصاد، وفقا للبرنامج الذي كان مقررا له من دون تدخل الحكومة.

اقتصادي. وفقا للنظرية الاقتصادية الحديثة، فإن هذا بالتأكيد هو الوقت الذي يوجب على الحكومات الإنفاق من أجل خلق قوة شرائية، بهدف إنعاش الاقتصاد. وصلت الحكومات في جميع الدول المتقدمة إلى الحد الأقصى لقدراتها لفرض الضرائب والاستدانة. لقد وصلت إلى هذه المرحلة في أوقات الازدهار الاقتصادي، وفي الوقت الذي ينبغي عليهم تنمية فوائض مالية ضخمة وفقاً لنظرية الاقتصاد الحديثة، لقد أدت بتلك النظرية الاقتصادية للإفلاس.

مقولة أساسية أخرى عن الوضع المالي ثبت بطلانها. الفكرة الأساسية للنظرية الاقتصادية لكينيزيان وما بعد كينيزيان هي أن إجمالي الضريبة المقتطعة هو الشيء الوحيد الذي يهم في الدرجة الأولى، وقد برهنت الأربعين عاماً الأخيرة أن الجوانب التي يتم فرض الضريبة عليها في نفس درجة أهمية ما تم اقتطاعه ضريبياً. وهذا ما يسميه الاقتصاديون "الحالات الضريبية" التي تكون حاسمة. تعتبر هذه فكرة عامة صرف النظر عنها، بل ازدريت بشكل مزرٍ من قبل اقتصاديي ما بعد الحرب العالمية الثانية[1] (في هذا الصدد، انظر الفصل الثامن أيضاً).

(١) العمل الأساسي حول هذا تم قبل الحرب العالمية الأولى بواسطة الاقتصادي الامريكي إدوارد آر سيلغمان (١٨٦١-١٩٣٩م)، خاصة في: التحول وحالات فرض الضريبة Shifting and Incidence of Taxation.

حكومة المصالح الخاصة :

أسوأ ما في الأمر أن الحكومة المالية أصبحت حكومة "المصالح الخاصة"، إذا بدأت الميزانية بتحديد المصروفات فلن يكون هنالك انضباط مالي، وسيصبح الإنفاق الحكومي هو وسيلة بالنسبة للسياسيين لشراء أصوات الناخبين. أقوى نقد للنظام الاستبدادي في القرن الثامن عشر هو أن الملك يستخدم الملك ثروة الشعب لإثراء أفراد حاشيته المقربين. المحاسبة المالية، وخاصة المحاسبة في مجال الميزانية لمشروع منتخب،تم سنها لإيجاد مساءلة للحكومة منع الحاشية من نهب الكومنولث. في المقابل، فإنه في الحكومة المالية يتم النهب بواسطة السياسيين لضمان انتخابهم.

يصرف نصيب كبير من ميزانيات الولايات المتحدة (الفدرالية والولايات والبلديات) في تقديم إعانات مالية إلى جماعات صغيرة جداً بسبب قوتهم السياسية المحلية، مثل: قلة من مزارعي التبغ في شمال كارولينا؛ وعدد قليل جداً من مزارعي الفول السوداني في جورجيا؛ ومزارعي قصب السكر في لويزيانا؛ وصناعات آيلة إلى الزوال في الولايات الغربية الوسطى؛ وأغنى ٥% من متلقي الضمان الاجتماعي؛ وأصحاب الأراضي التي تصادر بغرض شق قناة أو لإقامة خزان والتي ليس لها أي أهمية اقتصادية؛ ولبلدة صغيرة تقع بجانب قاعدة عسكرية ليس لها أي أهمية عسكرية. لا أحد يعلم كم مقدار الحصة التي تذهب من الإنفاق الإجمالي الحكومي في الولايات المتحدة

لمحاباة فئات معينة(ناخبين) ولا يخدم هذا الإنفاق السياسات الوطنية، بل إنه في بعض الحالات يتناقض تماماً مع السياسات الوطنية. المعروف أن هذه المبالغ تصرف من الميزانيات الفدرالية وميزانيات الولايات أكثر مما يتصوره أي أحد، السياسي في اليابان ينظر إلى الدور الذي يقوم به وبشكل متزايد على أنه يحول مبالغ مالية ضخمة من المال العام إلى عدد قليل من اتباعه بحجة إنشاء شوارع للمرور السريع، ومعونات مالية لزراعة صنف معين أو لوقف زراعة صنف معين. هذه الممارسات أصبحت في اليابان فضائح عامة متكررة.

الحادثة الأكثر تطرفاً والتي تعتبر عملية شراء ضخمة لأصوات النلخبين حدثت في ألمانيا في خريف عام ١٩٩٠م، عندما حمل المستشار هيلموت كول بلده بأضخم دين يحدث في زمن السلم من أجل شراء أصوات الناخبين في ألمانيا الغربية السابقة.

ترتكز الحكومة الديموقراطية على الاعتقاد أن المهمة الأولى للممثلين المنتخبين هي حماية ناخبيهم من تصرفات الحكومة غير المناسبة. وهكذا تقوض حكومة المصالح الخاصة السياسية دعامات المجتمع الحر. يسلب الممثلين المنتخبين ناخبيهم ليثروا بها جماعات ذات مصالح خاصة وبالتالي يشتروا أصواتهم. ويعتبر هذا السلوك نكراناً لحقوق المواطنة، وقد بدأ ينظر إليه كذلك. هذا بالتأكيد تقويض للمبدأ الأساسي بأن الحكومة ممثلة للشعب،

ويتضح ذلك جلياً في التدني المطرد في المشـــاركة الانتخابيـــة والـــتراجع المستمر في جميع الدول في الاهتمام بوظائف الحكومة والموضوعات التـــي تطرحها، وفي سياستها. ونتيجة لذلك أصبح الناخبون يصوتون على أســـاس "ماذا ستقدم لي الانتخابات؟".

حذر جون شومبيتر في عام ١٩١٨م من أن النظرية المالية ستقوض فـــي النهاية قدرة الحكومة على الحكم. في المقابل فإن كينيز بعد خمسة عشر عاما لاحقة رحّب بالنظرية المالية كمحرر عظيم حيث لم تعد الحكومة مقيدة فـــي إنفاق محدد، وبالتالي بإمكان الحكومة التحكم بفعالية في الاقتصـــاد. ونحـــن نعرف الآن يقيناً أن شومبيتر كان على حق.

في المجال الاجتماعي تعتبر الشمولية إلى حد ما أكثر نجاحاً منـــها فـــي المجال الاقتصادي، رغم أنه لا يمكن الجزم في ذلك حتى الآن، ويمكن القول إن الإجراءات والسياسات الاجتماعية التي حققت نجاحاً جيدًا لا تتلاءم أصلا مع منهج الشمولية، (ونعني بذلك السياسات الاجتماعية المنظمة التـــي بنيـــت على القوانين والمفاهيم السابقة). هذه ليست السياســـات الاجتماعيـــة التـــي بموجبها أصبحت الحكومة هي الفاعل الأساسي، وهي لم تكن ناجحة بشـــكل عام.

إن الطرف الذي يدفع للأطباء العموميين في الخدمات الصحية القوميـــة البريطانية مقابل علاجهم للمرضى المسجلين في قوائم الانتظار قد أدى دوره

بدرجة كبيرة. في المقابل، حيث تقوم الحكومة بإدارة المستشفيات وتعني بالرعاية الصحية، نجد أن هناك مشاكل متعددة. التكاليف مرتفعة وفي تصاعد مستمر بنفس نسبة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية في أي دولة أخرى. لذلك فإن على المرضى الانتظار ربما لعدة أعوام لإجراء جراحة لحالة خطيرة لكنها لا تهدد صاحبها بالموت، مثل تصحيح موضع مفصل الورك أو تبديله أو إزالة ضبابية عدسة العين. يعاني المريض خلال فترة الانتظار كثيرًا ويحدث في كثير من الأحيان التعرض لعجز يقعده عن العمل. وبما أن الحكومة تعتبر هي المسئولة عن ذلك فإنها بالتالي غير فاعلة وغير مؤهلة للقيام بهذه المسئولية: لذلك فقد عملت حكومة المملكة المتحدة على تشجيع المستشفيات بالتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم خدمة الرعاية الصحية الوطنية البريطانية. وفقا لذلك، الحكومة تدفع للمستشفيات مثلما تدفع للأطباء العموميين لكنها لن تدير هذا القطاع.

السياسات الأمريكية التي بدأها الرئيس جونسون في الستينات لمحاربة الفقر كانت أهدافها نبيلة ونجح أحد برامجها نجاحاً جيدًا وقد كانت البداية أن تم الدفع للمنظمات المحلية التي تدار بشكل مستقل لتقوم بتدريس المعوزين - وخاصة السود في المدارس التمهيدية للأطفال. أما البرامج الأخرى التي إدارتها الحكومة فلم تحقق أية نتائج.

وتعتبر أكثر السياسات الاقتصادية نجاحاً خلال العشرة أو الخمسة عشر عاماً الأخيرة تلك التي قامت فيها الحكومات (الحكومات المحلية بشكل

رئيسي) بالتعاقد مع شركات تجارية أو مع منظمات غير ربحية. وتعتبر البرامج التي تم تخصيصها ونجحت في النمو سريعاً. أما الآن فإن الولايات المتحدة تقوم بالتعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل برنامج الهيدستارت HEAD START أو إعادة تأهيل الأحداث الجانحين. وفي الولايات المتحدة على الأقل، سيتم تخصيص التعليم حيث تتجه الولايات المتحدة على نحو متزايد إلى تطبيق أسلوب "الضمانات" والذي عن طريقه يختار الأبوين المدرسة سواء كانت عامة أو خاصة التي يفضلون أن يلتحق بها أبناؤهم، وتقوم الحكومة بالدفع للمدرسة التي اختارها الأبوان. في حقيقة الأمر نحن الآن بدأنا نطبق على التعليم الأساسي ما تعلمناه قبل (٤٠) عاماً في ميثاق الحقوق المحاربين الأمريكيين GI ما يتعلق بالتعليم العالي. الحكومة تضع القواعد والمعايير، والحكومة تضع المقاييس، والحكومة تقدم الخدمة، ولكن الحكومة لا تحقق شيئاً.

حكومة الحرب الباردة – إخفاق النجاح :

حكومة حالة الحرب الباردة لم تضمن "السلام". وخلال أعوام ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك نزاعات "ثانوية" في جميع أرجاء العالم كما في أي فترة من فترات التاريخ السابقة. لكن حكومة الحرب الباردة جعلت من الممكن تفادي حرباً كونية أخرى، السبب في ذلك ليس الترسانة العسكرية الهائلة، لكنه الحرب الباردة.

مكن سباق التسلح من الرقابة على ضبط الأسلحة، ونتج عن ذلك مرور أطول فترة زمنية في التاريخ الحديث دون نشوب حرب عظمى. انقضت حتى الآن خمسون عاماً دون نشوب حرب بين القوى العظمى، التسوية السلمية لكونجرس فيينا بعد الحروب النابليونية (ما تزال تمجد إلى يومنا الحاضر) حافظت على سلام بين القوى العظمى على مدى ٣٨ عاماً. امتدت منذ عام ١٨١٥م حتى نشوب حرب كرايمين في عام ١٨٥٣م وبعد عشرين عاماً تقريبا من النزاعات الكبيرة – الحرب الأهلية الأمريكية، والحرب بين بروسيا والنمسا، والحرب بين فرنسا وألمانيا – انقضت ٤٣ عاماً (من ١٨٧١ إلى ١٩١٤م) حيث لم تحارب قوة عظمى قوة عظمى أخرى ما عدا الحرب بين اليابان وروسيا في عام ١٩٠٥م، إلا أن اليابان لم تكن تعد قوة عظمى حتى نهاية تلك الحرب. الفترة الزمنية بين الحرب العالمية الأولى والثانية لم تتجاوز (٢١) عاماً فقط. ما يقارب الخمسين عاماً التي جاءت بعد عام ١٩٤٥م لم تحارب خلالها قوة عظمى قوة عظمى أخرى وهذا في حد ذاته يعتبر رقماً قياسياً. السبب في ذلك يعود على وجه الدقة إلى أن الدول أصبحت حكومات دول حرب باردة وأصبح بإمكان القوى العظمى ضبط التسلح وبالتالي التحقق من أنه ليس هناك تفوق عسكري يمكن أن يغري واحدة منهن بالمجازفة لدخول نزاع كبير.

أزمة الصواريخ الكوبية أفضل مثال على ذلك. لقد تسبب في هذه الأزمة الرئيس كيندي من جراء ارتكابه للخطأ الفادح المتمثل في عدم تصديه لروسيا

فيما يتعلق بحائط برلين، وبخطئه في التقدير وتردده إبان اجتياح كوبا لخليج الخنازير. وقد اقنع ذلك خروشوف بأن الولايات المتحدة ستنثني وتقبل بإقامة قاعدة حربية ذرية في نصف الكرة الغربي. مع ذلك فإنه حالما أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة لن تسمح بمثل هذا الاستفزاز، تراجعت روسيا، وقد أساء خروشوف التقدير واندفع دون مبالاة مجازفا بنشوب حرب كبرى، نتيجة لذلك فقد أطيح به سريعاً من قبل الجيش.

لقد برهنت الخمسين عاماً منذ الحرب العالمية الثانية بشكل كامل على الافتراض الأساسي الذي بنيت عليه حكومة الحرب الباردة. أسلحة الحرب الحديثة ليس بالإمكان إنتاجها الآن في مرافق تنتج أيضاً بضائع لتلبية الاحتياجات إليها في زمن السلم. وكذلك لا يمكن إنتاجها بتحويل المرافق المدنية إلى إنتاج عسكري كما كان يتم إبان الحرب العالمية الثانية. وبالمقابل فإن المرافق التي تنتج أسلحة الحرب الحديثة، سواء كانت حاملات طائرات أو "قنابل ذكية" أو صواريخ موجهة، يجب أن تبنى قبل وقت طويل من بداية أي حرب، أو حتى وجود تهديد بقيامها.

وإذا لم يكن هناك بد من إثبات هذه الافتراضات فإن حرب عام ١٩٩١م ضد العراق هي خير دليل على ذلك. لم تكن الأسلحة التي صعقت الجيش العراقي الذي يعتبر من أضخم الجيوش العسكرية في العالم (الذي قرر الدخول في حرب في أقصر وقت ممكن، وحققت ما لم تحققه أي حرب من قبل وحطم الرقم القياسي في عام ١٨٦٦م عندما سدد البروسيين ضربة

عسكرية قوية للنمساويين في أربعة أسابيع فقط)، بالإمكان إنتاجها في أي مرافق للإنتاج أثناء السلم. كل نظام للأسلحة، يتطلب على الأقل عشر سنوات وفي معظم الأحيان خمسة عشر عاما من العمل قبل أن يصبح جاهزا للاستخدام في المعركة. على ضوء ذلك لا يمكن العودة إلى الافتراضات التي أسست وفقها دولة الأمة القومية والتي تقول إن كل ما نحتاج إليه في البداية للسيطرة على ميدان الحرب هو قليل من القوة العسكرية يضاف إليه عدد من الجنود الاحتياطيين، ريثما يتم تحويل المرافق المدنية إلى الإنتاج الحربي.

لكن الخمسين سنة التي نجحت فيها حكومة الحرب الباردة أيضاً انقضت ونحن في حاجة إلى الرقابة على الأسلحة بشكل أكثر من السابق. ليس هنالك مجال للعودة "للسلام" إذا كان ذلك يعني غياب القوة العسكرية. العفة إذا فقدت لا يمكن استعادتها. الحرب الباردة لم يعد بالإمكان الاحتفاظ بها لأنها لم تعد مجدية.

لقد أصبحت حالة الحرب الباردة مدمرة ذاتياً من الناحية الاقتصادية. فالاتحاد السوفيتي، كما ذكرنا سابقاً، نجح في بناء قوة عسكرية قوية إلى حد بعيد. إلا أن العبء الثقيل الذي فرضته الحرب الباردة أصبح ثقيلاً ولا يمكن تحمله، وقد كان ذلك عاملا هاما في انهيار اقتصاد الاتحاد السوفيتي والمجتمع السوفيتي.

وبدأ العبء يصبح ثقيلاً على الولايات المتحدة أيضاً . لأن هناك اعتراف بشكل عام بأن أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت اليابان وألمانيا ناجحتين اقتصادياً في حين أن الولايات المتحدة قد أخذ اقتصادها في التدهور هو الدفاع. العبء الاقتصادي يعتبر أهون المشكلات (هو ٥% أو ٦% من إجمالي الإنتاج القومي) لكن المشكلة هي تحويل الموارد الشحيحة المتمثلة في العلماء والمهندسين المدربين إلى أعمال دفاعية غير منتجة اقتصادياً. ٧٠% من ميزانية الأبحاث والتطوير في الولايات المتحدة تصرف في مجال الدفاع، بينما اليابان لا يتعدى ما تنفقه في هذا المجال ٥%، وهذا يظهر اختلافاً نوعيا في غاية الأهمية. لقد استقطبت البحوث المتعلقة بالدفاع في الولايات المتحدة أفضل وأذكى المهندسين والعلماء الشباب مما أدى إلى إفقار الاقتصاد الأمريكي وحرمانه من هذه الطاقات المعرفية. لقد قضى أبرع وأقدر المهندسين الأمريكيين الأربعين عاماً الماضية في العمل على "القنبلة الذكية"، وكان يعمل نظراؤهم اليابانيون خلال أثناء هذا الوقت في تطوير جهاز الفاكس أو في معالجة صوت صرير باب السيارة. إن منتجات وبضائع وقت السلم ومنتجات وبضائع وقت الحرب لا يمكن إنتاجها بنفس التقنية وبنفس العمليات التصنيعية وفي نفس المرافق. وبالتالي لن يمر وقت طويل، إذا لم يكن قد مر بالفعل، ويحدث "التراجع". لقد صرفت الولايات المتحدة أموالا طائلة في "تحويل التقنية" من الأبحاث الدفاعية إلى المنتجات المدنية، وما تزال النتيجة قريبة من الصفر.

الأفدح من ذلك بكثير هو تأثير حالة الحرب الباردة على تنمية الاقتصاد، هناك بعض الاعتقاد في أن أمريكا اللاتينية ستصبح "المعجزة الاقتصادية" للستينات والسبعينات بدلاً من شرق آسيا، لكن في الواقع تم تبديد الأموال الهائلة والأفراد المدربين في هذه الدول في بناء قوى عسكرية ضخمة من دون أي قيمة عسكرية.

إن شعب ينفق في زمن السلم أكثر من ٢% أو ٢,٥% من إجمالي إنتاجه القومي في التسلح (بما في ذلك الشعوب الغنية جداً مثل اليابان حيث يعتبر هذا المبلغ أكثر من ضعفي ما تنفقه) لا يمكن له أن يتوقع أن يبقى لفترة طويلة قادراً على المنافسة في الاقتصاد العالمي وسيقع تحت ضغط تضخم اقتصادي متزايد، يجب أن يعتبر غير جدير بالثقة.

الحرب الباردة ذات جدوى حتى على الصعيد العسكري، وفي الواقع فإن حكومة الحرب الباردة لم تعد قادرة حتى على ضبط التسلح، ولم يعد بالإمكان الحفاظ على "احتكار القوى العظمى" بحيث يتم منع الدول الصغيرة من بناء قدرات عسكرية قوية، سواء كانت كيميائية أو ذرية أو بيولوجية. ويعتبر القلق من التحكم في الترسانة الذرية للاتحاد السوفيتي كإمبراطورية تفككت إلى دول مستقلة أحد الأدلة على ذلك. والحقيقة هي أن عدداً من الدول التي لا تشكل أهمية من حيث عدد السكان أو القوة الاقتصادية تحوز بشكل متسارع على القدرة الحربية الذرية والكيميائية والبيولوجية مثل العراق وليبيا وإيران وكوريا الشمالية وباكستان. هذه الدول الصغيرة ليس بإمكانها التأكيد

على أن تربح حرباً ضد قوى عظمى - مثلما لا يزال يعتقد ذلك عراق صدام حسين. ولكن يصبح لدى هذه الدول القدرة على الابتزاز والإرهاب. هذه الدول لديها زمرة من المغامرين (قراصنة البر) بإمكانهم أن يهددوا سفينة السلام العالمي.

لذلك لم يعد بالإمكان التحكم في التسلح من خلال حكومة الحرب الباردة كما كان الأمر لنصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية. ما لم يصبح التحكم في التسلح عالمي فإنه لا يمكن ضبطه أبدًا، وبالتالي سوف يتسبب في حدوث صراعات عالمية يتعذر اجتنابها من الناحية العملية على الرغم من أن القوى العظمى ما تزال تحاول تجنب حرب ساخنة فيما بينها.

حكومة الحرب الباردة لم تكن إخفاقاً كاملاً، مثل الدولة المالية ودولة الرعاية. حتى الآن فإن هدف السياسة القومية في عصر السلاح المطلق يمكن القول بأنه هو العمل على تجنب اشتعال حرب عالمية ثالثة، وينبغي أن يعتبر ذلك نجاحاً وهو النجاح الوحيد للدولة الشمولية. لكن في النهاية انقلب هذا النجاح ليصبح فشلاً عسكرياً واقتصادياً.

هكذا وصلت الدولة الشمولية إلى طريق مسدود، ولكن للأسف ليست هناك رجعة لدولة الأمس القومية كما يحاول المحافظون الجدد أو الاقتصاديون الذين يتبعون للمدرسة النمساوية أن يجعلوننا نعتقد. هناك قوى جديدة آخذة فى الظهور، سوف تلتف حول دولة الأمة وتقوضها.



الفصل السابع

القومية الممتدة، الإقليمية، القبلية



القومية الممتدة، الإقليمية، القبلية

حذر السياسيون والمتخصصون في العلوم السياسية من أن الدولة القومية أصبحت عتيقة، ونادوا بإقامة مؤسسات تتخطى الحدود القومية حتى قبل الحرب العالمية الأولى. وفي الواقع فقد ظهرت في القرن التاسع عشر قلة من هذه الدول. كانت الاتفاقيات في العقود الماضية تعقد بين دولة وأخرى، إلا أن القرن التاسع عشر شهد ظهور اتفاقيات دولية توالت الواحدة تلو الأخرى. ففي النصف الأول من ذلك القرن أبرمت معاهدات دولية لمحاربة القرصنة وتجارة الرقيق ولضمان حرية المياه الدولية. كما أبرمت اتفاقيات دولية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثل الاتحاد الدولي للبريد واتفاقية الصليب الأحمر الدولي، كما تم لأول مرة إنشاء وكالات دولية، وتم أيضاً إنشاء محكمة العدل الدولية في الأعوام الأولى من القرن العشرين في هيج وتم منحها سلطات قضائية للفصل في النزاعات بين الدول. ورغم ذلك فقد كان ينظر لهذه الاتفاقيات والوكالات اللا قومية أو الدولية على أنها تتعامل مع قضايا "فنية"، وبالتالي لم تنتهك حرمة السيادة القومية. (لقد كان محض خيال، منح الصليب الأحمر الدولي حق المعاينة والتحقق من معسكرات الأسرى والسجناء أثناء الحرب؛ ومنح محكمة هيج سلطات قضائية للتدخل في فض النزاعات الحدودية بين الدول).

أصبحت الدولة القومية طرازًا قديماً بعد الحرب العالمية الأولى، وبات ذلك من الأمور المسلم بها. وقد شجع هذا الاعتقاد في محاولة تأسيس منظمة دولية، هي عصبة الأمم. إلا أن هذه المنظمة سرعان ما أثبتت ضعفها، فبعد (٤٠) عاماً من قيامها أصبحت الأمم المتحدة التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية كأنها حلبة رئيسية تستخدمها الدول العظمى لتتصارع فيما بينها. وجرت محاولة في ما بعد الحرب العالمية الثانية لإيجاد عملة تتخطى الحدود القومية، وكان قد تبنى هذه الفكرة جون ماينارد كينيز في الشهور الأخيرة من حياته. إلا أن الفكرة أجهضها الأمريكيون. وبالمقابل، فقد قدم الأمريكيون اقتراحهم لتدويل الأسلحة الذرية والسيطرة عليها من خلال خطة باروش لتدويل السيطرة على الطاقة الذرية والسلاح الذري ورفضها الروس. إلا أن أكثر الاستحداثات التي لاقت نجاحاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي اتفاقية الجات GATT (الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة)، التي كان واضحاً أن الغرض منها هو فرض العولمة في مجال من أهم مجالات السيادة الوطنية (مثل التجارة الخارجية) إلا أنها نادرًا ماانتصرت أمام المصالح الوطنية.

في المقابل شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية نموًا سريعاً في عدد الدول القومية التي ورثت إمبراطوريات ما قبل الحرب العالمية الثانية وتحول الدولة القومية إلى الدولة الشمولية.

ولكن في العقود الأخيرة (بدءاً ربما من السبعينات) بدأت الدولة القومية بالانهيار والتفتت حيث فقدت سيادتها في الكثير من المجالات الجوهرية وأصبحت تواجه وواجهت كل حكومة تحديات شتى وبشكل متزايد. هذه التحديات ليس من السهل التعامل معها وحلها من خلال المبادرات المحلية أو حتى الدولية. إنها تتطلب وجود منظمات دولية تتمتع "بالسيادة" التامة. تسير الإقليمية أيضاً جنباً إلى جنب مع الدولة القومية، وتعمل القبلية على تقويض الدولة القومية من الداخل.

المال لا وطن له :

تعد مقولة"المال لا وطن له" من المقولات القديمة. وقد ظهرت الدولة القومية لتثبت بطلان هذه المقولة. يعتبر التحكم في المال من صميم ما عرف لاحقاً "بالسيادة القومية". لكن المال انفلت من التحكم وتخطى الحدود القومية، ولم يعد بالإمكان السيطرة عليه من قبل الدول القومية حتى ولو تضافرت جهود مجموعة من الدول مع بعضها البعض.

لم يعد باستطاعة أي مصرف مركزي التحكم في تدفق الأموال وما يستطيعه هو محاولة التأثير على التدفق من خلال زيادة أو تخفيض معدل الفائدة. لكن العوامل السياسية تلعب دوراً كبيراً في تدفق الأموال، وتوازي أهميتها أهمية معدل الفائدة. إن حجم الأموال المتداول يومياً الخاصة بالنشاط

التجاري في السوق العالمية (سوق الأسهم المالية بنيويورك أو سوق لندن "انتربانك") يفوق بكثير كل ما تحتاج إليه السوق العالمية لتمويل الصفقات التجارية إلى درجة أنه أصبح من الاستحالة التحكم في هذه السيولة أو الحد منها، ناهيك عن إدارتها.

المعلومات - أيضاً - لا وطن لها :

تتضمن خصائص السيادة التي نادى بها بودين المعلومات حيث لم يكن هناك قدرٌ كبيرٌ منها في فترة أواخر القرن الخامس عشر. لكن عندما ظهرت وسائل الإعلام في هذا القرن والمتمثلة في الطباعة أو الأفلام أو الراديو، أصبح ينظر بأهمية قصوى إلى السيطرة على المعلومات من قبل الممارسين الجدد لمبادئ السيادة الوطنية. الدكتاتوريون، بدءا من لينين إلى موسيليني وستالين وهتلر حاولوا أن يمارسوا سيطرة كاملة على المعلومات. وحتى في الدول الديمقراطية هناك محاولات للسيطرة على المعلومات، خاصة تلك المعلومات التي تأتي عبر التلفزيون. وقد أصبح هذا الموضوع وبشكل متزايد محور اهتمام السياسيين والسياسة.

وصلت الآن المعلومات أقصى مدى لها في تخطيها للحدود القومية حتى أكثر من المال على الرغم من أنه ما زال بإمكان الحكومات التحكم في البرامج الإخبارية. حتى في ألمانيا كان الكثير من الناس يستمعون سرًا إلى (البي بي سي) أكثر من استماعهم إلى زعيم الترويج الدعائي للنازية جوزيف

جوبلز في نشرته الإخبارية المسائية أثناء الحرب العالميـــة الثانيـــة. لكـــن أصبحت البرامج الإخبارية بشكل متزايد لا تشكل إلا جـــزءاً يســيرًا مـــن "المعلومات"، حيث إن كل (٣٠) ثانية من الإعلانات، وكل (١٨) دقيقة مـــن زمن حلقات المسلسلات الإذاعية يتم تقديم معلومات تفوق ما ينشر في النشرة الإخبارية المتحكم بها. لم تعد هناك حدودٌ قومية للمعلومات بعد الآن، ممـا لا شك فيه أن تزايد عدم قدرة معظم الأنظمة الاستبدادية عبر التاريخ في التحكم في توصيل المعلومات كـــان العـــامل الرئيســي فـــي انـــهيار الاشـــتراكية والإمبراطورية السوفيتية.

بالإمكان تحريف المعلومات؛ فصورة الحياة الأمريكية التي نقلها أشـــهر مسلسل تلفزيوني، "دالاس"، رغم أنه كان ليس أكثر مـــن مجـــرد تصويـــر كاريكاتوري مبالغ فيه، إلا أن ذلك لم يغير حقيقة أن المسلسل شاهده الكثـــير من الناس في عدد كبير من الدول أكثر من مشـــاهدة أي "رســـالة" أخـــرى. وحتى في الصين الاشتراكية لم يكن باستطاعتهم وقف استقبال المعلومــــات، ففي غضون الأعوام القليلة القادمة ستتطور تقنية إرسال واستقبال المعلومات وسيتعذر تماماً على الجـــهات الأمنيـــة التحكـــم فيـــها. وبوجـــود الأقمـــار الاصطناعية التي تدور في السماء وتبث برامجها إلى جميع أرجاء العـــالم، أصبحت المعلومات الإيجابي والسلبي منها واقعاً كونياً خارجاً عن سيطرة أي دولة. تحاول بعض الدول مثل اليابان وفرنسا الحفاظ على ثقافتها من خـــلال

التحكم بالمعلومات التي يتم تداولها بين الناس، إلا أن هذه المحاولات ثبت أنها غير ذات جدوى بشكل كبير.

ربما يكون بالإمكان إعادة السيطرة على تدفق الأموال من خلال منظمة دولية. المجموعة الأوروبية تتجه إلى إنشاء مصرف مركزي وسك عملة أوروبية مشتركة. لكن ذلك سيكون مماثلاً للتحكم الذي فرضته العولمة على الاقتصاد والسياسات الضريبية، وسيقلص بالتالي قدرات الدولة القومية في قدرتها على إدارة شئونها الاقتصادية وتصبح مجرد حكومة محلية. أما في ما يتعلق بالمعلومات، فلن يكون ممكناً إيجاد مثل هذه المنظمات الدولية، ولا حتى في ظل دكتاتورية عالمية. تمكن التقنية الحديثة الفرد من التغلب على السيطرة الاستبدادية على المعلومات عن طريق أساليب ووسائل مختلفة. ما زالت أجهزة مثل : الفاكس وآلات التصوير محصور استخدامها من قبل الأفراد في الدول الاشتراكية في آخر محاولة يائسة لهذه الدول لفرض سيطرتها على المعلومات. إلا أن ذلك يقود إلى تداول المنشورات السرية التي تكتب باليد ثم يعاد نسخها من قبل الطلبة بالمئات أو الآلاف ويتم تداولها بحرية عبر الاتحاد السوفيتي. وما أن يمتلك الناس الكمبيوترات المحمولة وأجهزة الفاكس والهاتف وآلات التصوير ومسجلات الفيديو في منازلهم – ناهيك عن أجهزة الاستقبال التلفزيوني التي تستطيع استقبال البث من أي قمر اصطناعي يدور فوقها – فلا مجال لإعادة السيطرة على المعلومات.

الأموال التي تعبر الحدود القومية تؤثر سلباً على الدولة القومية، ويؤدي إلى إفشال سياساتها الاقتصادية القومية، أما عدم السيطرة على التداول فإنه يعمل على تقويض الدولة القومية، بل وتدمير هويتها "القومية" "والثقافية". ماذا يعني أن تصبح "فرنسيا" إذ إن أغلب الناس يفضلون شارلي شابلن أكثر من أي مسرحية يكتبها كاتب فرنسي ويتم إنتاجها في فرنسا؟ لقد برز هذا السؤال في الحركات النقدية في العشرينات من القرن العشرين عندما ظهرت الأفلام لأول مرة. لكن الآن الفرنسي والأمريكي والإنجليزي والألماني والروسي والياباني والصيني يفضلون كوميدياً الموقف أو "الدوكودراما"، أعمال من ظهروا بعد شارلي شابلن، على أي عمل ينتج في بلدانهم. "الثقافة الرفيعة" تجاوزت جميع الحدود القومية أكثر من "الثقافة الشعبية". ومن دون شك فإن الفن المعماري يوصل "الرسالة" كما يوصلها البرنامج التلفزيوني أو النشرة الإخبارية؛ وهناك اختلاف يسير بين البنايات المخصصة للمكاتب والشركات التي تناطح السحاب في طوكيو وبين تلك الموجودة في دالاس أو في دوسلدورف.

المتطلبات خارج الحدود القومية / البيئية :

من أكثر الأمور أهمية – خاصة على المدى الطويل – الحاجة المتزايدة إلى منظمات دولية حقيقية تتخطى الحدود القومية، أي مؤسسات تتجاوز في مجالات نشاطها الدولة القومية. هذه المؤسسات بإمكانها – بل يجب عليها –

اتخاذ القرارات والقيام بالمبادرات في مجالات متعددة متجاوزة في ذلك عقبات السيادة القومية ومتحكمة بصورة مباشرة بالمواطنين والمنظمات داخل الدولة القومية. هذه القرارات تهمش الدولة القومية أو تجعلها أداة للمؤسسات الدولية.

أول هذه المجالات هي "البيئة" هناك حاجة ماسة محلية مَن أجل الحد من التلوث البيئي المدمر، إلا أن التهديد الكبير للبيئة ليس التلوث المحلي، سواء كان ذلك تدفق مخلفات مصنع للورق، أو مياه الصرف الصحي التي تصب في المحيطات أو المبيدات الحشرية والأسمدة التي تنبعث من المزارع المحلية وتضر بصحة الإنسان والغلاف الجوي والغابات الاستوائية التي تعتبر بمثابة الرئة التي تتنفس من خلالها الأرض. البيئة تعتمد عليها كل الإنسانية، لذلك هناك حاجة ماسة لخلق التوازن بين حماية البيئة واحتياجات العالم النامي المتسارع في نموه السكاني.

هذه تحديات لا يمكن مواجهتها من داخل حدود الدولة القومية، فالتلوث البيئي لا يعرف الحدود الجغرافية، مثل المال أو المعلومات.

غابات اسكندنافيا التي تعد أكبر مصدر طبيعي لأوروبا، تم تدميرها بسبب التلوث المنبعث من المناطق الوسطى في بريطانيا واسكتلندا، ومن بلجيكا وألمانيا. المياه الحمضية المنبعثة من وسط أمريكا الغربية التي تهدد بطريقة مماثلة غابات كندا التي ربما تعد أكبر مورد طبيعي لأمريكا الشمالية.

لكن المحافظة على الغابات في الأمازون تعني في الواقع وضع قيود صارمة قصيرة الأجل على قدرة السكان البرازيليين المتنامين لإطعام أنفسهم. والسؤال هو من سيدفع ثمن ذلك، وكيف؟.

قمع الإرهاب :

الأمر الثاني من حيث الأهمية بعد البيئة هو الحاجة الملحة والمتزايدة لدور دولي فاعل ومؤسسات دولية لمنع عودة الجيوش الخاصة، أي قمع الإرهاب. يعتبر العمل العسكري الذي اتخذ ضد العراق في خريف وربيع عام ١٩٩١م نقطة البداية. لأول مرة في التاريخ المدون تقف جميع الدول بشكل عملي مع بعضها للقضاء على عمل إرهابي هو اجتياح العراق للكويت.

وللمرة الأولى خلال أربعمائة عامٍ تعود الجيوش الخاصة. لقد قررت اليابان في القرن السابع عشر (حوالي عام ١٦٠٠م) وأوروبا بعد (٥٠) عاماً لاحقة أن الدولة القومية بمفردها يمكن السماح لها بالاحتفاظ بقوة عسكرية. إلا أنه مع التفجيرات النووية والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، أصبح تكوين الجيوش الخاصة ممكناً مرة أخرى. إن أخطر ما يشكله الإرهاب من تهديد أنه بمقدور مجموعة صغيرة أن تحتجز وبفاعلية دولاً ضخمة كرهينة حيث يمكن بسهولة وضع قنبلة ذرية في خزانة للملابس أو في صندوق بريد في أي مدينة رئيسية وتفجيرها بجهاز تحكم من البعد، وكذلك الحال مع

القنبلة البكتيرية التي تحوي مقدارًا كافياً من جراثيم مرض الجمرة المهلك والتي تكفي لقتل آلاف الناس وتلويث موارد مياه مدينة كبيرة وبالتالي جعلها غير قابلة للسكنى.

قبل عشرين عاماً مضت اعتقدت كثير من الدول - خاصة الدول الاشتراكية - بأن الإرهاب يمكن اللجوء إليه كأداة للسياسة الوطنية. فعلى سبيل المثال، هناك بعض الشكوك من أن الجماعات الإرهابية في ألمانيا الغربية قد تم تجنيدها وتمويلها وتدريبها في ألمانيا الشرقية، وهناك شكوك في أن العراق وإيران وسوريا وليبيا كانت تجند وتمول وتدرب جماعات إرهابية. فمثلاً الجيش الأحمر الياباني يهدف إلى إرهاب العالم الغربي، وخاصة الولايات المتحدة.

حالياً، أغلب الدول وليس جميعها أدركت أن الإرهاب يؤدي إلى نتائج معاكسة. لكن عدم مساندة الإرهاب ليس كافياً، وما هو مطلوب من أجل القضاء على الإرهاب وتهديداته - أو على الأقل السيطرة عليه - هو عمل دولي، عمل يتجاوز سيادة أي دولة. هناك حادثة سابقة مماثلة هي اتفاقيات القرن التاسع عشر التي قضت على تجارة الرقيق واعتبرت القرصنة في أعالي البحار عدواناً عالمياً.

ضبط التسلح يتخطى الحدود القومية :

والجانب الثالث يرتبط إلى حد بعيد بالقضاء على الإرهاب وهو الحاجة إلى ضبط تسلح يتخطى الحدود القومية - وقد تمت مناقشة هذا المطلب في الفصل السابق.

الأمر الأخير ما يزال مجرد تخمينات، هو: هل ستكون هناك منظمة دولية تعمل على مراقبة وفرض حقوق الإنسان؟ هل ستوجد مثل هذه المنظمة؟ هل كان من الممكن لأى منظمة أن تمنع هتلر من ارتكاب الإبادة الكاملة؟ عندما كان جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في السبعينات رحب بشكل واضح بمثل إنشاء هذه الوكالة الأمر الذي يمكن أن يسلط الاهتمام على هذا الموضوع هو التهديد الذي تتعرض له الدول الغنية بالإغراق بملايين اللاجئين بسبب الاضطهاد العنصري والديني والسياسي والعرقي.

قد نكون انتقلنا في اتجاه العولمة أكثر مما يدرك الغالبية العظمى منا وخاصة السياسيون. أما فيما يتعلق بالبيئة، فنحن نقترب من اتخاذ موقف عالمي للحد، أو على الأقل لإبطاء استهلاك الأوزون و"تأثير البيوت الزجاجية"، التي تسبب ارتفاع درجة حرارة العالم ككل. وأصبحنا أيضاً أكثر قرباً إلى اتخاذ إجراء من أجل حماية المحيطات ومواردها، حيث توجد الآن اتفاقية بين أكثر من دولة لحماية القطب المتجمد الجنوبي.

على صعيد الإرهاب وضبط التسلح، قد تكون نقطة التحول في الواقع هي الحرب العراقية، خاصة القرار بتدمير أسلحة العراق الإرهابية (الذرية والكيمائية والبيولوجية) يجب أن توكل هذه المهمة لوكالات الأمم المتحدة بدلا من أن تقوم بها الولايات المتحدة. وفي خطوة مبكرة وغير مسبوقة (وبالتأكيد تتعارض مع كل المبادئ الأمريكية القانونية السابقة) اقترحت حكومة الولايات المتحدة إنشاء محكمة دولية للجرائم بهيئة قضائية للنظر في أعمال الإرهاب التي ترتكب في أي مكان في العالم. وفي هذا الاتجاه قامت حكومة جمهورية روسيا الجديدة بإحياء خطة باروش لعام ١٩٤٧م واقتراح توكيل عملية التحكم بالأسلحة الذرية على نطاق العالم إلى وكالة عالمية يكون هدفها إزالة كل الأسلحة الذرية من العالم وإيقاف أي محاولة من قبل أي دولة لبناء أسلحة ذرية.

إن الحاجة لإنشاء المنظمات العالمية المطلوبة بأسرع وقت ما زالت مطروحة أمامنا. قد يكون من الصعب إقناع الحكومات القومية بالقبول بهذه المنظمات والامتثال لقراراتها قبل وقوع كوارث ونكبات عظيمة. إن تطوير مثل هذه المؤسسات، وتحديد المجالات التي تعمل ضمنها والقوانين التي تحكمها وسلطاتها، وعلاقاتها بالحكومات القومية، وتمويلها (هل تمنح على سبيل المثال حق سن ضرائب خاصة بها؟) ما زال في انتظارنا لبحثه. نحن بالتأكيد غير مهيئين تماما كذلك خاصة أننا نشاهد الجدل الدائر حول من يجب عليه أن يدفع تكاليف العمليات العسكرية في العراق عام ١٩٩١م، وما

هو نصيب كل دولة. لكن يمكننا القول إن تصميم وبناء مؤسسات دولية كهذه ستكون بمثابة قضايا سياسية رئيسية لعدة عقود قادمة. وهذا يعني أن تقليص سيادة الدولة ستصبح قضية رئيسية في العلاقات الدولية وفي السياسات الخارجية والسياسات الداخلية.

الواقع الجديد - الإقليمية :

إن العولمة ليست أمرًا خيالياً الآن؛ لقد أصبحت تلوح في الأفق لكنها ستأتي ببطء. فالإقليمية أصبحت واقعاً، وهي لن توجد دولة شمولية تحل حكومتها محل الحكومة القومية. الإقليمية تعمل على خلق هيئات حكم إقليمية تسير في خط موازٍ مع الحكومة القومية في المجالات الهامة، وتعمل بشكل متزايد على تهميش الحكومة القومية في المستقبل.

الاتجاه نحو الإقليمية أطلقته المجموعة الأوروبية ولن يكون النموذج الوحيد. بدأت المجموعة الأوربية "كسوق اقتصادية مشتركة"، أي منظمة اقتصادية صرفة. بعد ذلك بدأت تقوم بوظائف سياسية بشكل متزايد، وهي الآن في مرحلة إنشاء مصرف مركزي وعملة أوروبية، ولها سلطات قضائية على التجارة وعلى المهن - الاندماج التجاري والحيازة والتكتل (اتحاد المنتجين للتخفيف من وطأة التنافس فيما بينهم) وعلى التشريعات الاجتماعية؛ وعلى كل شئ يمكن تصنيفه بأنه عائق ليس له علاقة بالتعرفة يساهم في

إعاقة حرية انتقال البضائع والخدمات والمواطنين. والمجموعة الأوروبية كذلك بصدد تكوين جيش أوروبي.

بادرت المجموعة الأوروبية بعد ذلك بمحاولة تكوين تكتل اقتصادي خاص بأمريكا الشمالية يبنى حول الولايات المتحدة ويوحد كل من كندا والمكسيك في سوق مشترك. ويعتبر الهدف من هذه المحاولة اقتصاديا صرفاً، ولكن من الصعب أن تستمر كذلك على المدى الطويل.

وما يجعل هذا الموضوع في غاية الأهمية هو أن القوة الدافعة لمجموعة اقتصاد أمريكا الشمالية لا تأتي من الولايات المتحدة، بل تأتي من المكسيك. فمنذ أن توحدت المكسيك أثناء فترة رئاسة بينيتو هواريز (١٨٠٦-١٨٧٢م) (منذ أكثر من ١٥٠ عاماً) كان هدفها السياسي أن تبتعد بقدر الإمكان عن جارتيها القويتين المختلفتين تماماً والواقعتين ناحية الشمال. ومن المعلوم أنهما متجاورتان في العالم ولا توجد دولتان أكثر اختلافاً من المكسيك والولايات المتحدة حيث يختلفان في اللغة وفي الدين، وفوق كل شئ، في الثقافة والقيم وفي التقاليد. لكن كان يجب على المكسيك أن تسلم في النهاية بأن المائة وخمسين عاماً من سياسة العزلة قد انتهت بالفشل؛ وإذا كانت ترغب في ان تعيش كدولة وكحضارة فإنه يجب عليها أن تتكامل وتتعايش مع الجار الكبير والخطير الواقع في الشمال، على الأقل اقتصادياً.

الاتفاقية التي اقترحتها الحكومة المكسيكية لإقامة اتحاد جمركي بينها وبين دولتي أمريكا الشمالية الأخرى، الولايات المتحدة وكندا، قد لا يكتب لها النجاح. لكن الاندماج الاقتصادي للدول الثلاث في إقليم واحد يتقدم بشكل سريع، بغض النظر عن كون هذا الزواج شرعياً أم لا.

ما يجري بسرعة في شرق آسيا يماثل تماماً ما يحدث في أمريكا الشمالية. السؤال الوحيد المطروح هو هل يكون هناك إقليم اقتصادى واحد أو عدة أقاليم. وربما يكون هناك إقليم تندمج فيه الصين الساحلية ودول جنوب شرقي آسيا حول اليابان. ومن الممكن أيضاً أن تقدم الصين الساحلية ذات النمو المتزايد التي تضم حوالي خمسي سكان الصين وتنتج حوالي ثلثي الإنتاج القومي الصيني وتمتد من تسينتين في الشمال إلى كانتون في الجنوب بالاندماج في إقليم واحد، وجنوب شرق آسيا اليابانية إقليم ثانٍ.

أي طريق ستسلكه آسيا سيكون من بين الأسئلة الهامة في التسعينات وفي الأعوام الأولى من القرن الواحد والعشرين.

هناك أيضاً حركة دؤوبة تجاه تكوين "تجمعات مصغرة"، فما أن تفككت الإمبراطورية السوفيتية حتى اقترحت الدول "التوركية" التي انبثقت عن الاتحاد السوفيتي (تركيا وأذربيجان وتركمانيا وقيرغيزيا... إلخ.) في آسيا الوسطى إنشاء "إقليم توركي" في وسط أغلب الدول التوركية الغربية التوجه والثقافة والأكثر تطوراً بين الدول التوركية، مثل تركيا. وما أن انسحبت دول

البلطيق الثلاثة، لتوانيا ولاتفيا واستونيا من الإمبراطورية السوفيتية، حتى بدأت التحدث عن تكوين "تجمع البلطيق" والذي سينضمون من خلاله إلى جيرانهم الاسكندنافيين – فنلندا والسويد. تجمع مصغر آخر مشابه يضم سكان وقوميات آسيا جنوب شرق آسيا (ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين وتايلاند) تم اقتراحه من قبل رئيس وزراء ماليزيا. أما رئيس الوزراء الروسي فإنه يأمل ويضغط من أجل قيام تجمع اقتصادي يحل محل الاتحاد السوفيتي السابق. لكن سواء كان هناك ثلاثة أو أربعة أو أكثر من هذه التجمعات سيكون ذلك أقل أهمية بالمقارنة مع الاندفاع الحثيث نحو الإقليمية المتعذر إيقافه أو تحاشيه والذي يمثل استجابة للواقع الاقتصادي الجديد. ففي اقتصاد المعرفة لا يمكن لسياسة الحماية التقليدية ولا لسياسة الحرية التجارية أن ينجحا بنفسيهما. إن ما نحتاج إليه هو وحدة اقتصادية تكون كبيرة بما فيه الكفاية لإقامة تجارة حرة حقيقية وخلق تنافس قوي داخل هذه الوحدة. ولا بد أيضا من أن تكون هذه الوحدة من الضخامة بحيث تسمح لصناعة "التقنية العالية" بالتطور والنمو في ظل حماية قوية. ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة التقنية العالية التطور، أي إلى صناعة المعرفة.

صناعة التقنية العالية لا تتفق مع منحنيات العرض والطلب الكلاسيكية، أو الكلاسيكية الجديدة اقتصاديات كينيز. وتكاليف الإنتاج لهذه الاقتصاديات تتصاعد تناسبياً مع حجم الإنتاج. أما في الصناعات العالية التقنية فإن تكاليف

الإنتاج تنخفض وبسرعة بينما يتصاعد حجم الإنتاج، وهو ما يطلق عليه الآن " منحنى التعلم". (للاطلاع على الموضوع انظر الفصل العاشر).

وتعود أهمية ذلك إلى التقنية العالية التي تستطع تأسيس نفسها بطريقة تمكنها من تدمير أي منافس[١]. وفي حالة حدوث ذلك فإن الصناعة المهزومة لا يمكنها أن تعود ثانية وتتوقف بالتالي عن الإنتاج. ولكن في نفس الوقت يجب أن تتمتع الصناعة الحديثة العالية التقنية بقوة تنافسية وتحدٍ كبير، وإلا فإنها ببساطة سوف لن تنمو ولن تتطور وستصبح صناعة احتكارية وبطيئة عديمة الجدوى. لذلك فإن اقتصاد المعرفة يتطلب وجود وحدات اقتصادية ضخمة وقوية قياساً بالوحدات الاقتصادية لدى الدولة القومية وإلا فإنه لن تكون هناك منافسة. ويتطلب ذلك أيضاً القدرة على حماية الصناعة وإدارة التجارة مع التكتلات التجارية الأخرى على أساس تبادل للامتيازات بدلاً من الحماية أو التجارة الحرة. هذا الوضع يعتبر غير مسبوق، ويجعل الإقليمية حتمية ومتعذر إلغاؤها.

لكن الإقليمية، كما في المثال الذي طرحته لنا المجموعة الأوروبية، ليست لها في حقيقة الأمر صفة "عالمية" لذلك ينبغي على المجموعة أن تنشئ مؤسسات تتخطى حدودها الإقليمية، أي مؤسسات قومية عظمى.

(١) سبق أن أطلقت على ذلك "التجارة المعادية" "Adversarial Trade".

التجمعات الإقليمية المتعددة التي ظهرت متباينة فيما بينها، لقد تم بناء المجموعة الأوروبية حول عدد قليل من الدول هي بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا. هذه الدول متقاربة من حيث الحجم والسكان، وضمن إطار الدول المتطورة اقتصادياً على الرغم من التفاوت الكبير في ثرائها الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، نجد أن أكثر الشركات الأسبانية تفوق شوكة ألمانية متوسطة التطوير.

ستصبح المجموعة الاقتصادية لأمريكا الشمالية شديدة التباين. فعلى صعيد السكان، نجد أن الشركاء الثلاثة يتراوح كل واحد منهم بدءًا من (٢٥٠) مليون في الولايات المتحدة إلى عُشر ذلك العدد في كندا، يختلفون بشكل كبير في التطور الاقتصادي. هناك أجزاءً من الولايات المتحدة تعد من أغنى مناطق العالم، وأجزاء من المكسيك (خاصة الجنوب) تعد ضمن أفقر المناطق وأقلها نموًا في العالم.

التجمعات الإقليمية الاقتصادية في آسيا ستكون كذلك أكثر تبايناً مما هي عليه الآن. هذا التباين سوف يصل إلى درجة أنهم لا يشتركون حتى في إرث ثقافي مشترك، فإندونيسيا أو ماليزيا لم يكونا في يوم من الأيام جزءاً من الثقافة الكونفوشيوسية.

مع ذلك فإن هذه الدول ستقيم مناطق تجارة حرة ضخمة تكون أضخم من أي مناطق تجارة حرة تم إقامتها حتى الآن. إضافة إلى ذلك فإن هذه الدول

تقيم مناطق ضخمة تكون موحدة في استجابتها مع العالم الخارجي، وقادرة على أن تكون "تبادلية"، أي أنها ستكون منفتحة بشكل واسع وتحمي منتجاتها في نفس الوقت.

التجمعات الإقليمية لن تحل محل الدولة القومية، لكنها ستسير جنباً إلى جنب وفي خط موازٍ لها.

عودة القبلية :

العالمية والإقليمية يتحديان سيادة الدولة القومية من الخارج، فالقبلية تعمل على تقويض الدولة القومية من الداخل من خلال إضعاف القوة الموحدة لها. وفي الحقيقة فإن القبلية تهدد باستبدال الأمة (الشعب) بالقبلية.

تتجلى القبلية في الولايات المتحدة من خلال التركيز المتزايد على التنوع بدلاً من التوحد. كانت وما زالت الولايات المتحدة تعتبر دولة المهاجرين، فكل مجموعة مهاجرة كانت تعتبر في البداية مجموعة "دخيلة" وتعامل بشكل عنصري تبعاً لذلك وبعد مرور جيلين تصبح هذه المجموعة "اتجاهاً سائدًا". وقد كانت أول المجموعات المهاجرة في الولايات المتحدة الايرلنديين في الثلاثينيات والأربعينات من القرن الثامن عشر. أمريكا في الحقيقة كانت عبارة عن "بوتقة انصهار" إلا أنه لم يعد هذا الطرح خلال الثلاثين عاماً الأخيرة هو السائد. الآن الممارسة على الأساس العرقي والتبشير العرقي هو

السائد، وأي محاولة لجعل مجموعات مهاجرة جديدة "أمريكيين" يعتبر ذلك "تمييزًا عنصريا". وقبل (٦٠) عاماً فقط كانت محاولة منع مجموعة مهاجرة من أن يصبحوا "أمريكيين" تعتبر تمييزًا عنصرياً، سواء كانت تلك المجموعة الجديدة من الأوروبيين أو الآسيويين، سواء كانت من السود أو من البيض أو من الكاثوليكيين أو البوذيين. التركيز الآن ينصب على المحافظة على هوية كل مجموعة مهاجرين وعدم تشجيعهم، ناهيك عن إجبارهم على أن يكونوا "أمريكيين".

هذه ظاهرة أمريكية صرفة ولا يمكن أن تشرح إلا وفق مصطلحات أمريكية خالصة (كما هو الحال بشكل واضح في المجتمع الأمريكي، المشكلة الأساسية هي العلاقة العرقية بين البيض والسود، والتي تعتبر لب هذه الظاهرة). في أوروبا القبلية أكثر تفشياً، فقد مزقت يوغسلافيا إرباً إرباً وأدخلتها في حرب أهلية دموية، وهي تهدد بإشعال حرب أهلية في كل أجزاء الإمبراطورية الروسية السابقة، ويريد الاسكتلنديين الانفصال عن المملكة المتحدة، ويطالب السلوفاك بحكم مستقل وانفصال عن التشيك، وبلجيكا ممزقة بفعل النزاع بين الفلنمكيين والولونيين الناطقين بالفرنسية. جماعات محلية متناهية الصغر، على الرغم من أنها لم تواجه أي تفرقة، تطالب "بالاستقلال الثقافي" مثل الصربيين البالغ عددهم مائة وخمسون ألفاً والذين يعيشون في غابات شمال برلين، وهم آخر من تبقى من القبائل السلافية التي استوطنت شمال ألمانيا قبل أكثر من ألف عام.

تسود القبلية كل العالم، هل ستنجو من ذلك كندا خلال هذا القرن؟ هل ستنقسم إلى قسمين: كندا ناطقة بالإنجليزية وكندا ناطقة بالفرنسية؟ أو تنقسم إلى أربعة أجزاء: إقليم كويبك ناطق بالفرنسية؛ واونتاريو ومانيتوبيا ناطقتين بالإنجليزية؛ وأقاليم البراري؛ وكولومبيا البريطانية؟ (وإلى من ستنضم المناطق المجاورة للبحر؟ ونيوفاوندلاند؟) هل ستبقى الهند متوحدة سياسياً؟ هل ستظل كورسيكا وبريتاني داخل فرنسا؟ وهل سيحصل اللابيين الرحل في شمال فنلندا وشمال السويد على حكم ذاتي؟ هل ستبقى المكسيك متوحدة أم سينفصل الجنوب الذي يقطنه الهنود الحمر من الشمال الذي يقطنه المنحدرون من أصول أسبانية؟ القائمة في حقيقة الأمر لا تنتهي.

أحد أسباب النزعة تجاه القبلية هو أن الضخامة لم تعد لها أي ميزة، ففي عصر الحرب الذرية حتى الدول الضخمة والقوية لا تستطيع أن تحمي مواطنيها، إن أصغر دولة بإمكانها صناعة أسلحة مروعة.

وحيث أصبح المال والمعلومات متخطيان للحدود الإقليمية فقد أصبحت المجموعات المتكاملة الصغيرة جدًا قابلة للنمو اقتصادياً. وسواء كان الحجم كبيرًا أم صغيراً، فالكل الآن متساوون في وصولهم للمال والمعلومات وبنفس الشروط. ومن غير ريب أن "قصص النجاح" الحقيقية للثلاثين عاماً الأخيرة كانت من قبل دولا صغيرة.

كان ينظر إلى الجمهورية النمساوية في العشرينات (وهي عبارة عن ما تبقى من الإمبراطورية النمساوية-المجرية القديمة) إنها أصغر بكثير من أن تكون قابلة للنمو الاقتصادي بتعداد سكان يقل عن (٦) ملايين نسمة. وفي الواقع كانت هذه هي الحجة الرئيسية في ضم هتلر لها في داخل النمسا نفسها. لقد كانت من غير شك نمسا العشرينات والثلاثينات من هذا القرن في حالة اقتصادية يرثى لها حيث كانت تعاني من بطالة مزمنة وصلت لأكثر من ٢٠%. كانت نمسا ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر قليلا في حجمها، إضافة إلى أنها فقدت مجال تجارتها الذي ظلت تتمتع به خليفاتها من الدول بالنسبة للنمسا-المجر السابقة في العشرينات. هذه الدول أصبحت جميعها اشتراكية، وتعد الآن نمسا ما بعد الحرب العالمية الثانية من أكثر الدول الأوروبية ازدهاراً.

كذلك الأمر مع فنلندا (وهي صغيرة أيضاً في حجمها) أو السويد أو سويسرا، وهونغ كونغ وسنغافورة اللتان حققتا نجاحات كبيرة. قبل عشرين عاماً كانت أكثر القوميات حماساً هي تلك التي تقطن دول البلطيق الثلاث التي ضمها ستالين إليه في عام ١٩٤٠م حيث لم تصدق أن بإمكانها أن تعتمد على نفسها اقتصادياً، والآن عدد قليل يشك في ذلك. نفس الشيء ينطبق على إقليم كيبك الكندي.

بإمكان أي دولة صغيرة الانضمام إلى تجمع إقليمي اقتصادي وبالتالي جنى أفضل ما في العالمين؛ الاستقلال الثقافي والسياسي والتكامل

الاقتصادي، ومن غير ريب أنه ليس مصادفة أن لوكسمبورج الصغيرة من أكثر المتحمسين "للاتحاد الأوروبي" قاطبة.

الحاجة إلى الجذور :

الهدف الأساسي من القبلية ليس سياسياً ولا اقتصادياً، إنه تأكيد على الوجود. يحتاج الناس إلى جذور في عصر العولمة؛ انهم يحتاجون إلى الجماعة الاجتماعية.

كل الناس المتعلمين في أسبانيا يعرفون القشتالية (وهي ما يطلق عليها من يعيشون خارج أسبانيا الأسبانية)، لكن اللغة التي يتحدثها الأسبانيون بشكل متزايد في المدرسة وفي البيت، وحتى في المكتب هي القشتالية أو الباسكية أو الأندلسية. مع ذلك فالاختلاف يمكن أن يكون منحصرًا فقط في طريقة النطق، إلا أنه يمثل تغييرًا جوهرياً في الهوية. فالكتلانيون والباسكيون والجالسيانيون والأندلسيون، يشاهدون نفس البرامج التلفزيونية، والمنتجات التي يشترونها غالباً ما تكون قد صنعت في اليابان أو في الولايات المتحدة كما في أسبانيا. وبشكل متزايد فإنهم يعملون لصالح موظف يكون مقره الرئيسي في اليابان أو في كوريا الجنوبية أو في نيويورك أو دوسلدورف، وهم يعيشون بشكل متزايد في عالم غير أممي عالم آخذ في التحول إلى العولمة. إلا أنهم مع ذلك في حاجة إلى جذور محلية، وفي حاجة لأن يكونوا منتمين إلى جماعة محلية.

القبلية ليست نقيضاً للعولمة، فهي تعتبر قطبها. الكثير من اليهود الأمريكيين يقدمون على الزواج من خارج ديانتهم؛ وهذا هو السبب الذي يجعلهم يشددون على جذورهم اليهودية وثقافتهم اليهودية أكثر. خلال الأعوام الأربعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان هناك الكثير والكثير من الرجال الصرب ممن تزوجوا من نساء كرواتيات والعكس صحيح، والكثير من النساء الصربيات تزوجن من بوسنيين مسلمين أو كرواتيين. وهذا ما يجعل بقية الصرب والكروات والبوسنيين مهتمين أكثر بهويتهم القبلية. الكثيرين من الويلزيين والايرلنديين يتزوجون من رجال ونساء إنجليز، وذلك فقط من أجل أن يصبحوا واعين أكثر بكونهم ويلزيين أو إيرلنديين. تزدهر القبلية بصورة كبيرة لأن الناس يدركون بشكل متزايد أن ما يحدث في أوساكا يؤثر على الناس في سلوفينيا، أولئك الناس الذين لا تكون لديهم أدنى فكرة عن أين تقع أوساكا ويعثرون عليها بصعوبة في الخريطة. يحدث ذلك بشكل دقيق لأن العالم تعولم في كثير من الأوجه (وسوف يتعولم بشكل أكبر) وبالتالي يحتاج الناس إلى توضيح وتحديد أنفسهم وفق المصطلحات التي بإمكانهم فهمها. فهم يحتاجون إلى جماعة جغرافية ولغوية ودينية وثقافية تكون محسوسة ومدركة بالنسبة إليهم.

الصرب في الغابات خارج برلين لم يكفوا عن اعتبار أنفسهم جزءاً من ألمانيا وجزءاً من الثقافة الألمانية، إلا أنهم ينظرون أيضاً إلى أنفسهم - ويطلبون أن ينظر إليهم - كشيء متميز. المهاجرون من أصول لاتينية أمريكية في لوس أنجلوس (سواء كانوا من المكسيك أو من أمريكا الوسطى)

يصبحون مواطنين أمريكيين حالما يستطيعون تحقيق ذلك، فهم يتوقعون أن يحصلوا على نفس الفرص كالتي يحصل عليها الأمريكيون بالميلاد. وهم يتوقعون لأولادهم نفس فرص التعليم، ونفس الفرص المهنية ونفس الفرص الوظيفية. ولكنهم يتوقعون أيضاً إن يكونوا قادرين على الحفاظ على هويتهم الأسبانية وثقافتهم الأسبانية الأصل. إن العالم كلما أصبح أكثر عولمة، أصبح أيضاً أكثر قبلية.

هذا سوف يقوض على نحو متزايد الأساس التي بنيت عليه الدولة القومية، وفي الحقيقة إنها لم تعد"دولة قومية"وإنما ستصبح "دولة" فقط، أي وحدة إدارية وليست سياسية.

العولمة والإقليمية والقبلية تعمل على خلق مجتمع سياسي جديد، ببناء سياسي جديد مركب وغير مسبوق، ولو استخدمنا استعارة رياضية، فإن المجتمع السياسي لما بعد الرأسمالية يتضمن بداخلة ثلاثة قوى موجهة، كل منها تقوم بجذبه إلى اتجاه مختلف.

في الوقت الحالي وكما يقول المثل الإنجليزي، "يجب أن يستمر عمل الحكومة"، فالمؤسسات التي نمتلكها حتى الآن للقيام بهذا العمل هي مؤسسات الدولة القومية وحكومتها. إن أول مهمة سياسية للمجتمع السياسي لما بعد الرأسمالية يجب أن تكون إعادة المحافظة على قدرة أداء الحكومة والتي أضعفتها الدولة الشمولية بشكل خطير.



الفصل الثامن

التحولات الحكومية المطلوبة

التحولات الحكومية المطلوبة

العقود القادمة ستبرز مطالبَ غير مسبوقة في الجرأة السياسية والخيال السياسي والإبداع السياسي والقيادة السياسية، وستطلب كفاءة حكومية رفيعة المستوى. هذه المطالب ستنبع من الداخل ومن الخارج في نفس الوقت.

داخلياً، هناك حاجة لأسلوب جديد في التفكير وإبداعات جذرية في عدة مجالات؛ العلاقة بين الحكومة القومية والمهام التي تتخطى الحدود القومية، والعلاقة بين الحكومات القومية والمنظمات الإقليمية؛ والعلاقة بين الأقاليم الجديدة والشديدة التباين. وينتظر أن تشهد العقود القادمة – ولأول مرة – قيام مؤسسات سياسية كبرى تتجاوز الدولة القومية وتعمل وفقاً لقوانين تتخطى أيضاً الحدود القومية. مخططو ومنشئو هذه المؤسسات الجديدة وواضعو هذا القوانين المتخطية للحدود القومية هم الحكومات القومية والسياسيون القوميون.

على الصعيد الداخلي، هناك مطالب وحاجة ملحة لجعل الحكومة فعالة مرة أخرى، على الرغم من تحول المجتمع إلى نظام المنظمات التعددية والانهيار الوشيك لقدرة الدولة على صنع قرارات تحت ضغط جماعات المصالح الخاصة و"استبداد الأقليات الصغيرة".

كان أكثر ما يخيف مفكري القرن الثامن عشر السياسيين - أمثال واضعي الدستور الأمريكي هو ظهور جماعات ضغط لديها أغراضها الخاصة بـها لتحقيق مصالحها الخاصة وجعل تحقيق مصالحها "التزام أخلاقي" يدعمه كل شئ آخر. لقد كانت الإجابة الذكية لهذه المخاوف هي الحزب. الحزب تم ابتكاره بشكل متزامن في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا في العقدين بين عامي ١٨١٥م و ١٨٣٥م والذي ظهر خلالهما معظم عالمنا المعاصر. الحزب تجاوز العصبة، ولقد تم تنظيم الحزب في أوروبا حول أيديولوجية غير واضحة "برنامج"، ونظم في الولايات المتحدة حول "مصالح" واضحة وأخرى غير واضحة. وبغض النظر عن أي شئ آخر فقد تم تنظيم الحزب من أجل هدف مشترك هو الوصول إلى السلطة السياسية والحفاظ عليها، ولقد تم تنظيمه ليحكم وبالتالي عليه أن يجذب الناخبين "إلى الوسط". كان يجب عليه أن يتجنب التطرف وأن يكون دائماً على استعداد لتقديم التنازلات وأن يقيد نفسه عندما يكون في السلطة بمعايير تتعدى إطار مؤيديه، أي أن يعمل لاستقطاب الذين في "الوسط" ولم يصوتوا له. أوضح تعبير لهذا المبدأ هو ما تضمنه الدستور الأمريكي فيما يتعلق بالفيتو أو حق النقض الرئاسي والذي يمكن إلغاؤه فقط بثلثي مجلسي الكونجرس. هذا يعني أنه بالإمكان إلغاؤه فقط في حالة موافقة عدد كبير من أعضاء الحزبين على إجرائه، وهذا يجبر كلاً من الكونجرس والرئيس على الالتزام بالوسطية.

إلا أن الأحزاب الآن في حالة يرثى لها في كل مكان، فالأيديولوجيات التي مكنت الأحزاب الأوروبية من جمع شمل العصبيات المتباينة في تنظيم

واحد لكسب السلطة والسيطرة عليها قد فقدت معظم قوتها التكاملية والموحدة ولم تعد الأحزاب ولا شعاراتها تعني شيئاً للناخبين، خاصة للشباب منهم. لقد اختفى جزء كبير من جماعات الضغط التقليدية؛ أين المزارعون والعمال وصغار التجار الذين أسس عليهم مارك هانا الحزب الجمهوري في عام ١٨٩٦م والذين استقطبهم فيما بعد فرانكلين روزفلت لتشكيل الحزب الديمقراطي عام ١٩٣٢م؟

هكذا أصبحت الحكومات عديمة القوة في مواجهة جماعات الضغط الخاصة، وأصبحت بالتأكيد أضعف من أن تحكم، وتتخذ القرارات وتضعها موضع التنفيذ.

لقد أصبح الوقوف "ضد الحكومة" موضة خلال الأعوام الأخيرة، إلا أن هذا الاتجاه لن ينجح. نحن نحتاج إلى حكومة قوية وفعالة، وفي الواقع يمكننا أن نتوقع حكومة أكثر فعالية خلال العقود القادمة. إن المهام الجديدة المتمثلة في حماية البيئة والقضاء على الجيوش الخاصة والإرهاب الدولي وضبط التسلح والحد منه يتطلب تضافر جهود كثيرة من قبل الحكومات، لكن ذلك يتطلب أيضاً حكومات من نوع آخر.

لقد توالى على السلطة أكثر من قائد سياسي خلال الخمسة عشر إلى العشرين عاماً الأخيرة داعين إلى "تحجيم الحكومة" أو "محاربة المطلعين على بواطن الأمور ". أن أول من انتخب وفق هذا البرنامج السياسي هو

جيمي كارتر في الولايات المتحدة وتبعه رونالد ريغان أعقبه مرشح "مناهض للحكومة" هو جورج بوش. في المملكة المتحدة انتخبت مارغريت تاتشر وفق برنامج سياسي "مناهض للحكومة" وحكمت وفقا له على مدى عشرة أعوام، فكانت النتيجة يرثى لها، فقد تزايدت المصروفات والإجراءات الحكومية أكثر من أي وقت مضى تحت قيادة هذه الحكومات المناهضة، وأصبح الإنفاق في عهدها بلا ضوابط ولا رقيب، وكلما ارتفع إنفاق هذه الحكومات أصبحت أقل أهلية وأقل إقناعاً. النتيجة عدم "نمو" الحكومة. لقد أصيبت الحكومة بالبدانة والترهل مما أدى إلى شللها تحت وطأة ثقلها. لم تتسبب حكومة في التاريخ الأمريكي في إحداث عجز كبير في الميزانية أكثر مما أحدثته إدارة الرئيس بوش، وفقاً للحكمة السائدة فإنه من غير الممكن أن يتسبب الإنفاق في أي نوع من الركود الاقتصادي، إلا أن القفزات الهائلة في الإنفاق الحكومي وعجز الميزانية خلال الثلاث أعوام الأولى من إدارة الرئيس بوش أحدثت أعمق وأطول ركود اقتصادي عانت منه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. ورئيسة الوزراء تاتشر (التي تعتبر على نحو جدلي الأقدر والأكثر تصميما كزعيمة سياسية في العالم الحر منذ الجنرال ديغول) على نحو مماثل لم تحقق أي شئ يذكر، بل تسببت في عجز الميزانية المتفاقم بسبب محاولاتها تقليص الحكومة لجعلها أكثر فاعلية وأكثر أهلية، ولإحداث انقلاب شامل في النهج الاقتصادي البريطاني.

هذا يصح أيضاً فيما يتعلق بفرنسا، فلقد زاد الرئيس ميتران إنفاق الحكومة الفرنسة بشكل هائل دون تحقيق أي نتيجة تذكر، وبالتالي فقدت فرنسا في فترة رئاسته بشكل مطرد قاعدتها الاقتصادية كقوة اقتصادية وصناعية هائلة في العالم. وفي اليابان تم تقويض القدرة الجيدة للحكم بسبب الفضائح المستمرة والتي تعتبر نتيجة مباشرة للنهج الخاص للمشاريع الحكومية التي تعود على الأنصار والمحسوبين بالمكاسب الكبيرة.

تظل الحكومات القومية وزعماؤها السياسيون هم الذين بإمكانهم القيام بالأعمال التي يجب القيام بها، فهم الوحيدون الذين يتمتعون بالشرعية.

لذلك فإن على الحكومة أن تسترد قدراً يسيرًا من القدرة على الأداء، وعليها أن تقوم "بانقلاب كلي في توجهها". والمصطلح في حد ذاته مصطلح تجاري، ولكن لإحداث التحول الكلي لأي مؤسسة، سواء كانت مؤسسة تجارية أو اتحاد، أو جامعة أو مستشفى أو حكومة، فإن ذلك يتطلب دائماً نفس الخطوات الثلاثة:

١ - التخلي عن الأمور التي لا تفيد، والأمور التي لم تفيد؛ والأمور التي استنفدت فوائدها وقدرتها على الإسهام.

٢ - التركيز على الأمور التي تفيد، والأمور التي تقدم نتائج والأمور التي تحسن قدرة المنظمة على الأداء، وهذا يتطلب المزيد من عمل الأشياء التي أثبتت نجاحها.

٣ - تحليل أنصاف النجاحات، وأنصاف الفشل. إن التغيير الكلـــي يتطلــب تخلياً تاماً عن كل شئ لم يؤد دوراً ولم يقم بـــأداء دوره علـــى الوجـــه المطلوب في مثل هذه المجالات، والقيام بالمزيد ممـــا أدى دوره علـــى أكمل وجه.

عدم جدوى الدعم العسكري :

إذا كان لا بد من ترتيب السياسات الشمولية من حيث عدم جدواها، فـــلا شك أن الدعم العسكري سيكون على رأس قائمة السياسات التي أثبتت عـــدم جدواها، وبالتالي ستكون هذه هي أول الأشياء التي ينبغي التخلي عنها. يعود أصل الدعم العسكري إلى العصور القديمة، ويعتبر من آثارها العتيقة، وقـــد أشار المؤرخين الرومان سلفاً إلى أن الدعم العسكري الذي منح إلى إسبارطة من قبل ملك الفرس في حربها ضد أثينا، هو الذي مكن المقدونيين من فرض هيمنتهم على اليونان، وبالتالي ليقدموا إلى الاسكندر الأكبر الجيش والأسـلحة للإطاحة بالإمبراطورية الفارسية.

إلا أنه من المؤكد أن الدعم العسكري لم يستخدم على نحو واسع وبشـــكل غير ناجح مثلما استخدم في عهد الدولة الشمولية منذ الحرب العالمية الثانيـــة والى الآن. لقد أدى الدعم العسكري إلى نتائج عكسية في جميـــع الحـــالات ودون استثناء. ومن الأمثلة على ذلك الدعم العسكري الذي قدمته الولايـــات المتحدة إلى إيران تحت حكم الشاه؛ والدعم العسكري الـــذي قدمـــه الاتحـــاد

السوفيتي إلى أفغانستان؛ والدعم العسكري الذي قدمته الولايات المتحدة إلى العراق. في الحقيقة لم يكن للدعم العسكري الذي قدم إلى جنرالات دول أمريكا اللاتينية أي مردودٍ مثمر، لقد أدى ذلك فقط إلى إثراء جنرالات تلك الدول على حساب الشعوب.

تقديم الدعم العسكري لدولة واقعة تحت هجوم من قبل عدو قوي يعتبر أمرًا مختلفاً، أما أن تقدم الدعم العسكري إلى أنظمة "صديقة" فهذا أمر آخر. إن ذلك يعتبر أمرًا ابتزازياً. وهو يزيد فقط من شهية المبتز على المزيد من الابتزاز: إذا لم تزودنا بهذه المقاتلات، وهذه الدبابات، وهذه الصواريخ، سنحصل عليها من مكان آخر. الرد الأمثل على ذلك هو: "احصل عليها من مكان آخر". إن كثرة المناشدة للحصول على هذه الأسلحة بدعوى الحفاظ على "التوازن العسكري" في منطقة ما، يعتبر زيفاً محضاً. ليس لدينا أي مثال خلال الأربعين عاما الأخيرة، يبرهن على أن الدعم العسكري أحدث توازناً في منطقة ما، وما أحدثه هو فقط زيادة في استعار حمى سباق التسلح.

احتدم جدل واسع بشأن المعونات الاقتصادية في الأعوام الأخيرة. من حيث كونها أعانت المتلقي أم أضعفته؟ هناك تهمة جوهرية تقول بأن المعونات الغذائية خاصة التي منحتها الولايات المتحدة بكميات ضخمة لدول أفريقية قد أدت بالحكومات إلى إهمال الزراعة وإفقار المزارعين. جميع المعونات التي ابتكرت في الخمسينات والممنوحة من حكومة إلى حكومة أخرى لم تحقق نتائج تذكر. ليس هناك الكثير الذي يجب قوله حول المنح

والقروض التي تقدم بواسطة أو من خلال المؤسسات شبه الحكومية ظاهرياً، مثل البنك الدولي؛ وفي الواقع عدد قليل من الحكومات حققت تنمية ملموسة من خلال مساعدة هذه المؤسسات. مع ذلك ما تزال فكرة الدعم الاقتصادي تعد وسيلة جيدة على الرغم من أننا لا نعرف بشكل واضح كيف نوظفها بطريقة مثلى.

إن فكرة الدعم العسكري في حد ذاتها تعتبر فكرة هزيلة لأن الدعم العسكري لا يخلق تحالفات. وفي كل الاحتمالات فإن متلقي الدعم ينقلب ضد مانح الدعم وذلك كما انقلبت كل من إيران والعراق ضد الولايات المتحدة، وكما انقلبت أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي. ويعتبر أحد الأسباب لانقلاب تلك الدول على مانحيها أنها تصبح بصورة متزايدة كارهة كونها في موضع الخاضع لتلك الدولة وتشعر بالاستغلال كلما تلقت دعماً أكثر. والسبب الآخر الأكثر أهمية هو أن مانح الدعم يصبح متوافقاً مع سياسات الحكومة التي يقوم بدعمها. وحتى إذا لم يستخدم الدعم لإبقاء الحكومة في السلطة، فإن مانح الدعم ينظر إليه بشكل متزايد كمؤيد لمن يجلس في كرسي السلطة؛ وعندما يتم إزالة من يحتل المنصب من الحكم، وحتى ولو بطريقة سلمية، تُجبر الحكومة التي تخلفها في أغلب الأحوال على الانقلاب ضد تلك القوة الأجنبية التي كانت تدعم سابقاتها. ويعتبر ذلك انقلاب ضد مانح الدعم.

لقد تسبب الدعم العسكري حتى الآن في الإضرار بكل من الدولة المانحة والدولة المتلقية. إنه يجبر الدولة المتلقية على توجيه رؤيتها بشكل خاطئ

بحيث تسخر جميع مواردها وطاقاتها لخدمة القطاعات العسكرية وتهمل أي شئ عدا ذلك. لقد أوجد الدعم العسكري العديد من الدكتاتوريين العسكريين، ومعظمهم يعتبرون إرهابيين دوليين. إنهم أولئك الذين استخدموا الدعم العسكري الذي تلقوه ليحولوا دولهم إلى أراض للقرصنة تكون مهمتها إرهاب المجتمع الدولي.

ويعتبر المتضرر الوحيد في حالة إيقاف المساعدات العسكرية أصحاب العقود العسكرية.

ما الذي ينبغي التخلي عنه في السياسة الاقتصادية :

إذا كنا قد تعلمنا درساً واحدًا فإنه لا يمكن للحكومة أن تدير "الطقس" الاقتصادي. لا يمكن أن تتجنب الحكومة أو تتغلب بشكل فعال على التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل كما هو الحال مع الركود الاقتصادي.

لم يكن يتوقع أحد قبل عام ١٩٢٩م – كما ذكرنا سابقا – أن تكون الحكومة قادرة على إدارة الاقتصاد، ومنذ ذلك التاريخ أخذت كل حكومة في كل بلد تقدم الوعود بأنها ستعالج الركود الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يكن سوى مجرد وهم حيث لم تستطع أي حكومة حتى الآن أن تحقق هذا الوعد. على القادة السياسيين أن يتعلموا أن يقولوا "لا أحد يعرف كيف يدير الاقتصاد على

المدى القصير أكثر مما يستطيعه الطبيب لمعالجة الزكام العادي، من الأفضل لنا أن نرفع أيدينا عن ذلك".

النتيجة المترتبة على ذلك أن الحكومة تحتاج إلى استعادة قدرتـها علـى تجنب الكساد الاقتصادي الخطير. لقد ثبت أن الإنفـاق الحكومـي لزيـادة الاستهلاك الطريقة المثلى لتحقيق ذلك. لقد اتضح في جميع الحالات السـابقة أن الشعب يقوم بادخار القوة الشرائية المضافة بدلاً عن إنفاقها. وقد كـانت آخر مرة حدث فيها ذلك في الولايات المتحدة في عهد الرئيس جيمي كارتر. لكنها حدثت بشكل منتظم في كل الحكومات السابقة. فقد حـاول فرانكليـن روزفلت معالجة الكساد الكبير عن طريق خلق قوة شرائية حكومية، وكـانت النتيجة الوحيدة هي الانهيار الاقتصادي الخطير الذي حـدث فـي عـامي ١٩٣٧/١٩٣٦م. إن الأسلوب الفعال لمواجهة الكساد الاقتصادي الـذي هـو فترة طويلة من التغيير الهيكلي من خلال الاستثمار في البنية التحتية. وبعـد مرور فترات من الازدهار الاقتصادي ستكون البنيـة التحتيـة (الطرقـات والجسور، والمرافئ، والمباني العامة، والأراضي العامة) دائماً فـي حاجـة للصيانة. ومن أجل أن تكون الحكومـة قـادرة علـى تمويـل مثـل هـذه الاستثمارات، فإن ذلك يقتضي أن تعمل وفق ميزانية متوازنة خلال فـترات الانتعاش الاقتصادي وكذلك خلال أوقات الركود الاقتصادي. وسوف يعطـي ذلك الحكومة القدرة على جمع الأموال، خاصة من خلال الافتراض عندمـا تكون هناك حاجة للقيام بذلك. وبكلمة أخرى، فإن على الحكومات ان تتعلـم

مرة أخرى أن تعتبر عجز الموازنة الميزانية آخر سلاحت يمكن أن تلجأ إليه. ويمكن أن تستخدم الحكومة العجز في الميزانية في أوقات السلم (إذا كان ذلك ضرورياً) فقط لتمويل التحسينات الدائمة لقدرة الاقتصاد على تكوين الثروة.

في المجال الاقتصادي إجمالاً نحتاج للتخلي عن نظرية السياسة المالية التي تعمل وفقها للشمولية، خاصة في العالم المتحدث باللغة الإنجليزية. إن ما نحتاج إليه هو أن نتراجع عن السياسة الاجتماعية المتعلقة بفرض الضرائب إلى سياسة اقتصادية فعلية. ومن المؤكد أن السياسة الضريبية تحتاج إلى أن ينظر إليها من خلال معايير العدالة والإنصاف. ومن غير ريب هناك مجال لفرض الضرائب وبشكل قاسٍ للحد من النشاطات الاجتماعية غير المرغوب فيها، سواء كانت تشغيل الأطفال أو مرتبات المديرين الضخمة التي أصبحت كقاعدة في عالم النشاط التجاري في أمريكا خلال العشرين أو الخمسة وعشرين عاما الأخيرة. إلا أن كل ذلك ليس سوى مجرد قيود، وينبغي أن يكون جوهر السياسة الضريبية سياسة اجتماعية محايدة.

هل أي من ذلك يعتبر ملائماً سياسياً؟ الإجابة هي "نعم"، مع أن ذلك يعتبر أمرًا ليس سهلاً.

إن تهجر كل شئ فإنك ستواجه بمقاومة شديدة، فالأفراد في أي منظمة، بما في ذلك البيروقراطيين والسياسيين، دائما ما يتمسكون بالأمور القديمة؛

الأمور العديمة الجدوى؛ مثل تعلقهم بالأشياء التي كان يجب أن تكون ناجحة إلا أنها عملياً ليست كذلك؛ الأشياء التي كانت منتجة في السابق إلا أنها لم تعد الآن كذلك. انهم في الغالب يتعلقون بما أطلقت عليه في كتاب سابق[١] "الاستثمار في الأنا الإدارية"، دائماً ما يكون الاستثمار في المجالات التي يتم فيها استخدام عدد كبير من القوى العاملة. إن معظم المنظمات تنزع إلى تجنيد موظفيها المتميزين لمواجهة "المشكلات" بدلاً من إحراز النتائج. ويحدث ذلك خاصة في المنظمات التي تعاني من المتاعب.

لذلك فإن التخلي عن أي شئ يعتبر صعباً، لكن لفترة قصيرة، وبعد ستة أشهر تقريباً من بذل الجهود يتم التخلي، ويندهش الجميع متسائلين: "لماذا انتظرنا كل هذه الفترة الطويلة؟"

إن الاعتقاد بأن السياسة المالية بإمكانها إعادة توزيع الدخل بفعالية، وبالتالي إصلاح المجتمع من خلال فرض الضرائب وتقديم الإعانات المالية، ثبت فشلها على نحو حاسم. إن أقل الدول التي لديها المساواة هي تلك الدول التي حاولت بشدة إعادة توزيع الدخل مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا. وكل ما تمكنت هذه الدول من تحقيقه هو أنها أقامت مشاريع حكومية تعود فوائدها على أناس معينين. ومن المؤكد أن هذه تعتبر أكثر الأمراض التي تتسبب في الانحلال والتفسخ التي يعاني منها الجسد

(١) الإدارة من أجل تحقيق نتائج .Managing for Result (London: Heinemann, 1964)

السياسي. لا أحد يعلم حتى الآن كيف يمكننا أن نقضي على النهب المقنن في دول الكومنولث. قد يتطلب ذلك تجديدات دستورية، وربما إنشاء هيئة عامة جديدة تكون مستقلة عن النظامين التشريعي والتنفيذي تقوم بمراجعة طلبات الصرف وتحدد ما إذا كان هذا أو ذاك المبلغ المقترح إنفاقه يصب فعلياً في المصلحة العامة ويتماشى مع السياسة العامة. (وجهاز المراجعة المقترح هذا في القطاع العام يماثل "المراجعة التجارية" المقترحة في الفصل الثالث لضبط الشركات) قد ينظر إلى هذه الفكرة بأنها ساذجة، أو خيالية. إن المتوقع من أعضاء الهيئة التشريعية مقاومة أي محاولة لإيجاد ضوابط لسلوكهم. وفي الواقع هناك عددٌ لا بأس به من المشرعين في الولايات المتحدة، وفي اليابان وفي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا سوف يرحبون بمثل هذه المراجعة من قبل جهة مستقلة للتحقق من تجاوزاتهم. انهم لا يستطيعون تطبيق ذلك لأنهم يعرفون أنهم سيكونون عرضة للعقاب من قبل جماعات الضغط الخاصة، إلا أنهم أيضاً يعلمون أن تحقيقهم لمصالح جماعات الضغط ستسيء إليهم وتضعف سلطاتهم الدستورية وموقفهم من مناصريهم. المال المخصص للصرف الحكومي سيتناقص لدى جميع الدول في الأعوام القادمة، وهذا ربما يجعل ضبط نهب المال العام يلاقي استحساناً من قبل الدول. إننا بحاجة ماسة إلى ضبط المال العام ولا يوجد هناك أحد يشك في ذلك.

يأتي التخلي في البداية من خلال إستراتيجية التحول، وإذا لم يتم إنجاز ذلك فلن يتم تحقيق أي شئ، إذ إن كل الموارد حينئذ ستكون مخصصة

لمواجهة "المشاكل". إن الحوارات اللاذعة والعاطفية حول ما يجب التخلي عنه تستقطب الجميع، فهناك من يجادلون بأن تكون هناك "محاولة أخرى"، وهناك آخرون يطالبون بتبني "حلول وسطى". وهناك الدجالون الذين يقدمون الوعود على قدرتهم ببتر الطرف المصاب بالغرغرينا دون التسبيب بألم، وهكذا. وما لم يتم التخلي، لن يتم إنجاز أي عمل.

ما الذى يجب أن نركز عليه :

تبدأ بعد دفن الموتى الولادة من جديد، إنها تبدأ بطرح الأسئلة التالية: ما الذي كان ناجحاً؟ وفي أي شئ تمكنا من تحقيق النتائج؟ وما الذي يجب أن نركز عليه؟

إن أداء الاقتصاد الياباني والألماني في الأربعين عاماً الأخيرة علمنا درساً واحداً. لقد ركزت هاتان الدولتان على "المناخ" الاقتصادي بدلاً من تركيزهما على "الطقس" الاقتصادي. لم يكن الهدف من سياساتهما الاقتصادية أن يجعلا المريض يشعر بالتحسن، بل كانت من اجل شفاء المريض والحفاظ عليه معافى . لقد كانت تلك السياسة تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية ينمو فيها الاقتصاد ويكتسب مقاومة ضد العدوى والجروح والأمراض، ولكي يكتسب القدرة على التكيف والتغير بشكل سريع لكي يكون قادراً على المنافسة.

كلا الدولتين فقدتا القوة الدافعة حالما حاولتا "السيطرة على حالة الطقس". بدأ الاقتصاد الألماني بالتدهور في عام ١٩٨٩م وذلك عندما تبنت الحكومة سياسة العجز في الميزانية والإنفاق المكثف لزيادة مستوى الاستهلاك وذلك بهدف استقطاب أصوات الألمانيين المؤيدين إعادة الوحدة. إن محاولة اليابانيين لتعويض الانكماش في الصادرات القصيرة الأجل الذي أعقب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في منتصف الثمانينات عن طريق دعم إنفاق الاستهلاك المحلي تسبب في الحال في زيادة كبيرة في نمو سريع لسوق الأسهم وأسعار العقارات. وكل ما فعلته اليابان في حقيقة الأمر هو التسبب في خلق "فقاعة اقتصادية" انفجرت فيما بعد في عام ١٩٩١م وعام ١٩٩٢م.

إن خلق المناخ الملائم ليس مثل الإبقاء على الضرائب منخفضة، فمقولة الاقتصاديين الذين يؤيدون نظرية العرض الاقتصادية والتي تقول بأن خفض الضرائب فقط يضمن نمو الاقتصاد وعافيته لم يتم إثباتها بعد، ومقولة إن الضرائب المرتفعة تعني في نهاية المطاف ركوداً اقتصادياً، قد ثبت بطلانها أيضاً بشكل قاطع. اليابان لديها نسبة ضريبة دخل مرتفعة على طول الوقت. فرض الضرائب، كما ذكرنا سابقاً أكثر أهمية بالمقارنة مع نسبة حصيلة الضرائب. الهدف الأمثل للسياسة المالية هو تشجيع الاستثمار في مجال المعرفة وفي الموارد البشرية، وفي التسهيلات الإنتاجية في النشاط التجاري وفي البنية التحتية، وهذا سر كل "النجاحات الاقتصادية" في النصف الأخير

من هذا القرن في كل من اليابان وألمانيا، وكذلك بالنسبة "للنمور الآسيوية الأربعة": كوريا الجنوبية، وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان. كل هذه الدول كانت ناجحة عندما كانت ملتزمة بسياسات تركز على خلق المناخ الاقتصادي،لقد تجاهلت بشكل كبير حالة الطقس الاقتصادية.

دولة ما بعد الرعاية :

الخطوة الأخيرة في إستراتيجية التغيير الكلي هي النظر إلى السياسات والنشاطات التي كانت ناجحة جزئياً وفاشلة جزئياً. علينا أن نحدد ما هي السياسات التي كانت غير ناجحة لكي نستطيع أن نتوقف عن المضي فيها. وأول سؤال يجب أن نطرحه هو: ما الذي ينبغي التخلي عنه؟ ولكن قد يسأل المرء: وما هو الشيء الناجح؟ وما الذي ينبغي علينا عمله أكثر؟

تمت مناقشة هذه الأسئلة سلفاً فيما يتعلق بواحدة من مظاهر الشمولية ألا وهي حالة الحرب الباردة. سياسة ضبط التسلح نجحت إلى حد ما أما حالة الحرب الباردة فقد فشلت. الحاجة القائمة هي سياسة انتقالية لضبط التسلح. لقد ثبت أن سياسة ضبط التسلح من خلال "تدمير متبادل موثوق" لا يمكن تحملها اقتصادياً حتى بالنسبة للدول الغنية، وهي في نفس الوقت عاجزة عن إيقاف الأسلحة الإرهابية وانتشارها.

هناك مجال آخر تتداخل فيه النتائج : المجال الاجتماعي. فدولة الرعاية حققت نتائج قليلة. لقد حققت الحكومة التي تلعب الدور الأساسي في الميدان الاجتماعي نتائج متواضعة للغاية. لكن عندما قامت بهذا الدور منظمات اجتماعية ليست حكومية تم تحقيق الكثير. إن مجتمع ما بعد الرأسمالية والمجتمع السياسي لما بعد الرأسمالية يتطلب قطاعاً اجتماعياً جديدًا لإشباع كل من الاحتياجات الاجتماعية ولإحياء المواطنة الهادفة والمجتمع.

ويعتبر هذا موضوعاً جديدًا وعلى درجة عالية من الأهمية ويستحق أن يفرد له فصل خاص به.

الفصل التاسع

المواطنة من خلال القطاع الاجتماعى

المواطنة من خلال القطاع الاجتماعي

الاحتياجات الاجتماعية ستنمو في مجالين: المجال الذي ينظر إليه تقليدياً علــى أنــه خيري مثل مساعدة الفقراء والمعاقين والضعفاء والضحايا، والمجال المتعلق بالخدمات التي تهدف إلى تغيير المجتمع وتغيير الإنسان والذي ربما سينمو بسرعة أكبر.

بالطبع سيزداد بشكل مستمر عدد الناس المحتاجين في فترة التحول حيث إن هناك أعداداً ضخمة من اللاجئين في كل أنحاء المعمورة ممــن وقعــوا ضحايا للحروب وللاضطهاد الاجتماعي والعنصري والعرقــي والسياســي والديني. كل ذلك ينجم عن عدم أهلية الحكومات وعدم كفاءتها ووحشــيتها. وحتى في أكثر المجتمعات استقراراً ورسوخاً. فــإن التحــول إلــى العمــل المعرفي سيقود إلى جعل الكثير من الناس متخلفين عن الركــب، وســيحتاج ذلك إلى جيل أو جيلين قبل أن يتمكن المجتمع وسكانه من اللحاق بــالتغيرات الجذرية في تركيبة القوى العاملة وفي الطلب على المــهارات والمعــارف. وسيستغرق - ربما أقل من جيل بقليل وفقاً لخبرات تاريخية - رفع إنتاجيــة عمل الخدمات حتى تصل إلى المستوى الذي يحقق لهم مستوى اكتفاء معيشي مماثل لمستوى اكتفاء معيشة الطبقة الوسطى.

سوف يزداد الاحتياج بشكل مماثل، وربما بشكل أسرع في المجالات الأخرى المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، تلك الخدمات التي لا تستغني عن العمل الخيري لكنها تحاول أن تحدث اختلافاً في المجتمع وتغير الإنسان. خدمات كهذه كانت غير معروفة في السابق بينما الأعمال الخيرية موجودة منذ آلاف السنين. خلال المائة عام الأخيرة نمت وانتشرت الأعمال الخيرية، خاصة في الولايات المتحدة. إلا أن هذه الخدمات سنحتاج إليها بشكل أكبر في العقود القادمة بسبب الزيادة الهائلة في عدد المسنين في الدول المتقدمة والذي يعيش أغلبهم بمفردهم. أما السبب الآخر لزيادة الاحتياج للأعمال الخيرية هو النمو المتزايد في الرعاية الصحية والطبية المتطورة، والاهتمام لبحوث في مجال الرعاية الاجتماعية، وزيادة التعليم في مجالات الرعاية الصحية، والعديد من الخدمات والتسهيلات الطبية في المستشفيات. وهناك حاجة متزايدة لمواصلة تعليم الراشدين، حاجة ناتجة عن العدد المتنامي للأسر ذات العائل الواحد. ومن المنتظر أن يصبح قطاع الخدمة الاجتماعية واحدًا من "القطاعات المهيأة للنمو" الحقيقي لاقتصاد متطور وبالتالي يمكننا أن نأمل أن يتقلص الاحتياج إلى الأعمال الخيرية مرة أخرى.

الحاجة إلى التنوع :

إن محاولة تلبية وإشباع هذه الحاجات من خلال "دولة الرعاية" قد فشلت بشكل كبير من خلال محاولة إدارة هذه الخدمات. وأول نتيجة من خلال

خبرة "دولة الرعاية"، هي أن تكف الحكومة عن لعب دور الفاعل والمدير في المجال الاجتماعي، وأن يكون دورها محدوداً في صناعة السياسات. ويعني ذلك أن تقوم الحكومة في المجال الاجتماعي وفي المجال الاقتصادي بتبني سياسة التعاقد وإعادة هيكلة نفسها تماماً مثل إعادة هيكلة المؤسسة التجارية حيث نقوم بالتعاقد مع جهات أخرى لكي تقوم بأداء الأعمال المساندة، كالأعمال الكتابية والصيانة. إن الحكومة بحاجة إلى إعادة هيكلتها وإيكال جهات أخرى للقيام بتأدية الأعمال المكلفة بالقطاع الاجتماعي نيابة عنها.

هناك سبب آخر للتعاقد في مجال الخدمات الاجتماعية هو الحاجة إلى رفع إنتاجية العمل الخدمي والعامل الخدمي، فالحكومة تعتبر أكبر موظف لعمال الخدمات؛ وعمال الخدمات في الحكومة من أقل الناس إنتاجية. وطالما بقوا موظفين حكوميين فإن إنتاجيتهم لن ترتفع. يجب أن تكون المنظمة الحكومية "بيروقراطية"، وينبغي عليها (بل يجب عليها) أن تخضع الإنتاجية إلى القوانين والنظم، ويجب أن تغلف "بالروتين"، وأن تركز على العمل الورقي المناسب بدلاً من التركيز على النتائج. وإذا لم يتم ذلك فإنه من المؤسف أنها تتحول بسرعة إلى عصابة من اللصوص. أكبر عدد من المستخدمين الحكوميين في الدول المتقدمة يعملون في تقديم الخدمات وإدارتها، ويؤدون دوراً فاعلاً في القطاع الاجتماعي. إن قيام الحكومة بتوكيل أداء هذه الأعمال لجهات أخرى يساوي في أهميته أهمية إنجاز القطاع الاجتماعي.

لم يحقق برنامج واحد من برامج الولايات المتحدة خلال الأربعين عاماً الأخيرة التي حاولنا أن نعالج بها المشاكل الاجتماعية من خلال الحكومة مباشرة حققت نتائج ملموسة، لكن المنظمات المستقلة غير الربحية حققت حتى الآن نتائج مثيرة للإعجاب.

تعاني المدارس الحكومية في المدن القريبة من مركز السلطة مثل نيويورك أو ديترويت أو شيكاغو من حالة تدهور وبمعدل ينذر بالخطر. أما المدارس التي تدار من قبل الكنيسة (خاصة مدارس أبرشيات الكنيسة الرومانية الكاثوليكية) فقد حققت بعض النتائج الإيجابية في المجتمعات المتجانسة وبين الأطفال الذين يأتون من أسر مسحوقة ومن نفس العرق والجنس. النجاحات الوحيدة في مجال محاربة الكحول والمخدرات - وهي الأكثر أهمية - تم تحقيقها بواسطة المنظمات الغير ربحية المستقلة مثل منظمات محاربة الكحول، وجيش الإنقاذ أو السامريين. والنجاحات الوحيدة التي تم تحقيقها فيما يتعلق "بالأمهات الوحيدات" والأمهات بدون أزواج (وهن غالباً ما يكن من السود أو من أصل أسباني) لإخراجهن من مظلة الضمان الاجتماعي وإعادتهن إلى العمل المدفوع الأجر والي حياة عائلية مستقرة تم تحقيقه من قبل المنظمات المستقلة غير الربحية مثل منظمة مركز الجدسون بمدينة رويال آوك بولاية ميتشيجان (راجع كتابي لعام ١٩٩٠م إدارة المنظمة غير الربحية). التحسين في ميدان الرعاية الصحية الرئيسية مثل : علاج أمراض القلب والوقاية منها والأمراض العقلية، تم تحقيقه عن

طريق المنظمات المستقلة غير الربحية على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، تقوم الجمعية الأمريكية لأمراض القلب أو الجمعية الأمريكية للأمراض العقلية برعاية وتمويل الأبحاث المطلوبة وتبادر أيضا في تعليم الجماعات ذات الصلة بمجال الطب وعامة أفراد الشعب فيما يختص بالوقاية والمعالجة.

تشجيع وتبني المنظمات غير الربحية المستقلة في القطاع الاجتماعي تعتبر خطوة هامة من أجل تغيير أسلوب عمل الحكومة وجعلها تعمل من جديد.

إن أعظم إسهام قامت به المنظمة الاجتماعية، هو أنها أصبحت كمركز جديد للمواطنة الحقة. لقد دمرت المواطنة، ومن أجل استعادتها، يحتاج المجتمع السياسي لما بعد الرأسمالية إلى "قطاع ثالث" بالإضافة إلى القطاعين المعترف بهما بصورة عامة "القطاع الخاص" المتعلق بالنشاط التجاري، "والقطاع العام" الخاص بالحكومة، والقطاع الاجتماعي المستقل.

الوطنية وحدها لا تكفي :

الوطنية هي الاستعداد للموت تضحية في سبيل الوطن. لقد تنبأ الماركسيون في بداية هذا القرن، بأنه لن يمر وقت طويل حتى تصبح الطبقة العاملة غير وطنية حيث سيكون ولاء العمال لطبقتهم وليس لبلدهم. هذه النبوءة لم تصدق حيث ما زال الناس، خاصة الطبقة العاملة، على استعداد للموت في سبيل أوطانهم حتى في أقل الحروب شعبية.

الممرضة إديث كافيل (١٨٦٥-١٩١٥م) قالت "الوطنية وحدها لا تكفي" وهي في طريقها إلى الإعدام من قبل الألمان لإيوائها سجناء حرب بريطانيين كانوا قد هربوا من المستشفى البلجيكي الذي كانت تديره خلال الحرب العلمية الأولى لا بد من وجود المواطنة أيضاً. المواطنة هي الاستعداد للإسهام في صالح البلد، وهي كذلك الاستعداد للحياة من أجل البلد، واستعادة المواطنة تعد من الحاجات الرئيسية للمجتمع السياسي لما بعد الرأسمالية.

الوطنية، أي الاستعداد للموت في سبيل الوطن، تعتبر ظاهرة عالمية، أما المواطنة فهي من غير ريب ابتكار غربي، وهي في الحقيقة كانت جوهر ما تعنيه أثينا وروما في أوج مجدهما. إن أجمل وصف سياسي تضمنه التقليد الغربي عن المواطنة هو الخطاب السياسي الرائع الذي وضعه المؤرخ الإغريقي ثوسيديدس والذي لقنه للقائد الاثنيني بيريكليس.

اختفت المواطنة بانهيار روما، فالعصور الوسطى لم يكن بها مواطنون، إذ كان للوردات الإقطاعيين اتبعاهم، لكل مدينة من المدن مواطنيها، و للكنيسة جماعتها. اليابان لم يكن لها مواطنون قبل حركة الإحياء التي قام بها ميجي في عام ١٨٦٧. عند الدايميو كان لكل لورد حاشيته واتباعه، وكانت المراكز التابعة للمدن لها نقابات للحرفيين، وكان للطوائف الدينية متعبديها، إلا أنه لم يكن هناك مواطنون.

أعادت الدولة القومية ابتكار المواطنة وبنيت وقامت عليها. ولكن ما تعنيه المواطنة من حيث الحقوق والواجبات تعتبر منذ ذلك الوقت قضية محورية في النظرية السياسية والممارسة السياسية.

المواطنة كمصطلح قانوني، يركز على الهوية أكثر من الفعل، وكمصطلح سياسي، فإنه يعني الالتزام النشط والمسئولية. أنها تعني إحداث التغيير الإيجابي داخل الجماعة والمجتمع والبلد.

المواطنة السياسية في الدولة الشمولية لم تؤد وظيفتها، حتى لو كان البلد صغيراً فإن شئون الحكومة بعيدة ومنعزلة بحيث لا يمكن للفرد من أن يقوم بفعل إيجابي. بإمكان الأفراد أن يصوتوا، وقد عرفنا بصعوبة أهمية التصويت الصحيح خلال العقود الأخيرة. وباستطاعة الأفراد دفع الضرائب، ومرة أخرى عرفنا بعد مشقة في العقود الأخيرة أن ذلك يعتبر التزاماً أصيلاً. لكن الأفراد لا يضطلعون بالمسئولية، ولا يبادرون بالقيام بالفعل من أجل إحداث التغيير. وبدون المواطنة يصبح المجتمع السياسي فارغاً. ويمكن أن يكون هنالك قومية، إلا أنه بدون المواطنة من المرجح أنها تتفسخ وتتحول إلى شوفينية (الغلو في الوطنية). من دون المواطنة الحقة لا يمكن أن يوجد الالتزام المسئول لخلق المواطن والذي يعتبر بمثابة النسيج الذي يعمل على ترابط الجسم السياسي. ولن يكون هناك كذلك رضا وإعزاز نتيجة للمشاركة الفاعلة. ومن دون المواطنة فإن الوحدة السياسية، سواء سميت دولة أو إمبراطورية، تكون "قوة"، وبالتالي فإن القوة هي الشيء الوحيد الذي يحافظ

على تماسكها مع بعضها البعض. ولكن من أجل أن يكون قادرًا على القيـــام بالفعل في عالم سريع التغير وخطير، فإن المجتمـــــع السياســـي لمـــا بعــد الرأسمالية يجب أن يعمل على إعادة خلق المواطنة.

الحاجة إلى الجماعة :

هناك حاجة مساوية في الأهمية لإحياء الجماعة، لأن الأحياء الاجتماعيــة التقليدية فقدت الكثير من قوتها فهي لا تستطيع البقاء في ظل الحراك الـــذي منحته المعرفة للفرد. لقد تعلمنا الآن أن ما يجعل الأحياء الاجتماعية متماسكة لا يعود إلى الخصائص المشتركة لدى أفرادها، إنها الضرورة، إن لم يكـــن الخوف والإكراه.

يدور الكثير من الحديث هذه الأيام عن تفكك الأسرة، ويعتبر ذلك إلى حد ما إساءة الفهم. وفي الحقيقة، هناك عدد كبـــير مـــن الزيجـــات الأمريكيـــة والزيجات في العالم المتطور قاطبة تنتهي بالطلاق. مـــع ذلـــك فـــإن هـــذه الزيجات لا تستمر فترة أقصر من الزيجات قبل مائة أو مائة وخمسين عاماً. وعلى الأرجح فإن الزيجات الآن تدوم فترة أطول. قبل مائة أو مائة وخمسين عاماً كان الموت هو الذي يفصل بين الزوجين وليس الطلاق.

كانت الأسرة التقليدية ضرورة ملحة. كانت القصص في القرن التاســـع عشر إجمالا، كانت تتناول ما نطلق عليه الآن ظاهرة "الأسر المفككة"، ولكن كان يجب على الأسر أن تظل متماسكة بغض النظر عما يكنه كل فرد تجـــاه

الآخر من كره واشمئزاز وخوف. من المقولات السائدة في القـرن التاسـع عشر أن "الأسرة هي كل ما يمكن أن يشملك برعايته". لقد كانت العائلة قبـل هذا القرن هي التي توفر كل الخدمات المتاحة، وما لم تسـتطع أن توفـره الأسرة، لن يستطيع أحد أن يوفره. لذلك كان الارتباط بالأسـرة ضـرورة ملحة، عندما ترفض الأسرة أحد أفرادها يعتبر ذلـك كارثـة. وقـد كـانت الشخصية المحورية في المسرحيات والأفلام الأمريكية حتى العشرينات مـن هذا القرن هي شخصية الأب القاسي الذي يتبرأ من ابنته عندما تعـود إلـى المنزل وهي تحمل طفل غير شرعي، فهي أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إما أن تنتحر أو أن تصبح عاهرة.

وبالفعل الأسرة أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للكثيرين من الناس، ولكنـها تصبح كذلك كرباط طوعي وكرباط عاطفى وللارتبـاط والاحـترام ولكـن الارتباط بها أصبح الآن طوعي يقوم على الاحترام المتبادل والحب وليـس بسبب الضرورة الملحة. ومن الملاحظ أن الشباب يكبر اليوم ويتخطون فـترة المراهقة المتسمة بالتمرد، يشعرون بحاجة ملحة أكثر مما كان يشعر بها أبناء جيلي ليكونوا قريبين من آبائهم وأقاربهم.

الأسرة في حقيقة الأمر لا تمثل الجماعة، إلا أن الناس في حاجـة إلـى جماعة، لا سيما في المدن الضخمة، وفي الضواحي التي يقطنها الكثـيرون منا، لا يستطيع أحد الآن أن يعتمد على جيرانـه الذيـن تجمعـهم مصـالح مشتركة واهتمامات مشتركة ومهنة واحدة وقدر متقارب من الجهل ويعيشون

سوياً في هذا العالم ، مثلما هو الحال في القرية أو الريف. وحتى إذا كان الرباط الأسرى قوياً، فلا يمكن لأحد الاعتماد على الأسرة. أن التحرك الجغرافي والمهني يعني أنه لا يمكن ان يبقى الناس في نفس المكان ونفس الطبقة ونفس الثقافة التي ولدوا فيها، أو التي يعيش فيها آباؤهم أو التي يعيش فيها أبناء عمومتهم وأخوالهم وخالاتهم وأقاربهم. إن الجماعة التي نحتاج إليها في مجتمع ما بعد الرأسمالية – ولا سيما التي يحتاج إليها عمال المعرفة – يجب أن تكون مبنية على الالتزام والمودة بدلاً من أن يتم فرضها بناء على القرابة والعزلة.

زوال جماعة العمل الاجتماعي :

منذ أربعين عاماً خلت، كنت أعتقد أن جماعة العمل الاجتماعية ستوحد في مكان العمل، ففي كتابي لعام ١٩٤٢م "مستقبل الرجل الصناعي" وكتابي لعام ١٩٤٩م "المجتمع الحديث" (سيعاد إصدارهما قريباً عن طريق دار نشو ترانساكشن) وفي كتابي لعام ١٩٥٤م "ممارسة الإدارة"، تحدثت عن جماعة العمل الاجتماعي على أنها ستمنح الفرد المكانة الوظيفية ، والمسئولية الذاتية.

إن هذا ما أدركه اليابانيون إلى حد بعيد، لكن كما ذكرنا سابقاً، حتى في اليابان فإن جماعة العمل الاجتماعية لن تكون قادرة على تأدية وظيفتها في

المستقبل، على الأقل بالنسبة لعمال المعرفة. ولقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن جماعة العمل الاجتماعية اليابانية مبنية على الخوف أكثر من كونها مبنية على الانتماء، العامل في شركة يابانية ضخمة وفق نظام أقدمية الأجور ويفقد وظيفته بعد الثلاثين يصبح عمليا عاطلاً عن العمل طوال البقية الباقية من حياته. لكن هذا النظام في طريقه إلى الزوال في ظل ما تشهده اليابان من تحول خطير في نقص الوظائف (المعدل حالياً نفس معدل عام ١٩٦٠م) وإلى نقص خطير في العمالة المتاحة.

جماعة العمل الاجتماعية في الغرب لم يكن لها جذور على الإطلاق حيث ما زال هناك تأكيد قوي على أن الموظف يجب أن يعطى أقصى درجة من المسئولية والتحكم الذاتي، وهي نفس الفكرة وراء طرحي لمفهوم جماعة العمل الاجتماعي، إن المنظمة المبنية على المعرفة يجب أن تصبح منظمة مبنية على المسئولية.

لكن الأفراد - وخاصة عمال المعرفة - يحتاجون إلى بيئة اجتماعية ذات معنى ولها طابع شخصي وتحقق لهم مصالح (منافع) خارج العمل وخارج نطاق المنظمة، وبالتأكيد خارج وأكثر من نطاق مجال معرفتهم المتخصصة.

المتطوع كمواطن :

إن المجال الوحيد الذي يمكن أن يتم فيه إشباع هذه الحاجة هو القطاع الاجتماعي حيث يستطيع الأفراد هنا أن يساهموا، وأن تكون لديهم مسئولية، وهذا يمكن أن يحدث اختلافاً جوهرياً، وبإمكانهم أن يصبحوا "متطوعين"، وهذا ما يحدث الآن في الولايات المتحدة.

في معظم الدول المتقدمة الأخرى فإن التقاليد التطوعية قد تم سحقها عن طريق دولة الرفاهة. فعلى سبيل المثال، تعتبر المعابد ومراكز الشنتو (ديانة اليابان الأهلية القائمة على تقديس أرواح الأبطال والأباطرة والقوى الطبيعية) في اليابان مراكز نشيطة في خدمة المجتمع وتستقطب المتطوعين المحليين بقوة. "تغربت" حركة التجديد "ميجي" التي ظهرت في عام ١٨٦٧م عن طريق جعل الدين ضمن وظيفة الدولة، وفي الحال اختفى المتطوعين والخدمة التي يقدمها المعبد. العمل الخيري في بريطانيا ظل طوال القرن التاسع عشر نشاطاً اجتماعياً وكان ينظر إليه على أنه مسئولية القادرين. بعد عام ١٨٩٠م، ومع تنامي الاعتقاد بالحكومة بوصفها المسيطرة على المجتمع اختفت معظم هذه الأشياء. جيش الخلاص الذي كون في لندن عام ١٨٧٨م يعتبر أحد التنظيمات القليلة التي بقيت من ثقافة كانت مزدهرة تركز على خدمة المجتمع في العهود الفكتورية. أما في فرنسا، فإن أي فعل اجتماعي لا تنظمه وتسيطر عليه الحكومة فإنه مثار للريبة وذلك منذ عهد نابليون.

التنوع الطائفي للكنائس الأمريكية، والتركيز القوي على الحكـــم الذاتـــي للولايات، والمقاطعات والمدن، والتقاليد الاجتماعية في المستوطنات الحدودية المعزولة ساهمت في إبطاء إضفاء الصفــــة السياســـية والمركزيـــة علـــى النشاطات الاجتماعية في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك فإنــــه يوجـــد فـــي الولايات المتحدة الآن حوالي مليون ناشط غير ربحي تقريباً فـــــي القطـــاع الاجتماعي. ويمثل هؤلاء أكثر من عُشر إجمالي الناتج القومي (ربـــع هـــذا المبلغ تم جمعه من التبرعات والهبات من أفراد الشعب، وربعه تم دفعه مـــن قبل الحكومة من أجل أداء عمل معين مثل إدارة برامج تعويضات الرعايـــة الصحية، والباقي جمع من الرسوم المتحصلة من الخدمات مثل رسوم التعليـم المدفوع من قبل الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات الخاصة أو من الأمـــوال المتحصل عليها من "المتاجر الفنية" التي نجدها الآن في كل متحف أمريكي).

أصبح القطاع غير الربحي أكبر موظف في أمريكا حيث إن واحدًا مـــن كل أمريكيين راشدين (ما مجموعه٩٠ مليون شخص) يعملون ثلاثة ساعات أسبوعياً على الأقل كموظفين "غير مدفوعي الأجر"، وكمتطوعين يعملـــــون لمنظمة غير ربحية لصالح الكنائس والمستشفيات، ووكالات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية مثل الصليب الأحمر، الكشافة خدمات إعادة التـــأهيل مثل جيش الخلاص ومؤسسات علاج الإدمان من الكحول، ومـــع الملاجـــئ المخصصة للزوجات اللاتي يتعرض للأذى الجسدى من قبل أزواجهن وتعليم الأطفال السود داخل المدن. وفي حلول عام ٢٠٠٠م أو عـــام ٢٠١٠م فـــإن

عدد هؤلاء "الموظفين غير المدفوعي الأجر" سوف يرتفع إلى ١٢٠ مليونـــا، وسيزداد معدل ساعات عملهم إلى خمس ساعات في الأسبوع.

هؤلاء المتطوعون لم يعودوا مجرد "مساعدين"، لقد أصبحوا "شـــركاء". المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة توظف على نحو متزايد مديرين بدوام كامل مدفوع الأجر ولكن الفريق الإداري يتحول بشكل مـــتزايد إلـــى متطوعين ويدير المنظمة بشكل أكبر. إن أكبر تغيير حـــدث فـــي الكنيســـة الكاثوليكية الأمريكية حيث أصبح النساء الآن يدرن الأبرشيات الهامة ويقمـن بتلاوة قداس القساوسة وتوزيع القرابين المقدسة. إنهن يقمن بكل شئ بما فـــي ذلك الأعمال الاجتماعية والعمل الاجتماعي الخاص بالأبرشـــيات، والـــذي يؤدى من قبل "موظفين غير مدفوعي الأجر" تشرف عليهم مديرة الأبرشـــية المكلفة.

السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في معدل المتطوعين في الولايات المتحـــدة لا يعود إلى زيادة الحاجة إليهم ، بل إن السبب في ذلك يعـــود إلـــى بحـــث المتطوعين عن الجماعة وعن المجتمع وعن الالتزام والإسهام. العدد الكبـــير من المتطوعين الجدد ليسوا من المتقاعدين، فهم أزواج وزوجات يعملون فـــي مهن مختلفة وفي الثلاثينات والأربعينات من أعمارهم متعلمين بشـــكل جيـــد ونشيطون ومشغولون معظم الوقت. يجد هؤلاء متعة حقيقية فـــي أعمالـــهم، ويشعرون بالحاجة لعمل كل ما من شأنه "أن يوجد واقعاً مختلفاً"، سواء كـــان ذلك تعليم الكتاب المقدس في كنيسة محلية أو تدريس الأطفال السود جـــدول

الضرب أو عيادة المسنين بعد قضائهم وقتا طويلا في المستشفى ومساعدتهم للقيام بتمارين النقاهة.

إن ما تقدمه المؤسسات غير الربحية الأمريكية للمتطوعين لديها قد يكون أكثر أهمية مما تقدمه لمتلقيي الخدمات التي تقدمها.

كشافة الفتيات تعتبر واحدة من المنظمات الأمريكية القليلة التي أصبحت غير عنصرية، ففي فرق الفتيات الكشفية يعملن ويلعبن مع بعضهن البعض بغض النظر عن لونهن وأصلهن القومي. إن أعظم إسهام فيما يتعلق بإلغاء العنصرية الذي بدأته كشافة الفتيات في السبعينات هو أنها جندت عددا كبيرا من الأمهات السود والآسيويات ومن أصول أسبانية في مواقع قيادية كمتطوعات في أعمال جماعية لخدمة المجتمع.

يماثل ذلك في الأهمية الانخراط الكبير للمتطوعين في مجال الأنشطة الاجتماعية الفاعلة التي تقدمها الكنائس في الولايات المتحدة والذي يعتبر ربما أهم ظاهرة اجتماعية أمريكية في آخر عقد من هذا القرن. هذه الكنائس تدار تقريباً بموظفين متطوعين بشكل كامل. ومن أكبر هذه الكنائس عدد أعضائها ثلاثة عشر ألف عضو، مائة وخمسين فقط منهم يتقاضون أجورا، بما في ذلك راعي الأبرشية. هذه الكنيسة تقوم بعمل اجتماعي أكثر مما تقوم به أي كنيسة تقليدية. أي واحد يشارك في الصلاة الجماعية عدة مرات يوم الأحد يتوقع منه أن يبدأ العمل في الأنشطة التي تقوم بها الكنيسة، سواء كان

ذلك في الكنيسة نفسها أو في العمل الجماعي خارجها، وبعد عدة شهور لاحقة يطلب من هذا الشخص القيام بأعباء إدارة أحد الأنشطة حيث يتوقع أن يصبح كل واحد منهم "قائدًا" في المستقبل.

المواطنة داخل ومن خلال القطاع الاجتماعي لا تعتبر الدواء لشفاء جميع أمراض أسقام مجتمع ما بعد الرأسمالية والمجتمع السياسي لما بعد الرأسمالية، لكنها ربما تكون متطلباً أساسياً لمكافحة هذه الأمراض. أنها تحافظ على مسئوليات وحقوق المجتمع المدني وبذلك تمثل المواطنة، وتمثل أيضاً الاعتزاز المدني الذي هو غاية الجماعة.

الحاجة تكون عظيمة عندما يكون المجتمع ومنظمات المجتمع والمواطنة بشكل عام تتعرض للضرر بشكل كامل، وفي الواقع تعرضت للدمار الشامل تقريباً مثلما هو الحال في الدول الاشتراكية السابقة. حيث ان الحكومات في هذه الدول ليست سيئة السمعة فقط بل ضعيفة أيضاً. قد يستغرق الأمر سنوات عديدة قبل أن تستطيع الحكومات التي خلفت الحكومات الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا وكازاخستان وروسيا وبولندا وأوكرانيا القيام بالواجبات التي بإمكان الحكومات فقط القيام بها مثل إدارة المال والضرائب والجيش والمحاكم والعلاقات الخارجية. في الوقت الحالي فقط المنظمات المستقلة غير الربحية المحلية (منظمات القطاع الاجتماعي القائمة على المتطوعين والقادرة على تفجير الطاقات الروحية لدى الناس) هي التي بإمكانها تقديم كل من

الخدمات الاجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع، وتطوير القيادات التي يحتاج إليها المجتمع السياسي.

من دون شك ستقوم مختلف المجتمعات والدول ببناء القطاع الاجتماعي بأشكال مختلفة تماماً، فعلى سبيل المثال، من غير المنتظر أن تلعب الكنائس في أوروبا الغربية الدور الرئيسي الذي تلعبه في أمريكا المسيحية. العضوية في جماعات الموظفين الاجتماعية ربما ستبقى في اليابان بؤرة الاهتمام الرئيسية للمجتمع والعلامة المميزة لعضوية الجماعة، خاصة بالنسبة للقاعدة العريضة من العمال. لكن كل دولة متقدمة تحتاج إلى قطاع اجتماعي مكون من المنظمات الجماعية ذاتي الحكم وله استقلاليته. إنها تحتاج إليه لتوفير الخدمات الاجتماعية المطلوبة، فوق ذلك كله لتحقيق الترابط الاجتماعي والمحافظة على المواطنة الفاعلة. تاريخياً يعتبر انتماء الفرد إلى الجماعة شيئاً حتمياً مقدراً ، أما في مجتمع ما بعد الرأسمالية وجماعة المجتمع السياسي فإنه سيصبح التزاماً ذاتياً.

الجزء الثالث

المعرفة

الفصل العاشر

المعرفة : جوانبها الاقتصادية والإنتاجية

المعرفة : جوانبها الاقتصادية والإنتاجية

لا يبدو من النظرة الأولى الاقتصادية قد تأثر كثيراً بالتحول تجاه الثورة المعرفية بوصفها مورداً أساسياً، فلقد بقي الاقتصاد رأسمالياً أكثر من كونه "ما بعد الرأسمالية"؛ ولكن المظاهر خادعة.

ومن المؤكد أن الاقتصاد سيظلّ اقتصاد السوق الحر - اقتصاد سوق حر يشمل كل العالم. وسيبلغ آفاقاً أرحب من اقتصاد السوق العالمي قبل الحرب العالمية الأولى حيث لم تكن وقتها هنالك اقتصاديات "مخططه" ولم تكن هنالك دول "اشتراكية". وينسب النقد الموجه للسوق بوصفه المنظم للنشاط الاقتصادي إلى أرسطو طاليس. حيث إن كل التهم الموجهة ضد الاقتصاد كانت تركز على أسس قوية.[1]

إلا أن رجلاً مناهضاً للرأسمالية مثل كارل ماركس أشار قبل أكثر من قرن، إلى أن السوق بكل عيوبه ما زال يتفوق على جميع الأساليب الأخرى لتنظيم النشاط الاقتصادي، وهذا ما تم إثباته على مدى الأربعين عاماً الماضية. وبشكل دقيق أن ما يجعل السوق متفوقاً هو قدرته على تنظيم الأنشطة الاقتصادية لتقوم حول نظام المعلوماتية.

---

(١) من بين النقد المقنع نقد كارل بولاني (١٨٨٤-١٩٦٤م) في كتابه التحول العظيم The Great Transformation, 1944.

وما دام الاقتصاد العالمي سيظل اقتصاد السوق الحر يحافظ على مؤسسات سوقه كما هي، فإن ثرواته ستصبح في حالة تغير جوهري، وما دام اقتصادا "رأسماليا"، فستهيمن عليه "معلوماتية النظام الرأسمالي". فالصناعات التي تحولت إلى قلب الاقتصاد خلال الأربعين سنة الماضية جلبت معها نظام عملها المتمثل في الإنتاج ونشر المعرفة والمعلومات على العكس من جلب الإنتاج ونشر الأهداف. إن الإنتاج الفعلي للصناعة الدوائية هو المعرفة؛ فحبة الدواء والوصفة الطبية ولمرهم لا تعدو أن تكون أكثر من مجموعة معرفية. وهناك أيضاً صناعات الاتصالات والصناعات التي تنتج أجهزة وأدوات معالجة المعلومات، مثل الكمبيوترات وأشباه الموصلات والبرمجيات. وهناك منتجو وناشرو المعلوماتية – الأفلام والبرامج التلفزيونية وأشرطة الفيديو. هذه "الأعمال غير التجارية" التي تنتج وتطبق المعرفة كالتعليم والرعاية الصحية شهدت نموًا مطرداً وسريعا في الدول المتقدمة، بل إنها شهدت نمواً أكثر من الأعمال القائمة على المعرفة.

إن "الثراء المفرط" للرأسمالية القديمة كأن يتمثل في مصانع الحديد والصلب في القرن التاسع عشر. "والثراء المفرط" لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهم صناع الكمبيوتر والبرمجيات ومنتجو البرامج التلفزيونية، أو روس برو الذي أسس تجارة وإدارة المعلومات. مثل هذه الثروات تم تكوينها في مجال البيع بالتجزئة – ومن رواد هذا المجال سام والتون صاحب محلات ولمارت في الولايات المتحدة، وماساتوشي ايتو

صاحب ايتو يوكادو في اليابان أو الأخوة سينسبوري في بريطانيا - إذ تم تكوينها بإعادة تنظيم هذا الأسلوب من التجارة بالاستعانة بالمعلوماتية.

وفي الواقع أن كل الصناعات التقليدية التي نجحت في النمو خلال الأربعين سنة الماضية قد حققت ذلك لأنها أعادت صياغة بنيتها حول المعرفة والمعلوماتية. لقد عفي الزمن على المصنع المتكامل لإنتاج الفولاذ، حتى في الدول التي تدفع أجوراً منخفضة للأيدي العاملة أصبحت لا تستطيع منافسة المسابك الصغيرة. حيث إن المسبك الصغير ببساطة ما هو إلا عبارة عن مصنع للفولاذ تم تنظيمه حول نظام المعلوماتية بدلاً من حرارة الصهر.

لم يعد بالإمكان جني أرباح ضخمة من خلال صناعة أشياء أو نقلها كما كان في السابق. ولن يمر وقت طويل حتى يصبح من غير الممكن جني أرباح طائلة من خلال التحكم بالمال.

في عام ١٩١٠م صاغ الاشتراكي رودولف هيلفردنج (١٨٧٧-١٩٤١م) ذو الأصل النمساوي-الألماني، مصطلح "الرأسمالية المالية". وقد زعم أن هذه هي أقصى ما يمكن أن تصل إليه الرأسمالية قبل المجيء المحتوم للاشتراكية. وقد افترض في الاقتصاد الرأسمالي أن مقدار الفرق بين ما تدفعه المصارف نظير الأموال وما تتقاضاه يتسع بصورة غير ملائمة. ونتيجة لذلك، أصبح الصيارفة والمصارف المسيطرين على الاقتصاد الرأسمالي هم فقط الذين من يجنون الأرباح. وبعد سنوات قليلة لاحقة، جعل

لينين هذه الفرضية أساساً لنظريته الاشتراكية. وهذا يفسر لماذا تم تنظيم التخطيط السوفيتي حول المصرف المركزي للدولة والتحكم فيه من خلال تحديد حصة رصيد المصرف. وظلت الرأسمالية المالية عقيدة اشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك ما يفسر قيام حكومة حزب العمال في بريطانيا بتأميم مصرف إنجلترا على الفور بعد الحرب. بعد أعوام قليلة لاحقة، قامت أول حكومة اشتراكية في فرنسا بتأميم المصارف التجارية الرئيسية.

غير أن المصارف التجارية تعاني من المشاكل في كل مكان، فالهامش بين ما تدفعه نظير الأموال وما تحصل عليه من عائد في تقلص مستمر. لقد أصبح من غير الممكن تحقيق جيدة من خلال أرباح هذه الأموال. وقد أصبحت الرسوم التي تتقاضاها البنوك نظير المعلومات التجارية كافية بالكاد لاستمرارها، ناهيك عن تحقيق أرباح.

لقد أصبح العائد من الموارد التقليدية (الأيدي العاملة والأرض ورأس المال) يتناقص بشكل مطرد وبقيت المعلومات والمعرفة الوحيدة والرئيسة المكونة لرأس المال.

اقتصاديات المعرفة :

لم نفهم حتى الآن بصورة دقيقة ماهية المعرفة كمورد اقتصادي، نحن الآن ليست لدينا الخبرة الكافية بعد لاستنباط نظريتها وتجربتها. كل ما نستطيع قوله حتى الآن هو فقط أننا بحاجة لوجود نظرية. نحتاج لنظرية

اقتصادية تجعل المعرفة مركزية في عملية تكوين الثروة. ونظرية كهذه هي الوحيدة التي تفسر لنا الاقتصاد الحالي. وتشرح لنا النمو الاقتصادي وتفسر عملية الإبداع والابتكار، وهي كذلك الوحيدة التي يمكن أن تفسر لنا كيف يعمل الاقتصاد الياباني ولماذا. وكيف يتمكن الجدد الذين يدخلون السوق، خاصة في حقول التقنية العالية التطور، من اكتساح السوق والقضاء على كل المنافسين بين ليلة وضحاها مهما بلغ مقدار حرصهم، وذلك كما فعل اليابانيون في مجال الإلكترونيات الاستهلاكية و سوق السيارات في الولايات المتحدة.

وحتى الآن ليس هناك أية مؤشرات تدل على مجيء آدم سميث أو ديفيد ريكاردو مرة ثانية للتنظير في مجال المعرفة، مع أن الدراسات الأولى للسلوك الاقتصادي للمعرفة قد بدأت في الظهور.[1]

وقد أوضحت هذه الدراسات بصورة غير قابلة للجدل أن سلوكيات الاقتصاد القائم على المعرفة ليست نفس السلوكيات التي تفترضها النظريات الاقتصادية الحالية. بناء على ذلك فإننا نعرف أن النظرية الاقتصادية

---

(١) أمثلة لأعمال بول رومر بجامعة كاليفورنيا، بيركلي، مقالتيه : "Endogenous Technical Change" نشرت في دورية (1990) Political Economy ومقاله "Are Nonconvexities Understanding Growth?" in American Economic Review (1990); العمل الذي أجراه Maurice Scott من جامعة أكسفورد خاصة كتابه "A New View of Economic Growth. Oxford Univ. Press. 1989); ومقال Jacob T. Schwartz, عالم رياضيات وكمبيوتر في جامعة نيويورك (American's Economic-Technological for the 1990s' in Daedalus, دورية الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم، خريف ١٩٩٢م – the last a rigorous. yet jargon-free. presentation of the economics of knowledge-based innovation.

الجديدة، نظرية الاقتصاد القائم على المعرفة، ستكون مختلفة اختلافاً كبيرًا عن أي نظرية اقتصادية موجودة، سواء كانت الكينيشية أو الكينيشية الجديدة أو الكلاسيكية أو الكلاسيكية الجديدة.

إحدى فرضيات الاقتصاديين الأساسية هي أن "التنافس المثالي" هو النموذج لتخصيص الموارد وأيضاً لتوزيع العائدات الاقتصادية. إلا أن التنافس الجزئي هو الشائع في "العالم الحقيقي" و يُفترض أن ذلك نتيجة للتدخلات الخارجية في الاقتصاد. ومن الأمثلة على ذلك الاحتكار وحماية براءة الاختراعات والتنظيمات الحكومية، وغير ذلك. لكن يبدو أن التنافس الجزئي في اقتصاد المعرفة من خصائص الاقتصاد نفسه. وتعتبر المكاسب الأولية التي تم تحقيقها من خلال التطبيقات للمعرفة (من خلال ما يعرف بمنحنى التعلم) دائمة ومن غير الممكن التراجع عنها. وهذا يعني أنه لا اقتصاديات التجارة الحرة ولا الحماية التجارية التي تمارسها الدول يمكن أن تعمل بنفسها كسياسات اقتصادية لأنه يبدو أن اقتصاد المعرفة يتطلب كلا الجانبين وبشكل متوازن.[1]

ومن مسلمات الاقتصاديين الأساسية الأخرى هي أن الاقتصاد يتم تحديده من خلال سياسة الاستهلاك أو سياسة الاستثمار. فالمنتسبون لكينيزيان و الكينيزيانيين الجدد (من أمثال ميلتون فريدمان) يرون أن الاقتصاد يعتمد على

(١) هذه النقطة تم التركيز عليها في مقالة لكاتب مجهول في مجلة The Economist ، عدد ٤ يناير، ١٩٩٢م.

الاستهلاك؛ بينما يرى الكلاسيكيون الجدد (مثل : النمساويون) أن الاقتصاد يعتمد على الاستثمار. وفي حقيقة الأمر، لايبدو أن أي واحد منهما له تأثير على اقتصاد المعرفة حيث لا يوجد هناك أدنى دليل على أن زيادة الاستهلاك في الاقتصاد تؤدى إلى زيادة في الإنتاج المعرفي، ولا يوجد أيضاً هناك دليل واحد على أن الزيادة في الاستثمار في الاقتصاد تؤدى إلى زيادة في الإنتاج المعرفي. ويبدو أن الفترة الزمنية بين الزيادة في الاستهلاك والإنتاج المعرفي، أو بين الزيادة في الاستثمار والإنتاج المعرفي طويلة إلى درجة أنه لا يمكن تبني نظرية أو سياسة اقتصادية تعتمد على العلاقة بين هذه المتغيرات مهما كانت طبيعتها.

ويعتبر عدم وجود قاسم مشترك لمختلف الأنواع المعرفية تعارضاً صارخاً مع النظرية الاقتصادية التقليدية، فقطع الأراضي المختلفة تدر عائدات مالية مختلفة؛ لكن أسعارها تتحدد من خلال الاختلافات فيما بينها، أي من خلال حجم المخرجات. عندما يتعلق الأمر بمعرفة جديدة فإن هناك ثلاثة أساليب لتطبيق المعرفة (كما تمت مناقشتها في الفصل الرابع): الأولى هي التحسين المستمر للعملية أو المنتج أو الخدمة، واليابانيون هم الذين يقومون بتطبيق هذا الأسلوب على أفضل وجه ويسمونه الكايزين. الطريقة الثانية هي استثمار المعرفة وهي عبارة عن استثمار متواصل لمعرفة قائمة بهدف تطوير منتجات مختلفة أو عمليات أو خدمات. أما الأسلوب الأخير فهو الإبداع الأصيل. هذه هي الأساليب الثلاثة لتطبيق المعرفة وإجراء

تغيير في الاقتصاد (وكذلك في المجتمع). ويتطلب النجاح في إحداث التغيير المرغوب تطبيق الأساليب الثلاثة مجتمعة في وقت واحد. الحاجة إلى هذه الأساليب متساوية إلا أن الخصائص الاقتصادية لكل منها - وكذلك تكاليفها وتأثيراتها اقتصادية - تختلف بشكل نوعي. وبشكل عام فإنه من غير الممكن -على الأقل حتى الآن- قياس المعرفة. نستطيع بالتأكيد تقدير تكلفة إنتاج وتداول المعرفة ولكن لا نستطيع قياس الإنتاج المعرفي كمياً ولا حتى نستطيع تحديد ما نعنيه "بمردود المعرفة". لن تكون هناك نظرية اقتصادية ما لم يكن هناك نموذج يعبر عن الحالات الاقتصادية بطريقة كمية. وبدون وجود هذه النظرية لا يمكن تحديد الخيار الرشيد، والخيارات الرشيدة الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد.

مبدئياً، لا يعتبر حجم المعرفة (الجانب الكمي) بنفس أهمية إنتاجيتها، ولا حتى قريباً من ذلك (ونقصد بذلك التأثيرات النوعية للمعرفة). وهذا في حد ذاته، تأثيرا نوعيا. وينطبق هذا على المعرفة القديمة وتطبيقاتها كما ينطبق على المعرفة الجديدة.

إنتاجية المعرفة :

المعرفة ليست رخيصة الثمن. فالدول المتطورة جميعها أنفقت حوالي خمس إجمالي إنتاجها القومي على إنتاج ونشر المعرفة حيث إن التعليم الأساسي (تعليم المواطنين الصغار السن قبل دخولهم قوة العمل) يأخذ

حوالي تسع إجمالي الناتج القومي (كلف أكثر من ٢% في وقت الحرب العالمية الثانية). إضافة إلى ذلك تنفق المنظمات الموظفة ٥% أو أكثر من إجمالي الناتج القومي في مواصلة تعليم موظفيها. ويتم إنفاق من ٣% إلى ٥% من إجمالي الناتج القومي على البحوث والتطوير. وتعتبر هذه النفقات مجمل تكلفة إنتاج المعرفة الجديدة.

عدد قليل من الدول تضع جانباً حصة مماثلة من إجمالي ناتجها القومي لتكوين رأس مال تقليدي (أرصدة مالية). وحتى في اليابان وألمانيا، أكبر دولتين ذواتا أعلى نسب تكوين لرأس المال، تجاورت نسبة تكوين رأس المال خمس إجمالي الناتج القومي فقط خلال سنوات إعادة البناء المحمومة التي امتدت أربعين سنة ما بعد الحرب العالمية الثانية. في الولايات المتحدة لم تبلغ نسبة تشكيل رأس المال ٢٠% من إجمالي الناتج القومي منذ سنوات عدة. لذلك فإن تشكيل البنية المعرفية يعتبر أضخم استثمار في جميع الدول المتقدمة. ومن المؤكد أن المردود الذي تحصل عليه الدولة أو الشركة من الاستثمار في المعرفة يجب أن يساهم بشكل متزايد في تعزيز قدرتها على المنافسة. إنه من المؤكد أن إنتاجية المعرفة ستكون عاملاً حاسماً في النجاح الاقتصادي و الاجتماعي، وفي الأداء الاقتصادي إجمالا وبشكل متزايد. نحن نعلم أن هنالك تباينات هائلة في إنتاجية المعرفة بين الدول وبين الصناعات، وكذلك بين المنظمات الفردية. وفيما يلي بعض الأمثلة.

على ضوء بتاجها المعرفي والتقني، من المفترض أن بريطانيا قد تصدرت العالم اقتصادياً في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فكل من المضادات الحيوية والمحرك النفاث وجهاز تصوير الجسم، وحتى الكمبيوتو ما هي إلا اختراعات طورتها بريطانيا. لكنها بريطانيا مع ذلك لم تنجح في تحويل هذه المنجزات المعرفية إلى منتجات وخدمات ناجحة والى فرص وظيفية وصادرات، وإلى أسواق دائمة. إن عدم إنتاجية المعرفة البريطانية تعتبر السبب الأول في تباطؤ نمو الاقتصاد البريطاني وتعثره.

هناك مؤشرات مشابهة اليوم تنذر بالخطر مرتبطة بإنتاجية المعرفة في المجتمع الأمريكي. في جميع الصناعات، بدءًا من الرقائق الإلكترونية ومرورًا بأجهزة الفاكس والآلات الصناعية حتى آلات التصوير تعتبر تقنية أنتجتها الشركات الأمريكية واستغلتها الشركات اليابانية لطرح منتجات جديدة اكتسحت فيها الأسواق. المخرجات الإضافية لكل مدخلات إضافية من المعرفة في الولايات المتحدة أقل بوضوح من مثيلاتها لدى المنافسين اليابانيين. وتعتبر إنتاجية المعرفة في تراجع في ميادين هامة في الولايات المتحدة.

ومثال آخر مختلف نراه في ألمانيا. فهى ما بعد الحرب العالمية الثانية - حتى على الأقل توحد ألمانيا الشرقية والغربية عام ١٩٩٠م - سجلت إنجازا اقتصادياً مثيرًا للإعجاب. حققت ألمانيا الغربية مواقعاً قيادية قوية في أغلب الصناعات خاصة في مجال المصارف والتأمين أكثر مما حققته ألمانيا

الإمبريالية أو ألمانيا ما قبل الهتلرية. فعلي سبيل المثال، صدّرت ألمانيا الغربية عاماً بعد آخر أربعة أضعاف إنتاجية الفرد مقارنة بالولايات المتحدة، وثلاثة أضعاف إنتاجية الفرد في اليابان. لهذا السبب فقد حققت ألمانيا الغربية إنتاجية عالية من المعرفة القديمة من خلال تطبيقها وتحسينها و استثمارها، مع ذلك فإن إنتاجية ألمانيا تعتبر متدنية إلى حد كبير في مجال المعرفة الجديدة، خاصة في مجالات التكنولوجيا المتطورة الحديثة: الحاسب الآلي والاتصالات والصيدلة والبيولوجيا الجينية وخلافه مع أنها استثمرت الكثير من الأموال والمواهب في هذه المجالات كما فعلت الولايات المتحدة أو أكثر؛ لقد أنتجت ألمانيا الغربية قدراً لا بأس به من المعرفة إلا أنها أخفقت في تحويل المعرفة الجديدة إلى ابتكارات ناجحة و ظلت المعرفة الجديدة معلومات أكثر من كونها إنتاجية.

المثال الأكثر تميزاً هو اليابان. لقد حققت إنجازات جيدة في غضون الأربعين سنة الأخيرة في كل من الأساليب التصنيعية القديمة والتصنيع الجديد القائم على المعرفة. مع ذلك فإن نهضة اليابان الهائلة لم ترتكز على إنتاج المعرفة حيث نجد أن أغلب المعرفة اليابانية في ميدان التكنولوجيا وفي الإدارة تم إنتاجها في مكان آخر، خاصة في الولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر فإن اليابان لم تبدأ بشكل جدي في بناء قاعدة معرفية وطنية إلا في أواخر السبعينات، وحتى وقتنا الحاضر بعدما أصبحت اليابان تعد القوة الاقتصادية الثانية في العالم فإنها ما زالت تستورد المعرفة أكثر مما

تصدرها. وعملياً لم يركز اليابانيون في استيرادهم للمعرفة على التكنولوجيا مثلما ركزوا على استيراد المعرفة الإدارية. من ناحية أخرى، فقد تفوق اليابانيون في جعل المعرفة منتجة أياً كانت.

من المرجح أن إنتاجية الموارد ستصبح مجتمعة مركز اهتمام الاقتصاد في مجتمع ما بعد الرأسمالية لأنها تمثل الأساس في العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي. ونحن أيضاً تواجهنا مشكلة إنتاجية رأس المال، وهي تشبه إلى حد كبير المشكلة التي تواجهنا فيما يتعلق بإنتاجية المعرفة.

لقد تم تجاهل إنتاجية رأس المال من قبل الاقتصاديين حتى الحرب العالمية الثانية حيث ركز الاقتصاديون جميعاً بما في ذلك ماركس على رأس المال بالتركيز على إنتاجية رأس المال. وحتى كينيز ميز فقط بين المال المدخر والمال وسلم جدلا بإنتاجية رأس المال عند استثماره.

لكن في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بدأنا نتساءل: كم تساهم الوحدة المضافة إلى الاستثمار في زيادة الإنتاجية؟ وما هي إنتاجية رأس المال؟ لقد أصبح واضحاً بعد ذلك أن هناك اختلافات في إنتاجية رأس المال وأن هذه الاختلافات تعد مسألة هامة للغاية.

في الوقت الذي ظهر فيه الاهتمام بإنتاجية رأس المال في أواخر الخمسينات وبداية الستينات كان التخطيط المركزي هو السائد في جميع أرجاء العالم. لقد كان الناس آنذاك يتساءلون فقط ما إذا كانت الخطط

الخمسية التي يطبقها الاتحاد السوفيتي من الأعلى إلى الأسفل (التخطيط المركزي) أفضل أم التخطيط الفرنسي الذي يقوم على الاتفاق بالإجماع على الأسلوب الأمثل لإدارة الاقتصاد. إلا أن الكل تقريباً كان راضياً عن النتائج التي يحققها التخطيط، وأن هذه النتائج تفوق النتائج التي يحققها السوق إذا ما ترك دون تخطيط سواء كان ذلك يقاس من خلال الإنتاج الكلي أو من خلال كل وحدة استثمارية.

لقد أظهرت أول محاولات لقياس الأداء الفعلي بصورة حاسمة أن إنتاجية رأس المال في ظل أسلوبي التخطيط متدنية جدًا و آخذة بالانحدار بصورة مستمرة. لقد تبين أن وحدات رأس المال الاستثمارية تحت ظل التخطيط المركزي مخرجاتها متدنية للغاية.

الفرنسيون اتخذوا قراراً على الفور بإلغاء الخطة الفعلية، وتبع ذلك إلغاء كل التخطيط الاقتصادي. ولو لم تقم فرنسا بإجراء بهذا التغيير الجذري بمعدل (١٨٠) درجة فى أوائل الستينات لكان وضعها الاقتصادي اليوم يشبه وضع ألمانيا الشرقية.

أما الاتحاد السوفيت فقد استمر في خططه المركزية وواصلت تبعاً لذلك إنتاجية رأس المال في تدنيها إلى درجة أنها أصبحت في السالب. الاستثمار الزراعي ارتفع في عهد بري جنيف بصورة مطردة إلى درجة أنه احتل المرتبة الأولى بعد الدفاع، إلا أنه كان كلما استثمر الروس مالاً أكثر في

الزراعة ، تدنى محصولهم الزراعي. أما بالنسبة لإنتاجية الصناعة المدنية الروسية فقد كانت تعاني من نفس المشكلة - ولا تتوفر لدينا أي معلومات عن ما حصل بالنسبة لقطاع الدفاع، إن الفشل الذريع في إنتاجية رأس المال يعتبر أهم العوامل التي أدت إلى انهيار الاقتصاد السوفيتي في نهاية الأمر.

نحن نعرف الآن كيف تعوق المركزية إنتاجية رأس المال. الاستثمارات الهائلة التي استثمرها البنك الدولي في العالم الثالث لم يتم تخطيطها بشكل مركزي لكن هذه الدول أخضعتها لتخطيط مركزي محكم مما أدى إلى إنتاجية متدنية. لقد أقامت بعض هذه الدول صروحاً صناعية بارزة مثل مصانع للحديد والصلب ولكن لم يكن لها تأثيرات إيجابية شمولية على الاقتصاد يعتد بها. لقد أوجدت فرصاً وظيفية قليلة خارج أبواب تلك المصانع، ومن النادر أن تجد منهم من أصبح معتمداً على ذاته، ناهيك عن تحقيق فوائد. هذه المصانع أصبحت في نهاية الأمر عبئاً على الاقتصاد القومي بدلاً من المساهمة في إمداده برأسمال استثماري إضافي.

من المتوقع إلى حد كبير أن التخطيط المركزي والمركزية بشكل عام يجعلان الثروة المعرفية غير منتجة بنفس الطريقة التي جعلا بها رأس المال غير منتج.

التخطيط الياباني للمعرفة "العالية التقنية" أصبح توجه في هذه الأيام بنفس الطريقة التي خطط بها الروس والفرنسيون لتطوير الاقتصاد قبل حوالي

ثلاثين عاماً. ومع ذلك فإن النتيجة حتى الآن تعتبر غير مشجعة. النجاح الذي حققه اليابانيون في الصناعات التقنية الفائقة تدين بالشيء اليسير لخطط الحكومة التي يراهن عليها كثيرًا. إن معظم خطط الحكومة اليابانية فاشلة حتى الآن وما أدل على ذلك من الخطة الطموحة التي وضعتها الحكومة لتطوير "الجيل الخامس" من الكمبيوتر الفائق القدرات، وكذلك العديد من الخطط الأمريكية للتفوق على اليابانيين من خلال "مشاريع" تشرف عليها الحكومة الفيدرالية وتقوم على معلومات تتم إدارتها بشكل مركزي.

الابتكار الذي يعني تسخير المعرفة لإنتاج معرفة جديدة ليس كما يظن الكثير من الشعب الأمريكي بأنه عبارة عن "إلهام" يتم تحقيقه بطرقة مثلى عن طريق اعتكاف الأفراد في مواقع عملهم. الابتكار يتطلب جهدًا ودرجة عالية من المنهجية المنظمة[1]، إضافة إلى توفر بيئة تتسم باللامركزية والتنوع، ويعتبر ذلك هو نقيض التخطيط المركزي والمركزية.

المتطلبات الإدارية :

مصطلحات مثل المركزية واللامركزية والتنويع ليست في حقيقة الأمر مصطلحات اقتصادية، إنها مصطلحات "إدارية". نحن ليس لدينا نظرية اقتصادية لإنتاجية استثمار المعرفة – ويمكن ألا تكون لدينا نظرية كهذه إلى الأبد– لكنه توجد لدينا مبادئ للإدارة. وفوق ذلك كله ، نحن نعرف أن جعل

(١) انظر كتابي: Innovation and Enterpreneurship (London: Heinemann, 1985)

المعرفة منتجة هي مسئولية إدارية بالدرجة الأولى. لا يمكن جعلها من مسئولية، وأيضاً لا يمكن تركها لقوى السوق. إن إنتاجية المعرفة تتطلب تطبيقاً منهجياً منظماً للمعرفة على المعرفة.

من الممكن أن تكون القاعدة الأولى أن المعرفة يجب أن تهدف بالدرجة الأولى إلى النتائج، ربما تكون الخطوات صغيرة وتدريجية، إلا أنه ينبغي أن يكون الهدف طموحاً. ولا يمكن أن تكون المعرفة منتجة إلا إذا طبقت من أجل أن تحدث تغييراً جوهرياً.

الحائز على جائزة نوبل ذو الأصل المجري الأمريكي البيرت فون زينت جورجي (١٨٩٣-١٩٩٠م) أحدث ثورة في علم وظائف الأعضاء (الفيسيولوجيا). وعندما طُلب منه أن يشرح إنجازاته عزى شرف تحقيق ذلك لأستاذه وهو بروفيسور مغمور في جامعة مجرية. قال جورجي: "عندما أحرزت درجة الدكتوراه، عقدت العزم على أن أدرس التطبل (امتلاء البطن بالغازات) ولم يكن هناك شئ معروف عن التطبل حتى ذلك الحين، كان الأمر مشوقاً بالنسبة لي، إلا أنه لا يوجد من توفي بسبب التطبل. لذلك إذا كانت لديك نتائج هامة فمن الأفضل أن توجد حيث يكون لها تأثير كبير في مجالها". واستطرد جورجي قائلا: "وهكذا اخترت دراسة الكيمياء القاعدية واكتشفت الأنزيمات".

لقد كان كل مشروع من مشاريع جورجي البحثية خطوة صغيرة، إلا أن طموحه منذ البداية كان عالياً حيث كان اكتشاف الكيمياء القاعدية في جسم الإنسان. ويشابه في ذلك الكايزين اليابانية، إذ إن كل خطوة صغيرة كانت تهدف إلى إحداث تغيير هنا أو تحسن هناك. الهدف الأساس هو تحقيق تحسينات بأسلوب تدريجي تراكمي بحيث يكون لدينا منتج أو عملية أو خدمة جديدة تماماً بعد سنوات. فالهدف هو إحداث تغيير جوهري في النهاية.

ولكي نجعل المعرفة منتجة بشكل أكبر فإن ذلك يتطلب أن تكون المعرفة عالية التركيز. فسواء تم تطبيقها من قبل فرد أو فريق، فإن الجهد المبذول يجب أن يكون منظماً وله هدف محدد لأن ذلك يعتبر عملاً وليس فكرة عبقرية.

وأيضاً يتطلب جعل المعرفة منتجة استغلالا منظما للفرص من اجل إحداث التغيير (وقد أطلقت على ذلك في كتاب سابق[١] "النوافذ السبعة للإبداع"). هذه الفرص يجب أن تكون منسجمة مع كفاءات قدرات موظفي المعرفة وفرق المعرفة.

وأخيرًا، من أجل أن نجعل المعرفة منتجة فإن ذلك يتطلب إدارة جيدة للوقت، فالإنتاجية العالية للمعرفة – سواء كانت في التحسين أو في الاستغلال الأمثل للطاقات أو في الابتكار – تأتي بعد فترة مخاض طويلة. أما على

(١) Innovation and Entrepreneurship (London: Heinemann, 1985).

المدى القصير فإن إنتاجية المعرفة تتطلب تحقيق نتائج صغيرة متلاحقة. وهكذا، فهي تتطلب أصعب ما في إنجازات الإدارة كلها: التوازن بين المدى الطويل و المدى القصير.

إن خبرتنا في جعل المعرفة منتجة قد تم تحقيقها خاصة في المجال الاقتصادي والتقني. ومن المعروف الآن أن المبادئ التي تساهم في جعل المعرفة منتجة تنطبق تماماً على المشاكل الاجتماعية والمجتمع السياسي والمعرفة نفسها، إلا أنه حتى الآن لم يبذل إلا جهد متواضع لتطبيق المعرفة على هذه المجالات. إننا في حقيقة الأمر بحاجة ماسة لإنتاجية المعرفة في هذه المجالات أكثر من حاجتنا إليها في مجال الاقتصاد والتقنية، أو حتى في مجال الطب.

الربط فقط :

تتطلب إنتاجية المعرفة زيادة العائدات مما هو معروف، سواء كان ذلك من قبل الفرد أو الفريق.

تذكرنا القصة القديمة عن المزارع الأمريكي الذي رفض تطبيق أسلوب زراعي أكثر إنتاجاً بقوله: "أعرف تماماً كيف أستطيع أن أزرع لأنتج ضعفين ما أنتجه الآن بنفس الطريقة التي اتبعها" إن الغالبية العظمى منا (ربما جميعنا) نعرف أضعاف ما نستخدمه فعلياً من معرفة. السبب الرئيسي في ذلك يكمن في أننا لا ننظم ونحشد المعارف التي لدينا. إننا لا نستخدم

المعارف باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من صندوق الأدوات الميكانيكية. وبدلا من أن نسأل: "هل ما أعرفه وما تعلمته ينطبق على هذا العمل؟" فإننا نميل لتصنيف الأعمال والمهام على أساس مجالات معرفية متخصصة.

لقد وجدت مرات عديدة في عملي مع المديرين أن تحدياً معيناً - على سبيل المثال في التنظيم أو في التقنية - يعرف المدير كيف يتعامل معه من خلال المعرفة التي حصل عليها من خلال مادة في الاقتصاد أو في الإدارة (مثلاً) خلال تعليمه الجامعي، إلا أن رد فعله تجاه التحدي هو: "بالطبع أعرف ذلك لكن طبيعة المشكلة اقتصادية وليست إدارية". إن ذلك يعتبر تمييزاً اعتباطياً محضاً تنحصر أهميته ربما فقط في مجال التعليم والتدريس ولكن لا علاقة له بتعريف المعرفة ولا بماذا يمكن أن تفعله المعرفة. إن الطريقة التقليدية التي تنظم بها الأعمال التجارية والمنظمات والجامعات تعزز النزعة إلى الاعتقاد بأن الغاية من الأدوات هي أن يزين بها الصندوق الذي توضع فيه بدلاً من أن ينجز بها العمل.

يجب التركيز على الأدوات في عملية التعليم والتدريس، وعند استخدامها ينبغي أن نركز على النتيجة النهائية، على المهمة، على العمل. لقد كانت عبارة "اربط فقط" بمثابة نصح متواصل من الروائى الإنجليزي الكبير، إي. إم. فورستر (١٩٧٠-١٨٧٩م) لأنها تعتبر سمة الفنان العظيم وكذلك سمة العالم الكبير، فهي سمة كل من داروين وبوهر وانيشتاين. المقدرة على الربط قد تكون فطرية، وهي جزء لا يتجزأ من السحر الذي نطلق عليه "العبقرية".

ولكن عملية الربط وزيادة إنتاجية المعرفة القائمة، سواء كانت خاصة بفرد أو جماعة أو منظمة، تعتبر إلى حد كبير عملية قابلة للتعلم، وعليه فإنها قابلة للتدريس. فهي تتطلب منهجية علمية "لتحديد المشكلة" ربما حتى أكثر من احتياجها إلى المنهجية العلمية الحديثة "لحل المشكلة". إنها تتطلب تحليلا منظماً لنوع المعرفة والمعلومات التي تحتاجها مشكلة معينة، ومنهجية علمية لتنظيم المراحل التي عن طريقها يمكن حل المشكلة، إنها المنهجية العلمية التي تتضمن ما نطلق عليه الآن "بحوث العمليات". هذه المنهجية تتطلب التغلب على ما يمكن أن نطلق عليه "الجهل المنظم"[1] حيث يوجد هناك دائما جهلاً باستغلال المعرفة قياساً بالمعرفة المتوفرة.

لقد مكننا التخصص في المعرفة من رفع الأداء بشكل كبير في كل مجال. لكننا نحتاج أيضاً لمنهجية علمية لأن المعرفة متخصصة، منهجية لتحويل ما يمكن تحقيقه إلى أداء فعلي. وإلا فإن معظم المعرفة المتاحة لن تصبح منتجة وستبقى عبارة عن معلومات.

إن عدم القدرة على رؤية الغابة خلال البحث عن الأشجار بداخلها يعتبر فشلاً ذريعاً، وأيضاً يعتبر فشلاً ذريعا ألا نرى الأشجار بسبب البحث عن الغابة. إنه بالإمكان زرع أشجار بشكل فردي، وكذلك بالإمكان قطع أشجار بشكل فردي، لكن الغابة ستظل البيئة التي بدونها لا يمكن للأشجار المفردة

(١) يفترض أن يكون عنوانا لكتاب بدأت كتابته قبل ٤٠ عاما إلا أنني لم أكمله بعد.

أن تنمو بشكل جيد. وحتى نجعل المعرفة منتجة، يجب أن نتعلم أن نرى كلاً من الغابة والأشجار معاً، ويجب علينا أن نتعلم كيفية الربط بين الأشياء.

تزداد أهمية إنتاجية المعرفة كعامل حاسم في تحديد القدرة التنافسية لأي بلد أو صناعة أو شركة. وفيما يتعلق بالمعرفة بحد ذاتها، ليس لدولة ولا لصناعة ولا لشركة أي فائدة "طبيعية" أو ضرر منها. فالميزة الوحيدة التي يمكن تحقيقها هي الكم المعرفي الذي يمكن الحصول عليه من المعرفة العالمية المتاحة، والشيء الوحيد الذي سوف يهم سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي المحلي أو العالمي هو القدرة على إدارة أداء هذه المعرفة بهدف جعلها منتجة.

الفصل الحادى عشر

المدرسة المسئولة

المدرسة المسئولة

الثورة التكنولوجية في التعليم والمتمثلة في الحاسبات الشخصية والإرسال المباشر عبر الأقمار الاصطناعية إلى القاعات الدراسية، سوف تغير الطريقة التي نتعلم بها والأسلوب الذي نعلم به في غضون عقود قليلة. إنها سوف تغير اقتصاديات التعليم حيث ستصبح - بدلاً من الاعتماد على العمالة المكثفة بصورة شاملة تقريباً - تعتمد على رأس المال المكثف إلى درجة كبيرة.

إلا أن الأمر الأكثر أهمية والذي لا يناقش إلا نادراً سيكون التغييرات التي ستطرأ على مكانه ودور المدرسة الاجتماعي. وعلى الرغم من أن المدرسة تعتبر مركزية إلا إنها ما زالت خارج المجتمع بدلاً من أن تكون داخل المجتمع. تهتم المدرسة بصغار السن الذين لم يصبحوا بعد مواطنين وغير مسئولين وليسوا من ضمن القوى العاملة. فالمدرسة في مجتمع المعرفة تصبح مؤسسة للبالغين، وخاصة الذين تلقوا تعليماً متقدماً. وفوق كل ذلك ستصبح المدرسة في مجتمع المعرفة مساءلة عن الأداء والنتائج.

لقد مرت المدرسة في الغرب بثورة تكنولوجية مبكرة منذ عدة قرون مضت بسبب ظهور الكتاب المطبوع. هذه الثورة التكنولوجية المبكرة تحمل في طياتها دروساً ليست تكنولوجية وفي غاية الأهمية بالنسبة لنا في وقتنا الحاضر. ومن هذه الدروس أن قبول التكنولوجيا الجديدة الخاصة بالتعليم

والتدريس يعتبر مطلباً أساسياً للنجاح القومي والثقافي وكذلك المنافسة الاقتصادية.

لقد انتقل الغرب إلى زعامة العالم بين عامي ١٥٠٠م و ١٦٥٠م لأنه أعاد تنظيم مدارسه وفقاً للتكنولوجيا الجديدة الخاصة بطباعة الكتاب. وعلى النقيض من ذلك كان رفض الصين والمسلمين إعادة تنظيم مدارسهم بما يتوافق مع ثورة الكتاب المطبوع في تراجعهم وخضوعهم للغرب عاملاً أساسياً. كلاهما استخدم الطباعة إلا أنهما لم يسمحا بدخول الكتاب المطبوع إلى المدارس، لقد رفضا الكتاب المطبوع كوسيلة للتعلم والتدريس. تمسك أئمة المسلمين (الشيوخ) بالتعلم التقليدي الذي يقوم على الحفظ والتسميع؛ ورأوا في الكتاب المطبوع مصدراً لتهديد سلطتهم لأن الكتاب يمكن الطلاب أن يقرؤوا بأنفسهم. علماء الكونفوشوسية في الصين نبذوا الكتاب المطبوع وتمسكوا بالخط اليدوي لأن الكتاب المطبوع لم يكن متوافقاً مع المعتقد الأساسي للثقافة الصينية والمتمثل في أن الإجادة والنبوغ في الخط يؤهل لتولى الحكم.

فيما قبل سنة ١٥٥٠م كانت الصين والإمبراطورية العثمانية وهي التجسد السياسي للإسلام آنذاك يمثلان قطبي "القوى العظمى" للعالم في ذلك الوقت من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية. وقد بدأتا بالانحدار والتراجع في عام ١٥٥٠م حيث أصبحتا في حالة ركود وذاتا نظرة رجعية تركز على الداخل واتخذتا موقفاً دفاعياً. المدرسة في الغرب أصبح

ينظر إليها بمثابة المؤسسة "التقدمية" والمحرك للتقدم في جميع المجالات؛ في الثقافة وفي الآداب وفي العلوم وفي الاقتصاد وفي السياسة وفي العسكرية. أما المدرسة في العالم الإسلامي وفي الصين فقد أصبح ينظر إليها كمعوق أساسي للتقدم؛ لقد كانت الثورة ضد المدرسة نقطة البداية لجميع الحركات الإصلاحية في هاتين الحضارتين العظيمتين في يوم من الأيام.

لقد برهنت الثورة المبكرة في التعليم أيضاً على درس آخر في غاية الأهمية هو أن التكنولوجيا بحد ذاتها لا تهم كثيرًا قياساً بالتغيرات التي أحدثتها في جوهر ومحتوى وتركيز التعليم والتدريس ، هذه التغيرات التي حدثت في جوهر ومحتوى وتركيز التعليم هي في الحقيقة ما يهم، لقد كانت فعالة حتى وإن كانت لم تحدث إلا تغييرًا طفيفاً في تكنولوجيا التعليم والتدريس.

لم يتبع اليابانيون النموذج الغربي في مدارسهم الجديدة و"الحديثة" والتي طورتها حركة بونجين والمتمثلة في"نهضة كيوتو" التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وعلى العكس من الغرب؛ لم يجعل اليابانيون الكتاب المطبوع في المركز؛ وفي الحقيقة وصل الخط الياباني أوج ذروته في المدارس التي أسسها البونجين في كيوتو ومن ثم نشروها في أنحاء البلاد. كانت مدارسهم تؤكد على نقل معرفة دراسة الخط والإدراك الحسي للناحية الجمالية التي يقومون بالتدريب عليها - كما يتم في التعليم الياباني حتى اليوم. مع ذلك لم ينأى اليابانيون بأنفسهم عن الكتاب

المطبوع كما فعل الصينيون والمسلمون حيث استخدموه وبفعالية. وفوق ذلك كله رفض اليابانيون الفكرة الصينية "العلماء" بوصفهم النخبة مختلفين ومنفصلين عن عامة الشعب. لقد هدف البونجين إلى المعرفة الشاملة للقراءة والكتابة، أين ما حلوا كانوا يشجعون الموالي المحليين على البداية في تعليم الأطفال في مقاطعاتهم، وأن يكون التعليم متاحاً للجميع دون استثناء. وقد استفاد البونجين من كل شئ ممكن من الغرب والمدارس الغربية خاصة فيما يتعلق بجوهر ومحتوى التعليم وذلك من خلال التجار الدنماركيين الذين أقاموا في ناجازاكي. وفي الحقيقة فإن مدراس حضارة كيوتو التي ظهرت قبل مائتي عام ربما كانت المثال الأفضل على مقدرة الشخصية اليابانية من الاستفادة من الثقافات الأجنبية، خاصة الثقافتان الغربية والصينية وتطويعهما.

إنها المدرسة البونجينية التي مكنت اليابانيين وحدهم من بين الشعوب غير الغربية بعد قرن كامل كي يصبحوا أمة حديثة، "ويتغربوا" في الاقتصاد والتكنولوجيا والمؤسسات السياسية وكذلك في المجال العسكري، ومع ذلك يظلون "يابانيين". كل واحد تحول في أواخر القرن التاسع عشر وبقي منعزلا، إلا أن اليابان، الإقطاعية في عهد توكوجاوا شوجونيت تحولت إلى اليابان "الحديثة"، يابان "عودة ميجي" الذي كان طالباً في واحدة من مدارس البونجين وتلقى تعليمه على يد أحد المؤسسين البونجينيين(أصحاب الحركة الإنسانية).

التكنولوجيا مهما كانت مهمة ومحسوسة تكون أهم الخصائص البارزة في التحول في التعليم والمدرسة. الأهم من ذلك إعادة التفكير في دور ووظيفة

التعليم والمدرسة وتركيزها وأهدافها وقيمها. سيكون للتكنولوجيا أهمية قصوى لأنها يجب أن تجبرنا بصورة رئيسية على عمل أشياء جديدة، وليس لأنها ستمكننا من عمل الأشياء القديمة بطريقة أفضل.

مرة أخرى إن الثورة الأوروبية المبكرة في التعلم والتدريس قدمت لنا مثالاً جيدًا. وأن أعظم شخصية ساهمت في هذا التطور هو جون اموس كومنيوس (١٥٩٢-١٦٧٠م)، التشيكي البروتستانتي والذي اسمه الأصلي هو كومنسكي الرجل الذي يمكن أن نطلق عليه "الأب الروحي للمدرسة الحديثة". لقد أُبعد هذا الرجل عن موطنه من قبل حركة الإصلاح الكاثولوكية التي أعقبت هزيمة الانتفاضة التشيكية في عام ١٦١٨م ضد الهابسبورغيين الكاثوليك. نحن في الحقيقة مدينون لكومنيوس بالتكنولوجيا التي تمخض عنها الكتاب المطبوع الذي يعتبر الأداة الفعالة في التعليم والتدريس؛ فهو الذي يرجع له فضل اختراع الكتاب المدرسي الأول لتعليم مبادئ القراءة والكتابة. لكن هذه الأشياء بالنسبة له لم تكن إلا مجرد أدوات، فمدرسته كانت تركز على المنهج الدراسي الجديد والذي ما تزال تعتبره المدارس في جميع أنحاء العالم أساس "التربية"، لقد كان هدفه نشر المعرفة الشاملة لمبادئ القراءة والكتابة بدافع ديني صرف، لقد كان يطمح إلى تمكين أبناء بلده البروتستانتيين من أن يقرؤوا ويتدارسوا الكتاب المقدس بمفردهم، على الرغم من أن دينهم تم حظره وتعرض قساوستهم للطرد من قبل البابويين الفكتوريين.

إن التحدي الحقيقي الماثل أمامنا ليس التكنولوجيا بحد ذاتها، بل الـــهدف الذي نستخدمها من أجل تحقيقه. حتى الآن لا توجد دولـــة تمتلـك النظـام التعليمي الذي يحتاجه مجتمع المعرفة، وحتى الآن لا توجد دولة اســتطاعت أن تعالج هذا الاحتياج الأساسي. لا أحد حتى الآن يعرف "الحلول"؛ وكذلك لا أحد يستطيع أن يفعل ما نحن في حاجة إليه. إلا أننا على الأقل نســتطيع أن نطرح الأسئلة، ويمكننا أن نحدد بشكل أولي خصائص التعليــم والمــدارس المطلوبة للواقع الفعلي لمجتمع ما بعد الرأسمالية، مجتمـــع المعرفـــة. هـــذه الخصائص تتطلب إيجاد مدرسة مختلفة عن المدرســــة الموجــودة حاليـــا، المدرسة "الحديثة" التي وضع مواصفاتها كومنيوس قبل (٣٥٠) سنة مضـت، والتي تختلف عن المدرسة التي كانت موجودة قبل ظهور الكتاب المطبــوع، وفيما يلي الموصفات:

- المدرسة التي نحتاج إليها ينبغي أن توفر تعليماً شاملاً لمبادئ القراءة والكتابة بمستوى رفيع، يفوق ما تعنيه "مبادئ القراءة والكتابة" فـــي يومنا هذا.
- يجب أن تؤسس لدى الطلاب على مختلف مستوياتهم وعلى مختلـف أعمارهم الرغبة في التعلم والانضباط بشكل مستمر.
- يجب أن تكون مفتوحة لكل من ذوي التعليم العالي ولمن لأي ســبب لم يجدوا فرصة لكي يحصلوا عالى تعليم عالي في ســـني حياتـــهم المبكرة.

- نحن نحتاج لتعليم يتعامل مع المعرفة كجوهر وكعملية معا، وهو ما يميزه الألمان بالويزين والكونين "Wissen and Können".
- وأخيرًا، لا يمكن أن يكون التعليم حكرًا على المدارس، فالتعليم في مجتمع ما بعد الرأسمالية يجب أن ينفذ إلى كل مناحي المجتمع قاطبة بمؤسساته الخدمية بجميع أنواعها؛ التجارية والحكومية وغير الربحية بحيث تصبح مؤسسات للتعليم والتدريس، وأن تكون علاقة المدارس مع الموظفين والجهات الموظفة علاقة شراكة.

متطلبات الأداء الجديد :

المعرفة الشاملة لمبادئ القراءة والكتابة المتميزة يجب أن تكون أولى الأولويات، لأنها القاعدة، وبدونها لا يمكن لمجتمع أن يطمح بأن يكون أداؤه مرتفعاً في عالم ما بعد الرأسمالية ومجتمعه المعرفي. إن إعداد كل طالب من الطلاب من خلال تزويده بالأدوات اللازمة للأداء والمساهمة والحصول على الوظيفة المناسبة يعتبر أيضاً أول واجب اجتماعي لأي نظام تعليمي.

التكنولوجيا ذات العلاقة بالمعرفة الشاملة لمبادئ القراءة والكتابة، سوف يكون لها تأثير مباشر على ذلك، لقد أنفقت معظم المدارس عبر مختلف العصور وقتاً طويلاً في محاولات لتدريس أشياء يجب أن يتم تعلمها بدلاً من تدريسها، أي أشياء يتم تعلمها سلوكياً من خلال التدريب والتكرار والتغذية

العكسية. وهي تضم معظم المواد التي تدرس في المدرسة الابتدائية والكثير من المواد التي تدرس في مراحل التعليم اللاحقة سواء كانت تلك المواضيع القراءة أو الكتابة أو الحساب أو التهجئة أو الحقائق التاريخية أو الأحياء، وحتى المواد المتقدمة كجراحة الأعصاب والتشخيص الطبي ومعظم العلوم الهندسية، يتم تعلمها بصورة أفضل عن طريق برامج الحاسب الآلي. يصبح دور المعلم التحفيز والتوجيه والتشجيع، المعلم يصبح قائدًا وموردًا بالنسبة للطلاب.

سوف يصبح الطلاب في مدارس الغد معلمي أنفسهم، وبرامج الحاسب الآلي أدواتهم الخاصة. وفي الواقع فإنه كلما كان الطلاب أصغر سناً أصبح الحاسب الآلي اكثر إغراء بالنسبة لهم ووجههم وعلمهم أكثر. وتعتمد المدارس الابتدائية على مر التاريخ على كثافة القوى العاملة، أما مدارس الغد الابتدائية فستصبح ذات كثافة رأسمالية ضخمة.

رغم التكنولوجيا المتاحة في وقتنا الحاضر ستظل المعرفة الشاملة لمبادئ القراءة والكتابة تمثل تحديات كبيرة. ولن يمر وقت طويل حتى تصبح الأساليب التقليدية لتعلم مبادئ القراءة والكتابة لا تفي بالغرض. الاحتياج للقراءة والكتابة والحساب سيبقى كما هو عليه اليوم، إلا أن أسلوب تعلم القراءة والكتابة القائم حالياً يجب أن يتجاوز بكثير الأساسيات القائمة، وهذا يتطلب فهماً أساسياً للعلم ولديناميكية التكنولوجيا ومعرفة باللغات الأجنبية، إضافة إلى معرفة الموظف كيف يكون فعالاً كعضو في المنظمة.

تتطلب المعرفة الشاملة لمبادئ القراءة والكتابة التزاماً واضحاً بأولوية التعليم، فالمعرفة تتطلب أن تقوم المدرسة، خاصة المدارس الابتدائية للأطفال بإخضاع كل شئ لاكتساب المهارات الأساسية. وما لم تنقل المدارس هذه المهارات بنجاح للمتلقي الصغير؛ فإنها تكون فاشلة في تأدية واجباتها الجوهرية والمتمثلة في منح المبتدئين الثقة بالنفس والتأهيل اللازم لكي يكونوا قادرين بعد أعوام قليلة على الأداء في مجتمع ما بعد الرأسمالية، مجتمع المعرفة.

يتطلب ذلك عكساً للاتجاه السائد في التعليم الحديث، وخاصة في التعليم الأمريكي. وإذا كنا قد تمكنا كما كان يعتقد من تحقيق المعرفة الشاملة لمبادئ القراءة والكتابة بنهاية الحرب العالمية الأولى، أو على أقل تقدير بنهاية الحرب العالمية الثانية فإن التعليم الأمريكي عكس ترتيب أولوياته. لقد أصبح الإصلاح الاجتماعي على العكس من التعلم أهم أولويات المدرسة، فعندما اتخذت الولايات المتحدة في الخمسينات والستينات هذا القرار كان حتمياً. لقد كان حجم وانتشار المشكلة العنصرية التي تواجهها الولايات المتحدة ضخمة إلى درجة أجبرها على جعل المدرسة وسيلة للدمج العنصري. لقد كان السود وميراث إثم أرق التحدي الرئيسي لأمريكا على مدى (١٥٠) عاماً، وما زالت هذه القضية مرشحة بأن تستمر كمشكلة أساسية على الأقل خلال الخمسين أو المائة عام القادمة. إلا أن المدارس ليس بإمكانها أن تقوم بهذه المهمة الاجتماعية. مثلها مثل أي منظمة أخرى، المدرسة تنجح في تحقيق مهامها

الخاصة التي أنشئت من أجلها. إن إخضاع التعليم للأهداف الاجتماعية قد يعوق حركة الدمج العنصري وتقدم السود كما يؤكد ذلك الكثير من السود الآن، لكن وضع الغايات الاجتماعية قبل أهداف التعليم أصبح يمثل العامل الأساسي في تراجع وتدني مستوى التعليم في الولايات المتحدة والمتمثل في أزمة المعرفة الشاملة في تعليم القراءة والكتابة التقليدية في الولايات المتحدة، والذي ما زال مقصوراً على أطفال الطبقة العليا والطبقة الوسطى ومحروم منه أطفال الفقراء وأطفال المهاجرين الذين هم بحاجة ماسة إليه.

الحاجة الآن هي إعادة تأكيد الهدف الأساسي للمدرسة. هدف المدرسة ليس الإصلاح الاجتماعي أو التحسين الاجتماعي. يجب أن يكون الهدف من المدرسة التعليم الفردي. التطور المأمول في التعليم الأمريكي هو التأكيد المتزايد على أن يحقق السود ذواتهم، مثل النساء المشرعات السود في ميلواكي وويسكنسون اللاتي مارسن ضغوط كبيرة على معارضة المؤسسات التعليمية القوية للحصول على "خطة الضمانات" التي تعطي الآباء الحق في اختيار المدرسة لأبنائهم التي تركز على التعليم وتنشده.

هذا التوجه سيلقى هجوماً من قبل الليبراليين والتقدميين النخبويين من خلال مواقفهم العنصرية، لكن المدرسة النخبوية الحقة هي المدرسة اليابانية التي أوجدت مجتمع المساواة، وحتى الذين ليسوا متميزين يبرزون في التحصيل التربوي التنافسي الحاد، ما يزالون يحققون بكل المقاييس التقليدية معرفة بالقراءة والكتابة وقدرة عالية على الإنجاز والأداء في المجتمع

الحديث. مع ذلك، فإن معرفة القراءة والكتابة تحتل المكانـــة الأولـــى فـــي المدارس اليابانية كل شئ آخر ثانوي بالنسبة لها. لكن هناك أيضاً مـــدارس أمريكية كافية الآن يتعلم فيها معظم الأطفال المحرمين لأن ذلك هو المتوقـــع منهم والمطلوب منهم.

تعَـــلم كيف تتعلم :

"معرفة القراءة والكتابة" تعني تقليدياً القدرة على إجراء عمليات الضـــوب في مادة الحساب أو معرفة يسيرة بالتاريخ الأمريكي. لكن مجتمع المعرفـــة يحتاج إلى جانب ذلك معرفة "عملية المعرفة" وهو أمر نـــادر مـــا تحـــاول المدارس تدريسه.

يجب على الناس في مجتمع المعرفة أن يتعلموا كيـــف يتعلمـــون وفـــي الحقيقة إنه في مجتمع المعرفة ربما تكون أهمية المواد أقل من أهمية تمكيـــن قدرة الطلاب من الاستمرار في التعليم ورغبتهم فيـــه. مجتمـــع مـــا بعـــد الرأسمالية يتطلب تعلماً مستمرًا على مدى الحياة، لذلك فنحن نحتـــاج علمـــاً للتعلم. إلا أن التعلم على مدى الحياة يتطلب في الحقيقة أن يكـــون التعليـــم جذاباً، أن يكون باعثاً على الرضا بحد ذاته إذا لم يصبح شيئا يتـــوق الفـــرد إليه.

في جميع الأنظمة التربوية الموجودة اليوم، اليابانيون فقط هم الذين يسلحون طلابهم بالقدرة على التعلم. الطالب الياباني الذي يحصل على نتيجة عالية في الرياضيات في سن الثامنة عشرة، بعد عشرة أعوام لا يذكر كثيرا من الرياضيات مقارنة بالأمريكي الذي يبلغ الثامنة والعشرين من العمر والذي كان قد أحرز نتيجة متدنية قبل عشرة أعوام. إلا أن الياباني يتخرج من المدرسة وهو يعرف كيف يدرس، وكيف يحصل وكيف يتعلم.

غير أن نظام التعليم الياباني يشترط اجتياز الامتحان التأهيلي لدخول الجامعة "جحيم الامتحانات" والذي يعتبر مرعباً بكل المقاييس للطالب لا يحفز الطالب على مواصلة تعليمه ويقتل الرغبة لديه بسبب الخوف والضغط النفسي، هذه الرغبة هي ما نحتاج إليه.

في مقابل ذلك، التعليم في كليات الآداب الأمريكية يعد أمرًا ممتعاً للكثير من الطلاب، إلا أن المتعة لوحدها لا تكفي إذا لم تصاحبها القدرة على التعلم الذاتي. المتعة بدون الإنجاز تسيء إلى "الشعور بالرضا" إذا لم تكن محفزة للتعلم.

في الحقيقة نحن نعرف ماذا ينبغي أن نفعل، فمنذ مئات السنين إن لم تكن آلاف السنين ونحن نطور الحافز للتعليم الذاتي المستمر الذي نحتاج إليه. المعلمون المتمكنون في مجال الفنون والمدربون الرياضيون وكذلك "التدريب على رأس العمل" الذي نسمع عنه كثيرًا هذه الأيام في أدبيات التطوير

الإداري. هؤلاء يقودون طلابهم نحو تحقيق إنجازات باهرة وعظيمة جدًا إلى درجة أن ذلك يكون مفاجئاً وحافزًا للطالب نفسه، فيما يتعلق بالدقة والانضباط المثابرة والممارسة العملية التي يتطلبها التعليم المستمر.

هناك بعض الأشياء المملة أكثر من التدريب على السلم الموسيقي يظل عازفو البيانو مجيدين كلما تدربوا على هذه الآلة بإخلاص، ساعة بعد ساعة؛ ويوماً بعد يوم؛ وأسبوعاً إثر أسبوع، وكذلك أفضل الجراحين هم الذين يواظبون على الممارسة الفعلية، ساعة بعد ساعة؛ ويوماً بعد يوم؛ وأسبوعاً بعد أسبوع. عازفو البيانو يظلون يمارسون التدرب على السلم الموسيقي لعدة أشهر، وفي النهاية يحققون تحسناً يسيرًا في الجانب الفني، إلا أن ما حققوه يمكنهم من الحصول على النتيجة الموسيقية التي تردد صداها سلفاً في آذانهم الموسيقية. الجراحون يقومون بربط الغرزات على مدى شهور عديدة ويحققون في النهاية تحسناً متواضعاً في قدراتهم على الخياطة، مع ذلك فإنهم يصبحون قادرين على اختصار وقت العمليات وإنقاذ حياة الكثيرين من الموت. فالإنجاز يعتبر في حقيقة الأمر إدمان.

إنجاز كهذا لا يعنى أن يؤدي شخص ما عملاً لا يجيده بطريقة أقل سوءاً. إن الإنجاز المحفز هو الأداء المتميز من قبل الشخص المتمكن. لذلك يجب أن يكون الإنجاز مبنياً على قدرات الطالب تماماً مثل ما يفعل معلمو الفنون منذ آلاف السنين ومدربو اللاعبين الرياضيين، وكذلك المدربون على رأس العمل. إن تحديد قُدرات الطالب وتوجيهها إلى الإنجاز يعتبر أفضل

تعريف للمعلم وللتعليم. قد جاء هذا التعريف "في حوار عن المعلم" Dialogue on the Teacher لسانت أوغستين (٣٥٤-٤٢٠م) أحد أعظم المعلمين للتقاليد الغربية.

المدارس ومعلمو المدارس بالطبع يعرفون ذلك أيضاً، إلا أنهم نادراً ما يسمح لهم بالتركيز على قدرات الطلاب وتنميتها. وبدلاً عن ذلك فهم بحكم الاضطرار يركزون على مواطن الضعف لدى الطالب في الفصول الدراسية وبشكل مستمر على الأقل يصل إلى الجامعة. إنهم يقضون وقتهم في معالجة مواطن الضعف، لتخريج طلاب ذوي قدرات متواضعة.

الطلاب يحتاجون إلى اكتساب الحد الأدنى من القدرات في المهارات الأساسية. إنهم يحتاجون إلى الكثير من العمل لعلاج مواطن الضعف لديهم وكذلك إكسابهم قدرات مقبولة، إلا أن المدرسة التقليدية ليس لديها الوقت لأي شئ آخر عدا ذلك. إن مخرجات المدرسة التقليدية التي نفتخر بها هم الطلاب الذين يحصلون على معدل (أ) من خلال إيفائهم بالمتطلبات المتواضعة المتعارف عليها. هؤلاء الطلاب ليسوا هم المنجزون، إنهم الذين يلتزمون وينصاعون للمتطلبات. لكن المدرسة التقليدية ليس لديها خيار في ذلك. إن إعطاء الطالب كفايته من المهارات الأساسية يعتبر المهمة الأولى للمدرسة. ويمكن تحقيق ذلك فقط من خلال التركيز على مواطن الضعف لدى الطلاب ومعالجتها.

ويمكن أن يكون للتكنولوجيا الحديثة دور مهم في هذا الميدان. التكنولوجيا الحديثة تحرر المعلمين من قضاء معظم وقتهم إن لم يكن كله في التعليم الروتيني أو العلاجي، وفي التكرار. سيظل المعلمون بحاجة إلى أن يلعبوا دوراً قيادياً في هذه الأنشطة. المعلمون يقضون تقليدياً معظم أوقاتهم في "المتابعة"، إنهم وفقاً للمقولة القديمة يقضون معظم أوقاتهم ليس كمعلمين بل "مساعدي معلمين". الحاسب الآلي يلعب الدور بشكل جيد، بل حتى أفضل من الإنسان. يمكننا أن نأمل أن المعلمين سيكون لديهم الوقت لتحديد المقدرات الكامنة لدى الأفراد ومن ثم يركزوا عليها كي يقودوا الطلاب نحو الإنجاز. إننا نتوقع أن يكون لديهم الوقت الكافي لكي يعلموا.

ولكن حتى إذا مكنتهم التكنولوجيا من القيام بذلك، هل ستغير المدرسة أسلوبها وتركز على القدرات؟ هل ستكون على استعداد أن تعلم "الأفراد" بدلا من "الطلاب"؟ المدرسة والمعلم سوف يقولان : "يا جون أنت بحاجة للقيام بتدريب أكثر على القسمة المطولة؛ ويمكنك أن تستعين بهذا المثال" ما تزال المدرسة والمعلم في حاجة للتحقق من أن جون قام بالعمل بالفعل، وما يزالان في حاجة ليجلسا مع جون ليشرحا له ويناقشاه ويشجعاه. لكن في وجود الحاسب الآلي كمساعد للمعلم، لن يحتاج المعلمون للجلوس مع جون للإشراف على عمله وإنفاق كل أو معظم أوقاتهم. ولكن هل سيكونون حينها على استعداد ليقولوا: "يا جون إنك ترسم بشكل جيد؛ لماذا لا ترسم صورا لوجوه كل الأطفال في الفصل؟".

هناك عملية معرفية ثانية يجب أن تدرس بواسطة المدرسة أو على الأقل أن تعلم من خلالها. إنها العملية الضرورية للحصول على ما أطلقت عليه في الفصل الأول "حصيلة" المعرفة. وكما سبق أن ذكرنا، المكان يتحقق ذلك من المحتمل أن يكون من خلال الممارسة وليس في المدرسة. إن المؤسسات التربوية الوحيدة التي تعطي اهتماماً بمحصلة المعرفة هي المدارس "المهنية" مثل مدارس الهندسة ومدارس الطب ومدارس القانون ومدارس الإدارة. هذه مدارس تركز على التطبيق أكثر من تركيزها على الجانب النظري. كل واحد يجب أن يكون قادراً على زيادة المحصلة من المعرفة، وهذا يتطلب أن تكون العملية (المفاهيم والتشخيص والمهارات) قابلة للتدريس، أو على الأقل قابلة للتعلم، هذا بالتأكيد يعتبر تحدياً تربوياً، ويعتبر أيضاً تحدياً للمدارس.

المدرسة في المجتمع :

ظلت المدرسة مؤسسة اجتماعية مركزية منذ فترة زمنية طويلة في الغرب ولقيت هذا الدور منذ عصر النهضة، أما في الشرق فقد لعبت المدرسة هذا الدور قبل ذلك بكثير، لكن المدرسة بقيت "خارج المجتمع" بدلاً من أن تكون "في داخل المجتمع"، لقد كانت مؤسسة منعزلة ومن النادر إنها انضمت إلى أي مؤسسة أخرى؛ بقيت في الغرب بهذا الشكل منذ الأيام الأولى لبداية أوائل العصور الوسطى، حيث كانت المدرسة تدرب بصورة رئيسية رهابنة المستقبل وليس كافة الناس. ولم تكن المدرسة للبالغين على

الإطلاق، ومن هنا جاءت كلمة البيداغوجيا "علم أصول التدريس" والمشتقة من كلمة paidos اللاتينية الأصل والتي تعني صبي.

تشهد المدارس حالياً تحولاً متسارعاً بأن تصبح داخل المجتمع بدلاً من أن تكون خارجه. ومن الحكمة أن يحدث ذلك تغييرًا جذرياً في طرق التعليم والتدريس بما يتعلق بالمواد ومحتوياتها في عملية التدريس والتعليم. ستستمر المدرسة في تدريس النشء، ولكن مع تحول التعليم إلى نشاط مستمر مدى الحياة بدلاً من كونه أمرًا يمكن للمرء أن يوقفه متى ما "تقدم في العمر"، فإنه يجب أن تنظم المدارس بحيث يقدم التعليم على مدى الحياة، وأن تتحول إلى "أنظمة مفتوحة".

يتم تنظيم المدارس في كل مكان تقريباً على افتراض أن الطالب ينبغي أن يدخل كل مرحلة من مراحل التعليم في سن محددة ولديه محصلة تعليمية معينة. يبدأ الفرد في الولايات المتحدة مرحلة الروضة في سن الخامسة، والمدرسة الابتدائية في سن السادسة، والمدرسة المتوسطة في سن الثانية عشرة، والثانوية في سن الخامسة عشرة، والكلية أو الجامعة في سن الثامنة عشرة، وهكذا. وإذا أخفق أحد في أي من هذه المراحل (عدا مرحلة الروضة) يخرج إلى الأبد من نظام التعليم ونادراً ما يتم قبوله مرة أخرى.

يعتبر ذلك بالنسبة للمدرسة التقليدية أمرًا بديهياً وقانوناً طبيعياً. لكن ذلك يتعارض مع طبيعة المعرفة ومتطلبات مجتمع المعرفة، مجتمع ما بعد

الرأسمالية. الآن هناك حاجة حقيقية هي أنه "كلما تلقى الشخص تعليماً مدرسياً أكثر، ازدادت حاجته إلى التعليم".

يتوقع أن يعود الأطباء والمحامون والمهندسون ومديرو الشركات في الولايات المتحدة إلى التعليم بعد كل فترة زمنية خشية أن يصبحوا غير قادرين على مواكبة مستجدات العصر. ولكن عودة البالغين إلى التعليم النظامي خارج الولايات المتحدة ما تزال تعتبر استثناء، خاصة عودة البالغين الذين حصلوا على تعليم متقدم في الحقول التي اكتسبوا من خلالها معرفة جوهرية ودرجات علمية عليا. ففي اليابان وفرنسا وإيطاليا، وبشكل كبير ألمانيا وإنجلترا والدول الاسكندنافية لا تزال عودة البالغين إلى التعليم الرسمي مرة ثانية أمرًا غير مألوف. إن هذا الموضوع سوف يكون أمرًا ضرورياً في المستقبل في جميع الدول المتقدمة.

إضافة إلى ذلك فإن فتح نظام التعليم لكي يستطيع الناس الالتحاق بأي مرحلة دراسية بغض النظر عن العمر يعتبر أمرًا في غاية الأهمية. يحدث هذا في الولايات المتحدة بسرعة عالية حيث توجد هناك جامعة إنجلترا المفتوحة، إلا أن هذه ليست سوى مجرد بدايات حتى الآن.

من الصعب على مجتمع المعرفة إهدار القوة الكامنة من المعرفة، الدرجة العلمية أصبحت جواز المرور للالتحاق بالوظائف المعرفية. حتى في دول كالولايات المتحدة واليابان حيث يلتحق الكثير من الشباب بالجامعات فإن

هناك الكثيرين الذين أوقفوا تعليمهم في سن السادسة عشرة والثامنة عشـــرة. ليس هناك من سبب للتصديق بأن هؤلاء الناس تعوزهم موهبة الذكاء والنبوغ للعمل في المجال المعرفي. لقد أثبتت تجاربنا العكس من ذلـــك. إن الفـــرق بينهم وبين الشباب الذين تمكنوا من الالتحاق بالجامعات يكمن في كثير مـــن الأحوال في فقدانهم للمال الكافي. إن عدداً لا بأس به من الشـــباب متقـــدي الذكاء لم يلتحقوا بالجامعات لأنهم عند بلغوهم ســـن الثامنـــة عشـــر كـــانوا ناضجين وأرادوا أن يصبحوا راشدين يعتمدون علـــى أنفســـهم بـــدلا مـــن الاستمرار في التعليم، وما أن تمر عشرة أعوام أخرى حتى يبدون رغبتـــهم في العودة إلى التعليم من جديد، هؤلاء يشهد كل من درسهم بأنهم سيصبحون طلاباً متميزين بسبب الحافز القوي لدى كل واحد منهم. إنهم يرغبـــون الآن في أن يتولوا أعمالاً متقدمة؛ الذين في سن التاسعة عشرة من العمر يقومـــون بذلك لأنه قيل لهم أن يفعلوا ذلك.

لكن الأهم من هذا هو أن نفتح الباب لمواصلة التعليم المتقدم بغض النظر عن السن أو ما يمتلكه الطالب من حصيلة تعليمية سابقة لأن ذلـــك يعتـــبر ضرورة اجتماعية. الفرد العامل في المجال الخدمي يجب أن تكـــون لديـــه الفرصة للانتقال إلى العمل المعرفي، وهذا في الواقع يعني أن مجتمع ما بعـد الرأسمالية مطلوب منه أن يوجد نظاماً تربوياً يمكن أن نطلـــق عليـــه وفقـــاً لمصطلحات الحاسب الآلي "الالتحاق العشوائي". يجب على الأفراد أن يكونوا قادرين في أي مرحلة من حياتهم على مواصلة تعليمهم النظامي وعلى تأهلهم

للعمل المعرفي. المجتمع يجب أن يكون مستعدًا لقبول الأفراد في أي عمل يكونون مؤهلين لأدائه، بغض النظر عن أعمارهم.

لا يوجد حالياً مجتمع مهيأ لذلك. وفي الواقع معظم الدول المتقدمة نظمت نفسها على أن تبقي الأفراد في نفس المحطة التي بدؤوا عملهم المهني منها. النظام في اليابان يعتبر صارماً جدًا، مثله مثل النظام الأوروبي تقريباً. لقد خطت الولايات المتحدة خطوات الآن لإيجاد فرصٍ تعليمية للبالغين. الجانب الذي يشهد نموًا في التعليم في الولايات المتحدة خلال العشرين سنة الماضية هو التعليم المستمر للراشدين في جميع الأعمار، خاصة فيما يتعلق بالأساسيات المتمثلة في الثانوية العامة والشهادات الجامعية، وفي تقديم معرفة إضافية متقدمة في تخصصات الأفراد الذين حصلوا مسبقاً على تعليمٍ عال. وهذا يعطي الولايات المتحدة تميزًا كبيرًا مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى. لكن حتى في الولايات المتحدة ما يزال هناك تردد في قبول الأفراد للعمل في الأعمال المعرفية ما لم يكونوا قد حصلوا على المؤهلات الأساسية خلال الأعوام المبكرة من حياتهم.

المدارس كشركاء :

لن يستمر التعليم كما هو قائم الآن في المدارس، سيصبح التعليم ممثلاً بالمدارس شراكة بشكل متزايد وينتهي الدور الاحتكاري للمدرسة. ستكون

المدرسة في العديد من المجالات واحدة من المؤسسات المتاحة للتعليم والتدريس تتنافس مع أطراف أخرى تقوم بنفس الدور.

كانت المدرسة التقليدية كما ذكرنا في السباق، هي المكان الذي نتلقى فيه التعليم؛ ومقر العمل هو المكان الذي نعمل فيه. سيصبح الخط الفاصل بينهما غير واضح بصورة متزايدة ، وستصبح المدرسة على نحو متزايد هي المكان الذي يواصل فيه الراشدون تعليمهم حتى وإن كانوا يعملون وفقاً لنظام الدوام الكامل، وسيعودون إلى المدرسة لحضور حلقة دراسية لمدة ثلاثة أيام؛ أو لدورة تدريبية في نهاية الأسبوع؛ أو لفترة ثلاثة أسابيع مكثفة في مهمة محددة؛ أو لأخذ دورة مسائية ليومين في الأسبوع لعدة سنوات حتى يحصلوا على الدرجة العلمية. لكن العمل سيكون بشكل متساوٍ مكانياً يواصل فيه الراشدون تعليمهم. التدريب بالطبع ليس شيئا جديدًا، إلا أن المتعارف عليه أنه يقدم للمبتدئين بشكل أساسي.

سيصبح التدريب أيضاً بشكل أو بآخر- وعلى نحو متزايد - على مدى الحياة، فالراشدون وخاصة الذين حصلوا على معرفة متقدمة، سيصبح الواحد منهم بصورة متزايدة متدرباً أكثر من كونه مدرباً، وطالباً أكثر من كونه مدرساً.

لقد أنفقت الشركات التجارية والحكومات والقطاعات العسكرية في الولايات المتحدة مبالغ مالية ضخمة على تدريب الموظفين وتساوي المبالغ التي صرفت على تعليم الناشئة في المدارس النظامية الرسمية.

ما نتوقع أن نشهده هو ظهور شراكة بين المدارس والمؤسسات العاملة فالألمان في برامجهم التعليمية أسسوا مدارس تعمل وفقاً لمبدأ المشاركة مع الجهات العاملة لتدريب الشباب منذ أكثر من (١٥٠) عاماً. سيصبح من الضروري أن تتعلم المدارس والجهات العاملة أن تعمل مع بعضهما البعض في مجال التعليم المتقدم للراشدين. هذه المهمة سواء كانت تعليماً لمن هم حاصلون على شهادات عليا أو كانت تعليماً تكميلياً لمن فشل في مواصلة تعليمه في بداية حياته لسبب أو لآخر، سوف يتم القيام بها على نحو متزايد بأساليب متنوعة مثل : المشاركة والتحالفات، والتعليم الداخلي بحيث تعمل المدارس والمنظمات المعنية جنباً إلى جنب. المدارس تحتاج لمحفز لكي تعمل مع الراشدين، والمنظمات الموظفة تحتاج أيضاً إلى محفز لكي تعمل مع الراشدين والمدارس.

المدرسة المسئولة :

كثيرًا ما نتحدث عن "المدارس الجيدة" "والمدارس السيئة"، عن "المدارس المتميزة" "والعادية". في اليابان، عدد قليل من الجامعات (جامعة طوكيو وكيوتو وكيو وواسيدا وهيتوتسوباشي) تتحكم بشكل واسع في الحصول على الفرص المهنية في الشركات الكبرى والوكالات الحكومية، وفي فرنسا تتمتع المدارس الكبرى بوضع مماثل من السلطة والهيبة، وفي بريطانيا أكسفورد

وكامبردج ما تزالان تتمتعان "بقوتهما العظمى" في التعليم الإنجليزي العالي. نحن أيضاً نقوم بإجراء كل أنواع القياس مثل نسبة خريجى كلية آداب الذين يرغبون الحصول على الدكتوراه؛ عدد الكتب في مكتبة الكلية؛ عدد خريجي المدارس الثانوية الأمريكية في الضواحي الذين تم قبولهم في الكلية وفقا لخياراتهم الأولى؛ شعبية جامعات مختلفة بين أوساط الطلاب. إلا أننا نادرا ما نتساءل: ما هي النتائج في هذه المدرسة؟ وماذا يجب أن تكون؟.

هذه الأسئلة لابد وأن تطرح بأي شكل من الأشكال لأن التعليم أصبح في هذا القرن مكلفاً جداً إلى حد لا يمكن تفسيره. وكما سبق وأن ذكرت في الفصول السابقة، فقد قفز الإنفاق في الدول المتقدمة على التعليم قفزة هائلة من ٢% من إجمالي الناتج القومي لعام ١٩١٣م إلى ١٠% خلال الثمانين عاماً الأخيرة. لقد أصبحت المدارس على درجة عالية من الأهمية إلى درجة إنها لم تعد عرضة للمساءلة عما ينبغي أن تكون عليه نتائجها وكذلك أسلوب أدائها لبلوغ تلك النتائج. من المؤكد أن أنظمة مدرسية ومدارس مختلفة ستقدم إجابات مختلفة لهذه الأسئلة. إلا أن جميع المدارس سيصبح مطلوب منها بعد وقت قريب أن تسأل نفسها هذه الأسئلة بجدية تامة. لن يمر وقت طويل حتى يصبح العذر التقليدي التالي لمدير المدرسة عن تقصير المدرسة في الأداء غير مقبول "الطلاب كسالى وأغبياء". وبما أن المعرفة أصبحت المورد الرئيسي للمجتمع فإن الطلاب الكسالى أو الذين لديهم قصور في تحصيلهم

سيصبحون مسئولية المدرسة. سوف يكون هناك فقط مدارس تؤدي الدور المطلوب منها ومدارس لا تؤدي ذلك.

بدأت المدارس تفقد صفتها الاحتكارية كمقدم وحيد للتعليم. كان هناك على الدوام منافسة بين مدارس مختلفة، ففي فرنسا هناك منافسة حادة بين المدارس الحكومية والمدارس الكاثوليكية، و في الولايات المتحدة هناك منافسة بين عدد من الكليات والجامعات. وكذلك في قليل من الصناعات، وتشهد صناعات قليلة تنافساً بهذه الحدة - أو منافسة قاسية - كما هي الحال بين "المدارس المتميزة" في الدول المتقدمة. ومع دخول مؤسسات مختلفة حقل التعليم وكل واحدة منها تقدم مدخلاً مختلفاً للتدريس فإن المنافسة ستصبح على نحو متزايد بين المدارس "واللا مدارس".

أحد الأمثلة التى يمكن توقعها في المستقبل هو إحدى الشركات الأمريكية الكبرى التي بدأت تنافس أعرق مدارس إدارة الأعمال. هذه الشركة تقوم بتسويق برنامج الإدارة الذي طورته لمديريها على الشركات الأخرى وهي بصدد تقديم هذا البرنامج أيضا إلى الأجهزة الحكومية وقطاعات الخدمات العسكرية. مثال آخر هو الجوكو Juku الياباني "مدرسة الحشو" التي تستوعب الآن نسبة كبيرة من طلاب المدارس المتوسطة والثانوية. هناك أيضاً الناشر الأمريكي الذي أسس شركة لكي تقوم ببناء (٦٠٠) مدرسة خلال الخمسة أعوام القادمة، وقد خطط أن تتقاضى رسوماً دراسية منخفضة لا تتجاوز

تكلفة تعليم طفل في المدارس الحكومية. رغم ذلك ستحقق هـــذه المـــدارس أرباحاً مادية جيدة ونتائج تربوية متميزة.

سيكون هناك أعداد كبيرة من هذه المحاولات، وسيفشل عدد لا بأس بـــه منها وبما أن المعرفة أصبحت مورد مجتمع ما بعد الرأسمالية، فإن الموقــف الاجتماعي من "المنتج" "وقناة التوزيع" للمعرفـــة، أي المدرســـة، ووضعـــها الاحتكاري يفرض تحد لكل واحد منهما. وسوف يكون من المؤكـــد نجـــاح بعض المنافسين للمدرسة.

ما الذي سيدرس ويتم تعلمه؛ وكيف سيتم تدريسه وتعلمه؟ وسوف يتغــير تلاميذ المدارس والمدارس بل ومكانة المدرسة في المجتمع بشـــكل كبــير خلال العقود القادمة. وفي الحقيقة ليس هناك مؤسسة ستواجه تحدياً جذريـــاً مثل التحديات التي ستغير التعليم والمدرسة.

لكن أعظم تغيير سنواجهه ولم نعد أنفسنا بما فيه الكفاية لمواجهته هـو أن المدرسة يجب أن تلتزم بالنتائج، سوف يكون من الواجب عليها أن تؤســس "قاعدتها التحتية"، أي الأداء الذي يجب أن نساءل عنه والذي يدفع لها مقــابل تأديته.

الفصل الثانى عشر

الشخص المثقف



الشخص المثقف

يبحث هذا الكتاب في البيئة التي يعيش فيها ويعمل فيها ويتعلم فيها الإنسان، هذا الكتاب لا يركز على الشخص بل على مجتمع المعرفة الذي ننتقل إليه بخطى حثيثة. أما الإنسان فإنه يمثل المحور الأساس لأن المعرفة ليست مجردة كالمال. المعرفة لا تكمن بين دفتي كتاب أو بنك للمعلومات، أو في برنامج من برامج الكمبيوتر، فهذه تحتوي فقط على معلومات. والمعرفة مجسدة على الدوام في الإنسان، فهي تدرس وتعلم من قبل شخص، وتستخدم أو يساء استخدامها من قبل الشخص. لذلك فإن التحول إلى مجتمع المعرفة يضع الشخص في المركز ويصبح محور الاهتمام. وبما أن الأمر كذلك فإن المعرفة تطرح تحديات جديدة وقضايا جديدة، وأسئلة جديدة وغير مسبوقة عن ممثل مجتمع المعرفة؛ الشخص المثقف.

لقد كان ينظر إلى الشخص المثقف في جميع المجتمعات القديمة أنه مفخرة لها. كان يطلق على هذا الشخص في اللغة الألمانية الـ Kultur والذي هو مزيج من الخشية والسخرية وغير قابل للترجمة إلى الإنجليزية (حتى أن صفة "رفيع الثقافة" Highbrow لا تعبر عنه). لكن الشخص المثقف في مجتمع المعرفة هو شعار ورمز المجتمع وحامل رايته. وفي مصطلح

علماء الاجتماع فإنه "النموذج الأصلي" للمجتمع. فهو الـــذي يحـــدد القـــدرة الأدائية للمجتمع ويجسد أيضاً قيمه ومعتقداته والتزاماته. إذا كـــان الفـــارس الإقطاعي يمثل المجتمع في العصور الوسطى؛ وإذا كان "البرجوازي" يجســد المجتمع في الرأسمالية؛ فإن الشخص المثقف سوف يكون في مجتمع ما بعــد الرأسمالية الذي أصبحت فيه المعرفة هي المورد الرئيسي.

هذا يجب أن يغير مفهوم الشخص المثقف، ويجب أن يغير كذلك ما نعنيه بالشخص المثقف. لذلك فإنه من المتوقع أن يكون تعريف الشخص المثقـــف قضية جوهرية. وبتحول المعرفة إلى المورد الرئيسي فإن الشخص المثقـــف سيواجه مطالب جديدة وتحديات جديدة، ومسئوليات جديدة، فالمثقف الآن هـــو الجدير بالاهتمام.

شهدت العشرة أو الخمسة عشر عاماً الأخيرة نقاشاً حاداً بعض الأحيـــان بين الأكاديميين الأمريكيين حول الشخص المثقف. هل يوجد شخص مثقــف؟ وهل يمكن أن يكون هناك شخص مثقف؟ وما الذي يجب أن يعتبر "تعليمـــاً" إجمالاً؟

تقول جماعات متباينة مثل جماعة ما بعد الماركسية والجماعة التي تنادي بالمساواة بين الجنسين إنه لا يمكن أن يكون هناك شـــخص مثقــف، وهـــذا الموقف يتفق مع الجماعة العدمية اللا إنشائية. ودافع آخرون بأنه يمكـــن أن يكون هناك مثقفون فقط بين الذكور والإناث. وفي الجماعة العرقية وفي كـــل

سلالة وكل "أقلية"، يشترط وجود ثقافة خاصة بكل منـــها وشـــخص مثقــف منفصل "انعزالي". هؤلاء الناس كانوا مهتمين بشـــكل رئيســـي "بالجــانب الإنساني" يقابلهم اتباع قليلون "للطبيعيات الآريـــة" الهتلريــة و"الماركســية الأصولية الستالينية" و"علم النفس الاشتراكي الماوي". إلا أن طروحات هؤلاء المناهضين للتقاليد يذكروننا بأولئك الاستبداديين الذين يشتركون معـــهم فـــي نفس الهدف والمتمثل في الشمولية التي تعد في صميم مفهوم الشخص المثقف مهما أطلق عليه من مسميات سواء كانت "الشخص المثقف" في الغــــرب أو البونجين في الصين واليابان.

يسخر القطب المعارض الذي يمثل "الحركة الإنسانية" من النظام الحـــالي بسبب فشله في إيجاد الشخص المثقف الشمولي. يطالب هؤلاء في طروحاتهم بالرجوع إلى القرن التاسع عشر "الفنون العقلية الكلاســيكية" فـــي الحركــة الألمانية Gebildete Mensch. لم يعد هؤلاء يرددون الآن الأطروحة التـــي نادى بها روبرت هوتشينز ومورتيمرأدلر قبل خمسين عاماً خلت في جامعــة شيكاغو، بأن "المعرفة" تتألف في كليتها من مجموعة قليلـــة مـــن "الكتــب العظيمة"، لكنهم على خط مباشر منحدر من "العودة لمـــا قبـــل المعـــاصرة" لهوتشينز وأدلر.

من المؤسف أن كلا الطرفين مخطئان. مجتمع المعرفة يجب أن يكـــون من صميمية مفهوم الشخص المثقف. ويجب أن يكون هذا المفهوم شائعاً لأن مجتمع المعرفة بشكل دقيق مجتمع المعارف وعالمياً فيمـــا يتعلـــق بالمـــال

والاقتصاد والمهن والتكنولوجيا والقضايا الرئيسية، وفوق هذا كله في المعلومات. مجتمع ما بعد الرأسمالية يتطلب قوة موحدة، ويتطلب مجموعة قيادية تستطيع أن تركز التقاليد المحلية والشخصية والمنعزلة في التزام مشترك بالقيم والتفوق، والاحترام المتبادل.

وهكذا فإن مجتمع ما بعد الرأسمالية – مجتمع المعرفة – يحتاج على وجه التحديد إلى العكس مما يقترحه "اللا إنشائيون" والراديكاليون" الذي ينادون بالمساواة بين الجنسين، ومناهضي التغريب. مجتمع ما بعد الرأسمالية يحتاج بالضبط إلى شخص شمولي الثقافة والمرفوض من قبلهم بشكل كلي.

يظل مجتمع المعرفة يحتاج إلى شخص مثقف مختلف عن الشخص المثالي الذي تقاومه جماعة الحركة الإنسانية. إنهم على حق في تركيزهم على مطالب معارضيهم الحمقاء والمتمثلة في رفض التقاليد العظيمة والحكمة والجمال والمعرفة التي تعتبر إرثا للبشرية جمعاء. ولكن إقامة جسر يوصل بالماضي ليس كافياً في حد ذاته. وهذا ما يقدمه كل أتباع الحركة الإنسانية. إن الشخص المثقف يحتاج إلى أن يكون قادراً على جعل معرفته مواكبة للحاضر، إن لم تُصاغ المستقبل. ليس هناك وسيلة لها قدرة فيما ينادي به الإنسانيون، وبالتأكيد ليس هناك في الأصل اهتمام بها. ولكن بدونها فإن التقاليد العظيمة تكون عبارة عن أشياء أثرية تم جمعها وتراكم عليها الغبار.

في رواية "لعبة الخرزة الزجاجية" الصادرة عام ١٩٤٣م لكاتبها هيرمـلن هيس (١٨٧٧-١٩٦٢م) السويسري من أصل ألمانى الحائز علـــى جـائزة نوبل، توقع العالم الذي يريده الإنسانيون وعوامل فشله. لقد وصف الكتـــاب الأخوة بين المثقفين والفنانين وجماعة الحركة الإنسانية الذين يعيشون حيـــاة من العزلة المرفهة، مكرسين حياتهم "للتقاليد العظيمة" وحكمتها وجمالياتـــها. إلا أن بطل الكتاب الذي يعتبر المعلم المؤسس للأخوة، يقرر في نهاية الأمـو العودة إلى واقع يتسم بالتلوث والجهل والابتـذال والاضطـراب، والتمـزق وعبادة المال.إن قيمه تظل مزيفة كالثروة الوهمية إذا لـم تكـن ذات صلـة بالواقع.

إن ما تنبأ به هيس قبل أكثر من خمسين عاماً يحدث الآن. "التعليم الحـو" والتعليم العام في أزمة اليوم لأنه أصبح كلعبة الخرزة الزجاجية مرتعاً للجهل والابتذال والكدح من أجل المال. لقد استمتع الطلاب القادرون بـالفن الحـر بشكل كبير كما استمتع به أجدادهم الذين تخرجوا قبـل الحـرب العالميـة الأولى. لقد ظل "الفن الحر" والتعليم العام ذا معني بالنسبة للجيـل المـاضي طوال سني حياتهم. لقد حدد هويتهم، وما زال ذا قيمة للسواد الأعظـم مـن أبناء جيلي الذين تخرجوا قبل الحرب العالمية الثانية، على الرغم مـن أننـا نسينا اللغة اللاتينية والإغريقية. لكن الطالب اليوم يقول بعد أعوام قليلة مـن تخرجه؛ "ما تعلمته بحماس ليس له معنى؛ ولا يمت بصلة لأي شئ أقوم بـه،

إنني أرغب في تعلم الشيء الذي له علاقة بما سأكون"، ويظل أبناء هؤلاء يرغبون بالالتحاق بكليات الفنون الحرة في جامعة برينستون أو كارلتون أو أكسفورد أو جامعة طوكيو أو الليسيه أو الجيمنازيوم من أجل تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة والحصول على وظائف جيدة. لكنهم يرفضون في حياتهم الخاصة "التعليم الحر" والتعليم العام، وكذلك يرفضون الشخص المثقف الإنساني الانتماء، وفي حقيقة الأمر فإن التعليم الحر لا يعطيهم القدرة على فهم الواقع، ناهيك عن التحكم فيه.

كلا الطرفين المتحاورين بعيدان عن الموضوع. مجتمع ما بعد الرأسمالية بحاجة إلى الشخص المثقف أكثر من أي مجتمع سابق. ان الاتصال بميراث الماضي العظيم يجب أن يكون له أهمية خاصة. وفي الحقيقة فإن "الماضي" يجب أن يحظى بقدر من الاهتمام اكثر بكثير مما يحارب من أجله أنصار الجماعة الإنسانية. وما تزال "الحضارة الغربية" "وتقاليد النصرانية-اليهودية" التي ظهرت في القرن التاسع عشر هي القائمة الآن. الشخص المثقف الذي نرغب فيه يجب عليه أن يكون قادراً على إعطاء الثقافات والتقاليد العظيمة الأخرى حق قدرها (التراث الصيني والياباني والكوري؛ والفلاسفة والديانات الشرقية العظيمة، والإسلام بوصفه دينا وثقافة) وإضافة إلى ذلك فعلى الشخص المثقف أن يكون على وجه التحديد اقل اعتماداً على المعرفة

النظرية بالمقارنة مع التعليم الحر الخاص بالجماعة الإنسانية. هـو أو هـي يحتاجان إلى بصيرة مدربة تدريباً عالياً وكذلك قدرة مماثلة على التحليل.

يجب أن تظل التقاليد الغربية هي الأساس حتى لو كان ذلك فقط من أجل تمكين الشخص المثقف تسخر الحاضر لمصلحته، ناهيك عن المستقبل. ربما يكون المستقبل مستقبل "ما بعد الغرب" Post Western، وقـد يكـون "ضـد الغرب"، لكنه لا يمكن أن يكون "لا غربي". لأن الحضارة الماديـة الغربيـة تقوم على أسس غربية مثل العلم والأدوات والتكنولوجيا والإنتاج والاقتصـاد والتمويل والبنوك ولا يمكن لأي واحدة من هذه الأساسيات أن تعمل ما لـم تتجذر في كل من الفهم والقبول بالأفكار الغربية وبالتقاليد الغربية مجتمعة.

إنسان القرن التاسع عشر الذي كان يقطن غرب أفريقيا والـذي نحـت الأقنعة الخشبية التي تجمعها الدول المتقدمة بشغف الآن، لم يكن يعرف شـيئاً عن الغرب ولا يدين له بشيء. أحفاده في غرب أفريقيا الذين ينحتون الأقنعة الخشبية اليوم (بعضهم يتمتعون بقوة كبيرة) ما يزالون يعيشون في أكـواخ طينية في قرية قبلية، بلدة ربما أنها ما زالت حتى الآن أقل مـن "متخلفـة"، ورغم ذلك فهو يمتلك راديو وتلفزيون ودراجة بخاريـة، ويسـتخدم أدوات وعدة حديثة، وكلها منتجات للتكنولوجيا الغربية. إنه ينحت لصالح تاجر فـي باريس أو نيويورك، وهو يدين بجماليات فنه في أوجه كثيرة إلى المدرسـة

التعبيرية الألمان وإلى بيكاسو، بنفس القدر الذي يدين به إلى أسلافه القدامى من غرب أفريقيا.

إن أكثر الحركات "معاداة للغرب" اليوم ليست الحركة السلفية الإسلامية، بل هي حركة تمرد السبيل المشرق "Shining Path" في بيرو (محاولات أحفاد سلالة حضارة الإنكا للخلاص من تأثيرات الفتوحات الأسبانية على قبائل الكويشوا والايمارا، وإحياء حضارة الهنود الحمر القديمة، ورمي الأوروبيين البغيضين وثقافتهم في المحيط) .هذه الحركة تمول نفسها من ريع زراعة نبتة الكوكا وبيعها إلى مدمني المخدرات في نيويورك ولوس أنجلوس، سلاحهم المفضل لم يعد مقلاع الإنكا البدائي، بل السيارات المفخخة.

على مثقفي الغد إعداد أنفسهم للعيش في العالم الرحب والذي سيكون عالماً "مستغرباً". لكن الأشخاص المثقفين سيعيشون أيضاً في عالم آخذ في التحول إلى العصبية القبلية على نحو متزايد. يجب عليهم أن يكونوا قادرين أن يصبحوا "مواطنين عالمين" وذلك فيما يتعلق برؤاهم وآفاقهم الفكرية ومعلوماتهم. إلا أنهم عليهم كذلك أن يكونوا على صلة بجذورهم المحلية، لكي يثروا ويغذوا بها ثقافتهم المحلية الخاصة بهم.

مجتمع ما بعد الرأسمالية هو مجتمع المعرفة ومجتمع المنظمات في آن واحد، كل واحد منهما يعتمد على الآخر وفي نفس الوقت يختلف في مفاهيمه ورؤاه وقيمه. إن أغلب الأشخاص المثقفين، إن لم يكونوا كلهم، سيمارسون معرفتهم (كما ذكرنا سابقاً) كأعضاء في منظمة، لذلك يجب أن يعد الشخص المثقف نفسه للعيش والعمل في وقت واحد في ثقافتين، ثقافة "المفكرين" الذين يكون تركيزهم منصباً على العبارات والأفكار، وثقافة "المدير" الذي يكون تركيزه منصباً على الناس وعلى العمل.

المفكرون يحتاجون إلى المنظمة كأداة؛ لكي يستطيعوا ممارسة مهاراتهم ومعارفهم المتخصصة. المدراء ينظرون إلى المعرفة على أنها وسيلة لتحقيق أداء المنظمة المطلوب. كلا الطرفين على صواب. فعلى الرغم من أنهما متعاكسين إلا انهما ليسا قطبين متناقضين لا يلتقيان لأن كل منهما يحتاج إلى الآخر. يحتاج المتخصص في البحث العلمي إلى مدير بحوث، ويحتاج مديو البحوث ألى المتخصص في البحث العلمي. وإذا ما رجحت كفة أحدهما على الآخر فإنه يتحقق لن يتحقق الأداء المطلوب وسيخسر الطرفين معا. ما لم يوجد المدير جنبا إلى جنب مع المفكر فإنه سيبدو الوضع وكان كل واحد "يقوم بعمله" ولكنه في الواقع لا أحد يعمل أي شئ، وما لم يوجد العالم جنبا إلى جنب مع المدير فإن البيروقراطية ستسيطر على المنظمة أما إذا كان هناك توازن بينهما فإنه يمكن ان يكون هناك إبداع ونظام وإنجاز ورسالة.

سيعيش ويعمل فعلياً عدد كبير من الناس في مجتمع ما بعد الرأسمالية في هاتين الثقافتين في وقت واحد، وسيكون هناك كذلك أعداد كبيرة أخرى يمكنها أو يتوجب عليها ان تعيش تلك الثقافتين سواء كان ذلك من خلال التدوير الوظيفي في بداية الحياة الوظيفية مثل الانتقال من العمل المهني إلى العمل الإداري (ان يصبح مهندس الكمبيوتر مدير مشروع) أو من خلال تكليف أستاذ جديد في الجامعة بعمل إداري لمدة سنتين بدون تفرغ. ومرة أخرى، فإن العمل "من غير أجر" في منظمة في القطاع الاجتماعي ستمنح الفرد الرؤية والتوازن لكي يرى ويعرف ويحترم العالمين معا، عالم المفكر وعالم المدير. على جميع المثقفين في مجتمع ما بعد الرأسمالية ان يكونوا قادرين على فهم كلا من الثقافتين.

مهارات المثقف في القرن التاسع عشر لم تكن معرفة على الرغم من أنها كانت تدرس في الجامعات وتعتبر من المجالات التخصصية وممارسيها كانوا "مهنيين" وليسوا "تجارا" أو "حرفيين". إلا أن هذه الحرف لم تكن من الفن الحر أو التعليم العام وبالتالي فهي ليست جزءا من المعرفة.

الشهادات العلمية الجامعية في المهن كانت تمنح من قبل الجامعات في أوروبا منذ فترة زمنية طويلة حيث إن أصل الشهادة في القانون والطب يعودان إلى القرن الثالث عشر. الشهادة الجامعية الحديثة في الهندسة منحت

في القارة الأوروبية ما عدا بريطانيا؛ وفي أمريكا لاقت قبولا اجتماعياً سريعا (منحت لأول مرة في فرنسا في عهد نابليون قبل عام أو عامين من عام ١٨٠٠م). معظم الناس الذين ينظر إليهم انهم "مثقفين" مثل المحامين والأطباء والمهندسين والجيولوجيين والتجار كانوا يكسبون عيشهم من خلال مزاولة الحرف (وفي الحقيقة في إنجلترا فقط كان هناك تقدير للرجل "السيد" Gentleman دون ان يكون له أي مهنة). لكن هؤلاء لم تكن أعمالهم أو حرفهم إلا وسيلة لكسب "الرزق" وليست أسلوب "حياة".

لا يتحدث الحرفيون خارج مكاتبهم عن أعمالهم أو حتى عن تخصصاتهم لأنه ينظر إليها اجتماعيا بالدونية. الألمان يسخرون من الأحاديث عن المهن ويطلقون على ذلك Fachsimpeln، أما الفرنسيون فإنهم ينظرون إلى الذين يتحدثون عن مهنهم باحتقار أكثر. وبشك عام فإن الذين يتحدثون عن أعمالهم خارج مكاتبهم يصنفون من الطبقة الدنيا بالمجتمع ولا يشملون ضمن قوائم "المجتمع الرفيع".

إلا أن هذه المهن أصبحت الآن معارف يجب ان يتم دمجها مع المعرفة. يجب أن تصبح هذه المهن جزءا من مقومات الشخص المثقف. ان الفنون الحرة التي استمتعوا فيها كثيرا أثناء دراستهم في الكلية لم ولن تحقق لهم ذلك - وفي الحقيقة رفضوا مجرد المحاولة - وذلك هو السبب الذي يجعل

الطالب اليوم يرفضها بعد سنوات قليلة لاحقة. لقد وشعروا بأنهم خذلوا وضللوا، ولديهم في الحقيقة سبب وجيه في شعورهم بهذا الشعور. إن الفنون الحرة والتعليم العام الذي لا يوحد المعارف الإنسانية في "معرفة شاملة" لا يعتبر "حراً" ولا "تعليماً". لقد فشل كلاهما في تحقيق مهمتهما الأولى المتمثلة في خلق فهم مشترك شمولي والذي بدونه لا يمكن أن يكون هناك حضارة. لقد عمل الفن الحر على التجزئة بدلاً من التوحد.

نحن لا نحتاج ولن نحصل على "متعددى الثقافات" الذين في هم على دراية، معارف متعددة. إننا من المحتمل أن نصبح أكثر تخصصاً ولكن ما نحتاج إليه وما سيحدد الشخص المثقف في مجتمع المعرفة هو القدرة على فهم المعارف. عن ماذا تتحدث كل معرفة؟ وما الذي تحاول ان تفعله؟ وعلى ماذا تركز بشكل أساسي؟ وما هي النظرية الرئيسية؟ وما هي الطروحات الرئيسية الحديثة التي قدمتها؟ وما هي أهم المجالات التي تجهلها، والمشكلات التي تعاني منها، والتحديات التي تواجهها؟

من دون فهم كهذا ستصبح المعارف نفسها عقيمة وعديمة الفائدة وسوف لن تكون "معارف" سوف تصبح مجرد غطرسة فكرية غير منتجة. ان معظم الطروحات الجديدة في كل ميدان من ميادين المعارف المتخصصة تم التوصل إليها وطرحها من قبل معارف أخرى منفصلة عنها ومتخصصة.

لقد تحول كل من علم الاقتصاد وعلم الأرصاد الجوية بشكل كبير في الوقت الحاضر بواسطة الرياضيات الحديثة المتعلقة بنظرية حالة الكون قبل تكونه وتحولت الجيولوجيا بشكل عميق من خلال فيزياء المادة؛ وتحول علم الآثار بواسطة مطابقة الحمض النووي DNA؛ وتحول التاريخ علم من خلال التقدم التقني والتحليلي في مجال علم النفس والإحصاء.

لقد حصل الأمريكي جيمس بوكانان (ولد عام ١٩١٩م)، على جائزة نوبل عام ١٩٨٦م في الاقتصاد لتطبيقه النظرية الحديثة للاقتصاد في على العملية السياسية وبذلك قوض الافتراضات والنظريات التي بنى عليها العلوم علماء العلوم السياسية أعمالهم على مدى قرن من الزمان.

يتطلب تحويل المعارف إلى معرفة أن يتحمل الذين لديهم المعارف والمتخصصون مسئولية فهم أنفسهم ومجالاتهم المعرفية.

"وسائل الإعلام"، سواء كانت مجلات أو سينما أو تلفزيون، لديها دور كبير ينبغي أن تلعبه. ولكن لا تستطع وسائل الإعلام ولا أي وسيلة اتصال جماهيري أخرى القيام بهذه المهمة بنفسها. إذ يجب أن يتم فهم المعارف كما هي وذلك من حيث جديتها ودقتها، ومتطلباتها. هذا يتطلب من القادة في كل معرفة من المعارف، خاصة العلماء في كل حقل، أن يتحملوا مسئولية ان

يجعلوا معارفهم مفهومة وأن يكونوا على أتم الاستعداد للقيام بالعمل المطلوب للتعريف بما يقومون به.

لا توجد هناك "ملكة للمعارف" في مجتمع المعرفة، فالمعارف جميعها على درجة واحدة من الأهمية. المعارف في الأقوال المأثورة للقديس وفيلسوف العصور الوسطى العظيم بونافينتورا، جميعها تقود للوصول إلى الحقيقة. على نحو متساوي. لكن مسئولية الوصول إلى الحقيقة والي المعرفة يجب أن تكون مسئولية الرجال والنساء المتخصصين في هذه المعارف، انهم جميعا هم الذين يملكون المعرفة إنهم يحملون أمانة العلم مجتمعين .

لقد كانت الرأسمالية مهيمنة لأكثر من قرن عندما اعتبرها كارل ماركس في كتابه "رأس المال" "Das Kapital" (نشر أول جزء منه عام ١٨٦٧م) نظاماً اجتماعياً متميزاً. أما مصطلح "الرأسمالية" فلم تتم صياغته إلا بعد مرور ٣٠ عاماً لاحقة وذلك بعد وفاة ماركس. لذلك فإن محاولة الكتابة عن المعرفة اليوم لا تعتبر فقط أقصى درجات الافتراض، لأنها سابقة لأوانها، بل جدير بها أن تكون موضوع للسخرية. لقد كانت محاولات جميع هذا الكتاب وصف المجتمع والمجتمع السياسي ونحن الآن على مشارف بداية التحول من عصر الرأسمالية (وهو بالتأكيد كان عصر الاشتراكية أيضا).

إلا أنه بإمكاننا أن نأمل أنه بعد مائة عام من وقتنا هــذا سـوف يكـون بالإمكان كتابة كتاب من هذا النوع، هذا إن لم يكن معنوناً "المعرفة"، بل لا بد من أن يكتب. هذا سوف يعني أننا قد نجحنا في معالجة حقبة التحول التـي نحن على وشك الدخول فيها. إنه سوف يكون من الغبـاء التنبـؤ بمجتمـع المعرفة مثلما كان من الغباء التنبؤ في عام ١٧٧٦م (عام الثورة الأمريكيـة وعام آدم سميث "وثراء الشعوب"، ومحرك جيمس وات البخاري) بـالمجتمع الذي كتب عنه ماركس بعد مائة عام لاحقة، ومثلما كان غباءً من مـاركس التنبؤ بقيام رأسمالية في منتصف عهد الملكة فيكتوريا،"العصمة العلمية" فـي مجتمع ما بعد الرأسمالية الذي نعيش فيه الآن.

ولكن هناك أمراً واحداً يمكن التنبؤ به: إن أعظم تغيير سيكون في مجـال المعرفة؛ في شكلها ومحتواها؛ وفي معناها ومسئوليتها؛ وفي مفهوم الشخص المثقف.



المترجم فى سطور

د. صلاح بن معاذ المعيوف

- من مواليد الجوف

المؤهل العلمى:

- حصل على الدكتوراه فى عام ١٤١٣/١٩٩٣م
- التخصص: إدارة عامة من جامعة بتسبرج - بالولايات المتحدة الأمريكية

عمله الحالى:

- أستاذ الإدارة العامة المساعد ومدير إدارة البحوث .

الأنشطة العلمية:

- دراسة بعنوان (العوامل المحددة لاختيار العملاء السعوديين للبنوك فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية) دورية (الإدارة العامة)، المجلد الأربعون ، العدد الرابع ، شوال ١٤٢١هـ .
- ملخص رسالة دكتوراه منشورة بدورية (الإدارة العامة) بعنوان (مدى استخدام الأجهزة الحكومية للاستشارات المقدمة من قبل معهد الإدارة العامة) . المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول ١٤١٤هـ .

-كتاب "تحقيق الجودة : الدليل العملى لتطبيق الجودة (مترجم) ١٤٢٠هـ، آفاق الإبداع للنشر والإعلام .

-المشاركة فى العديد من المؤتمرات والندوات وإعداد عدد من الاستشارات الإدارية .

-تقديم العديد من البرامج والحلقات التطبيقية .

-إعداد العديد من الدراسات الخاصة باللجنة العليا للإصلاح الإدارى .

مراجع الترجمة فى سطور

د. عبدالله محمد منصور الحميدان

ـ تاريخ الميلاد ١٣٨٠هـ ـ عنيزة ـ المملكة العربية السعودية .

المؤهل العلمى :

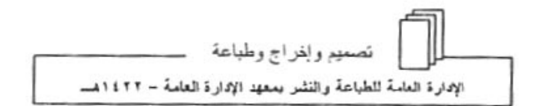
دكتوراه فى الفلسفة ـ إدارة عامة - جامعة فلوريدا أتلانتك - الولايات المتحدة الأمريكية ـ عام ١٩٩٦م

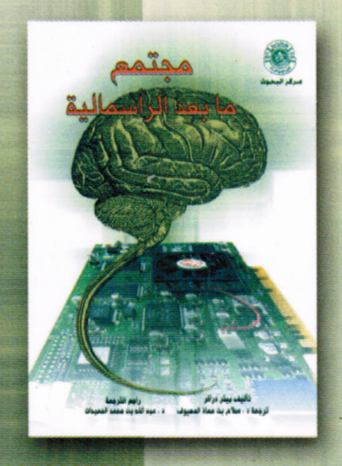
الوظيفة الحالية:

- أستاذ مساعد ، معهد الإدارة العامة بالرياض ـ عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولى لمدارس الإدارة ـ بروكسل .
- مدير مشروع الميزانية والمالية العامة ـ الاتحاد الدولى لمدارس الإدارة ـ بروكسل.

الأنشطة العلمية:

- دراسة تنظيمية ـ الإصلاح الإدارى.
- استشارات تنظيمية وإجرائية ـ الإدارة العامة للاستشارات .
- تدريب فى مجال الإدارة والمالية والميزانية والتخطيط .
- أوراق عمل فى مجال التخصص فى مؤتمرات دولية.
- متحدث رئيس فى لقاء التخصص ـ معهد الإدارة العامة والبنك الدولى.
- حلقات تطبيقية فى مجالات التخطيط الإستراتيجى والجودة والقيادة والإبداع.


تصميم وإخراج وطباعة
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة – ١٤٢٢هـ



هذا الكتاب

تمر المجتمعات الغربية كل بضعة عقود بتحولات حادة ، تُعيد خلالها تنظيم هياكلها، وتُغير من نظرتها للعالم وقيمها الأساسية ونظمها الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهو ما يُطلق عليه الآن (مجتمع ما بعد الرأسمالية).

وهذا الكتاب ليس كتاباً تاريخياً ، بل هو نظرة إلى الحاضر ، واستشراف للمستقبل ، من خلال عدة موضوعات يتطرق لها الكتاب فى فصوله الاثنى عشر ، مركزاً من بينها على ثلاثة جوانب رئيسية هى : مجتمع ما بعد الرأسمالية، والنظام السياسى فى زمن ما بعد الرأسمالية، والتحديات المعرفية . ولم ترتب هذه الأجزاء الثلاثة وفقاً لأهميتها ، ولكن وفقاً للمعيار التنبئى.

فبالنسبة لمجتمع ما بعد الرأسمالية ، فإننا لا نعرف الخطوط العريضة لما سيحدث ولماذا. وفيما يتعلق بالنظام السياسى فى زمن ما بعد الرأسمالية ؛ فإننا نعرف حتي الآن البرامج فقط، أما كيف سيتم التغيير المطلوب فإنه أمر تخميني حتى الآن ، لكننا نعرف ماذا حدث ولماذا، ونستطيع تحديد ما يجب أن يحدث ولماذا . أما بالنسبة للتحديات المعرفية فإننا نستطيع فقط أن نطرح أسئلة .

إن هذه الحقبة التى نعيشها هى مرحلة تحوّل ، يتساءل فيها البعض عن مستقبل هذا المجتمع ، وهل سيكون حقاً كما يتمنونه "مجتمع المعرفة" ؟ ويعتمد ذلك على ردود فعل الدول المتقدمة تجاه تحديات حقبة التحول "مجتمع ما بعد الرأسمالية" ، وكذا على القادة المثقفين و رجال الأعمال والسياسيين ، وفوق هذا كله لا نغفل دور كل واحد منا فى عمله وحياته. وبالتأكيد هذا هو الوقت المناسب لتشكيل المستقبل ؛ لأن كل شىء حولنا يتغير بسرعة، وبالتالى فهذا هو وقت العمل .

تصميم وإخراج وطباعة
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٢٢هـ

ردمك : ٩٩٦٠-١٤-٠٨٢-٢